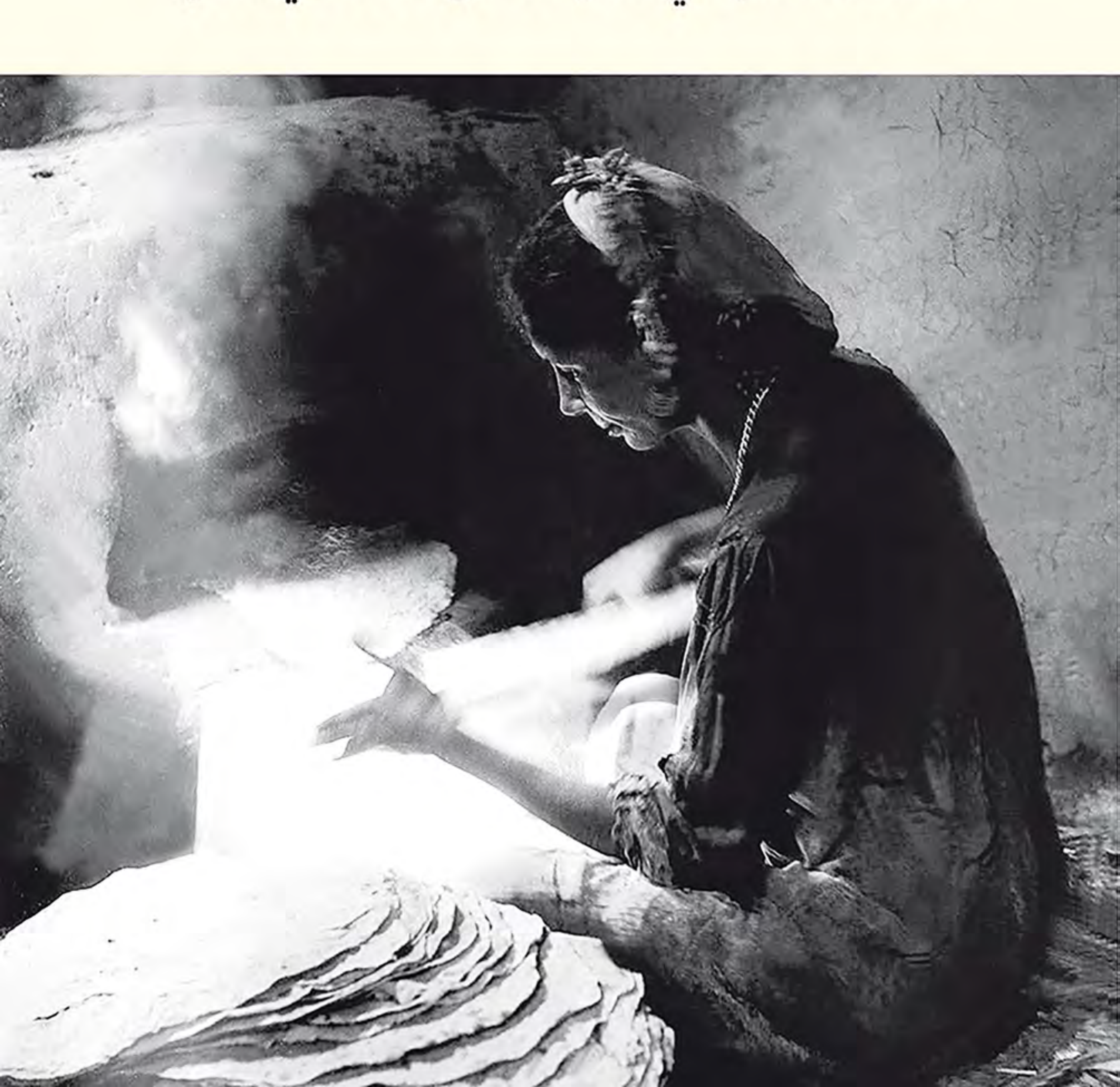
محمد رمضان & صقر النور

عيش مرحرح

الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر



عيش مرحرح

الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر

محمد رمضان & صقر النور





عيش مرحرح
طبعة 2021
رقم الإيـــــداع:2021/4467
الترقيم الدولي: 4-189-821-977-978

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

(صورة الغلاف من تصوير الفنان المصري رمسيس مرزوق، وتم استخدامها بعد الحصول على موافقة أسرته)

• "تم دعم هذه النشرية من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ من خلال الدعم المقدم لها من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمهورية الاتحادية الألمانية. يمكن الاقتباس من هذه النشرية أو أي جزء منها مجانا طالما تتم الاشارة إلى النشرية الأصلية."

• "محتوى هذه النشرية هو المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا يعكس مواقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ"

• "This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany. This publication or parts of it can be quoted for free as long as proper reference to the original publication is provided".

• "The content of the publication is the sole responsibility of Authors and does not necessarily reflect a position of RLS"





دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، إدارة الشئون الفنية

النور، صقر

عيش مرحرح: الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر/ صقر النور، محمد رمضان

الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١

٢٣٦ ص، ٢٤ سم

تدمك ٤-١٨٩-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨

١ - الزراعة

٢ - التنمية الزراعية

أ- رمضان، محمد (مؤلف مشارك)

ب - العنوان

٣٣٨,١

رقم الإيداع: ٢٠٢١/٤٤٦٧

المحتويـــــــات

13 | شكر وتقدير
15 | مقدمة المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات
17 | مقدمة الكتاب

21 | الفصل الأول
المفاهيم والأطر المرجعية للدراسة

41 | الفصل الثاني
الريف والمدينة، تاريخ من نزع القيمة

79 | الفصل الثالث
الفلاحون والسوق العالمية... دراسة حالة لإنتاج البطاطس في مصر

115 | الفصل الرابع
الزراعة التعاقدية، المصنع، السكر والسيادة الغذائية

145 | الفصل الخامس
حدود السيادة الغذائية محليًّا...

177 | الفصل السادس
الخبز والنساء والسيادة الغذائية

207 | خاتمة الكتاب
215 | كلمة ختامية لمنسق المشروع الاقليمي للسيادة الغذائية
221 | ملحق ميداني: (النساء والغذاء في الريف المصري)
229 | ملحق 2 (استمارة العمل الميداني)



6

فهرس الجداول

30 جدول رقم (1): المقارنة بين سياسات الأمن الغذائي وسياسات السيادة الغذائية.

37 جدول (2): التبعية الإدارية لقرية هوارة المقطع بمحافظة الفيوم

38 جدول (3): توزيع الملكية في القرية

39 جدول (4): التبعية الادارية لقرية ابوان بمحافظة المنيا

40 جدول (5): الملكيات الزراعية في إبوان

49 جدول (6): تطور المساحة المنزرعة من القطن

53 جدول (7): تطورات الملكية الزراعية في النصف الأول من القرن العشرين وحتى ثورة 1952.

57 جدول (8): تطور نسب السكان المعدمين في الريف

62 جدول (9): ربح الحكومة من القطن

69 جدول (10): تطور قيمة الإيجارات الزراعية منذ ثورة 1952 وحتى 2018:

73 جدول (11): عجز الميزان التجاري الزراعي بين 2015 وحتى 2018

76 جدول (12): نسبة الفقر وفقًا للمناطق عبر سلسلة زمنية من 2010 إلى 2018

88 جدول (13): قيمة الصادرات المصرية من البطاطس سنويا

91 جدول (14): المؤشرات الانتاجية والاستهلاكية لمحصول البطاطس في مصر في الفترة من 1998 - 2012.

102 جدول (15): التكاليف الزراعية للبطاطس

112 جدول (16): أسعار التقاوي

117 جدول (17): المساحات المزروعة لبنجر السكر في مصر بشكل عام والإنتاج السنوي ومتوسط إنتاجية الفدان

121	جدول (18): مصادر استيراد تقاوي البنجر
124	جدول (19): التكاليف الزراعية للبنجر
142	جدول (20): المقارنة بين المؤشرات الإنتاجية لكل من قصب السكر وبنجر السكر
154	جدول (21): أهم المحاصيل بالتركيب المحصولي للفيوم عام 1799
156	جدول (22): ملامح التركيب المحصولي لمحافظة الفيوم 2010
170	جدول (23) : تقسيم مصادر التقاوي
180	جدول (24) : تطور معدلات الفقر في مصر وعلاقتها بالإنفاق علي الخبز والحبوب
201	جدول (25): أشهر الأصناف والمساحات المنزرعة في عموم مصر

فهرس الأشكال

شكل رقم (1): المناهج المستخدمة بالدراسة	33
شكل (2): خريطة قرية هوارة المقطع	37
شكل (3): خريطة قرية ابوان	39
شكل (4): رسم بياني يوضح عجز الميزان التجاري المصري من 2016 وحتى الآن.	72
شكل (5): تطور الانتاج الكلي للبطاطس في مصر من الستينات الي 2018.	86
شكل (6): تطور المساحة المنزرعة من البطاطس في مصر من الستينات الي 2018.	87
شكل (7): كمية صادرات البطاطس (بالالف طن) وعائدات التصدير (بالمليون دولار) من 2000 الي 2014.	89
شكل (8): يوضح تطور متوسط نصبب الفرد بالكيلوجرام في السنوات بين 1998 - 2012	92
شكل(9): رسم بياني يوضح مصادر استيراد تقاوي البطاطس لموسم 2017 – 2018:	94
شكل (10): البطاطس	97
شكل (11): خريطة توضح موقع مصانع بنجر السكر في مصر	118
شكل (12): البنجر	120
شكل (13): استهلاك السكر في مصر	127
شكل (14): مصادر الحصول على السكر في مصر	128
شكل (15): إنتاجية البنجر (طن لكل هكتار)	132
شكل (16): مقارنة الإنتاجية والمحتوى السكري بين المصانع المختلفة	134
شكل (17): مقارنة الإنتاجية بين مصر والدول الأخرى	136
شكل (18): السكر المستخرج من كل طن بنجر	138

142	شكل (19): سكر القصب مقابل سكر البنجر
147	شكل (20): تطور الملكية الزراعية بإحدي عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 1)
147	شكل (21): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 2)
149	شكل (22): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 3)
151	شكل (23): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر ثلاثة أجيال (العائلة 4)
158	شكل (24): مثال للدورة الزراعية للمحاصيل الشتوية
164	شكل (25): مصفوفة العمل وأشكال الدعم المادي والعيني
165	شكل (26): مصفوفة الإنتاج الزراعي والحيواني
178	شكل (27): التوزيع النسبي للإنفاق على مجموعات الأغذئية المختلفة
181	شكل (28): معدل التضخم في أسعار الحبوب عالميا
181	شكل (29): عجز الميزان التجاري المصري

"

"لكل مواطن الحق فى غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال".

الدستور المصري الحالي - مادة 79



شكر وتقدير

لم يكن هذا الكتاب ممكنًا دون الدعم الهائل الذي تلقيناه من فلاحي قرى الدراسة، والذين سهلوا بشكل كبير مهمة العمل الميداني فلهم منا كل الشكر. ونخص بالذكر منهم الأستاذ عماد عبد التواب، محمد عبد التواب والحاج حمدي الطباخ الذين قدموا لنا في اللقاءات الميدانية الكثير من الحكايات والملاحظات عن تاريخ العائلات والتطور الزراعي والاجتماعي في قرى الدراسة.

نشكر بشكل خاص أيضًا فلاحات قرى إبوان بالمنيا، وهوارة المقطع بالفيوم واللاتي كانت حكاياتهن الشخصية والعامة خير عون في فهم واقع المرأة الريفية في مصر.

أيضًا نشكر فريق عمل المبادرة المصرية لدعم التعاونيات والتي تبنّت تنفيذ تلك الدراسة في ظرف سياسي واقتصادي دقيق في مصر، وساهمت بكل الإمكانيات المادية والمعنوية في إنجاح هذا المشروع وخروج الكتاب بهذا الشكل. نخص بالذكر هنا منسق المشروع والمدير التنفيذي للمبادرة محمد عبد الحكيم، والباحثة مروة ممدوح والتي كان لها الدور الأكبر في المقابلات الميدانية مع الفلاحات في قرى الدراسة.

كذلك نتوجه بالشكر لأجيال متعاقبة من الأكاديميين المصريين والأجانب الذين عملوا عن قرب على المسألة الزراعية ونخص بالذكر محمود عبد الفضيل، تيموثي ميتشل، فتحي عبد الفتاح، ريم سعد، راي بوش، نيكولاس هوبكنز، محمد حاكم، حبيب عايب، محمد مدحت مصطفى وغيرهم من الأسماء الكثيرة والتي لا تسع كلمات الشكر تلك عن ذكرها.



مقدمة المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات

المبـادرة الوطنيـة لدعـم التعاونيـات، هـي مبـادرة أهليـة في مـصر تأسسـت في محافظـة الفيـوم منـذ مـا يقـرب مـن 5 سـنوات. تسـعي المبـادرة عـبر المشـاريع التـي تتبناهـا لبنـاء الثقافـة التعاونيـة داخـل الإطـار التنمـوي في مـصر. وفي خـلال تلـك السـنوات الخمـس عملـت المبـادرة عـلى الكثـير مـن المشـاريع التنمويـة والبحثيـة مـن أجـل ترسـيخ دعائـم حركـة اجتماعيـة تعاونيـة في مـصر خاصـة في ظـل الظـرف الاقتصـادي الصعـب وتزايـد معـدلات الفقـر. إيمانًـا منـا بأهميـة العمـل البحثـي المرتبـط **بالحركـة** الاجتماعيـة عـلى الأرض **دعمنـا هـذا المـشروع البحثـي الـذي يهـدف بشـكل أسـاسي إلى** توسـيع فهمنـا للزراعـة في مـصر في الوقـت الحـالي بمـا يمكننـا مـن معرفـة خيـارات الفلاحـين المعيشـية عـن قـرب وبالتـالي التعـاون معهـم لإنشـاء أنمـاط ونمـاذج مـن الإنتـاج التعـاوني قائمـة عـلى مبـادئ التجـارة العادلـة والسـيادة الغذائيـة لهـؤلاء الفلاحـين والفلاحـات الصغـار عـلى غذائهـم.

تسـعى المبـادرة الوطنيـة لدعـم التعاونيـات لخلـق أفـق جديـد للزراعـة الفلاحيـة في مـصر، وتوسـيع دوائـر الخيـارات لبنـاء نظـام زراعـي تعـاوني يخـدم مصالـح الفلاحـين والمواطنـين في إطـار مـن التبـادل والتعـاون والرعايـة المشـتركة. ولذلـك فـإن المبـادرة الوطنيـة لدعـم التعاونيـات تبنـت هـذا العمـل منـذ بدايتـه وشـارك باحثوهـا وناشـطوها في جمـع البيانـات والنقاشـات. قـام السـيد محمـد عبـد الحكيـم بـإدارة المـشروع البحثـي منـذ بدايتـه وشـارك بفعاليـة في تنسـيق العمـل الميـداني وإدارة المـشروع بشـكل سـهّل مـن الوصـول بالعمـل إلى نهايتـه. كـما أن الباحثـة مـررة **ممـدوح** قـد عملـت بشـكل فعـال في جمـع البيانـات والمسـاهمة في كتابـة الفصـل السـادس مـع الكاتبـين الرئيسـين للكتـاب.

لا يمثـل هـذا العمـل بالنسـبة للمبـادرة مجـرد دراسـة ميدانيـة ولكنـه بشـكل أسـاسي نقطـة انطـلاق لتوسـيع فهمنـا للسـيادة عـلى الغـذاء وللتحـرك للعمـل عـلى تحويـل هـذه المبـادئ المرتبطـة بصيانـة المـوارد وحمايـة الفلاحـات والفلاحـين إلى **خارطـة طريـق توجـه الجهـود**

الرامية لبناء سياسات زراعية داعمة لصغار الفلاحين. يمثل هذا الكتاب إذًا دليلًا للعمل الميداني قائمًا على بحث علمي رصين لفهم واقع المشكلات وطبيعة التحديات التي يواجهها صغار مُنتِجات ومنتجي الغذاء في مصر.

تقدم المبادرة المصرية للتعاونيات إذًا هذا الكتاب لكل العاملين بمجال التنمية الريفية والمعنيين بالمسائل الزراعية والفلاحية في مصر آملين أن يقدم بعض الإجابات حول واقع الزراعة الفلاحية في مصر وأن ييسر مهام الساعين إلى التغيير نحو الأفضل. نحو سياسة زراعية مستدامة بيئيًّا تحمي الموارد الطبيعية من تربة ومياه، وعدالة اجتماعية تراعي حقوق الفلاحات والفلاحين وتحقق لهم سبل عيش آمنة وكريمة ومستدامة.

إن البحث عن طرق بديلة وآليات أخرى للتنمية بعيدًا عن النمط النيوليبرالي هو في لب أهداف المبادرة الوطنية للتعاونيات، ومن ثم فإن المبادرة ومن خلال تقديمها لهذا العمل البحثي تسعى لأن يكون بداية لتطوير فهمنا في الحالة المصرية للسيادة الغذائية ومتطلباتها ما يمكن البناء عليه في مشاريع مستقبلية تستهدف صغار الفلاحين وتسهم في رفع مستويات دخولهم.

مقدمة الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى دراسة واقع ومحددات السيادة على الغذاء في مصر. يقدم الكتاب قراءة تعتمد على الاقتصاد السياسي الزراعي والتحليل الاجتماعي التاريخي لواقع الزراعة الفلاحية وسبل عيش الفلاحين وإمكانات ومعوقات بناء نظام زراعي بديل مستدام بيئيًّا وعادل اجتماعيًّا واقتصاديًّا وملائم ثقافيًّا.

تتمتع مصر بهوية ريفية قوية. وفقًا لتعداد 2017 يعيش نحو 58 %من سكان البلاد في الريف. ويعمل %70 من السكان النشطين في المناطق الريفية في الزراعة بدوام جزئي أو بدوام كامل. تمثل الزراعة 11.9 % من الناتج المحلي الإجمالي طبقًا لتقديرات 2016 الرسمية، وتغطي 63 % من الاحتياجات الغذائية الوطنية و25 % من القوى العاملة في البلاد[1].

ومع ذلك، تعد مصر من أكثر البلدان غير الآمنة غذائيًّا في العالم. ينتج ذلك بالأساس من اعتمادها بدرجة كبيرة على استيراد القمح وتأثر هذا القمح بالتغيرات العالمية وبالتالي تذبذب أسعار القمح الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حالة الأمن الغذائي في مصر. بالإضافة لذلك، فهي وكل منطقة شمال إفريقيا عرضة لمخاطر التغير المناخي، فقد وصلت معدلات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة لأعلى معدلاتها بين عامي 1998-2011 مما أدى إلى تسارع معدلات التصحر[2]. أيضًا تعاني البلاد من أزمات مياه محلية وإقليمية وتدهور جودة الأراضي. القطاع الزراعي، والمناطق الريفية هي الأكثر هشاشة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية والتحولات في النظام البيئي وكذلك الأعلى في معدلات الفقر بحسب مؤشرات الفقر الوطنية لذلك فإن الفلاحين يواجهون

1- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، 2016/2015.

2- Wodon، Q.، Liverani, A., Joseph, G., & Bougnoux, N. (Eds.). (2014). Climate change and migration: evidence from the Middle East and North Africa. The World Bank.

تحديات كبيرة للاستمرار في وظيفتهم.[3]

خلال ما يقرب من قرنين من الزمان، شهدت الزراعة العائلية وخاصة زراعة العائلة الصغيرة تحولات ضخمة أثرت على الممارسات الزراعية وسبل العيش وأيضًا أثرت على المشهد الزراعي. بدأت تلك التحولات مع محمد علي، وخاصة إقرار الملكية العقارية والذي مهد الطريق لتحقيق التراكم الرأسمالي الأولي في عملية الزراعة وتحويل الزراعة إلى نشاط اقتصادي يخدم مصالح السوق المحلية والدولية ، مرورًا بالإصلاح الزراعي الناصري وصولًا إلى دخول مصر العصر النيوليبرالي وهيكلة القطاع الزراعي. إلّا أن درجة الهيكلة وطبيعة إعادة تشكيل القطاع الزراعي مشوهة ومتفاوتة بدرجة كبيرة وأحيانًا من إقليم لآخر داخل البلد نفسه.

بالتالي فإن أي دراسة ميدانية للمسألة الزراعية المصرية يجب أن تراعي تلك الخصوصيات الجغرافية وبالتالي الخصوصيات الاقتصادية بين المناطق والأقاليم المصرية المختلفة. لقد بدأنا هذه الدراسة بعمل **دراسة** ميدانية في قريتي هوارة المقطع في الفيوم، وإبوان في المنيا قبل بدء انتشار فيروس كورونا، وانتهينا تقريبًا من العمل الميداني قبل شهرين من تفشي الوباء. لكن ومع تفشي وباء كورونا في العالم وفي مصر لاحقًا ظهرت أهمية القضايا التي نناقشها في هذا الكتاب والمتعلقة بمسالة السيادة على الغذاء وأهمية تأمين السلع الغذائية الأساسية في ظل الخلل في سلاسل الإمداد الذي نتج عن الجائحة. ظهرت إذًا أهمية القطاع الزراعي وأثره على الاقتصاد ودور وأهمية صغار المنتجين الزراعيين في مصر والذين ما زالوا يمثلون أغلب العاملين في الزراعة وينتجون معظم الاحتياجات الغذائية للسوق المحلية في مصر.

في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية التي أبرزتها الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بفيروس كوفيد- 19، أُعيد طرح مفهوم السيادة الغذائية كبديل ممكن لمواجهة عطب النظام الغذائي المهيمن حاليًا والقائم على سياسات الأمن الغذائي وتحكم الشركات والإنتاج الزراعي الرأسمالي. **يُعبر** مفهوم السيادة الغذائية عن حركة اجتماعية واسعة تحاول التركيز على إعادة الاعتبار للفلاحين والبيئة وإعادة بناء نظام غذائي

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء, أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019.

زراعـي يمكـن الشـعوب والمجتمعـات المحليـة والبلـدان مـن تحديـد سياسـاتها الخاصـة بالزراعـة والعمالـة الزراعيـة وصيـد الأسـماك والغـذاء والأراضي بطريقـة ملائمـة بيئيًّـا واجتماعيًّـا واقتصاديًّـا وثقافيًّـا. ويشـمل الحـق في الغـذاء وإنتـاج الغـذاء وأن لجميـع النـاس الحـق في النفـاذ لغـذاء آمـن ومغـذٍّ وملائـم ثقافيًّـا والنفـاذ لمـوارد إنتـاج الغـذاء والقـدرة عـلى إعالـة أنفسـهم ومجتمعاتهـم. السـيادة الغذائيـة تضـع الأولويـة لحقـوق النـاس والمجتمعـات المحليـة في إنتـاج الغـذاء، مسـبوقًا عـلى الاعتبـارات التجاريـة والأسـواق العالميـة[4].

يحـاول هـذا الكتـاب الإجابـة عـن الأسـئلة التاليـة: مـا هـي السـيادة الغذائيـة؟ كيـف يمكـن تحقيقهـا؟ مـا هـو واقـع وتحديـات تنفيذهـا في مـصر؟ هـل هنـاك علاقـة بـين واقـع ممارسـات الفلاحـين ومفهـوم السـيادة الزراعيـة؟

تهـدف هـذه الدراسـة عـبر تحليـل واقـع ومحـددات السـيادة عـلى الغـذاء في مـصر للإجابـة عـن هـذه الأسـئلة. نحـاول عـبر فصـول الدراسـة تفكيـك مصطلـح السـيادة الغذائيـة وتحليـل مكوناتـه عـبر مـزج تحليـل المنظومـة الغذائيـة الدوليـة لفهـم التحـولات الكـبرى في التراكـم الرأسـمالي الزراعـي وعلاقـة الزراعـة التجاريـة بتطـور درجـة اندمـاج الدولـة ودورهـا في الاقتصـاد الزراعـي العالمـي مـع التحليـل الكيفـي للديناميكيـات المحليـة وسـبل العيـش في قريتـين بشـمال الصعيـد بمحافظتـي المنيـا والفيـوم.

تنقسـم الدراسـة إلى سـتة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. يتناول الفصل الأول الأطر المنهجية والمفاهيميـة التـي ترتكـز عليهـا الدراسـة، وفيه نحـاول تبيان الفـروق المنهجية الأساسـية بين تعريفي السـيادة الغذائيـة والأمـن الغـذائي ومـا يرتبـط بهما من مفاهيـم أخرى على المسـتوى الـكلي والجزئي للاقتصـاد الزراعـي. في حـين يتنـاول الفصل الثـاني تاريخ التحولات في الاقتصاد السـياسي لإنتـاج الغذاء في مـصر منـذ إقـرار الملكيـة العقاريـة في بدايـات القـرن العشريـن، وكيـف سـاهمت تلـك التحـولات في وجـود البنيـة الزراعيـة الحاليـة في الريـف المـصري. يتنـاول الفصلين الثالـث والرابع سلاسـل القيمة

4- إعلان نيليني بمالي. https://nyeleni.org/spip.php?article290

لأهـم محصولـين تجاريـين وتعاقديـين بقريتي الدراسـة وهما البنجـر والبطاطس لفهم آليات وأشـكال الاندمـاج للفلاحـين في السـوق العالميـة. بينـما يتنـاول الفصـل الخامـس حـدود ومعوقـات السـيادة الغذائيـة محليـا وتحـولات الملكيـة عـلي مسـتوي قريتـي الدراسـة بمحافظتي الفيـوم والمنيـا, ويعتمد هـذا الفصـل عـلي قيـاس التغـيرات الكميـة والكيفيـة في علاقـة الفلاحـين بـالارض في ضـوء التطـور التاريخـي لاجيـال المزارعـين في القريتين. وأخـيرًا يتناول الفصل السـادس تفاصيل إنتـاج الخبز باعتباره أهـم مكـون في النظـام الغـذائي المحـلي وعلاقة النسـاء بالزراعـة والقـرارت المزرعية وصيانـة التقاوي.

يحـاول الكتـاب أن يفتـح المجـال أمـام نقاشـات عامـة حـول مسـتقبل السـيادة عـلى الغـذاء كمفهـوم جديـد وكدليـل ميـداني للحركـة الاجتماعيـة والبيئـة الداعمـة للفلاحـين. لا ندعـي هنـا أن هـذه الدراسـة شـاملة وأنها تغطـي كل القضايـا المتعلقـة بالسـيادة الغذائيـة ولكنهـا تقـدم خطـوة أولى في استكشـاف حـدود وإمكانيـات الانتقـال إلى نظـام غـذائي - زراعـي أكـثر عدالـة اجتماعيًّـا وبيئيًّـا في مـصر.

تضـع الدراسـة أمـام المجتمـع المـدني وراسـمي السياسـات والمعنيـين بالشـؤون الزراعيـة والغذائية والتنميـة الريفيـة أجنـدة عمـل تشـتمل عـلى العديـد مـن المشـكلات المركزيـة التـي تواجـه تطبيـق السـيادة الغذائيـة وأيضًـا المبـادئ الأساسـية لسياسـة زراعيـة بديلـة قائمـة عـلى السـيادة الشـعبية عـلى الغـذاء.

الفصل الأول
المفاهيم والأطر المرجعية للدراسة

قبل الدخول في صلب الدراسة نحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم المفاهيم الأساسية والمنهجيات البحثية التي تشكل أسس تحليل عمليات إنتاج واستهلاك الغذاء في مصر وعلاقتها بصغار الفلاحين.

تستعين الدراسة بمفاهيم أساسية في الدراسات الريفية والاقتصاد السياسي الزراعي لفهم التحولات الزراعية والسيادة على الغذاء في الريف المصري. ومن المفاهيم الأساسية التي نستعين بها في تحليلنا مفاهيم السيادة الغذائية والأمن الغذائي والمنظومة الغذائية المحلية والدولية.

المنظومة الغذائية المحلية والدولية:

تُعرَّف المنظومة الغذائية بأنها سلسلة الأنشطة التي تربط بين إنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه واستهلاكه وإدارة المخلفات الناتجة عنه، وكذلك جميع المؤسسات والفعاليات التنظيمية المرتبطة بهذه الأنشطة[5]، يبدو إذًا أن النظام الغذائي المحلي في أي من المجتمعات مدفوع بتداخل عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبتداخل الكثير من القوى العالمية والمحلية التي يتأثر بها ويؤثر فيها[6] وتشكل النظم الثقافية والسياسية والطبيعية والاقتصادية الطريقة التي نفهم بها المكونات الأساسية المترابطة لنظام الغذاء.

5- Kaufman, Jerome and Kameshwari Pothukuchi. "The food system: A stranger to the planning field." Journal of the American Planning Association, 66.2 (2000): 113–124

6- Goodman, David. "World-scale processes and agro-food systems: critique and research needs." Review of International PoIiticaI Economy 4.4 (1997): 663-687.

على المستوى الكلي، تم استخدام مدخل المنظومة الغذائية الدولية لتصنيف تاريخ تطور المنظومة الغذائية الدولية إلى منظومات غذائية تصف مراحل تطور العلاقات الدولية للإنتاج، وأشكال التنظيم، والتراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى استهلاك الغذاء خلال فترة تاريخية معينة. يوضح فريدمان وماكمايكل[7] أن مفهوم المنظومة الغذائية الدولية يشير إلى المنظومة الجغرافية والاقتصادية والسياسية المحددة تاريخيًّا للعلاقات الزراعية والغذائية الدولية. يعتمد هذا المدخل على طريقة إنتاج وتداول واستهلاك الغذاء على نطاق عالمي وتحليل دور الزراعة في تشكيل وتطور الرأسمالية وعلاقتها بشكل الاقتصاد السياسي العالمي. وقد قدمت دراسة فريدمان وماكمايكل قراءة تاريخية طويلة المدى للأنماط المهيمنة لإنتاج الغذاء في العالم من خلال طرح منظومتين غذائيتين. المنظومة الغذائية الأولى (1870 – 1930) حيث تعبّر عن هيمنة بريطانيا على الاقتصاد العالمي، وربطت استيراد الأغذية والمحاصيل الزراعية - الصناعية من المستعمرات لمواكبة التوسّع الصناعي الأوروبي وانتهت هذه المنظومة خلال فترة الكساد الكبير في بداية ثلاثينيات القرن العشرين. والمنظومة الغذائية الثانية (1945 – 1973) وهي مرحلة الهيمنة الأمريكية ويتم خلالها التطور الصناعي للغذاء استنادًا إلى نوع الإنتاج الفوردي الضخم، الذي بدأ في التطور والتوسع في أربعينيات القرن العشرين. زادت أحجام المزارع في العديد من البلدان سواء البلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وحتى المستعمرات في آسيا وإفريقيا وتمكنت التكنولوجيا الزراعية، وتضاءل الطلب على العمالة في القطاع الزراعي. أصبحت التجارة العالمية للغذاء تهيمن عليها الشركات الزراعية الكبرى في أمريكا الشمالية وأوروبا واعتمد العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على إنتاج المحاصيل النقدية. في عام [8]2005، أضيفت منظومة غذائية دولية ثالثة بدأت في 1980 مع موجة العولمة النيوليبرالية المستمرة حتى يومنا هذا، تعتمد تلك المنظومة على سيطرة منطق السوق الحرة واتفاقيات التبادل الحر على القطاع الزراعي، وزيادة دور وقوة شركات الأغذية الزراعية متعددة الجنسيات، وتوسيع نطاق تطبيق التكنولوجيا الحيوية بالإضافة إلى

7- Friedman, Harriet, and Philip McMichael. "The rise and decline of national agricultures, 1870 to the present." Sociologia Ruralis, Oxford 29, no. 2 (1989): 93-117.

8- Friedmann, Harriet. "Discussion: moving food regimes forward: reflections on symposium essays." Agriculture and Human Values 26, no. 4 (2009): 335

هشاشة النظم الزراعية تجاه الصدمات البيئية والتغيرات المناخية.

يساعدنا مفهوم المنظومة الغذائية الدولية على فهم التحولات الكبرى في التراكم الرأسمالي الزراعي وعلاقة الزراعة التجارية بتطور درجة اندماج الفلاحين في الاقتصاد الزراعي العالمي، ومع ذلك هناك نقد موجه لمدخل المنظومة الغذائية الدولية ونهج الاقتصاد السياسي بشكل عام بالتزامه صورة حتمية مفرطة لطبيعة سيطرة الكلي على الجزئي. حيث يتم رصد وقراءة التحولات على المستوى القومي والكلي فقط وإغفال الأدوار الهامة التي يلعبها المنتجون الصغار للغذاء. تغفل تلك القراءات الكلية أيضًا وجود منظومات محلية موازية للمنظومات الغذائية العالمية خلال فترات تاريخية معينة في جميع أنحاء العالم[9]. لذلك لا تعبر بشكل كامل عن واقع الديناميكيات المحلية وعن أشكال المقاومة والتكيف وأيضًا الاقتصادات البديلة التي تخلق هوامش يتم طمسها عبر التعميمات والنظرة الكلية لهذا المدخل إذا استخدم وحده لفهم تحولات الزراعة لبلد ما أو لمنطقة ما.

إن خبرات الفلاحين الشخصية وطرق مقاومتهم للدمج في السوق لا تظهر في تشريح المنظمات الغذائية الدولية للاقتصاد الزراعي الدولي، تلك الأنماط التي ترسم الصورة الكلية للمنظومات الزراعية العالمية. لذلك يحتاج فهم المنظومات الغذائية أيضًا إلى أن نأخذ بالاعتبار كلًّا من سلاسل الأغذية الصناعية/ التجارية وأنماط إنتاج الكفاف المحلية، حيث يتم إنتاج جزء كبير من الأغذية في مجتمعات الدراسة من أجل الاستهلاك الشخصي أو التوزيع في الأسواق المحلية القائمة في تلك القرى. نفترض هنا أن منظومات الغذاء ليست خاضعة تمامًا للسيطرة سواء من قبل الدولة أو من قبل التقسيم الدولي للعمل والإنتاج الزراعي. لذلك فإننا ندمج استخدامنا مدخل المنظومة الغذائية الدولية مع استخدام مدخل المنظومة الغذائية القروية [10]والتي تعرف بأنها دراسة كل أشكال الإنتاج والاستهلاك والتوزيع في المستوى المحلي سواء تلك التي تستهلك محليًا أو التي

9- El Nour, Saker. Agri-food System Dynamics in a South Lebanon Village, 1920–2015, Malak S. Rouchdy and Iman A. Hamdy (eds.), The Food Question in the Middle East. Cairo Papers in Social Science (CPSS), Volume 34 Number 4, (2011), American University in Cairo Press. Pp 61-86.

10- Haapanen, Toni. "Rural Food System Change in Tanzania during the Post-Ujamaa Era. A Case Study from Western Bagamoyo District." (2011)

تنتج بأغراض تجارية. يمكّننا هذا المدخل من فهم ديناميكيات المنظومة الغذائية التي يعتمد عليها القرويون سواء الفلاحون منهم أو غير العاملين بالزراعة في قرى الدراسة خلال فترة زمنية تصل إلى خمسين عامًا وفهم العمليات والعلاقات التي تعتبر ضرورية لفهم محددات إنتاج الغذاء المحلي والتركيز على التغيرات البارزة في الأبعاد الهيكلية للمنظومة الغذائية القروية في سياق تحولات الزراعة المصرية والمنظومة الغذائية الدولية والنظام السياسي المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، يتم فحص الروابط بين هذه التغيرات في ما يتعلق بالأمن الغذائي والوضع الاجتماعي والاقتصادي وسبل العيش والبيئة المحلية.

خلال فصول الدراسة سنحاول فهم مكونات المنظومة الغذائية المحلية من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على مستوى القرية والوحدة المعيشية وعلى مستوى الدولة وعلاقتها بالمنظومة الغذائية الدولية حيث إننا نرى أنه ليس هناك انفصال تام أو تطابق مطلق بين الديناميكيات المحلية والعالمية ولكن هناك علاقة مركبة ومعقدة لا تسمح الدراسة الكلية المعتمدة على أدوات الاقتصاد السياسي الكلي وحدها بتفكيك أبعادها، كما أن الدراسة الميدانية التي تفتقد إلى الأخذ بعين الاعتبار الصورة الكلية لا تلتقط أيضًا جزءًا محوريًّا من الصورة. لذلك فإن مفهومي المنظومة الغذائية المحلية والمنظومة الغذائية العالمية مهمان جدًّا في تحليلنا للتحولات الريفية والزراعية التي ترصدها وتحللها الدراسة. وتشمل النظم الغذائية أنشطة وموارد وبنية أساسية معينة تحدد مجتمعة حالة الأمن الغذائي والسيادة الغذائية على مستوى الدولة أو القرية أو الأسرة المعيشية. من هنا تظهر العلاقة بين فهم المنظومة الغذائية الدولية والمحلية ومفهومي السيادة الغذائية والأمن الغذائي.

السيادة الغذائية:

ثمة أبعاد مختلفة يجب أن تؤخذ في الحسبان حين نتحدث عن إنتاج الغذاء والنفاذ إلى الغذاء، حيث ينمو اتجاهان كبيران للتعامل مع قضايا الغذاء أحدهما هو الاتجاه الليبرالي الناشئ من أيديولوجيا السوق الاقتصادية الحرّة، والذي تتبناه معظم دول العالم في صياغة سياساتها العامة وهو الاعتماد على الأمن الغذائي كمعبر عن الحق

في الغـذاء. وهنـاك اتجـاه آخـر حديـث نسـبيًّا وهـو الاعتـماد عـلى مفهـوم السـيادة الغذائيـة كمفهـوم أكـثر شـمولًا مـن الأمـن الغـذائي.

نعتمـد في هـذه الدراسـة عـلى مفهـوم السـيادة الغذائيـة عـلى المسـتوى المحـلي والصـادر عـن حركـة نهـج المزارعـين Via Campesina في منتـدي نيلينـي nyeleni في فبرايـر 2007. تعـرّف الحركـة السـيادة الغذائيـة كـما يـلي:

"السـيادة الغذائيـة هـي حـق الشـعوب في غـذاء صحـي وملائـم ثقافيًّـا، ينتـج مـن خـلال أسـاليب صحيحـة ومسـتدامة بيئيًّـا، وحقهـا في تحديـد نظمهـا الغذائيـة والزراعية. وتضـع تطلعات أولئـك الذيـن ينتجـون ويوزعـون ويسـتهلكون الغـذاء في قلـب النظـم والسياسـات الغذائيـة بـدلًا مـن الدفـاع عـن حريـة الأسـواق والـشركات. وتدافـع عـن مصالـح وإدمـاج الأجيـال المقبلـة".[11]

تقـدم السـيادة الغذائيـة اسـتراتيجية بديلـة، مـن أجـل مقاومـة وتفكيـك النظـام الحـالي لهيمنـة منطـق التجـارة والنظـم الغذائيـة التـي تعتمـد عـلى إنتـاج الغـذاء مـن قبـل الـشركات الكـبرى والعابـرة للقوميـات، نحـو اسـتراتيجية أكـثر شـمولًا تدمـج الفلاحـين والفلاحـات والصياديـن الصغـار وغيرهـم مـن صغـار منتجـي الغـذاء في علاقـات إنتـاج وتوزيـع عادلـة. تعطـي السـيادة الغذائيـة مصالـح المنتجـين والمنتجـات المحليـين للغـذاء الأولويـة في تحديـد الأنظمـة الغذائيـة الملائمـة لهـم مـن أجـل توفـير الغـذاء للمجتمعـات المحليـة والقوميـة. عـلى عكـس نظـم الغـذاء المرتكـزة عـلى السـوق والتـي تتجاهـل تلـك الحقائـق، تعمـل السـيادة الغذائيـة عـلى تمكـين الفلاحـين والزراعـات الأسريـة والصيـد الحـرفي في مواجهـة الـشركات الكـبرى. ومـن ثـم فـإن السـيادة الغذائيـة تقـوم عـلى أسـس الاسـتدامة البيئيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة.

يرتبـط أيضًـا مفهـوم السـيادة الغذائيـة بأسـاليب تبـادل تجـاري أكـثر عـدلًا تحقـق ظـروف عمـل لائقـة وشروطًـا عادلـة للتجـارة بالنسـبة للمزارعـين والعـمال في البلـدان الناميـة مـن أجـل بيـع وتسـويق سـلعهم ومنتجاتهـم بالأسـعار العالميـة، وتقليـل حـالات الاسـتغلال التـي

11- Declaration of the Forum for Food Sovereignty, Nyéléni 2007, for the full text: https://nyeleni.org/spip.php?article290

يتعرضـون لهـا، خاصـة مـن بلـدان الشـمال المتقـدم. وتسـعى أيضًـا لدعـم تطويـر المجتمعـات الزراعيـة لتمكينهـا مـن تقريـر مسـتقبلها وحمايـة البيئـة التـي تعيـش وتعمـل فيهـا.

تحـث السـيادة الغذائيـة عـلى شـفافية التجـارة والتجـارة العادلـة والتـي تضمـن الدخـول العادلـة لمزارعـي بلـدان الجنـوب العالمـي، فضـلاً عـن حقـوق المسـتهلكين في التحكـم في غذائهـم ونظمهـم الغذائيـة. كـما تضمـن السـيادة الغذائيـة أن تكـون حقـوق اسـتغلال وإدارة الأراضي والميـاه والأقاليـم والبـذور والماشـية والتنـوع البيولوجـي في أيـدي منتجـي الغـذاء وليـس الـشركات الكـبرى. إذًا يمكـن القـول إن السـيادة الغذائيـة ترسـخ لنمـط جديـد مـن العلاقـات الاجتماعيـة ليـس فقـط في المجتمعـات الفلاحيـة ولكـن في المجتمعـات بشـكل عـام، ذلـك النمـط الجديـد خـالٍ مـن القمـع واللامسـاواة المتحققـة بـين الرجـال والنسـاء في بقـاع كثـيرة في العـالم كـما أنهـا تنطـوي عـلى علاقـات دوليـة اقتصاديـة قائمـة عـلى المسـاواة بـين الشـعوب المختلفـة.

تجـدر الإشـارة إلى أن منتـدى نيلينـي[12] قـد اعتمـد عـلى 6 مبـادئ رئيسـة في تعريفـه للسـيادة الغذائيـة وهـي كـما يـلي:

1. التركيـز عـلى الغـذاء مـن أجـل النـاس: إذ تضمـن السـيادة الغذائيـة الحـق في الغـذاء الـكافي والصحـي والملائـم ثقافيًّـا لجميـع الأفـراد والمجتمعـات والشـعوب، بمـن فيهـم الجوعـى والخاضعـون للاحتـلال أو السـكان في مناطـق النـزاع المسـلح والمهمشـون. وترفـض السـيادة الغذائيـة مـن هـذا المنطلـق التعامـل مـع الغـذاء عـلى أنـه مجـرد سـلعة أو عنـصر آخـر للأعـمال التجاريـة الزراعيـة الدوليـة.

12- جين هاريغان (مؤلفة)، أشرف سليمان (مترجم)، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في المنطقة العربية، عالم المعرفة، أكتوبر 2018، ص -24 ص 32.

2. القيم الخاصة بمقدمي الغذاء: تعمل السيادة الغذائية على إعطاء الأولوية للقيم الخاصة بالمنتجين المباشرين للغذاء، ودعم مساهمات الرجال والنساء في تلك العملية، وتحترم حقوقهم وحقوق الفلاحين الصغار والأسر الزراعية الصغيرة والصيادين وترفض السيادة الغذائية كل السياسات العامة التي تقلل من دور هؤلاء وتستبعدهم من الإنتاج الاجتماعي للغذاء.

3. العمل على أن تكون النظم الغذائية محلية: حيث تؤدي السيادة الغذائية إلى التقارب بين منتجي الغذاء والمستهلكين، وتضع المنتجين والمستهلكين في قلب عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الغذاء. وتحمي منتجي الغذاء المحليين من إغراق الأغذية المستوردة للسوق والمعونات الغذائية، كما تحمي المستهلكين من الأغذية الرديئة، والغذاء المعدل وراثيًّا. وترفض السيادة الغذائية كلًّا من تدابير الحوكمة الزراعية والاتفاقات الدولية التي تعتمد على مبادئ التجارة الدولية غير المستدامة وغير العادلة، بالتالي فإن السيادة الغذائية تعمل بالضرورة ضد مصالح الشركات العابرة للقوميات وغير الخاضعة للمساءلة في أحيان كثيرة.

4. فرض الرقابة المحلية على إنتاج واستهلاك الغذاء: تقوم السيادة الغذائية على مبدأ الرقابة المحلية على الإقليم والأرض والبذور والرعي والمياه والثروة الحيوانية والسمكية. وتحث على مشاركة تلك الثروات من خلال طرق مستدامة تحافظ على التنوع البيولوجي.

5. بناء المعرفة والمهارات: تعتمد السيادة الغذائية على المهارات والمعارف المحلية لمنتجي الغذاء ومؤسساتهم المحلية التي تحافظ على نظم إنتاج الغذاء المحلي وتعمل على تنمية معارفهم، كما تدعم السيادة الغذائية البحث العلمي لدعم تلك المعارف المحلية وتشجيع تمرير ونقل الخبرات عبر الأجيال المختلفة، وترفض السيادة الغذائية التكنولوجيا التي تقوض أو تهدد البيئة مثل الهندسة الوراثية.

6. مراعاة البيئة: تستخدم السيادة الغذائية مساهمات البيئة في التنوع البيولوجي والمدخلات المنخفضة للإنتاج الزراعي البيئي والإنتاج الزراعي وأساليب الحصاد التي تعظم مساهمة النظم الإيكولوجية وتحسن القدرة على المرونة والتكيف لا سيما في مواجهة تغير المناخ، حيث تسعي السيادة الغذائية إلى تعافي الكوكب، وتعتبر تعافي الكوكب جزءًا من تعافي البشر. لذلك ترفض السيادة الغذائية الأساليب الزراعية التي تضر بالتنوع البيئي والتي تعتمد على الزراعة الأحادية ومصانع الإنتاج الحيواني وأساليب الإنتاج الصناعي في قطاع الزراعة والتي تلحق الضرر بالبيئة وتساهم في تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري.

مما سبق يتضح أن السيادة الغذائية تركز على المستوى الجزئي أو المحلي في مقابل المستوى الكلي، وغالبًا ما تُنتقد السيادة الغذائية لتركيزها على المستوى الجزئي في مقابل مفاهيم أخرى مثل الأمن الغذائي التي تركز على المستوى الكلي أكثر، لكن هذا التركيز نابع من كون السيادة الغذائية مفهومًا تطور عبر الحركات الاجتماعية والعمل القاعدي، فلا يمكن تحقيق تصور كلي للسيادة الغذائية دون بناء السيادة الغذائية على المستويات المحلية.

كما أسلفنا، يركز الأمن الغذائي على توفر الغذاء من أجل إطعام السكان، سواء كان هذا الغذاء محليًّا أم مستوردًا أو من المعونات الغذائية أو مزيجًا من كل تلك المصادر. وهنا يظهر الأمن الغذائي كمفهوم معبر عن " الاستحقاق " المفترض من قبل المواطنين والذي يجب أن توفره الدولة. تطور مفهوم الاستحقاقات **entitlements** بالأساس في كتابات الاقتصادي الهندي أمارتيا سن عن المجاعات [13]، حيث استخدم سن مفهوم الاستحقاقات الغذائية للدلالة على جانب الطلب من المعادلة الاقتصادية، أشار في تحليله للاستحقاقات أنها ترتبط بشكل كبير بالمدخول والأصول التي يمتلكها الأفراد، وفي حالة حدوث نقص في تلك العوامل فإن الاستحقاقات الغذائية للسكان غالبًا

13- Amartya Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation , oxford university press, network, 1981 , page 47 – 49

ما تتأثر حتى لو كانت هناك كمية من الغذاء كافية لإطعام الجميع، وبالتالي تحدث المجاعة. ومن ثم فأمارتيا سن يؤكد على ثلاثة عوامل تساهم في الحيلولة دون حدوث المجاعات وهي توافر الغذاء، إمكانية النفاذ للغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء.

في ضوء هذا تعرف الفاو الأمن الغذائي[14] بأنه "يتحقق حينما يمتلك جميع الناس، وفي كل الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والصحي والملائم والذي يعمل على تلبية الاحتياجات الغذائية والتفضيلات الغذائية من أجل حياة مفعمة بالنشاط والصحة".

14- An Introduction to the Basic Concepts of Food Security, FAO website , http://www.fao.org/3/a-al936e.pdf

جدول رقم (1): المقارنة بين سياسات الأمن الغذائي وسياسات السيادة الغذائية[15].

الخاصية	النموذج الحالي (الأمن الغذائي)	النموذج البديل (السيادة الغذائية)
نموذج الإنتاج الزراعي	الزراعة الكثيفة والمعتمدة أساليب الثورة الخضراء (التسميد والمبيدات والتقاوي المحسنة)	الزراعة البيئية
التركيز	على المستهلكين (توفير الغذاء)	على المنتجين والمستهلكين (إنتاج وتوفير الغذاء)
مستوى الاهتمام	الوفرة على المستوى القومي	الوفرة على المستوى المحلي
التجارة	التجارة الحرة في كل شيء	الغذاء والزراعة تستبعد من الاتفاقيات التجارية
أسعار السلع	أسعار السوق	أسعار عادلة تغطي التكلفة وتصل بالأرباح للمنتجين
النفاذ للسوق	التركيز على السوق العالمية	التركيز على السوق المحلية
المساعدات للمنتجين	تخفيض المساعدات وتقليص الدعم الموجه للفلاحين	تقديم مساعدات متناغمة مع الشروط البيئية

15- Lee, Richard. "Food security and food sovereignty." Centre for Rural Economy Discussion Paper Series 11 (2007): 1-16. Charlton, Karen E. "Food security, food systems and food sovereignty in the 21st century: A new paradigm required to meet Sustainable Development Goals." Nutrition & Dietetics 73.1 (2016): 3-12.

تطرح نظامًا غذائيًا بديلًا صحيًّا، مغذيًا ومناسبًا ثقافيًا	لا تسائل نظام الغذاء القائم. نظم الأغذية مسيطر عليها من قبل الشركات الكبرى وهو نظام عالي الدهنية والسكريات ومندمج في النظام الغذائي العالمي	**الغذاء**
حق الإنتاج للفلاحين وصيانة الموارد البيئية	الكفاءة الاقتصادية	**القدرة على الإنتاج**
نتيجة غياب العدالة في التوزيع والنفاذ للموارد	نتيجة نقص الإنتاجية	**الجوع**
عبر النفاذ الآمن للفلاحين	عبر السوق	**النفاذ للأرض**
ملكية مشاع للبشرية ولا تخضع للملكية الفردية	عبر السوق والقنوات التجارية وحقوق الملكية	**البذور**

يوضح الجدول أعلاه الفروق الجوهرية بين السياسة الزراعية القائمة على الأمن الغذائي والتي يمثلها الواقع الحالي للسياسة والاقتصاد الزراعي في مصر وبين تلك القائمة على السيادة الغذائية. في السياق المصري غالبًا ما يستخدم مفهوم الأمن الغذائي بجانب "الاكتفاء الذاتي من الغذاء" وهو مفهوم محمل بأيديولوجيا دول ما بعد الاستقلال، والذي يستخدم في الخطاب السياسي والإعلامي في مصر حتى الآن دون أي تطبيق فعلي له في الواقع الاقتصادي والاجتماعي المصري. بخلاف دعم سعر القمح المشترى من الفلاحين لا يوجد أي رؤية واضحة أو سياسة توجيهية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. أيضًا غالبًا ما يخلط صناع السياسة العامة في مصر في المجال الزراعي بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء ويستخدمون الاثنين بالتبادل في أحيان كثيرة.

يتضح من مفهوم الأمن الغذائي أنه لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به النفاذ للغذاء من أي مصدر. وبشكل أساسي عبر توفير المواد الغذائية اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال بيع منتجات غذائية أخرى في السوق

العالميـة تتمتـع فيهـا الدولـة بميـزة نسـبية عـلى الـدول الأخـرى (مثـلاً تصديـر الفراولـة مـن أجـل شراء القمـح). فكـرة الميـزة النسـبية في إنتـاج أغذيـة هـي نتـاج هيمنـة الافـكار النيوليبراليـة وهـي فكـرة مؤسسـة في الاقتصـاد الليـبرالي منـذ نشـأته، كـما أن توسـيع تلـك الفكـرة عـن طريـق الانخراط في اتفاقـات التجـارة الحـرة، والتـي تتعامـل مـع الغـذاء كسـلعة اقتصاديـة بالمعنـى البحـت، وليـس كـما تتعامـل السـيادة الغذائيـة مـع الغـذاء كمنتـوج ذي أبعـاد متعـددة ثقافيـة واقتصاديـة واجتماعيـة قـد أدى لهشاشـة غذائيـة لمعظـم دول الجنـوب العالمـي.

يحفـز الأمـن الغـذائي عـلى المسـتوى القومـي سياسـات واسـتراتيجيات تتضـاد بصـورة كبـيرة مـع مفهـوم السـيادة الغذائيـة. ففـي **سـعيها** لتوفـير السـلع وتحقـق وجـود الغـذاء "مـن أي مصـدر"، تسـمح **الدولـة** بالـواردات السـلعية الزراعيـة الرخيصـة والتـي تنافـس الأصنـاف المحليـة مـن المزروعـات وتسـبب إفقـار منتجـي الغـذاء وتسـاهم عـلى المـدى الطويـل في اختفـاء تلـك الأصنـاف. وسـوف نتعـرض بالتفصيـل لمناقشـة تلـك السياسـات في فصـول الكتـاب.

تبـدو السـيادة الغذائيـة إذًا كـرد فعـل عـلى مـا يمكـن أن نسـميه للترويـج الليـبرالي لمفهـوم الأمـن الغـذائي وخاصـة في دول الجنـوب، هنـا يمكـن أن نفهـم السـيادة الغذائيـة والحـركات الاجتماعيـة التـي تقـف خلـف المفهـوم كنتـاج للعلاقـات التجاريـة غـير المتكافئـة بـين الشـمال والجنـوب في العـالم خاصـة في مجـال الزراعـة وأيضًـا إلى عجـز سياسـات الاكتفـاء الـذاتي والأمـن الغـذائي عـلى إدمـاج البيئـات المحليـة وصغـار منتجـي الغـذاء في رسـم وتطويـر وتنفيـذ السياسـات الزراعيـة والغذائيـة.

مناهج البحث المستخدمة بالدراسة

لفهـم التحـولات الزراعيـة وحـدود وأبعـاد ومعوقـات تحقيـق السـيادة الغذائيـة في مـصر قمنـا بدراسـة ميدانيـة متعمقـة بقريتـين بشـمال الصعيـد إحداهـما بمحافظـة المنيـا والأخـرى بمحافظـة الفيـوم. اعتمـدت طـرق جمـع البيانـات عـلى مناهـج البحـث المختلطـة في جمـع وتحليـل ودمـج بيانـات كيفيـة وكميـة. ويوفـر هـذا المنهـج فهـمًا أكـثر تفصيـلاً للمسـالة البحثيـة ويحقـق التقاطـع بـين البيانـات مـما يعطـي ثقـة أكـبر في الاسـتنتاجات الناتجـة عـن الدراسـة. هنـاك أشـكال متعـددة للمناهـج المختلطـة ومـا نسـتخدمه هنـا هـو أسـلوب مختلـط يميـل إلى المناهـج الكيفيـة. كـما سـنوضح في هـذا الجـزء، أغلـب الأسـاليب المسـتخدمة بالدراسـة هـي المناهـج الكيفيـة دون إهـمال أو الاسـتغناء عـن الأسـاليب الكميـة وتحليـل الاقتصـاد الجـزئي والـكلي في فهـم وتفسـير حالـة وديناميكيـات السـيادة الغذائيـة في الريـف المـصري.

شكل رقم (1): المناهج المستخدمة بالدراسة



استمر العمل الميداني في قريتي الدراسة الميدانية لما يقرب من 9 أشهر. عبر سلسلة من الزيارات حاولنا التقرب من نمط المعيشة اليومي للفلاحين في تلك القرى، طرق إنتاجهم للغذاء وموقع النساء من عملية الإنتاج. كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الوصول لتصور عن علاقات الإنتاج في الريف المصري في الوقت الحالي وكيف أثرت التحولات النيوليبرالية أو ما يمكن أن نسميه سياسات الانفتاح الزراعي على وضع البشر والغذاء في قرى الريف المصري.

خلال العمل الميداني استخدمنا عددًا من الأدوات الكمية والكيفية المستخدمة في البحث الاجتماعي، أهم تلك الأدوات كان الاستمارات الكمية والتي تم ملؤها من خلال النقاش مع مجموعات من الفلاحين على فترات زمنية متقاربة في زياراتنا الميدانية للقرى، في كلا القريتين قمنا بعمل 50 استمارة استبيان بعد تصميم الاستمارة ومراجعتها لتغطي أسئلة عن عمليات إنتاج الغذاء واستهلاكه وتسويقه ومصادر الإنتاج وتقسيم العمل.

تم اختيار عينة **قصدية** **(Apurposive sample)** بحيث نحقق الهدف من جمع بيانات كمية وهو في حالتنا ليس الحصول على تمثيل للمجتمع المحلي ولكن الحصول على معلومات متعمقة من فئة معينة من الفلاحين الذين يملكون حيازات صغيرة أو

متوسطة بمنطقة الدراسة. قمنا بتصميم استمارة بيانات تغطي أبعاد السيادة على الغذاء وسبل عيش الفلاحين وأشكال النفاذ للأراضي والمياه وأدوات وأساليب الإنتاج والتركيب المحصولي والعلاقة بالسوق وأشكال التبادل وأيضًا الأبعاد الديموجرافية للأسرة المعيشية وأجرينا 50 استمارة بكل قرية من قريتي الدراسة.

في الغالب يواجه الباحثون صعوبات في مقارنة الأرقام التي تخرجها الاستمارات بالأرقام الرسمية خاصة في البيانات المتعلقة بالتكاليف وأسعار المنتجات الزراعية المختلفة. وهي بالتأكيد صعوبة قد واجهتنا لأسباب تقنية منها صعوبة إجراء البحوث المسحية ذات العينات الكبيرة في الريف المصري. كان الهدف من تلك العينة الكمية الصغيرة وغير المتناسبة مع أعداد السكان في القريتين هو الوصول لتصور دقيق عن كيف يتعامل الفلاحون مع عملية إنتاج الغذاء في جوانبها التقنية وكيف ينظرون لأرقام التكاليف وبناء عليه كيف يتخذون قرارات بتفضيل زراعة محصول عن محصول معين.

ومن الأدوات الكيفية التي ساعدتنا بشكل كبير على إكمال الدراسة الميدانية هي (سير الحياة)، وهي استمارات وصفية نقوم بملئها عن طريق لقاءات مطولة مع الفلاحين وأجيال مختلفة منهم في نفس الأسرة، تهدف تلك الاستمارات إلى قياس تطور الفلاحين في علاقتهم بالأرض عبر التاريخ، ما هي حدود التماس بين التاريخ الشخصي للفلاح والتاريخ العام لتغيرات الملكية في مصر؟ والتي تأثرت بفعل تدخلات الدولة سلبًا أو إيجابًا من الإصلاح الزراعي الذي جاء مع ثورة 1952 وحتى الإصلاح الزراعي المضاد بقانون تحرير الإيجارات الزراعية والذي بدأ تطبيقه في 1997. في كل قرية قمنا بخمس سير حياة لعائلات كبرى يمتد تاريخ علاقتها بالزراعة في القرية إلى فترة العشرينيات من القرن الماضي، ذلك المدى الزمني الطويل (100 سنة) تقريبًا يعني أن نصل لتصورات شبة كاملة عن التاريخ كما يرويه هؤلاء، عن التاريخ الشخصي لعلاقة تلك الأسر بالأرض وكيف ساهمت التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إعادة تشكيل تلك العلاقة، وكيف تغيرت أنماط إنتاج الغذاء العائلي والمحاصيل المعدة للسوق بتلك التغيرات التي جاءت من المركز (نقصد الدولة وسياساتها الزراعية). أوضحت مقابلات سير الحياة التي أجريناها مع خمس أسر فلاحية، ليس فقط تعقد التحولات على مستوى الأسر المعيشية وعلاقتها بعوامل محلية وعالمية كما سنوضح في الفصول التالية للدراسة.

بالإضافة لذلك اعتمدنا الملاحظة بالمشاركة للعمليات الزراعية المتعددة مثل جمع المحصول وإعداد الأرض وأيضًا إعداد الخبز وتجهيز الطعام ودور النساء في الاقتصاد الزراعي والمنزلي. ركزنا في عملنا الميداني على عمليات إنتاج الخبز والذي ما زال يحتفظ بقدر من الخصوصية بين الأقاليم الزراعية المختلفة في مصر. كان تركيزنا على الخبز لأن عملية إنتاجه هي عملية تخضع لسيطرة النساء بالكامل بمعنى أن النساء تتدخل في اختيار أنواع القمح والذرة المستخدمة في إنتاج الخبز في تلك المناطق. في هذه الدراسة قمنا بأكثر من مقابلة مع النساء اللواتي ما زلن يقمن بإنتاج الخبز المنزلي، حاولنا التوصل للطرق المختلفة لصناعة الخبز وكيف ترتبط تلك الطرق بالعادات الثقافية والاجتماعية المتوارثة في الريف المصري. تناولنا موضوع الغذاء وإنتاجه من مدخل نسوي وأنثربولوجي في الفصل الرابع الذي يركز على النساء وطرق إنتاج الغذاء. يُعنى المدخل النسوي بالتركيز على النوع (رجال أم نساء) والتركيز على إسهامات النساء ووجهات نظرهن والإشارة لعلاقات القوة داخل الأسرة والقرية.

بالإضافة إلى هذه المناهج الميدانية لجمع البيانات، اعتمدنا أيضًا في هذه الدراسة عند التحليل منهجًا اقتصاديًّا يهتم بدراسة سلاسل القيمة، وهو منهج مستمد من دراسات التنمية حيث يدرس مسارات الأغذية من بداية إنتاجها وتبادلها في السوق وحتى إعادة عملية الإنتاج مرة أخرى. يمكن عبر هذا التتبع الدقيق لسلاسل القيمة بناء تصورات دقيقة حول علاقات الإنتاج في الريف المصري في الوقت الحالي ودرجة اندماجه في الأسواق. سوف نشرح نتائج هذا التحليل بشكل تفصيلي في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب.

النطاق الجغرافي للدراسة الميدانية

اعتمدت هذه الدراسة في الأساس -كما أشرنا- على العمل الميداني المباشر مع الفلاحين والفلاحات في قريتين في إقليم شمال الصعيد في مصر، وهما إبوان في المنيا، وهوارة في الفيوم. لقد اخترنا هاتين القريتين نظرًا لعدد من العوامل، أولها أن هاتين القريتين مرتبطتان بشكل كبير بأنماط الزراعة الرأسمالية في مصر، سواء تلك المتعلقة بالاستهلاك المحلي كما في حالة بنجر السكر في الفيوم، أو تلك المتعلقة بالتصدير كما في حالة البطاطس والتي تزرع بكثافة في قرية إبوان. هذا بالإضافة إلى هيمنة نمط الإنتاج

الصغير وأشكال الزراعة العائلية بالقريتين ومن ثم تعطي الدراسة الميدانية صورة كبيرة حول ديناميكيات الأشكال المختلفة للإنتاج والاستهلاك الزراعي وتحديات ومعوقات تحقيق السيادة الغذائية وهذا يتناغم مع أهداف هذه الدراسة.

قرية هوارة المقطع

هوارة المقطع من القرى القديمة بالفيوم وهي مجاورة لواحد من أقدم الأهرامات بمصر وهو هرم أمنحمات الثالث من ملوك الأسرة 12 وهوارة هي بداية هضبة الأهرام المصرية على مدخل صعيد مصر كما تقع بأعلى نقطة بمدخل منخفض الفيوم الذي يربط المنخفض بباقي وادي النيل. وقد وردت هوارة في كتاب تاريخ الفيوم باسم هوارة البحرية كما عرفت قديمًا باسم هوارة القصب لشهرتها بزراعته، ووردت في دفتر المقاطعات سنة 1660 باسم هوارة البرج. وبسبب أنه كان يتكرر عندها قطع جسر بحر يوسف وقت الفيضان لصرف المياه الزائدة في بحر البطس ومنه إلى بحيرة قارون، فعرفت بهوارة المقطع ووردت به في تاريخ سنة 1814. ومن الجدير بالذكر أن اسم هوارة يتكرر بالعديد من القرى بصعيد مصر حيث قدمت قبيلة الهوارة البدوية من المنطقة المغاربية وقطنت ببعض مناطق الصعيد وسميت باسمهم[16].

تُعد قرية هوارة المقطع حاليًا هي القرية الأم بالوحدة المحلية القروية لهوارة المقطع والتي تتكون من عدة قرى هي ستوقر ومنشأة الجزائر ومنشأة الفيوم. ويتبع قرية هوارة المقطع عدة عزب (تجمعات سكنية صغيرة تابعة) تمثل امتدادًا للقرية هي عزبة علي فرج وعزبة محمود السيد وعزبة منصور وعزبة شعبان أبو أحمد وعزبة أحمد إلياس وعزبة إسماعيل إلياس وعزبة الدقي وعزبة الدكتور رفعت. يبلغ إجمالي عدد سكانها وفقًا لبيانات 2017 نحو 27 ألف نسمة موزعين على نحو 6.3 الف أسرة معيشية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

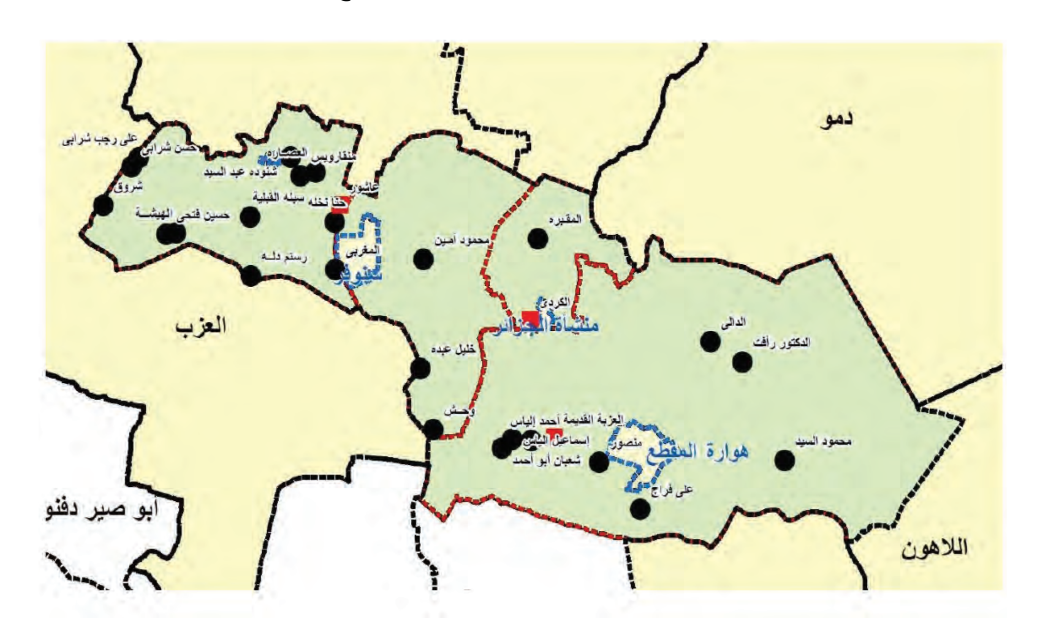
16- لمزيد من التفاصيل عن التاريخ الاجتماعي لهوارة يمكن النظر إلي كتاب ميرال الطحاوي، بنت شيخ العربان: دراسة في التاريخ الثقافي والتراث الشفاهي للعربان في مصر. دار العين للنشر، 2020.

جدول (2): التبعية الإدارية لقرية هوارة المقطع بمحافظة الفيوم

المركز	الوحدة القروية	اسم القرية	عدد التوابع
مركز الفيوم	هوارة المقطع	هوارة المقطع	9
		سنوفر	7
		منشأة الجزائر	1
		منشأة الفيوم	20

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، نتائج الرصد الفعلي لمشروع اعداد الاحواز العمرانية للغزب والكفور والنجوع التابعة لمحافظة الفيوم, 2013 .

شكل (2) خريطة قرية هوارة المقطع



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

يوضع الجدول أسفله هيكل الملكية الزراعية في هوارة المقطع[17]. ويبلغ عدد الحائزين على أقل من فدان 342 حائزًا. ويتضح هنا أن المساحات أقل من 10 أفدنة تمثل النسبة الأكبر من الحائزين والحيازات.

جدول (3): توزيع الملكية في القرية

المساحة	عدد الحائزين	نسبة الحائزين	جملة الحيازة بالفدان	نسبة الحيازة
من أقل من 1 إلى 10 أفدنة	1474	97.81	2350	73.4
من 10 إلى 50	28	1.86	300	9.4
أكثر من 50	5	0.33	550	17.2
الإجمالي	1507	100	3200	100

قرية إبوان

قرية إبوان هي إحدى القرى التابعة لمركز مطاي بمحافظة المنيا ويبلغ عدد سكانها حسب إحصاءات سنة 2006، 19171 نسمة. وهي من القرى القديمة ذكرها أحمد رمزي في قاموسه الجغرافي، وكانت إبوان على الضفة الغربية لنهر النيل وتروى من مياه الفيضان حتى عام 1876 حيث تم حفر ترعة الإبراهيمية التي تخرج من النيل في أسيوط وتروي غرب محافظات أسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم والجيزة. ونتيجة لذلك تحولت هذه المنطقة من ري الحياض إلى الري الدائم واتسعت مساحة الأرض الزراعية بها وهو ما ساهم في تطور قرية إبوان وتحولها إلى مركز زراعي مهم بمنطقة غرب محافظة المنيا. وأثناء هذا التطور، تمّ تمليك زعماء قبائل العرب بالقرية ملكيات الجفالك في إطار سياسة محمد علي لتوطين قبائل العرب وهو ما تطور مع زراعة القطن في مطلع القرن وتطور التعليم والزراعة بإبوان وظهور أسر إقطاعية تملك مساحات أراضٍ واسعة وتقوم بشراء أراضٍ من الدائرة السنية والدومين وصولاً لتولي حيدر باشا من أبناء إبوان منصب وزير الحربية عام 1948.

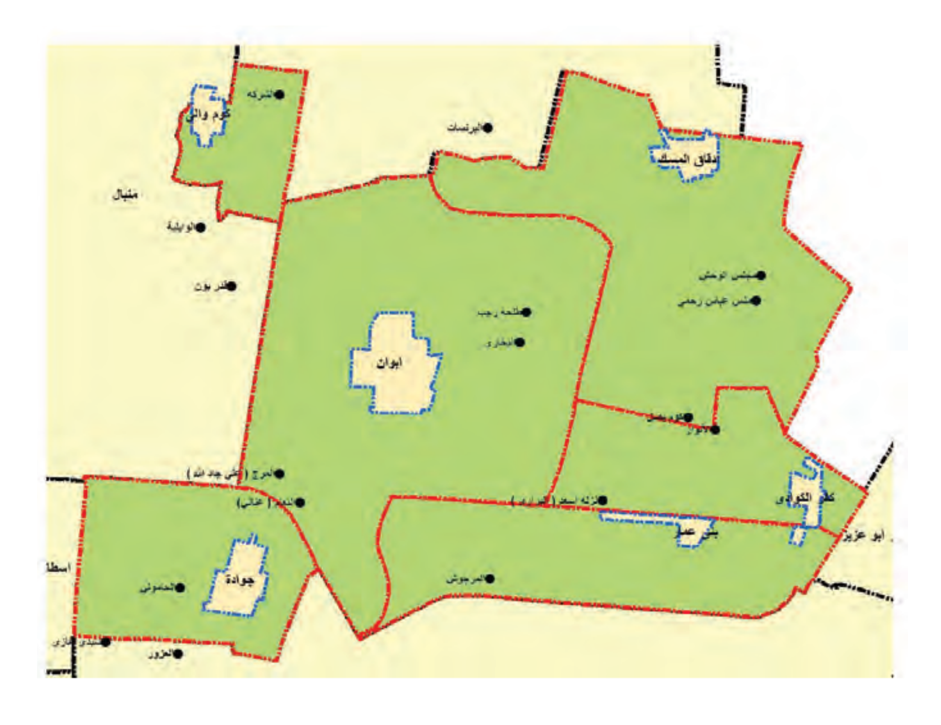
17- بيانات الجدول تقديرية تم حسابها من سجلات الجمعية الزراعية بالقرية.

جدول (4): التبعية الادارية لقرية ابوان بمحافظة المنيا

المركز	الوحدة القروية	اسم القرية	عدد التوابع
مطاي	إبوان	قرية إبوان	**6**
		قرية كوم والي	**2**
		قرية جواد	**5**
		قرية كفر الكوادي	**2**
		قرية بني عمار	**3**
		قرية أدقاق المسك	**4**

الهيئة العامة للتخطيط العمراني، نتائج الرصد الفعلي لمشروع إعداد الأحواز العمرانية للعزب والكفور والنجوع التابعة لمحافظة الفيوم، 2013.

شكل (3): خريطة قرية ابوان



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

يوضح الجدول أسفله هيكل الملكية الزراعية في إبوان [18]. ويبلغ عدد الحائزين على أقل من فدان 461 حائزًا. ويتضح هنا أن المساحات أقل من 10 أفدنة تمثل النسبة الأكبر من الحائزين والحيازات.

جدول (5): الملكيات الزراعية في إبوان

المساحة	عدد الحائزين	نسبة الحائزين	حجم الحيازة	نسبة الحيازة
من أقل من 1 إلى 10 أفدنة	2304	97.13	3105	80.65
من 10 إلى 50	64	2.70	425	11.04
أكثر من 50	4	0.17	320	8.31
الإجمالي	2372	100	3850	100

خاتمة

قدمنا في هذا الفصل الأول عرضًا لطرق جمع البيانات ووصفًا لقريتي الدراسة. نتصور أن دراستي الحالة التي قمنا باختيارها والمناهج البحثية التي اتفقنا على اتباعها ستمكننا من فهم وتحليل السيادة على الغذاء ومشكلات وتحديات المسائل الزراعية والغذائية في مصر.

قبل أن نشرع لعرض نتائج هذا العمل الميداني في الفصول اللاحقة من الدراسة نقدم في الفصل القادم قراءة تاريخية حول تطور الزراعة وعلاقة الفلاحين بالدولة والعلاقة بين القرية والمدينة كمدخل تاريخي اجتماعي لفهم التحولات الزراعية في الريف. نتصور أنه لا يمكن فهم واقع ومستقبل السيادة على الغذاء دون فهم التاريخ الاجتماعي المعاصر المرتبط بالتحولات الحالية.

18- بيانات الجدول تقديرية تم حسابها من سجلات الجمعية الزراعية بالقرية.

الفصل الثاني
الريف والمدينة، تاريخ من نزع القيمة

كانت "الأرض"، وما زالت محورًا أساسيًّا للصراع الاجتماعي والتراكم الرأسمالي في مصر، فمنذ نشأه الدولة الحديثة في مصر كانت الأرض الزراعية محور الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي للسلطة والثروة بمفهومها الأوسع وتركزها، وقد جرت العادة على اعتبار مصر، بلدًا فلاحيًّا بشكل كبير، ورغم التناقص المستمر في أعداد الفلاحين المرتبطين بالزراعة إلا أن الزراعة المصرية ما زالت تحتل نسبة كبيرة من الناتج المحلي والتشغيل. يمثل سكان المناطق الريفية نحو 58 % من السكان في مصر بحسب آخر التعدادات السكانية في 2017، تلك النسبة كانت تقارب الـ62% في بداية الستينيات، ولكن كثيرًا من التغيرات في الاقتصاد لم تدفع سوى 5% فقط من سكان الريف في مصر نحو المدينة[19]. من بين الـ57 مليون نسمة الذين يعيشون في المناطق الريفية في مصر ما يقرب من 5.7 مليون فلاح يملكون أراضي، أي لديهم حيازة زراعية.

كان للطبيعة الدور الأبرز في بقاء المصريين في المناطق الريفية بشكل كبير رغم موجات "التمدن" التي اجتاحت الريف، حيث لعب النهر دورًا أساسيًّا في تركيز تلك التجمعات السكانية حوله طوال التاريخ. منعت الصحاري المحيطة بالنهر بشكل كبير انتقال السكان من ضفتيه منذ آلاف السنين بعيدًا عنه. كانت الأرض المخصبة بالطمي القادم سنويًّا من الهضبة الإثيوبية مع الفيضان هي المصدر الأولي والعامل الأهم في الإنتاج وفي نشأة الدولة الحديثة في مصر، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بداية مرحلة

19- لتفاصيل أكثر حول تطور نسب السكان الريفية يمكن الرجوع لبيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?locations=EG

تطويع الريف من أجل إنتاج المدينة.

مثلـت الفـترة التـي صاحبـت نشـأة الدولـة الحديثـة في مـصر في عهـد محمـد عـلي مرحلـة أساسـية في بلـورة الـصراع بـين الريـف والمدينـة عـلى مـا يمكـن أن نسـميه فـرص الحيـاة [20]. انتـشر هـذا الـصراع عـلى الفـرص ليـس فقـط عـلى نطـاق النخـب والطبقـات الحاكمـة فقـط ولكـن في شـبكة العلاقـات الاجتماعيـة بأسرهـا، بالإضافـة إلى أن هـذا الـصراع الاجتماعـي أصبـح مـع الوقـت متعـدد الأوجـه، كـما أنـه نتـج بالأسـاس عـن طريـق تفاعـل العديـد مـن العوامـل أولهـا كانـت الثـورة الاقتصاديـة التـي أحدثهـا محمـد عـلي في الإنتـاج الزراعـي، وعلاقـات السـلطة والنفـوذ التـي تشـكلت بفعـل محمـد عـلي والتـي لعـب الجيـش الحديـث دورًا مركزيًّـا فيهـا، أيضًـا علاقـات السـيطرة عـلى المعنـى والفهـم، ونعنـي بذلـك الـصراع الخطـابي حـول تمثيـل الفلاحـين ورؤيتهـم لذواتهـم ودورهـم في التاريـخ الحديـث للدولـة المصريـة.

نركـز في هـذا الفصـل عـلى أربـع محطـات أو مراحـل نـرى أنهـا كانـت أساسـية في علاقـة المسـألة الزراعية بالرأسـمالية:

المرحلـة الأولى: هـي مرحلـة الاندمـاج في السـوق الرأسـمالية العالميـة والتـي تشـكلت في الفـترة مـن 1800 – 1882 أي مـن الحملـة الفرنسـية عـلى مـصر ومـا تبـع ذلـك مـن اسـتيلاء محمـد عـلي عـلى السـلطة ومحاولتـه بنـاء اقتصـاد ودولـة ترتبـط بالقـوي الأوروبيـة الكـبرى.

المرحلـة الثانيـة: هــي مرحلـة الاسـتعمار الإنجليـزي والتـي امتـدت مـن 1882 وحتـى 1952 وشـهدت مـا يمكـن أن نسـميه بإتمـام التحـول الرأسـمالي ودمـج الزراعـة المصريـة بشـكل أكـبر بالسـوق العالميـة.

المرحلـة الثالثـة: هـي مرحلـة الإصـلاح الزراعـي والتـي امتـدت مـن 1952 وحتـى 1961، تلـك الفـترة التـي حـاول فيهـا النظـام النـاصري إعـادة التـوزان لعلاقـات القـوى في الريـف والمدينـة عـلى حـد سـواء عـن طريـق الحـد مـن نفـوذ كبـار المـلاك الزراعيـين ومحاولـة تطبيـق نـوع مـن الإحـلال الطبقـي.

20- محمد حاكم، أيام محمد علي: التمايز الاجتماعي وتوزيع فرص الحياة، دار ابن رشد، الطبعة الثانية، 2017، ص 14- ص 18.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة التحول النيوليبرالي، والتي بدأت منذ 1975 ومستمرة حتى الآن، ترافقت التحولات النيوليبرالية في مجال الزراعة مع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي تبناها نظام السادات، وتسارعت وتيرتها في الثمانينيات والتسعينيات في القطاع الزراعي، تلك الفترة التي شهدت تحرير الإيجارات الزراعية ورفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي.

محمد علي الدولة والريف والتطويع الرأسمالي.

قدر علماء الحملة الفرنسية عدد سكان مصر عام 1800 بنحو 2.4 مليون نسمة، منهم 364 ألفًا يسكنون البنادر، وهو مصطلح أطلق على المناطق الحضرية في مصر في تلك الفترة، ومليونان ومئة ألف نسمة يعيشون في الريف، كانت نسبة سكان المدن أو أشباه المدن إذًا نحو 14 %، كان للقاهرة نصيب الأسد من نسبة السكان في الحضر حيث شكلت 72 % تليها دمياط في الشمال بنحو 4 % من سكان الحضر المصري في بداية القرن التاسع عشر[21]. كان معدل النمو السكاني في النصف الأول في القرن التاسع عشر نحو 1.77 % سنويًا، وهي الفترة التي حكم فيها محمد علي مصر. ورغم عدم توافر الكثير من البيانات حول معدلات نمو السكان في الحضر إلا أن محمد حاكم يشير إلى أن معدل النمو الحضري في تلك الفترة كان أكبر من معدل النمو السكاني مستندًا إلى العديد من الشواهد أهمها أن جميع المدن المصرية التي توفرت عنها بيانات شهدت معدلًا سنويًا للنمو أكبر من المعدل العام، باستثناء القاهرة التي انتقل منها مركز تجارة الجملة نحو الإسكندرية نظرًا لكونها الميناء الجديد الهام جدًا في تصدير الحاصلات الزراعية التي كان محمد علي يستخدمها للتجارة مع الدول الأوربية الأخرى. يشير حاكم أيضًا إلى أن هذا التوسع الحضري أو ما يمكن أن نسميه الهجرة الحضرية كانت هجرة من الريف للمدينة، وليس انتقال لسكان المدن من مدن لأخرى.[22]

21- ج.د.ي شابرول، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين،وصف مصر، الترجمة العربية، الجزء الأول مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 19.

22- محمد حاكم، مصدر سابق، ص 39-40.

تديـن الإسـكندرية تحديـدًا بوجودهـا المدينـي الحـالي لحـركات الهجـرة مـن الريـف في النصـف الأول مـن القـرن التاسـع عـشر، حيـث زاد عـدد سـكان الإسـكندرية مـن 7 آلاف نسـمة عـام 1800 إلى 164.3 ألـف نسـمة في عـام 1946 [23]. أدت تلـك الهجـرات الجماعيـة إلى جعـل الإسـكندرية مركزًا للتجـارة وتحديـدًا تجـارة الجملـة الداخليـة والتجـارة الخارجيـة والتـي شـكلت الحاصـلات الزراعيـة عمادهـا في تلـك الفـترة. كان تحـول حركـة التجـارة مـن الـشرق العثـماني إلى الغـرب الأوروبي هـو بدايـة الدمـج الحقيقـي للاقتصـاد المـصري في هيـكل العمـل والإنتـاج الـدولي للرأسـمالية الصاعـدة في بدايــة القــرن التاســع عــشر، والتــي شــكلت الموجــة الثانيــة لعولمــة الرأســمالية عــن طريــق الاسـتعمار المبـاشر. ورغـم أن مـصر لم تتعـرض للاسـتعمار الإنجليـزي المبـاشر سـوى في العـام 1882 إلا أن التغـيرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة الناشـئة عـن عولمـة الرأسـمالية بـدأت فيهـا مبكـرًا. لم تكـن تلـك التحـولات الاقتصاديـة ممكنـه سـوى بإعـادة هندسـة اجتماعيـة واسـعة للقريـة المصريـة عـلى المسـتوى المحـلي لينشـأ مـن تلـك الهندسـة الاجتماعيـة تغـيرات هيكليـة في نمـط الإنتـاج الزراعـي المـصري ترافقـت مـع حركـة للتحديـث وإطـلاق يـد الدولـة العلويـة عـلى الريـف المـصري.

هنـا يتضـح لنـا دور الاسـتحواذ المدينـي عـلى الأراضي الريفيـة والـذي لعـب الـدور الأبـرز في إنشـاء التمايـزات الاجتماعيـة الكبـيرة في داخـل القريـة وبـين الريـف والمدينـة بشـكل عـام في السـياق المـصري. كان هـذا الاسـتحواذ المدينـي عـلى وسـائل الإنتـاج الريفيـة يمـر عـبر الدولـة بوصفهـا الجهـاز الأكـثر قـدرة عـلى إعـادة تنظيـم وهندسـة العلاقـات الإنتاجيـة والاجتماعيـة في عـصر محمـد عـلي. ارتكـز هـذا الاسـتحواذ عـلى نـزع "الأراضي" أو مـا يمكـن تسـميته "الحيـازة الأثريـة لـلأراضي" مـن الفلاحـين الفقـراء في الريـف وتحويلهـا عـبر قنـوات السـلطة المختلفـة لمـلاك مدينيـين. كان ذلـك النـزع مرتبطًـا أشـد الارتبـاط بتدعيـم التحـول للرأسـمالية وظهـور الملكيـة الخاصـة بشـكل كبـير في الريـف.

23- محمد حاكم، مصدر سابق، ص 48.

لقد حول هذا النزع، أو "التراكم القائم على النزع" بتعبير الماركسي ديفيد هارفي الريف المصري مع الوقت ليكون جزءًا من نمط الإنتاج الرأسمالي وحول العديد من الحائزين الأثريين للأراضي في الريف من صغار فلاحين إلى معدمين وقوة عمل ملحقة بالأرض التي أصبحت في حوزة كبار الملاك. كان ذلك النزع المباشر من قبل الدولة واضحًا في حالة الجفالك، والتي كانت عبارة عن أراضٍ شاسعة عهدت بها الدولة بعد نزعها من الفلاحين إلى ملاك قريبين من الأسرة العلوية الحاكمة والوجهاء المحليين. لم يكن ذلك النزع وليد اللحظة، تم في البداية عبر الاستحواذ على الأراضي وجعلها ملكًا للدولة، ثم توزيع تلك الأراضي لاحقًا وإقرارها قانونًا لاحقًا بحق الملكية. ترافق ذلك أيضًا مع توسيع شبكات الري وتحديثها التي قام بها محمد علي والتي بدورها أدرجت أجزاء من الأراضي البور المشاعية، التي لم تكن صالحة للزراعة من قبل ضمن الأراضي القديمة وحولتها مع الوقت لما يسمى بالأبعديات. كانت الملكية الفردية بالحق القانوني هي العامل الحاسم في ذلك التطور الرأسمالي للريف المصري.

كانت الأرض محور مغامرة التحديث التي اضطلع بها محمد علي في القرن التاسع عشر في مصر، وعلى الرغم من حداثة الاتصال بالأنماط الرأسمالية الغربية إلا أن محمد علي إلى حد كبير كان يتبع نفس أساليب التنظيم الرأسمالي للزراعة التي حدثت في السياق الأوروبي والأمريكي في القرون السابقة. فالتطور الذي فرض نفسه في أوروبا والولايات المتحدة أو ما يسمي اختصارًا بالمراكز الرأسمالية كان قد بدأ منذ القرن الخامس عشر وتمثل بالأساس في تحديث المزارع العائلية محدودة المساحة وجعلها أكبر حجمًا مع الوقت من خلال الاستحواذ على الأراضي وضمها في مزارع أكبر. كان هذا التحديث الزراعي ضرورة في السياق الرأسمالي في الغرب حيث احتاج القطاع الصناعي النامي بشكل كبير في بدايات الرأسمالية إلى فائض العمالة في الريف. لم يكن ممكنًا الحصول على هذا الفائض من العمالة سوى بتحرير العمل من العبودية وأشكال الاستغلال الإقطاعية وشبه الإقطاعية السابقة على الرأسمالية، واستبدالها بأنماط حديثة من الاستغلال. وعندما تحركت تلك الجيوش الاحتياطية من العمال من الريف إلى المدينة كان تركيز الأرض في مزارع كبيرة تستخدم عمالًا زراعيين حتميًّا. يورد سمير أمين، في تحليله لما أسماه بالتحديث الزراعي في الشمال رأيًا مفاده أن "تحديث المزرعة العائلية قد اقتضى الحصول على مساحة من الأرض الجيدة التي تفي

بالغـرض، بحيـث تتـلاءم المسـاحة المسـتغلة لـكل مرحلـة مـن مراحـل التطـور مـع نوعيـة الوسـائل والآلات الممكنـة ومـع حجـم العمـل الـذي يسـتطيع المـزراع وعائلتـه القيـام بـه"[24] مـن خـلال هـذا الفـك والتركيـب للملكيـة الزراعيـة سـعى محمـد عـلي لاسـتكمال مـشروع تحديثـه الرأسـمالي للريف المـصري، كان هـذا المـشروع قائمـًا بالأسـاس عـلى احتـكار الدولـة للمجـال الاقتصـادي في الريـف والمدينـة عـلى حـد سـواء وتوزيـع أعبـاء النمـو الاقتصـادي بشـكل متفـاوت تسـتحوذ فيـه النخـب المدينيـة القريبـة مـن السـلطة عـلى فائـض الإنتـاج الريفـي.

ترافقـت تلـك التغـيرات في هيـاكل الملكيـة مـع تغـيرات في التراكيـب المحصوليـة المختلفـة، كان أهمهـا زيـادة مسـاحة المحاصيـل التجاريـة الصيفيـة والتـي تحتـاج رفـع الميـاه لـلأراضي مـما في موسـم انحسـار ميـاه الفيضـان وبالتـالي تحتـاج إلى شـق قنـوات وتوفـير الميـاه عـلى طـول العـام. وكان هـذا السـبب الرئيـس في تطـور نظـم الـري في مـصر واسـتثمار محمـد عـلي في شـق القنـوات وبنـاء نظـام هيدورولـيكي متطـور. كان الغـرض مـن إعـادة بنـاء النظـام الهيدرولـيكي المـصري هـو إتاحـة الفرصـة لهـذا التغيـير للتركيبـة المحصوليـة، وهـو مـا سـوف نتعـرض لـه لاحقـًا بـشيء مـن التفصيـل.

كان للـوالي، محمـد عـلي، الفضـل في تنويـع التركيبـة المحصوليـة الحاليـة في مـصر والتـي مـا زال الكثـير منهـا مسـتمرًا حتـى اليـوم، أدخـل محمـد عـلي ومـن بعـده ابنـه إبراهيـم باشـا الكثـير مـن المحاصيـل مثـل أشـجار البرتقـال، والليمـون الحلـو، والـبن وجـوز الهنـد وغيرهـا مـن المحاصيـل التـي اسـتوردها محمـد عـلي في ذروة توسـعه الاسـتعماري خـارج القطـر المـصري مـن الشـام، أو جـاء بهـا الخـبراء الزراعيـون والمهندسـون الذيـن أرسـلهم محمـد عـلي في البعثـات الخارجيـة. اعتمـد محمـد عـلي بكثافـة عـلى اسـتيراد المعـارف الفلاحيـة والزراعيـة مـن الخـارج فعـلى سـبيل المثـال جلـب فلاحـين هنـودًا لتعليـم المصريـين زراعـة القطـن طويـل التيلـه، وجلـب مزراعـين مـن سـوريا لتعليـم المصريـين تربيـة دودة الحريـر، وأحـضر خـبراء إنجليـزًا مـن المسـتعمرات الإنجليزيـة بالكاريبـي لزراعـة قصـب السـكر في الجنـوب المـصري تحديـدًا في قنـا.[25]

24- سمير أمين (مؤلف)، مصطفي الجمال، سعد الطويل (ترجمة)، مستقبل الزراعة في الرأسمالية المعاصرة، دار العين 2016، ص 19.

25- صقر النور، 2017، مرجع سابق، ص 37 - 38.

كان هـذا التفاعـل الفريـد، بـين المهنـدس أو الخبـير، والـوالي والمعـارف المحليـة الـذي أنتجتـه الفـترة العلويـة، السـمة المميـزة للتحديـث في السـياق المـصري، ففـي حـين يتـم دمـج المعـارف الفلاحيـة الأصليـة في أحيـان كثـيرة مـع الخـبرات الجديـدة مـن الخـارج فإنـه غالبًـا مـا تختفـي تلـك المعـارف في السرديـة الرسـمية للتاريـخ، وتتسـم الإجـراءات عـلى الأرض بمـا يمكـن أن نسـميه "العنف العـاري" مـن الدولـة في مقابـل هـؤلاء الفلاحـين. لم يقتـصر هـذا العنـف فقـط عـلى العنـف المبـاشر مـن قبيـل فـرض التجنيـد الإجبـاري عـلى الفلاحـين المصريـين، ولكـن كان عنفًـا معرفيًـا غرضـه إعـادة هندسـة الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصاديـة وإخضـاع ممارسـات الفلاحـين الزراعيـة لسـيطرة الدولـة بشـكل كبـير في الريـف المـصري. كانـت تلـك الهندسـة الاجتماعيـة الصارمـة لدولـة محمـد عـلي بمثابـة إعـادة إنتـاج للإنسـان، وكان موضوعهـا الأسـاسي هـو الجسـد، جسـد الفلاحـين الفقـراء الهزيـل الـذي اسـتخدم في حفـر الـترع، وبنـاء السـدود ومشـاريع الـري الهيدروليـكي، أو في التجنيـد الإجبـاري أو في زراعـة محاصيـل غريبـة عـلى سـلتهم الغذائيـة المنهكـة بفعـل الاضطرابـات في عـصر المماليـك، أو حتـى بالضرائـب المرتفعـة عليهـم والتـي اسـتمرت مـع محمـد عـلي.

يشـير رينهـارد شـولتز في توصيفـه للمشـهد الاجتماعـي في الريـف المـصري قبيـل حكـم محمـد عـلي إلى أن "الصراعـات العشـائرية في نهايـة حكـم المماليـك، بـين العشـائر المختلفـة كالسـعد والحـرم في الدلتـا، أو عشـيرتي البـداري وسـليم في أبوتيـج - أسـيوط، أو الصوامعـة والعواميـة في طهطـا قـد انتهـت جميعهـا تقريبًـا بفعـل تدخـل الدولـة في قمـع الجميـع".[26]

ظهـرت تلـك الهندسـة الاجتماعيـة الصارمـة للمجتمـع الريفـي في مـصر في الدلتـا أولًا، ثـم امتـدت للصعيـد بعـد حملـة إبراهيـم باشـا عليـه في 1820، والـذي أنهـى الاسـتقلال الاقتصـادي للصعيـد الـذي تحكـم في التجـارة مـع السـودان وغـرب إفريقيـا في أيـام المماليـك. ظهـر بعدهـا محمـد عـلي الـذي أحكـم السـيطرة بشـكل كبـير عـلى الدولـة المصريـة بمظهـر الحاكـم المركـزي القـوي، حيـث أظهـرت دولتـه حديثـة المركزيـة قـدرة كبـيرة عـلى الضبـط اليومـي والاجتماعـي لـكل مناحـي الحيـاة والمجتمـع. المثـير للدهشـة أن تلـك الهندسـة الاجتماعيـة الواسـعة كانـت دائمًـا موضـع التجربـة والاختبـار والتماهـي أحيانًـا مـع المجتمعـات المحليـة التـي قاومـت تلـك العمليـة، حيـث أظهـرت الدولـة العلويـة قـدرة كبـيرة عـلى المنـاورة وأيضًـا اسـتخدام العنـف

26- رينهارد شولتز(مؤلف)، هبة شريف (مترجمة)، تمرد الفلاحين المصريين 1919، الصراع بين المجتمع الزراعي والاستعمار في مصر 1820 - 1919، القاهرة 2019، ص 105.

لقمع الثورات الفلاحية في الدلتا والصعيد.

بجانب التغيرات الجذرية في الملكية، كان أهم التغيرات التي أحدثها محمد علي في الاقتصاد الزراعي المصري هو التركيز على القطن، قبل محمد علي كان القطن المزروع في مصر من النوع قصير التيلة ويعرف بالقطن البلدي. لكن التغير الكبير في إنتاج القطن حدث بعد أن قرر الوالي محمد علي نشر زراعة "قطن محو"، بناء على نصيحة المهندس الفرنسي جوميل، ويسمى أيضًا هذا القطن "جوميل" نسبة للمهندس الفرنسي. وتعود القصة إلى أن المهندس الفرنسي رأى صنفًا من القطن طويل التيلة في حديقة محو بك الذي كان قد أحضره من الهند ويزرعه من باب الزينة، لاحظ جوميل، وهو مهندس نسيج، طول وقوة تيلة القطن واقتنع الباشا بأن هذا الصنف أطول وأقوى من أي قطن يُزرع في الشرق الأوسط، وقام بتجربة الصنف، فأثبت كفاءة عالية وأرسل منه عينات إلى إنجلترا ليتأكد من كفاءته، وبعدها أرسل محمد علي المهندس جوميل إلى الهند لجلب التقاوي وعاد في نهاية 1821 ومعه كمية كبيرة منها، وبدأ نشر هذا الصنف في البلاد. وأصبح القطن طويل التيلة بارزًا في الزراعة المصرية بعد أن تبنى محمد علي أفكار مهندس النسيج الفرنسي، ويؤكد روجر أوين أنه في غضون عامين من زراعة جوميل اعترف محمد علي بأنه "لا يمكن أن يستهلك هذا القطن محليًّا.. كان مُنتجًا مثاليًّا للاحتكار[...] وكان مطلبًا جاهزًا في أوروبا" ومنذ ذلك الحين أصبح القطن محصول التصدير الرئيس في مصر، وحتى منتصف القرن العشرين[27].

وقد توسعت زراعة القطن من 50.000 فدان في عام 1825 إلى 300.000 في 1836، الأمر الذي تطلب بالضرورة تطوير نظام الري، وقد كان لمحمد علي دور بارز في تأسيس إدارة للري، وتطلَّب إدخال نظام الري تطوير طرق الري. اهتم محمد علي بمصانع الغزل، وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان خُمس القطن يصنَّع في مصر (نحو 66 ألف قنطار) بينما يُصدَّر الباقي خامًا إلى أوروبا. في نهاية عصر محمد علي توقفت المصانع، وبدءًا بعام 1850 كان نحو 90% من القطن المصري يُصدَّر إلى الخارج.

يمكن القول بأن القطن المصري كان المحصول الأهم في التركيبة المحصولية طوال

27- Cookson-Hills، Claire Jean. Engineering the Nile: Irrigation and the British Empire in Egypt، 1882-1914. Queen's University (Canada)، 2013.

القرنـين الماضيـين، حيـث دفـع الإنتـاج المكثـف للقطـن بالقطـاع الزراعـي المـصري إلى قلـب الرأسـمالية، وتزامـن إنتاجـه مـع الثـورة الصناعيـة في صناعـة النسـيج مـن بدايـة القـرن التاسـع عـشر، وزيـادة الطلـب العالمـي عـلى القطـن. أضحـى مفهـوم السـوق بمعنـاه الحديـث مرتبطًـا بالقطـن والـذي بـدأ إنتاجـه مـن أجـل التصديـر المكثـف. جلـب محمـد عـلي خـبراء مـن مناطـق متعـددة مـن العـالم، فاسـتقدم فلاحـين هنـودًا لتعليـم المصريـين زراعـة القطـن، واسـتجلب خـبراء فرنسـيين في مجـال الـري والزراعـة، وخـبراء إنجليـزًا خصوصًـا في مـا يتعلـق بالقطـن والقصـب، لكـن الأخـير لم يشـهد طفـرة كبـيرة طيلـه عـصر محمـد عـلي كـما كان القطـن. لنلقـي نظـرة أوسـع عـلى زراعـة القطـن في القطـر المـصري وكيـف أعـادت تشـكيل المجـال الزراعـي المـصري يكفـي أن ننظـر للجـدول التـالي والـذي يوضـح تطـور زراعـة القطـن في مـصر في القـرن التاسـع عـشر.

جدول (6): تطور المساحة المنزرعة من القطن

السنة / المساحة	1799 (الحملة الفرنسية)	1844 (نهاية عصر محمد علي)	1879 (عصر إسماعيل باشا)	1914 (فترة الاحتلال) الإنجليزي
المزروعة بالألف فدان	96	379	1000	1724
نسبة المساحة المزروعة من إجمالي المساحة الزراعية	%4.8	%12.1	%21	%22.4

المصـدر: البيانـات مجمعـة مـن: محمـد مدحـت مصطفـى، التركيـب المحصـولي المـصري: دراسـة في المحـددات والتطـور التاريخـي، مجلـة الأهـرام الاقتصـادي، عـدد سـبتمبر 1995.

كان التوسع في زراعة المحاصيل التجارية مثل القطن وقصب السكر يعني إنشاء نظام هيدروليكي جديد للري، يعتمد بشكل أكبر على الري الدائم لزراعة تلك المحاصيل الصيفية.

حتى محمد علي لم تعرف مصر تنظيماً شديدًا مركزيًّا للري، بالرغم من أن النهر كان العامل الأساسي في مركزة السلطة السياسية إلا أن السلطة على المياه لم تكن مركزية بل غارقة في المحلية. كانت عمليات الري في العصر المملوكي أو العثماني أو حتى العصور الأقدم تعتمد على الإدارة المحلية والعلاقات التقليدية وسيطًا بين المركز والمنتجين للغذاء، ولا يوجد دليل على إدارة مركزية للمياه وفقًا لما أورده رشدي سعيد في كتابه الموسوعي عن النيل. أي إن العلاقة السببية بين مركزية إدارة المياه والحكم في مصر ليست بالحتمية التي يراها العديد من الباحثين والمؤرخين، وهذا لا ينفي ارتباط تطور النظام السياسي المصري بتطور الإنتاج الزراعي حول وادي ودلتا النيل. ويشير خابيير بيير[28] إلى أنه وحتى نهاية الحكم المملوكي، كانت الإدارة المحلية للمياه هي أساس النظام الاجتماعي الهيدروليكي ولم يكن التمايز بين الفلاحين قائمًا على الحصول على المياه الصيفية وزراعة المحاصيل الشتوية، بقدر ما هو قائم على تقنيات رفع المياه فترة انحسار الفيضان بمساحات واسعة.

لكن الثورة الهيدروليكية الضرورية من أجل زراعة المحاصيل الجديدة على السلة الزراعية المصرية كانت حتمية في محاولات محمد علي إلحاق مصر بالعالم الحديث، ومن ثم فإن تلك الثورة الهيدروليكية تكتسب أهمية كبرى في تحليل العلاقة بين الفلاح والدولة في عهد محمد علي. كان دمج الفلاحين ليس فقط من خلال التجنيد الإجباري لكن أيضًا من خلال أعمال السخرة في حفر الترع والقنوات التي أقيمت من أجل إحداث تلك الثورة الهيدروليكية. يمكن القول إن مشروع محمد علي التحديثي كان قائمًا بالأساس على الضبط الاقتصادي للفلاحين والسيطرة المكثفة على أجسادهم وأرضهم من أجل إنتاج وإدماج هؤلاء الفلاحين في الاقتصاد العالمي. يظهرهذا السعي الدؤوب لممارسة تقنيات الضبط والمراقبة المكثفة للسكان في الدفترة الشديدة للحياة، ما يطلق عليه خالد فهمي في كتابه (كل رجال الباشا) "دفترة الواقع". بدأت تلك الدفترة في

28-خابيير بيير (مؤلف)، عبد الخالق لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال (ترجمة)، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006.

1824 في الجيش حين طلب الوالي محمد علي ناظر الجهادية قائلاً "إننا يجب أن نعرف عدد الرجال المطلوب من كل مديرية والقسم والخط والقرية التي جمعوا منها" ما جعل سلسلة من الأوامر والتوجيهات بإجراء تعدادات مختلفة للجنود والأصول الجغرافية لهم، لكن تلك الدفترة سرعان ما انتقلت للمجتمع بشكل عام، وكان أهم تجسيد لها هو اللائحة الزراعية التي صدرت في 1829.

يتضح هنا كيف أن السلطة اتخذت إجراءات حولت القرى إلى ثكنات تشبه الثكنات العسكرية التي بدأت تتأسس حول المدن والقرى لإيواء جيش الباشا الذي شرع في تأسيسه بالتوازي مع هذه الإجراءات، وباستخدام أساليب من التدريب والانضباط واللوائح يشبه تلك التي استخدمت لعسكرة الإنتاج الزراعي، كان الفلاح مخيّرًا بين نوعين من الثكنات؛ الأول جديد وهي الثكنات العسكرية والثاني تم عسكرته، وهي القرى التي أصبحت تحت نظام مراقبة شديد. فلم يكن تنظيم ومراقبة العمل في مشروعات الري فقط ولكن أيضًا وبشكل أساسي في الحقول. فخضع الفلاحون لنظام مقيد لحرياتهم، معطل لشخصيتهم مثل الجند، ولائحة الفلاح إحدى أهم الوثائق المرتبطة بالتحكم في الريف. وعلى الرغم من ذلك فقد قاوم الفلاحون سياسات الباشا بأشكال متعددة؛ سواء عبر التأخر أو التهرب من دفع الأموال المقررة على الأراضي الزراعية، أو بإتلاف المحاصيل أو التسحب والهرب من القرى، أو بسرقة المحاصيل من الشِوَن ومخازن الجفالك والمواجهة المباشرة للسلطة عبر العصيانات والهبّات الفلاحية[29].

بعد وفاة محمد علي تعطلت الماكينة الحداثية التي حاول إرساء دعائمها. فحينها فرض الأوروبيون على الوالي فتح أسواقه أمامهم دون الاحتكار الذي مارسته الدولة بشكل مباشر على الاقتصاد الزراعي. لكن تفكك تلك السطوة كان يعني أن يندمج الفلاحون المصريون بشكل أكبر في الموجة الأولى للعولمة الاستعمارية التي بدأت مع القرن التاسع عشر. كان القطن هو المحصول المركزي في ذلك الإدماج أيضًا. فبعد وصول الخديوي إسماعيل للسلطة (1863- 1879)، وهو صاحب فكرة إحياء

29- انظر محمد حاكم، 2007، مرجع سابق، ص 158 وما بعدها.

مشروع جده محمد علي بطموحاته الإمبرالية في الجنوب، وبمحاولته المستمرة دمج مصر لتكون مركزًا للإمبراطورية العثمانية المريضة في ذلك الوقت، كانت الحرب الأهلية الأمريكية هي الفرصة التي جاءت على طبق من ذهب للخديوي، أدت الحرب لنقص إمدادات القطن الأمريكي لإنجلترا في عام 1861، زاد ذلك من احتياج بريطانيا للقطن المصري، وتوسعت القروض ونمت الاستثمارات ودخلت المصارف الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية، وبلغ إجمالي القروض 91 مليون جنيه في نهاية عصر إسماعيل، كما أن الامتيازات الأجنبية قد شملت إنشاء الموانئ والأرصفة وترشيح المياه وبيعها، وامتيازات الاتصالات والتلغرافات والإنارة[30]. لا شك أن عهد إسماعيل شهد زيادة نفوذ الأجانب، ونشأة قطاع رأسمالي، واندماجًا أكبر لمصر في السوق العالمية وتحول أغنياء المدن إلى الأراضي الزراعية كمصدر أول للثراء، ففي عهد الخديوي إسماعيل زاد إنتاج قصب السكر في الصعيد خاصة في جرجا وأسيوط، وزاد نفوذ المشايخ والعُمَد ومُكِّنوا من الدخول في السلطة[31]، وبينما حاول محمد سعيد باشا والي مصر (1854 - 1863) أن يقلص سلطة الأعيان، زاد نفوذ المشايخ في عهد إسماعيل.

كان أول مجلس شيوخ عام 1899 معظمه من المشايخ، ومن بين النواب الـ75 الذين شكلوا المجلس مثّل العُمَد من 58 إلى 64 بالإضافة إلى أن إسماعيل قد عيّن عددًا منهم كمديرين في مواجهة الأرستقراطية التركية الألبانية. سيطر كبار الملاك في بداية القرن العشرين على الإنتاج الزراعي في مصر من خلال سيطرتهم على نسبة كبيرة من الأراضي، ساهم ذلك في استقرار الزراعة الرأسمالية والتي كان أهم تمثيلاتها هو القطن.

30- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 86.

31- Mitchell, Timothy. Rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity. Univ of California Press, 2002، p 63.

جدول (7): تطورات الملكية الزراعية في النصف الأول من القرن العشرين وحتى ثورة 1952.

السنة	فئات الملكية	عدد الملاك	نسبة الملاك من المجموع الكلي للملاك %	المساحة المملوكة	نسبة من المساحة الزراعية %
1900	أقل من 5 أفدنة	761.300	83.3	1.113.000	21.7
	من 5 إلى 50 فدانًا	141.070	15.4	1.756.100	34.3
	أكثر من 50 فدانًا	11.900	1.3	2.243.500	44
1914	أقل من 5 أفدنة	1.414.920	91.3	1.425.060	26.7
	من 5 إلى 50 فدانًا	132.600	8.5	1.638.000	30.3
	أكثر من 50 فدانًا	12.480	0.8	2.396.940	43.9
1930	أقل من 5 أفدنة	2.141.334	93.1	1.874.304	31.6
	من 5 إلى 50 فدانًا	146.046	6.3	1.758.781	29.7
	أكثر من 50 فدانًا	12.599	0.6	2.285.305	38.7
1952	أقل من 5 أفدنة	2.640.878	94.3	2.121.864	35.4
	من 5 إلى 50 فدانًا	148.374	5.2	1.817.327	30.4
	أكثر من 50 فدانًا	11.698	0.5	204.307	34.2

المصدر: إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 84 – ص 90.

ومـن الأسـباب التـي لا يمكـن إغفالهـا، حـين تنـاول فئـة الأقـل مـن خمسـة أفدنـة واسـتمرارها مكونًـا أساسـيًّا في الزراعـة المصريـة، هـو قانـون 31 لسـنة 1912 والـذي يسـمى بقانـون "الخمسـة أفدنـة"، وقـد صـدر في ظـل الاحتـلال الإنجليـزي وبرعايـة مـن كتشـنر.

فبعـد توغـل الرأسـمالية الماليـة في الزراعـة المصريـة، عقـب تأسـيس البنـك العقـاري المـصري، زادت نسـبة المراهنـات وانتـشر الاسـتحواذ عـلى الأراضي الزراعيـة لصغـار الفلاحـين، ومـا بـين الفـترة 1911 وحتـى 1912 تـم نـزع ملكيـة أراضٍ تقـدر بــ 1.1 مليـون فـدان نتيجـة لانخفـاض أسـعار المحاصيـل الزراعيـة بسـبب الأزمـة الاقتصاديـة لعـام 1907، وقـد عجـز المزارعـون عـن سـداد ديونهـم للبنـك الزراعـي المـصري فصـادر أراضيهـم لتلبيـة المدفوعـات. أقلـق فقـدان الأراضي الزراعيـة إدارة كتشـنر، ورغـم أن هـذا القانـون قـد لاقـى انتقـادات في لنـدن لأنـه يحـد مـن قوانـين الرأسـمالية ومـن الحريـة الشـخصية، فـإن تبريـرات الإدارة لأهميتـه كان أنـه للحفـاظ عـلى صغـار الفلاحـين وعـدم تحولهـم إلى "شـيوعيين؛ هـذا المـرض الـذي بـدأ يجتـاح أوروبـا" كـما أوضـح كرومـر ذات مـرة. ولكـن أيضًـا وبشـكل خـاص لحمايـة زراعـة القطـن، فالقطـن يحتـاج إلى متابعـة دقيقـة وعمـل يومـي ومشـاركة كل أفـراد الأسرة في عمليـات الزراعـة وجمـع الـدودة، ويوفـر نمـط الملكيـة الصغـير الاسـتمرار في توفـير القطـن لمصانـع لانكشـير في بريطانيـا[32].

كان تنامـي حجـم طبقـة صغـار المـلاك موجـودًا إذًا قبـل الإصـلاح الزراعـي النـاصري. ويمكـن القـول أيضًـا إن هـذه الطبقـة العريضـة مـن المـلاك الصغـار هـي مـن نجحـت إلى حـد مـا في خلـق شـكل مـن أشـكال المقاومـة لنمـط الإنتـاج الرأسـمالي الـذي بـدأ يفـرض سـيطرته عـلى وادي ودلتـا النيـل. حيـث قـام الفلاحـون بإعـادة بنـاء النظـام الواحـي حـول القنـوات والـترع، التـي شـيِّدت في الأسـاس كي تتحـول مـصر إلى مزرعـة كبـيرة. أنتجـت هـذه الملكيـات الصغـيرة ومتناهيـة الصغـر نظامًـا مزيجًـا بـين الزراعـة التجاريـة (المزرعـة) والزراعـة المعيشـية (الحياتيـة) وأسسـوا حـول الـترع والقنـوات آلافًـا (بـل ربمـا ملايـين الواحـات الصغـيرة) تقتسـم الأرض مـع مـزارع القطـن والقصـب والفاكهـة الكبـيرة للمـلاك شـبه الإقطاعيـين.

32- Leon polier، revue économique international، Vol IV، no. 2 Novembre 1913 pp 276-317. & Egypt Under Lord Kitchener. The Sydney Morning Herald (NSW: 1842 - 1954) Wed 23 Jul 1913. P 17.

ومع ذلك وكما هو واضح من الجدول السابق مع نهايات القرن التاسع عشر تبلورت طبقة الملاك العقاريين والتي تستحوذ على نحو 40 % من مساحة الأرض الزراعية، ونما نمط جديد للسيطرة على الفلاحين والأرض. بدأ في الظهور بعصر محمد علي عبر الجفالك والأبعديات والعُهَد، وتبلور في صورة العزبة. وفي عام 1890 كان نصف الأراضي الزراعية في البلاد خاضعًا لهذا النظام. وفي عشرينيات القرن العشرين وصل عدد العِزَب إلى 17 ألف عزبة ووصل تمدد العزب عام 1923 لتشكل نصف المساحة التي سكنها الفلاحون[33]. كانت منازل فلاحي العزبة وحيواناتهم ملكية خاصة لمالك العزبة، ويستطيع طردهم إذا رفضوا العمل. وفَّرت العزبة شكلًا هشًّا من أشكال الإنتاج الكبيرة. وكانت العِزَب تركز على زراعة القصب والقطن والخضر والفاكهة والتي تمثل مَعْلماً أساسيًّا من معالم التحول الرأسمالي.

كان هذا الشكل من الإقطاع المتأخر مدعومًا من الاحتلال الإنجليزي في محاولة للسيطرة على جموع الفلاحين، خاصة بعد الدور الذي لعبه الفلاحون في ثورة 1919 والتي شهدت انتفاضة فلاحية كبيرة ساهم فيها شعور بالظلم من نتاجات الاستعمار ووكلائه المحليين[34]. كانت القرية وحتى بدايات القرن العشرين هي جوهر النظام الاجتماعي، وظلت كذلك لفترة طويلة، فرغم تحول بعض المدن في الدلتا والصعيد لمراكز تجارية وبالتالي تحولها لمراكز مدينية نوعًا ما إلا أن عملية السيطرة والضبط الاجتماعي في القرى كانت هي الأهم بالنسبة للمستعمر. حتى تلك المدن الكبيرة والتي نشأت بالأساس على تجارة القطن والحاصلات الزراعية وضمت أسواقًا كبيرة، ونخبًا مصرية وأجنبية وكانت تمتلك علاقات جيدة بالمركز في القاهرة وحتى العالم الأوروبي ظلت محتفظة بمظاهر المجتمع الزراعي على مستوى بنية الأسرة ونمط العلاقات الاجتماعية. ربما كان السبب في عدم تحول تلك المدن لمدن تجارية أو صناعية على النمط الأوروبي هو أن التراكم الرأسمالي في الصناعة لم يكن متطورًا بالقدر الكافي ليكمل دورة التحديث.

33- تيموثي ميتشل، حكم الخبراء، 2002، مرجع سابق. ص 113.

34- Goldberg, Ellis. "Peasants in revolt-Egypt 1919." International Journal of Middle East Studies 24.2 (1992): 261-280.

انظر أيضًا: راينهارد شولتر(تاليف) , هبة شريف (ترجمة) , تمرد الفلاحين المصريين 1919: الصراع بين المجتمع الزراعي والاستعمار في مصر 1820-1919، دار المرايا للإنتاج الثقافي. 2019.

جاءت حركة 1952 بطموحات مختلفة للبرجوازية الريفية الصاعدة في تلك الفترة، والتي مثلت نخبتها العسكرية المدينية (مجموعة الضباط الأحرار) ذراعها السياسي للحكم. كان الفلاحون المصريون قد عانوا سنوات طويلة تحت الاستعمار وفي ظل سطوة علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية والملكيات الكبيرة. ورغم أن استقرار الملكية العقارية في بدايات القرن العشرين ساعد على نمو الملكيات المتوسطة والصغيرة في الريف بشكل كبير، إلا أن سطوة كبار الملاك كانت لا تزال حاضرة في الريف بقوة. تلك السطوة كانت حاضرة من خلال أدق التفاصيل المتعلقة بإدارة العملية الزراعية، بداية من ري الأرض التي لا يمكن فيها لصغار الفلاحين أن يحصلوا على المياه إلا بعد أن تروى أراضي كبار الملاك، وحتى التمثيل السياسي للفلاحين والذي احتكرته تلك الطبقة.

يحتل الإصلاح الزراعي مكانة مركزية في قراءة الحقبة الأولى لنظام يوليو؛ من الناحية العملية كان قانون الإصلاح الزراعي الأول من أولى الخطوات التي اتخذتها السلطة الجديدة، فقد أعلن القانون بعد 45 يومًا فقط من قيام تنظيم الضباط الأحرار بطرد الملك وتعيين حكومة جديدة. وقد تسبب القانون في ضجة كبيرة، أسفرت على سبيل المثال عن استقالة حكومة ماهر رفضًا للقانون، كما جرت مقاومة مسلّحة للقانون، أشهرها العصيان المسلح الذي قاده السيد عدلي لملوم أحد كبار المُلّاك والأعيان بالمنيا، وشنَّ العديد من الأعيان حملات تشهير داخلية وخارجية ضد القانون[35].

لم تكن النقاشات حول الإصلاح الزراعي الواجب اتباعه مسألة جديدة على الساحة المصرية قبل صدور القانون عام 1952. فقد أشارت التقارير التي كان يرسلها كل من اللورد كرومر ثم اللورد كتشنر حتى عام 1913 للخارجية الإنجليزية عن مخاوفهم من انقراض الملكيات الصغيرة، واحتمالية وقوع الفلاحين المعدمين بعد تحولهم إلى عمّال زراعة نهبًا للأفكار الاشتراكية التي كانت قد بدأت تجتاح أوروبا. حيث كانت هذه الملكيات توفر جزءًا لا يستهان به من إمدادات القطن وقوة العمل العائلي اللازمة لإنتاجه. وكان هذا المنطق هو ما دفع الإدارة الإنجليزية إلى تبنّي قانون يمنع استحواذ الدائنين على

35- فتحي عبد الفتاح، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى المسألة الزراعية. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

المساحات الزراعية الأقل من خمسة أفدنة كما أشرنا. ومع تفاقم سوء أوضاع الفلاحين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وزيادة الصدامات والاحتجاجات في الريف، ظهرت مقترحات محلية عديدة تتراوح بين الإصلاحية والراديكالية تنادي بإقرار إصلاح زراعي.

يورد فتحي عبد الفتاح هذه الأفكار في دراسته عن المسألة الزراعية في الحقبة الناصرية[36] فيشير إلى أنه بجانب الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها الإنجليز لحماية الملكيات الصغيرة، فإن البرجوازية الوطنية قد اختارت التوجه نفسه؛ ففي عام 1938 أصدر خليل سري كتابًا بعنوان "الملكية الريفية الصغيرة" وتبنى فيه المنطق ذاته الذي تبناه كرومر وكتشنر. ينقل فتحي عبد الفتاح عن خليل سري قوله إن "فقدان الملاك الصغار لأراضيهم سيجعل منهم بروليتاريا زراعية تهاجر إلى المدينة وتقع فريسة للأفكار الاشتراكية الخطيرة"[37].

يتضح ذلك الخوف من الفلاحين المعدمين في بيانات التعداد الزراعي، يوضح الجدول التالي عدد الأسر المعدمة وتوزيعها في الريف في العشرين سنة السابقة على ثورة 1952.

جدول (8): تطور نسب السكان المعدمين في الريف

(الأرقام بالآلاف)

سنة التعداد الزراعي	جملة سكان الريف	جملة الأسر الريفية	جملة الأسر الحائزة للأرض	عدد الأسر المعدمة	الأسر المعدمة كنسبة من إجمالي الأسر الريفية %
1929	10579	2116	1207	508	24
1939	11664	2333	993	887	38
1950	13700	2740	997	1217	44

المصدر: محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 - 1970)، ص 12.

36- انظر فتحي عبد الفتاح، 1987. مرجع سابق، ص 36 - 39.

37- فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق. 1987. ص 37.

بالتالي يمكن النظر لمسألة الملكية في بدايات القرن العشرين وحتى ثورة 1952 في مصر على أنها تراكم مركب، ففي حين زادت المساحة التي يملكها الفلاحون الصغار إلا أنه وفي الوقت نفسه زادت أعداد الفلاحين المعدمين أيضًا.

مر قانون الإصلاح الزراعي بعدد من المراحل، القانون الأول صدر 1953 وحدد سقف الملكية بـ 200 فدان لكن كان هناك تهاون كبير في القانون وتطبيقه على أرض الواقع، يرجع ذلك إلى أن القانون الأول كان مرنًا إلى حد بعيد، وأعطى مدة زمنية كبيرة للتصرف في الأملاك وبيعها، وفيما يتعلق بقانون الإصلاح الزراعي الأول فقد حدد الملكية بمئتي فدان، وأوجب الاستيلاء على ما يزيد على ذلك خلال خمس سنوات من صدوره، علاوة على ذلك سمح للمالك ببيع ما لا يزيد على مئة فدان لأولاده القصر، كذلك سمح لهم ببيع المتبقي لصغار المُلَّاك بما لا يزيد على خمسة أفدنة أو يقل عن فدانين، واستثنى القانون الأراضي البور المملوكة للأفراد لمدة 25 عامًا من وقت الملكية، والأراضي التي تمتلكها الشركات.[38] وفي خلال ذلك وفي أثنائه كان من يمسكون بزمام الأمور في الإصلاح الزراعي في الخمسينيات، والهيئات القضائية العليا المختصة بأمور الملكية والإصلاح الزراعي هم كبار المُلَّاك وعائلاتهم، لذلك فقد حدثت حركة التفاف كبيرة حول المشروع، نتيجة لتضارب المصالح بين منفذي القانون وارتباطهم بكبار الملاك. ومن الواضح أن الاتجاه العام للملكية خلال القرون الثلاثة الماضية كان في اتجاه زيادة الوزن النسبي للفئات الوسطى؛ فقد زادت الحيازات ما بين 5 إلى 10 **أفدنة**. ومع ذلك يجمع المراقبون على أن تقنين العلاقات الإيجارية هو أهم المكاسب التي حققها الفلاح المصري من جراء قانون الإصلاح الزراعي؛ قبل قوانين الإصلاح الزراعي كان المزارع يدفع ما يعادل 75 % من عائد الإنتاج الزراعي للمالك، وعلى رغم ذلك فقد حدثت حركة التفاف كبيرة على النظام الإيجاري حيث كان التأجير شفهيًّا.

حققت الدولة مكاسب من إعادة تقنين الضرائب على الأطيان؛ فقد ارتفعت ضريبة الأراضي من 5.8 مليون جنيه عام 1952 إلى 21.8 مليون جنيه عام 1967، كما أن المبالغ التي جُمعت من المنتفعين من أرض الإصلاح الزراعي بلغت 8.2 مليون جنيه،

38- فتحي عبد الفتاح، مرجع سابق. 1986.

ومن تسويق بعض الحاصلات بلغت 2.4 مليون جنيه[39].

ويمكـن تلخيـص الوضـع بعـد نهايـة الحقبـة الناصريـة بـأن تغـيرات مهمـة قـد حدثـت عـلى الخريطـة الطبقيـة والاجتماعيـة في القـرى منـذ سـنة 1952 حتـى أوائـل السـبعينيات. مثـل فقـد الكثـير مـن كبـار الملاك العقاريـين والنافذيـن سياسـيًّا جـزءًا كبيرًا مـن أراضيهـم بينما زادت المسـاحة المملوكـة للفلاحـين الصغـار والمتوسـطين وتحقـق الأمـان الإيجـاري للمسـتأجرين وتحسـنت أوضـاع الفلاحـين دون أرض أو عـمال الزراعـة بشـكل طفيـف[40].

لم تحـدث تغـيرات كبـيرة في التركيـب المحصـولي؛ ظـل القطـن هـو "السـيد" صاحـب الـدور الرئيـس في النمـو الاقتصـادي للقطـاع الزراعـي بوصفـه المصـدر الرئيـس للتمويـل، والمسـاهم الزراعـي في تمويـل الضرائـب، والفـروق الناجمـة عـن التوريـد الإجبـاري للحاصـلات، والدخـل الناتـج مـن الإصـلاح الزراعـي.

لعبـت قوانـين الإصـلاح الزراعـي الناصريـة دورًا مهـمًّا في تطويـر المجـال الزراعـي في مـصر عـلى النحـو التـالي[41]:

- دعـم التحـول إلـى نمـط إنتـاج رأسـمالي والتخلـص مـن أشـكال الإنتـاج شـبه الإقطاعيـة (نظـام العزبـة) وتحسـين أوضـاع عمـال الزراعـة وتقنيـن العمـل بأجر.
- توسـيع نفـوذ أغنيـاء الفلاحيـن ودعـم توجههـم للتصديـر واتسـاع حجـم ونمـو نفـوذ طبقـة أغنيـاء الفلاحيـن الذيـن يزرعـون الأرض التـي يملكونهـا، أو يسـتأجرونها علـى أسـاس رأسـمالي (زراعـة الخضـر والفاكهـة والزهـور).

39- محمود عودة، 1982، الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي. دار النهضة العربية، ص 157.

40- فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة، 2006.

41- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945 - 1985. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1988 ص 84.

- دعـم النخـب المحليـة المتعلمـة (البرجوازيـة الريفيـة الصغيـرة) وتمكينهـم مـن المناصـب الحزبيـة والمواقـع الإداريـة داخـل الجهـاز البيروقراطـي للدولـة.

- اسـتحواذ الدولـة علـى مسـاحة كبيـرة مـن الأراضـي الزراعيـة، ذلـك وأن الدولـة لـم تملِّـك الفلاحيـن كل مـا اسـتولت عليـه مـن أراضـي المـلاك الكبـار بـل قامـت بتأجيرهـا للفلاحيـن الصغـار، فقـد بقيـت المالـك الحقيقـي لـلأرض، وهـي التـي تتخـذ القـرارات المتعلقـة بالإنتـاج والاسـتثمار والتوزيـع.

- تطويـر القطـاع الزراعـي وزيـادة الإنتاجيـة عبـر إدخـال تقنيـات وأدوات الثـورة الخضـراء للريـف المصـري (البـذور المحسـنة، والتسـميد المكثـف، والميكنـة الثقيلـة) ودعـم حكومـي لتكثيـف الإنتـاج الزراعـي وزيـادة إنتاجيـة الفـدان.

عـلى العكـس مـن الاعتقـاد السـائد بـأن الأثـر الأكـبر للإصـلاح الزراعـي كان عـلى الجانـب التوزيعـي فـإن الأثـر الحقيقـي كان السـيطرة عـلى الريـع المسـتخرج مـن إيجـار الأرض. فالإصـلاح الزراعـي لم يـوزع سـوى 818 ألـف فـدان في الفـترة بـين 1952 و1970 أي نحـو 12.5 % مـن الأراضي الزراعيـة وتـم توزيعهـا عـلى 343 ألـف أسرة تضـم نحـو 1.7 مليـون فـرد أي نحـو 9% فقـط مـن سـكان الريـف في تلـك الفـترة [42].

لكـن التحسـن في الدخـل والوضـع القانـوني للفلاحـين المسـتأجرين كان الناتج الأسـاسي من الإصلاح الزراعـي، خاصـة أن أولويـة توزيع الأراضي كان للملاك لمسـاحات قزمية وليس للمسـتأجرين. شـملت التحسـينات التـي دخلـت عـلى العلاقـة القانونيـة النـص عـلى منـع طـرد الفلاحـين كما نصـت قوانين يوليـو عـلى تثبيـت قيمـة الإيجـارات الزراعيـة وتحديدهـا بمقـدار 7 أمثـال الضريبـة عـلى الأرض. كان لهـذا التثبيـت قـدرة كامنـة عـلى إضعـاف سـطوة كبـار الأعيـان في الريـف، لأن الأرض تحولـت مـن مصـدر للريـع لعـبء. لذلـك سـارع كثـيرون منهـم لبيـع الأرض قبـل أن تصبـح عرضـة للتوزيـع أو للإيجـار المتـدني. عـلى المسـتوى الـكلي للاقتصـاد كان تثبيـط الريـع الإيجـاري الناتـج مـن الأرض

42- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري 1952 - 1970: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

محفـزًا لتوجـه اسـتثمارات القطـاع الزراعـي خاصـة في الزراعـة الرأسـمالية الكبـيرة نحـو القطـاع الصناعــي وهــو مــا جعــل الإصــلاح الزراعــي مفيــدًا للتوجهــات الاقتصاديــة للنظــام النــاصري خاصـة سياسـات التصنيـع وإحـلال الـواردات. كان لتلـك السياسـات أثـر عـلى توزيـع الدخـل بـين الريـف والحـضر، لأن معظـم كبـار الملاك كانـوا مـن سـكان المـدن، بالتـالي فـإن فائـض القيمـة المنتـزع مــن الأرض الزراعيــة كان يتجــه نحــو المدينــة، ولا يعنــي ذلــك أن عمليــات اســتخلاص القيمـة مـن المدينـة نحـو الريـف توقفـت في عهـد عبـد النـاصر بـل اسـتمرت ولكـن عـبر سـبل أخـرى. كانــت أحــد أبــرز تلــك الميكانيزمــات التــي نزعــت فائــض قيمــة عمــل الفلاحــين نحــو المدينـة هـي سياسـة التسـعير الجـبري للمحاصيـل الزراعيـة، تتمثـل تلـك السياسـة في حصـة معينـة مــن المحاصيــل الزراعيــة الأساســية (القطــن- القمــح) تــورد للجمعيــة الزراعيــة ولاحقًــا البنــك الزراعــي. قــد تتكــون تلــك الحصــة الإجباريــة مــن جــزء مــن المحصــول كــما في القمــح والأرز أو كل المحصـول كـما في القطـن حينـما تـم تأميـم تجارتـه كليًـا في 1961. يمثـل الفـارق في السـعر بـين سـعر الحكومـة وسـعر السـوق ضريبـة فعليـة يدفعهـا الفـلاح مـن دخلـه الزراعـي للدولـة. أيضًــا تمتــد تلــك الضريبــة لتشــمل الفــارق الــذي يبيــع بــه الفــلاح المحصــول للحكومــة والــذي يبيـع بـه المحصـول للسـوق الداخليـة حيـث غالبًـا مـا تكـون الأسـعار متقاربـة بسـبب التسـعير الجـبري. غالبًـا مـا تمثـل تلـك القيمـة الاقتصاديـة قيمـة منتزعـة مـن الريـف نحـو الحـضر لأن معظـم مؤسسـات الدولـة الإداريـة والإنتاجيـة تقـع في الحـضر بالتـالي فـإن أي اقتطـاع مـن دخـل الريـف يعتـبر إعـادة توزيـع للدخـل الزراعـي نحـو الحـضر. يمكـن مـن خـلال هـذا المفهـوم أن نفـسر الدخـل الضائـع عـلى المزراعـين مـن خـلال سياسـة التسـعير الإجبـاري وكيـف اسـتخدمت هــذه السياســة في تمويــل دولــة الرفاهــة الاجتماعيــة خاصــة في الحفــاظ عــلى الدعــم الغــذائي الموجـه للمدينـة وفقـراء المـدن بشـكل خـاص عـبر الإنتـاج الزراعـي. يلعـب هنـا الفلاحـون مـن خـلال هـذا الدخـل الضائـع دور الممـول الحقيقـي لدولـة الرفاهـة عـن طريـق ضريبـة مسـتتره في الميكانيزمــات الاقتصاديــة للتجــارة الزراعيــة في القطــر المــصري، والتــي عــلى الرغــم مــن تطورهــا وتغيراتهــا المســتمرة وانســحاب الدولــة جزئيًــا مــن تلــك التجــارة إلا أنهــا مــا زالــت تمثــل نزعًــا للقيمـة. تشـير كريمـة كريـم في بحثهـا الرائـد حـول توزيـع الدخـل بـين الحـضر والريـف في مـصر

(1952 – 1975)[43] إلى تقديرات تلك القيمة المنتزعة خاصة في المحاصيل الأساسية. على سبيل المثال تقدر كريمة العائد من القطن كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (9): ربح الحكومة من القطن

السنة	ربح الحكومة من البيع للمغازل المحلية (1)	ربح الحكومة من التصدير (2)	إجمالي ربح الحكومة (3)	عائد المزارعين (4)	إجمالي العائد من المحصول (5) (3) +(4)	نسبة ربح الحكومة إلى عائد المزارعين% (6) (3) ÷ (4)	نسبة ربح الحكومة إلى إجمالي عائد المحصول% (7) (3) ÷ (5)
65-1964	3	16.1	19.1	30	49.1	63.6	38.9
66-1965	4.2	11.7	15.9	3.5	12.4	-	128.2
67-1966	3.4	11.5	14.9	8.2	23.1	181.7	64.5
68-1967	1.1	14.3	15.4	24.3	39.7	63.4	38.8
69-1968	-1.2	18.3	17.1	35.7	52.8	47.9	32.4
70-1969	-2.7	15.9	13.2	44	57.2	30	23.1

المصدر: كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر (1952 – 1975)، ص 83.

43- كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر (1952 – 1975)، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

كانت الحال في القطن كما هي الحال في المحاصيل الأخرى التي خضعت للتسعيرة الإجبارية، لكن تدهور مستويات المعيشة في الريف والفجوة في الدخل بين الريف والمدينة هي قضية أعقد بكثير من سياسات تسعير الحاصلات الزراعية وحتى سياسات توزيع الأراضي التي أقرها الإصلاح الزراعي. يمثل الأثر التوزيعي لسياسات التسعير الإجباري ما يقارب 10 % فقط من الدخل الزراعي في مصر. لكن الفقر في الريف وسوء توزيع الثروة بين الريف والمدينة يتعلق بأشياء أعقد من قبيل الهيكل الإنتاجي القائم في الريف سواء من حيث نوع النشاط الاقتصادي أو نظام الإنتاج المتبع أو نموذج التنمية السائد. لذلك يلاحظ رغم زيادة استخلاص الفائض من الريف في الحقبة الناصرية إلا أن معدلات الفقر قد تناقصت ويرجع ذلك إلى توسع الخدمات الاجتماعية في الريف وتحسين النظام التعليمي والصحي وأيضًا تحسين نظم التموين الغذائي في تلك الفترة.

من ناحية أخرى، لعبت التعاونيات الزراعية التي أرسى دعائمها النظام الناصري دورًا مهمًّا في ضبط سوق تداول الحاصلات الزراعية، فكانت أدوار التعاونيات الزراعية واضحة وهي توفير البذور اللازمة لعملية الزراعة والأسمدة في مقابل إجبار الفلاحين على توريد أجزاء من محصولهم أو كل محصولهم. ورغم كل المشكلات التي عابت ذلك النظام إلا أنه كان ناجحًا على المستوى الكلي خاصة في عدم اضطراب سلاسل توريد التقاوي والأسمدة والتي بدأت الدولة في طور تحولها الصناعي الناصري توليها أهمية كبري. كان الاستثمار الذي أولته الدولة في إنتاج التقاوي الهجين وتوزيعها في الريف والاستثمار الأكبر في توريد الأسمدة له انعكاس إيجابي على الفلاحين. ساهمت تلك الأسمدة والتقاوي المحسنة وراثيًّا في رفع إنتاجية الفدان، وبالتالي زيادة الدخل الزراعي لكن سياسات التسعير الجبري ساهمت على الجانب الآخر في تحجيم تلك الزيادة وتوجيهها نحو الدولة في عملية مستمرة من استخراج القيمة من الريف نحو المدينة.

الإصلاح الزراعي المضاد

مع تولي السادات الحكم بدأ عصر جديد للزراعة المصرية[44]. في أكتوبر 1971 أصدر الرئيس قرارًا بتعويض الإقطاعيين السابقين عن الأراضي التي تمت مصادرتها عام 1952 قدره 70 مثل ضريبة الأطيان الزراعية بالإضافة للقيمة السوقية للمنشآت والحدائق التي كانت على تلك الأراضي. وفي عام 1972 ألغى العزل السياسي الذي كان مفروضًا على نحو 12 ألف مواطن ممن شملتهم الإجراءات الناصرية السابقة. في ذلك العام أيضًا ألغيت الحراسات على ممتلكات 1200 من العائلات المصرية الغنية، ثم ألغيت جميع الحراسات المتبقية في 31 أغسطس [45]1981.

بعد انتصار أكتوبر وزيادة مصداقية النظام ونفوذه أخذ تغيير السياسات الاقتصادية قوة دفع جديدة للتوجه نحو سياسات اقتصاديات السوق: "الانفتاح". في أكتوبر عام 1974، أصدر السادات ورقة أكتوبر التي أكد فيها أن الهدف الرئيس للانفتاح الاقتصادي هو دعم الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج، وأكد ممدوح سالم، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، أن الانفتاح الاقتصادي هو سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير المجتمع وتحقيق طاقته الإنتاجية، ولا تتعارض مع عدالة التوزيع ولا تضعف القطاع العام ولا تنافي التخطيط القومي[46]. وفي عام 1975 تم إعادة النظر في بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي، ووافق مجلس الشعب في 23 يونيو 1975 على حق المالك في طرد المستأجر من الأرض في حالة تأخره عن سداد الإيجار لأكثر من شهرين، كما ألغيت اللجان المحلية لفض المنازعات وأحيلت وظائفها لاختصاص القضاء العادي[47]. وتعرض البنيان التعاوني بشكله الذي تم إرساؤه في عهد عبد الناصر إلى تغُّيرات جوهرية. فقد صدر القرار الجمهوري رقم 824 لسنة 76 بحل الاتحاد التعاوني

44- محمد أبو مندور، جمال صيام، الأرض والفلاح في مصر: دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية، مركز الدراسات الاقتصادية بجامعة القاهرة ومركز المحروسة، 1995.

45- زهدي الشامي، في الاقتصاد السياسي للزراعة المصرية، عريان ناصيف (مشرفًا) في البحث عن بديل لمشكلات الزراعة والفلاحين في مصر. القاهرة. مركز البحوث العربية. 2008.

46- Ayubi, Nazih NM. The state and public policies in Egypt since Sadat. Ithaca, 1991, p 23.

47- زيادة الضريبة يعني رفع القيمة الإيجارية بشكل غير مباشر حيث إن الإيجار يساوي سبعة أضعاف الضريبة.

الزراعـي وتوزيـع ممتلكاتـه. وصـدر في التاريـخ نفسـه قـرار جمهـوري بإلغـاء الهيئة العامـة للتعاون الزراعـي، وإلغـاء المؤسسـة العامـة للائتـمان الزراعـي والتعـاوني. وأدخلـت تعديـلات أخـرى عـلى قانـون التعـاون رقـم 51 لسـنة 69 تجـاه التفكيـك، وأخـيراً صـدر القانـون 117 لسـنة 1976 بإنشـاء البنـك الرئيـس للتنميـة والائتـمان الزراعـي وبنـوك القـرى التـي أنيـط بهـا مهمـة تمويـل الزراعـة بديـلاً عـن التعاونيـات. وأنهـى السـادات حزمـة الإصلاحـات المضـادة بـأن أصـدر قانونًـا لـلأراضي الصحراويـة، وهـو القانـون الـذي صـدر في عـام 1981 وحـدد الحـد الأقـصى لملكيـة الفـرد إلى 100 فـدان و300 لـلأسرة وعـشرة آلاف لـشركات الأفـراد و50000 للـشركات المسـاهمة.

لم تكـن هـذه التغـيرات بمعـزل عـن تغـيرات أخـرى عـلى الصعيـد العالمـي والمحـلي تسـببت بشـكل أو بآخـر في تقليـل آثـار الاضطرابـات المتوقعـة لمثـل هـذه الإجـراءات، فقـد اسـتوعبت أسـواق العمالـة الناشـئة في دول الخليـج العـربي ملايـين الفلاحـين[48]، وتشـير دراسـة أجريـت في نهايـة الثمانينيـات[49] إلى أن هنـاك تسـارعًا في معـدلات الهجـرة إلى الخليـج ابتـداء بالنصـف الثـاني مـن السـبعينيات وحتـى سـنة 1983 ثـم أخـذ في التباطـؤ، وأن غالبيـة المهاجريـن مـن أصـول ريفيـة. كانـت تلـك التغـيرات المحليـة في نهايـة السـبعينيات مترافقـة مـع بدايـة الحقبـة النيوليبراليـة مـن الرأسـمالية والطابـع العولمـي الـذي أصبـح عليـه الاقتصـاد العالمـي. ذلـك الطابـع الـذي أرسى دعائـم الزراعـة التصديريـة والتـي بـدأت مـصر فيهـا مبكـرًا في الأراضي الجديـدة المسـتصلحة في الدلتـا تحديـدًا، وصـولاً لمشـاريع توشـكى والعوينـات الكـبرى في نهايـة التسـعينيات. بالتـالي لم تكـن التغـيرات المحليـة في علاقـة الدولـة بالفـلاح بمعـزل عـن التغـيرات في أنمـاط الاقتصـاد العالمـي التـي بـدأت منـذ السـبعينيات ومسـتمرة حتـى الآن.

48- لاستيعاب مدى أهمية الهجرة للدول النفطية تجدر الإشارة إلى أن آثار الهجرة قد طالت نحو 15 مليون مواطن بحسابات نسبة الإعالة، أي نحو ثلث سكان مصر في تلك الفترة.

49- نادر فرجاني، سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للأقطار النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988.

يمكننا أن نستخلص من القراءات المختلفة لهذه المرحلة، أنه على الرغم من التحولات اليمينية وعملية الإفقار والتمايز التي شهدها الريف في تلك الفترة، إلا أن الانفجار لم يحدث كما أشرنا. ويمكن إرجاع ذلك كما قلنا لامتصاص الهجرة لقطاع مهم من الفلاحين الذين أخرجوا من عملية الإنتاج ولكن أيضًا لعدم حدوث تفكيك كامل للمنظومة البيروقراطية ونظم الدعم التي كانت قائمة في الفترة الناصرية؛ فعلى سبيل المثال أقدمت الدولة على تقديم تنازلات للفلاحين في بعض الأحيان بزيادة أسعار المحاصيل الزراعية مثل القطن والقمح والأرز في أواخر السبعينيات. كما أعفت صغار الفلاحين الذين يملكون أقل من 3 أفدنة من دفع ضريبة الأطيان الزراعية. واستمرت الحكومة في سياسة دعم المواد الغذائية الأساسية خاصة بعد انتفاضة يناير 1977، التي ازدادت فاتورتها في تلك الفترة حتى وصلت في عام 80-1981 إلى ما يعادل 14% من الدخل القومي.

ومع وصول مبارك إلى الحكم وتفاقم الأزمة الاقتصادية، جددت مصر التفاوض مع المؤسسات الدولية بشأن الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي. استغرقت المفاوضات ثلاث سنوات، بعدها تم التوقيع على اتفاق في نوفمبر 1991، كانت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قد انخرطت مبكرًا في علاقات وطيدة مع هيئة المعونة الأمريكية. شهدت فترة مبارك، تناميًا لدور كل من البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية في رسم سياسات التنمية الريفية والزراعية[50]. فقد أكد تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية أن مصر لديها الإمكانية للتمتع بشريحة من أسواق السلع الغذائية في أوروبا، ويشمل ذلك الفراولة والفاصوليا الخضراء والفلفل والطماطم والعنب والخوخ والحمضيات، ويتفق مع ذلك تقرير مجلس الشورى لعام 2000، أن الظروف الأنسب لهذا النمط من الإنتاج هي المساحات الكبيرة والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وبالتالي الحد من الحيازات الصغيرة.

ويمكن توصيف سياسة الدولة في المجال الزراعي منذ التسعينيات، والتي تنبثق من توجيهات البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وفقًا لخطتها لتحرير الزراعة في أربع نقاط متكاملة:

50- Ray Bush. Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt. Westview Press, 1999, p35.

1. إلغـاء الدعـم لصغـار الفلاحيـن وتخلـص الدولـة التدريجـي مـن كل أشـكال الدعـم الفنـي والعينـي للإنتـاج الزراعـي الفلاحـي بالـوادي والدلتـا، ويتضمـن ذلـك تخليهـا عـن دورهـا فـي تحديـد مقننـات التسـميد والتقـاوي والمبيـدات مركزيًّـا، وكذلـك تسـعير مدخـلات الزراعـة أو مخرجاتهـا وتـرك كل ذلـك لقـوى السـوق، وتخليهـا عـن دعـم مسـتلزمات الإنتـاج، وكذلـك الدعـم الائتمانـي. وإطـلاق حريـة القطـاع الخـاص فـي اسـتيراد وتـداول المسـتلزمات[51].

2. تبنـي سياسـة الزراعـة مـن أجـل التصديـر، بمعنـى خلـق حوافـز للتصديـر وتقديـم تسـهيلات لبنـاء مبـردات بالمطـارات وأيضًـا إعطـاء حوافـز ماليـة للتصديـر عبـر صنـدوق دعـم الصـادارت.

3. الترويـج لنمـط الإنتـاج الكبيـر ودعـم نمـوذج المـزارع الزراعيـة الشاسـعة، علـى غـرار نمـوذج كاليفورنيـا عبـر اسـتصلاح الصحـراء وتسـهيل حصـول المسـتثمرين الزراعييـن علـى مسـاحات شاسـعة مـن الأراضـي.

4. اسـتبدال سياسـات الاكتفـاء الذاتـي مـن الغـذاء بسياسـات الأمـن الغذائـي بمعنـى الحصـول علـى الغـذاء مـن أي مصـدر بـدلًا مـن إنتاجـه محليًّـا[52].

كانــت عمليــة انســحاب الدولــة مــن الزراعــة العائليــة بالــوادي والدلتــا وإلغــاء أشــكال الدعـم كافـة التـي تمـت بشـكل تدريجـي خـلال مـدى زمنـي طويـل. في عـام 1987 بـدأ تحريـر أسـعار توريـد 12 محصـولًا فيـما عـدا القطـن والأرز والقصـب وقـد لحـق هـذه الإجـراءات كل مــن الأرز والقطــن في 1990 و1994، ولم يبــق إلا قصــب الســكر خاضعًــا لسـلطة الدولــة[53].

51- في الحقيقة لم تتخلَّ الدولة عن دورها الزراعي، وذلك لأنها غيَّرت التوجهات الداعمة تجاه الاستصلاح في الأراضي الجديدة وذلك من خلال الإعفاءات والمساعدات التي يتلقاها المستثمر في الأراضي الجديدة، فما نعنيه هو تخلي الدولة عن الزراعة في الوادي القديم، وإن كان غير دقيق أيضًا فلا تزال الدولة تفرض سيطرتها على محصول القصب مثلًا وتجبر الزراع على زراعة القمح من خلال الضغط على الجهاز التنفيذي بالمحافظات بتوريد حصص محددة من القمح.

52- على نويجي -نحو بنك للتعاون الزراعي لمواجهة السياسة الزراعية الجديدة للحكومة- مطبوعات التجمع.

53- مندور صيام. الأرض والفلاح في مصر "دراسة في آثار تحرير الزراعة المصرية"، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ومركز المحروسة، القاهرة. 1995. ص: 28.

وأُلغـي دعـم الأسـمدة الزراعيـة فيـما عـدا فوسـفات البوتاسـيوم. وتـم خفـض الدعـم لمبيـدات دودة القطـن عـام 1997. كـما أُلغـي دعـم الأسـمدة، مـا عـدا فوسـفات البوتاسـيوم، وتقليـل دعـم مبيـدات دودة القطـن في 1997. مـن جهـة أخـرى كانـت إحـدى أشـكال دعـم الملكيـات الكبـيرة هـي إلغـاء الحـد الأقـصى لملكيـة أراضي الاسـتصلاح للـشركات الزراعيـة وتسـهيلات تمكـين المسـتثمرين مـن الأراضي وتوصيـل الميـاه للمـزارع الصحراويـة الكـبرى عـام 1993 وسُـمِح للقطـاع الخـاص بالإتجـار في مسـتلزمات الإنتـاج، واسـتيراد الأسـمدة، وإلغـاء قيـام القطـاع العـام ببيـع العلـف الموحـد بأسـعار مدعومـة. ومثـل إلغـاء قانـون تنظيـم العلاقـات الإيجاريـة بـين المالـك والمسـتأجر (قانـون 96 لسـنة 1992) خطـوات هامـة في مسـار تحريـر القطـاع الزراعـي الفلاحـي وإخضـاع الفلاحـين لقـوى السـوق.

مثـل تغيـير قوانـين الأمـان الإيجـاري عـبر إقـرار قانـون تنظيـم العلاقـات الإيجاريـة بـين المالـك والمسـتأجر (قانـون 96 لسـنة 1992) خطـوة كبـيرة في مسـار الإصـلاح الزراعـي المضـاد والتحـول الليـبرالي في الزراعـة إذ إنـه أنهـى أهـم مكاسـب الفلاحـين مـن قوانـين الإصـلاح الزراعـي الناصريـة وهـي الأمـان الإيجـاري وتعريـف المسـتأجر والمشـارك كـ"حائـز" لـلأرض مثلـه مثـل المالـك مـما يضيـف إليـه حزمـة مـن الحقـوق المرتبطـة بالحيـازة مثـل التصويـت في الجمعيـة والحصـول عـلى التقـاوي والأسـمدة المدعمـة مـن الدولـة والاقـتراض مـن بنـك التسـليف أو التنميـة والائتـمان الزراعـي. وقـد تضمـن ذلـك القانـون زيـادة القيمـة الإيجاريـة مـن 7 أمثـال الضريبـة السـارية عـلى الأطيـان الزراعيـة إلى 22 مثـل الضريبـة خـلال الفـترة الانتقاليـة والتـي تبلـغ خمـس سـنوات ثـم بعـد ذلـك تـترك الحريـة للسـوق لتحديـد قيمـة الإيجـار وتضمـن مرحلـة انتقاليـة انتهـت في أول أكتوبـر 1997 لتتحـرر العلاقـة الإيجاريـة تمامًـا.

تسـبب هـذا القانـون في طـرد نحـو 904 آلـف مسـتأجر بمـا يعنـي قرابـة الخمسـة ملايـين أسرة مصريـة، 431 آلـف أسرة تـضرروا كليًّـا مـن جـراء القانـون و472 آلـف أسرة فقـدت في المتوسـط 46% مـن دخلهـا[54]. كان المسـتأجرون المتـضررون مـن القانـون يزرعـون نحـو 23,7% مـن الأرض المنزرعـة بمـصر واشـتق هـذا الرقـم مـن إحصـاءات التعـداد الزراعـي الصـادر عـن وزارة الزراعـة المصريـة.

54- حول آثار قانون تحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر يمكن النظر إلى: مصطفى كامل السيد، كرم صابر (تحرير)، ماذا يجري في الريف المصري: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

جدول (10): تطور قيمة الإيجارات الزراعية منذ ثورة 1952 وحتى 2018:

الإطار القانوني	العام	القيمة بالجنيه المصري للفدان / عام	طريقة تحديد قيمة الإيجار
قانون 178 لسنة 1952	1990	200	7 أضعاف الضريبة على الأرض
قانون 96 لسنة 1992- الفترة الانتقالية	1992-1997	600	22 ضعف الضريبة على الأرض
قانون 96 لسنة 1992-سعر السوق *	بعد 1997	3000 - 4000	سعر السوق
	2007-2008	5000 - 5500	سعر السوق
	2018 – 2019	8000- 10000	سعر السوق

المصدر: عاطف كشك 2009 وصقر النور 2013.

رغـم أن الدولـة اسـتهدفت مـن تطبيـق القانـون التخلـص مـن تفتـت الحيـازة وتجميـع الأراضي في أيـدي عـدد أقـل مـن الفلاحـين وتقليـص الحيـازات الصغـيرة مـن أجـل تطويـر القطـاع عـبر زيادة المسـاحات الكبـيرة المتطلبـة لإنتـاج السـوق وإمكانيـة إدخـال التقنيـات الحديثـة، لكـن أدى القانـون وفقًـا لبيانـات التعـداد الزراعـي إلى زيـادة تفتيـت الرقعـة الزراعيـة حيـث إن نسـبة الحائزيـن لأقـل مـن فـدان كانـت 36% في عـام 1990 من جملـة الحائزين وأصبحت 43% عـام 2000. أما الهدف غير المعلـن بالنسـبة للباحـث راي بـوش فهو دعم مصالح شـاغلي مقاعـد البرلمان بصفة خاصـة والحكومة بصفـة عامـة، وبالنسـبة لنـا فـإن تقاطـع المصالح ليـس كافيًا وحـده لإتمام هـذا القانون، فقـد توفرت الـشروط نفسـها في الأمـلاك العقاريـة السـكنية، ولكـن لم يتـم اتخـاذ نفـس الموقـف، ونتصـوّر أن

الموضوع مرتبط بتمثيل الريف نفسه، فإذا كان القانون قد تسبب في طرد نحو 904 آلاف مستأجر، ما يعني قرابة الخمسة ملايين أسرة مصرية[55]، لماذا إذًا لم تتردد الدولة في تنفيذه؟ هناك أسباب كثيرة يمكن أن تفسر إقدام الدولة على تلك الخطوة؛ منها محاولة إبداء حسن النية أمام لجان البنك الدولي حول نيتها في الاستمرار في برنامج التحرر الاقتصادي إلى نهايته، خصوصًا أن هذا الإجراء جاء قبل تمديد الاتفاق مع البنك الدولي عام 1998، وأيضًا لأن القانون في الحقيقة كان يصب في مصلحة قطاع من النخب الحضرية المالكة للأصول بالريف، والتي تريد أن تعظم استفادتها من أصولها العقارية. فالنظرة للريف كما أشار كريستوفر christopher[56] تقوم تاريخيًّا على أنه مصدر لتوليد الدخل بشكل أساسي للطبقات غير الريفية من المجتمع.

مثَّل عصر مبارك تماديًا في الإصلاح المضاد للزراعة المصرية، ورغم أن هدف هذا الإصلاح المضاد هو تحرير القطاع الزراعي وانسحاب الدولة وعدم تدخلها في إدارة القطاع الزراعي، لكن ما حدث فعليًّا هو إعادة توجيه لسياسات الدولة لصالح كبار المصدرين الزراعيين، وكذلك المستثمرين في القطاع الزراعي، فقد سخَّرت الدولة كل إمكاناتها من أجل استصلاح الأراضي الصحراوية وتسليمها لكبار المستثمرين. وقلَّصت دعم المزارعين في الوادي والدلتا وبدأت تدعم المستثمرين في الزراعة الصحراوية، وحررت سعر الإيجارات الزراعية مما أدى إلى ارتفاعها وخفضت أسعار الأراضي الجديدة لكبار المستثمرين لتصل إلى 50 جنيهًا للفدان، جعلت مدة عقود الإيجارات الزراعية لا تزيد على ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد في الأرض القديمة، وأعطت عقودًا إيجارية للمستثمرين لمدة تصل إلى 99 عامًا، وبدأت في تقنين المياه ومنع زراعة الأرز ببعض المناطق بالدلتا والتزمت بعقودها مع المستثمرين بتوفير المياه على مدار العام على مدار 24 ساعة يوميًّا.

55- انظر كرم صابر، ملامح تغيرات جديدة في ريف مصر ص 207-239، في ماذا يجرى في الريف المصري: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف الهيكلي، تحرير مصطفى كامل السيد، كرم صابر، وانظر أيضًا راي بوش، استراتيجية زراعية بدون فلاحين، ص 15- 42 نفس الكتاب.

56- Christopher j. Eyre، peasant and modern leasing strategies in ancient Egypt، journal of the economic and social history of the orient، vol. 40 no. 4 1997 pp 367- 390

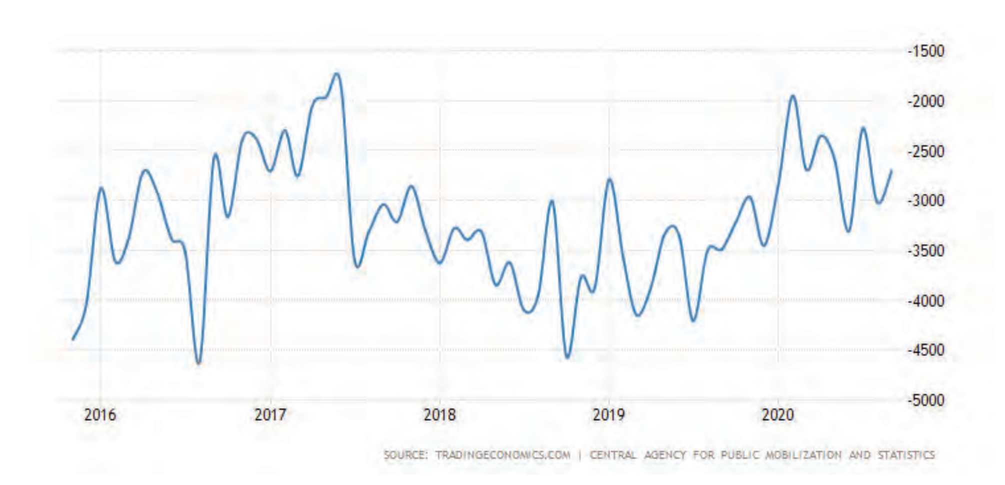
في نوفمبر 2016 كان قرار تعويم الجنيه المصري هو القرار الأهم في تاريخ اللبرلة الاقتصادية الطويلة للاقتصاد المصري والتي بدأت منذ الثمانينيات أو منتصف السبعينيات بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي. عرفت مصر تعويمًا جزئيًّا في الثمانينيات وحتى في 2003 في بداية الألفية لكن الآثار المباشرة لذلك التعويم كانت أكبر مما يمكن تخيله على كل القطاعات الاقتصادية المصرية. كان التعويم هو أحد الشروط الأساسية لبرنامج صندوق النقد في 2015 من أجل تمويل قرض بقيمة 12 مليار دولار من الصندوق لمصر، وفي نوفمبر 2016 فوجئ الشعب المصري بقرار البنك المركزي بتحرير سعر الجنيه مقابل الدولار. بين ليلة وضحاها فقد الجنيه المصري 50% من قيمته، ومع هيكل الاقتصاد المصري الذي يعتمد على استيراد السلع الغذائية (القمح بالأساس) أو السلع الوسيطة التي تدخل كمدخلات إنتاج أخرى (البذور – ومدخلات إنتاج الأسمدة الزراعية) فإن هذا التضخم انعكس على جانبي العرض والطلب على السلع الغذائية النهائية. تضاعفت أسعار السلع في ما بين 2016 وحتى 2019 بمقدار 3 أضعاف بفعل معدلات التضخم التي نتجت عن صدمة التعويم. تلك الصدمة التي أثرت على القطاع الزراعي بشكل كبير كبقية القطاعات الاقتصادية.

كان الرهان الأساسي للحكومة من التعويم هو رفع الصادارات وخاصة الصادرات الزراعية، إلا أن الأرقام توضح أن هذا النمو لم يكن كبيرًا كما توقعت الحكومة، ربما لأن استجابة القطاع للتعويم تأخرت بفعل زيادة أسعار مدخلات الإنتاج خاصة الطاقة والبذور والتي شهدت ارتفاعًا في الأسعار بمعدلات تصل إلى 100% بفعل زيادة تكلفة الاستيراد في حالة البذور وتحرير قطاع الطاقة مما أدى لرفع أسعار **السولار** من 70 قرشًا في 2014 إلى ما يقارب 6.75 جنيهات في 2019 ما يعني أن سعر **السولار** قد تضاعف ما يقارب عشر مرات في أقل من خمس سنوات.

عـلى الجانـب الـكلي للاقتصـاد لم يكـن للتعويـم آثـار كبـيرة عـلى الصـادرات المصريـة، فرغـم الافـتراض النظـري الـذي بنـت عليـه الحكومـة قرارهـا بتعويـم العملـة إلا أن الصـادرات لم تنـمُ بشـكل كبـير، واسـتمر عكـس الميـزان التجـاري المـصري مدفوعًـا بزيـادة تكلفـة اسـتيراد السـلع الوسـيطة اللازمـة للصناعـة والأغذيـة وعـلى رأسـها القمـح. كان النمـو الأكـبر في الصـادرات ناتجًـا عـن القطـاع النفطـي وخاصـة بعـد اكتشـافات الغـاز الجديـدة في شرق المتوسـط والتـي رفعـت حصـة الصـادرات البترولية للثلـث تقريبًـا مـن الصـادرات المصريـة.

شكل (4): رسم بياني يوضح عجز الميزان التجاري المصري من 2016

وحتى الآن



المصدر: بيانات البنك الدولي

يتضـح مـن الرسـم البيـاني السـابق أن تعويـم العملـة لم يؤثـر بالشـكل المطلـوب عـلى الميـزان التجـاري المـصري، بالأسـاس لزيـادة كلفـة الاسـتيراد، عـلى مسـتوى القطـاع الزراعـي كمثـال زادت تكلفـة اسـتيراد البـذور في محاصيـل تصديريـة مهمـة كالبطاطـس، والتـي عـلى

الرغم من زيادة صادراتها في السنوات التي تلت التعويم واتجاهها للزيادة في الفترة القادمة، إلا أن زيادة تكلفة مدخلات الإنتاج بما فيها البذور حرم الفلاحين الصغار من التمتع بالميزات الناتجة عن التعويم.

على مستوى القطاع الزراعي لم تشهد الصادرات الزراعية طفرة كبيرة بسبب التعويم، بل أنتج القرار اختلالاً واضحًا في سلاسل التوريد المحلية للغذاء خاصة مع ميل الكثير من التجار لتخزين البضائع لارتفاع أسعارها بشكل كبير.

جدول (11) عجز الميزان التجاري الزراعي بين 2015 وحتي 2018

السنة	قيمة الصادرات بالمليون دولار	قيمة الواردات الزراعية بالمليون دولار	عجز الميزان التجاري الزراعي
2015	2399	3221	824-
2016	2676	3840	1164-
2017	2770	4281	1511-
2018	1883	2663	780-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، حسابات الباحث.

يمكن القول بشكل أدق إن استجابة الصادرات لقرار التعويم لم تكن كما توقع صندوق النقد الدولي. يشير صندوق النقد الدولي في دراسة نشرت عام 2015 أن هناك علاقة مباشرة بين التعويم وزيادة الصادرات[57]، ومن خلال تلك الدراسة يقدم باحثوه نموذجًا للعلاقة بين تعويم العملة المحلية وحجم الصادرات حول العالم. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لصادرات 60 دولة خلال المدة بين -1980 2014، وتوصلت إلى أن كل خفض بنسبة 10% في قيمة العملة يصاحبه 1.5% زيادة في الصادرات من الناتج المحلي.

إذا طبقنا هذا على الحالة المصرية، فمن المفترض أن انخفاض قيمة الجنيه بما يقارب 50 % بعد تحرير الصرف ينبغي أن يتسبب في زيادة نحو 7.5 % في نسبة الصادرات من الناتج المحلي. لكن هذا لم يحدث. نمت الصادرات المصرية بنسبة تنخفض كثيرًا عن المتوقع، وكان النمو بشكل أساسي في الصادرات البترولية التي جاءت من اكتشافات الغاز الجديدة في البحر المتوسط. كان نمو الصادرات قصير الأمد وغير مستدام بتعبير البنك الدولي في أحد تقاريره[58] "على الرغم من أن مصر نجحت في زيادة المنتجات التي تصدرها من حيث العدد، وأصبحت سلتها التصديرية متنوعة إلا أن معظم تلك المنتجات لا تمتلك ميزة نسبية على المستوى الدولي". سجل إجمالي الصادرات المصرية في سنة 2016/2017 نحو 21.7 مليار دولار. وبعد تحرير سعر الصرف، ارتفعت إلى 25.9 مليار دولار في 2017/2018 ثم إلى 29.6 مليار دولار في العام الماضي، بحسب بيانات صندوق النقد بمراجعته الخامسة.

كان مصدر النمو الأساسي في الصادرات هو نمو الصادرات البترولية بعد اكتشافات

57- Swarnali A Hannan , Maximiliano Appendino, Michele Ruta, Global Value Chains and the Exchange Rate Elasticity of Exports, on the link: https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Global-Value-Chains-and-the-Exchange-Rate-Elasticity-of-Exports-43424

58- Egypt Economic Monitor, July 2019- From Floating to Thriving: Taking Egypt's Exports to New Levels, on the link:

https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-economic-monitor-july-2019

الغاز بشرق المتوسط، وقد نمت من 6.6 مليار دولار في عام التعويم إلى 12 مليار دولار السنة المالية الماضية. ويشكل البترول والغاز 34 % من الصادرات، ويصدران في صورتهما الخام دون أي قيمة مضافة أو عمليات تصنيع تُلحق بهما.

يستلزم تحقيق قيمة مضافة وجود قطاع صناعي واسع ومرن. كما أن التوسع في التصدير يستلزم تطويرًا في القطاع الصناعي لتحقيق هذه القيمة المضافة. لكن هذا لا يحدث في مصر، حيث تقتصر مساهمة القطاع الصناعي على نسبة 17 % فقط من الناتج المحلي.

للأسباب السابقة جاءت معدلات النمو في الصادرات السلعية غير البترولية أكثر تواضعًا، فقد بلغت قيمة الصادرات غير البترولية 15.1 مليار دولار في عام التعويم 2016-2017، وارتفعت بمقدار 2 مليار دولار تقريبًا في 2017-2018، ثم ارتفعت بمقدار 500 مليون دولار في 2018-2019، بحسب المراجعة الأخيرة لصندوق النقد الدولي. بنظرة أوسع على بيانات الصادرات والورادت الزراعية يمكننا أن نلحظ أن الفجوة في الميزان التجاري الزراعي ما زالت مستمرة ولم تنخفض.

إذًا لم يحقق التعويم الناتج المرجو منه على مستوى الصادرات غير البترولية بشكل عام، والصادرات الزراعية رغم زيادتها إلا أنها كانت زيادات متواضعة. لكن للتعويم أثر مباشر على معدلات التضخم التي انفجرت في 2017 لتسجل متوسطًا سنويًّا بلغ 32 %. كانت معدلات التضخم تلك بمثابة الضريبة المستترة التي دفعها أغلب المصريين وخاصة الفلاحين الفقراء كنسبة من دخولهم الهزيلة أصلاً للإصلاح الاقتصادي المزعوم.

يتأثر الريف بشكل أكبر بمعدلات التضخم المرتفعة والتي تنتج زيادة في معدلات الفقر، فحتى الآن ما زال ثلثا الفقراء يسكنون الريف في مصر، أيضًا يتركز الفقر الريفي بشكل كبير في صعيد مصر بنسبة 52 % بينما يعيش في تلك المنطقة الجغرافية 25.2 % فقط من إجمالي السكان.

يمكننا أن نلحظ الأثر السلبي للتعويم على مستويات المعيشة الفلاحية من خلال بيانات بحث الدخل والإنفاق 2015 و2018 والتي أظهرت زيادة في تركز الفقر الريفي في مصر.

جدول (12): نسبة الفقر وفقًا للمناطق عبر سلسلة زمنية من 2010 إلى 2018

المنطقة الجغرافية	2010 - 2011	2012-2013	2015	2017-2018
المحافظات الحضرية	9.6	15.7	15.1	26.7
حضر الوجه البحري	10.3	11.7	9.7	14.3
ريف الوجه البحري	17	17.4	19.7	27.3
حضر الوجه القبلي	29.5	26.7	27.4	30
ريف الوجه القبلي	51.4	49.4	56.7	51.9
إجمالي الجمهورية	25.4	26.3	27.8	32.5

المصدر: أعداد مختلفة من بحث الدخل - الإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

يوضح الجدول أن الفقر ما زال يتركز في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه 51.9% من المصريين الواقعين تحت خط الفقر، ورغم تحسن هذه النسبة بنحو 4.8% مقارنة بعام 2015، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن 25.2 % فقط من سكان مصر يعيشون هناك. بينما زاد الفقر في ريف الوجه البحري بنسبة 7.6 %، وهي زيادة غير معتادة كما يظهر بالمقارنة مع بحوث الدخل السابقة، حيث كانت الزيادة 2.3 % في عام 2015 مقارنة بعام 2013/2012، بينما لم تتجاوز الزيادة 0.4 % بالمقارنة مع 2010-2011 وبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري في البحث الأخير 27.3 % من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر.

لم يكن التعويم هو السبب الوحيد في تعقيد وضعية الفقر الريفي في مصر، فعلى مدار السنوات الثلاثين الأخيرة أدت استراتيجية الدولة عبر عنفها الهيكلي[59] إلى تعقيد سبل عيش الفلاحين، وزادت من معدلات الفقر في الريف. حيث أنتجت هذه السياسات زيادة في معدلات التفاوت الاجتماعي وإفقارًا واضحًا لقطاعات كبيرة من سكان الريف. ويوضح سمير أمين في كتابه "ثورة مصر" أن الريف المصري اليوم يتكون من 65 % من الفلاحين المعدمين (لا يملكون أي أرض نهائيًّا أو يملكون أقل من فدان واحد)، و25 % من صغار الفلاحين الذين يملكون حيازات تتفاوت في حجمها حتى عشرة أفدنة و10 % من أغنياء الفلاحين.[60] وفقًا لتقرير برنامج التغذية العالمي، يمثل الشباب الريفيون 59 % من إجمالي الشباب في مصر، ويمثلون 85 % من شباب مصر الفقراء[61].

خاتمة

استعرضنا في هذا الفصل موجزًا تاريخيًّا قصيرًا للعلاقة بين الدولة والفلاحين منذ نشأة الدولة الحديثة في مصر، وكيف شكلت الأرض وأجساد الفلاحين الفقراء محورًا لهذا الصراع الممتد حول الثروة، وكيف لعبت ميكانيزمات نزع القيمة من المدينة للريف دورًا مهمًّا في إفقار ملايين الفلاحين المصريين تاريخيًّا. بينا كيف لعب الاستحواذ المديني على الأرض دورًا مهمًّا في التطور الرأسمالي في مصر، وكيف لعبت سياسات الدولة الدور الأبرز في إفقار الريف المصري لصالح المدينة. تشكلت العلاقة إذًا بين ثالوث الدولة والفلاح والرأسمالية عبر هذا التاريخ الطويل لتستمر حاضرة حتى الآن ولكن بأشكال مختلفة.

منذ تطبيق بدايات سياسات التحرر الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين

59- يشير مفهوم العنف الهيكلي إلى كل أشكال الضرر الذي قد تسببه بعض السياسات الاجتماعية أو الاقتصادية بفئات محددة من المواطنين سواء عبر منعهم من النفاذ للموارد أو عدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

60- سمير أمين، ثورة مصر، دار العين، 2011. ص 25.

61- World Food Programme. "Egypt –The Status of Poverty and Food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendations."، 2013.

تسارعت عملية الإفقار الممنهج لطبقة الفلاحين الفقيرة بالأساس. زادت وتيرة رسملة الزراعة المصرية وإدخال نموذج الزراعة الرأسمالية الكبيرة خاصة في الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها من أجل خدمة هذا الغرض، بينما بقي الوادي والدلتا يمثلان نوعًا من المقاومة أمام هذا التحول الكبير. في الفصول التالية سوف نركز على تحولات تلك العلاقة في الوقت الحالي وكيف استمرت عمليات النزع والاستحواذ المديني على الثروة في الريف بأشكال متعددة حتى الوقت الحالي.

الفصل الثالث

الفلاحون والسوق العالمية... دراسة حالة لإنتاج البطاطس في مصر

كما وضحنا في الفصل السابق، كان الإدماج القسري للفلاحين المصريين، تاريخيًّا، داخل السوق الرأسمالية أحد مرتكزات التحديث، فالمشاريع السياسية التي تبنتها دولة محمد علي وخلفاؤه وحتى الدولة الناصرية والسادات ودولة مبارك ارتكزت على ذلك الدمج. غالبًا ما كانت أجساد وسبل عيش الفلاحين في تلك الحقب الزمنية عرضة لتجارب السلطة المباشرة وسياساتها الاقتصادية التي تتغير تبعًا لتغير الوضع الاقتصادي العالمي: حين كان العالم يحتاج إلى القطن زرع هؤلاء الفلاحون القطن، وحين احتاجت أوروبا الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى البطاطس توسعت زراعة البطاطس في مصر، وحين أصبح جنوب المتوسط مركزًا لزراعة الفواكة والموالح زُرعت تلك المحاصيل في دلتا النيل وواديه في مصر.

على الرغم من الاندماج الكلي في المنظومة العالمية والذي تبدو عليها الزراعة المصرية إلا أن علاقة الفلاح المصري بالسوق احتفظت بالكثير من التعقيد والتركيب، ذلك التعقيد ناتج في جزء منه عن تشوهات داخلية في السوق وعن الطبيعة المركبة للتحول الرأسمالي في مصر، وأيضًا ناتجة عن ظروف ذاتية تتعلق بالفلاحين أنفسهم ورؤيتهم لأولوياتهم في ظل السوق الرأسمالية. بالتالي احتفظ الفلاح المصري رغم كل التعقيدات والتركيبات بقدرة متفاوتة على المقاومة والتحايل على هذا الاندماج بآليات متعددة.

من أجل الوصول لطبيعة العلاقة المركبة بين الفلاحين والسوق في الوقت الحالي، وعلاقة تلك التركيبات الاجتماعية والاقتصادية وغير الاقتصادية بالسيادة الغذائية

نستخدم في هذا الفصل والذي يليه دراسة سلاسل القيمة لأهم المحاصيل التعاقدية المنتجة بقريتي الدراسة وهما البنجر والبطاطس.

رغم الملاحظات المنهجية حول حدود مدخل سلاسل القيمة كمدخل لفهم مجمل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري وعلاقة تلك التفاعلات بالسوق إلا أنه يظل مدخلاً هامًّا يعطينا لمحات مهمة عن طبيعة النشاط الاقتصادي للزراعة وموقع الفلاحين من الاقتصاد السياسي لإنتاج المحاصيل المختلفة خاصة المحاصيل التجارية منها، والتي تنتشر زراعتها بشكل مكثف في الريف المصري من أجل التصدير.

يركز مدخل دراسة سلاسل القيمة على المنتجين والأطر والسياسات التي تطرحها الحكومات والشركات من أجل تعظيم سلاسل القيمة. تمثل استراتيجيات مثل الزراعة التعاقدية ومفاهيم مثل الميزة النسبية أهمية كبيرة حين نتعاطى مع سلاسل القيمة. يتغافل مفهوم سلاسل القيمة عن أشكال العمل غير المأجورة وعلاقات الإنتاج غير الرأسمالية، ولتجنب هذه الإشكاليات فإننا نحاول أن نجعل سلسلة القيمة للمحصول ترصد العمليات غير الاقتصادية المباشرة مثل العمل غير المدفوع الذي تقوم به النساء وأفراد الأسرة، وعلاقة هذا العمل غير المدفوع بالدخل الزراعي الناتج من المحاصيل التي تنتج بشكل حصري من أجل السوق، وكيف يحاول الفلاحون التحايل على ذلك عبر إنشاء روابط وأسواق محلية لتلك السلع خاصة في حالة البطاطس التي يمثل تسويقها محليًّا جزءًا معتبرًا من إمكانات مقاومة الفلاحين لضغوط الشركات الكبرى.

يهدف الفصل الحالي إلى مسح وتحليل سلاسل **القيمة** للبطاطس وهو المحصول النقدي الأساسي الذي يزرع في قرية إبوان بمحافظة المنيا، ونركز في تحليل سلسلة القيمة للبطاطس حول الفرص والتحديات الإنتاجية، كيف تسير عملية الإنتاج؟ وكيف تساهم العمليات غير الاقتصادية المباشرة في تعظيم فائدة الفلاحين من سلسلة القيمة؟ نحاول أن نفهم أيضًا السلسلة من خلال تحليل علاقات التبادل بعد عملية الإنتاج وإلى أي مدى تساهم تقنيات ترتيبات الأسواق في إفقار الكثير من الفلاحين الصغار. نركز في الفصل على عوامل الإنتاج المختلفة وصولًا للاستهلاك النهائي للمحصول، كما نقدم

إشارات عامة عن العمليات ذات الصلة المرتبطة بالسوق خاصة الأسواق المحلية والتي تلعب أدوارًا كبيرة في تدفق عدد من المحاصيل التجارية خاصة البطاطس.

تعتمد المادة الأساسية لهذا الفصل على تحليل نتائج العمل الميداني الذي قمنا به برفقة فريق العمل الميداني على مدى 9 أشهر بمحافظة المنيا، ينقسم تحليلنا إلى مستويين، المستوى الأول هو المستوى الكلي المتعلق بالبنية الاقتصادية التي تعمل من خلالها سلسلة القيمة والمتعلقة بالظروف المحلية والعالمية لإنتاج تلك المحاصيل، والمستوى الثاني هو المستوى الجزئي والذي ندرس من خلاله الجهات الفاعلة الأساسية في سلسلة القيمة بالإضافة إلى مورّدي السلع والخدمات على مستوى الإنتاج ومستوى ما بعد الإنتاج. لكن في البداية نقدم بعض الملاحظات النقدية حول تحليل سلاسل القيمة لفض الاشتباك بين استخدامنا له في التحليل وطرق استخدام الشركات والمؤسسات الدولية الكبرى لهذا التحليل.

حول تحليل سلاسل القيمة

بدأ التفكير في نماذج سلاسل القيمة عبر علم إدارة الشركات. كان نموذج بورتر، والذي طوره عالم الاقتصاد والإدارة الأمريكي مايكل بورتر Michael Porter في 1985 يسعى في البداية لقياس التأثيرات المختلفة على سلاسل الإمداد للشركات الكبرى من أجل تحليل الميزة النسبية للحصول على المنتجات من مصادر مختلفة. يعبر مفهوم "سلاسل القيمة" عن العمليات الضرورية من أجل تحويل المنتجات الخام إلى منتجات صالحة للاستخدام النهائي، تشمل تلك العمليات بحسب نموذج بورتر لسلاسل القيمة طيفًا واسعًا من الأعمال بداية من التفكير في الإنتاج وحتى عملية الإنتاج نفسها والتوزيع والتسويق وحتى وصول السلعة إلى المستخدم النهائي.

قدم بورتر وغيره من الاقتصاديين الذين طوروا نموذج تحليل "سلاسل القيمة" هذا النوع من التفكير على أنه الطريقة الأفضل لمعرفة " الميزة النسبية" بالمعنى الاقتصادي البحت، وبالمعنى الكلاسيكي بمفهوم ريكاردو عن الميزة النسبية في التجارة الدولية، ولكن بورتر وغيره من الاقتصاديين الرسميين طوروا نموذج القيمة على المستوى الجزئي الخاص بالشركات. غالبًا ما يركز مفهوم سلاسل القيمة على القيمة نفسها كميزة تنافسية بين الفاعلين المختلفين في السوق. يعرف بورتر القيمة على أنها " القيمة القصوى التي يمكن للفرد أن يدفعها في مقابل الحصول على سلعة ما، أو القيمة التي يدفعها من أجل تجنب الحصول على سلعة غير مرغوبة". وبناءً على هذا التعريف للقيمة فإنها تتكون من أربع مكونات مختلفة، الأول هو الشيء أو السلعة نفسها سواء كانت تلك السلعة مادية أم معنوية. المكون الثاني هو السمات أو الخصائص التي يمكن من خلالها تحليل جودة تلك السلعة، المكون الثالث العلاقة الداخلية بين تلك الأشياء أو السلع، المكون الرابع هو بيئة العمل التي توجد فيها تلك السلسة.

لكن سرعان ما تحور هذا المفهوم النظري لينطلق من أروقة علم الإدارة والاقتصاد المؤسسي إلى الاقتصاد السياسي. أحد أهم التطبيقات لنماذج سلاسل القيمة كانت في القطاع الزراعي، خلال العقود الأخيرة والتي ترافقت مع التحولات النيوليبرالية المرتبطة بأنماط واتفاقات التجارة الحرة والتي سعت لدمج الاقتصاد الزراعي لدول الجنوب العالمي داخل منظومة التجارة العالمية من أجل الاستفادة من العمالة الزراعية الرخيصة في الجنوب. بالتالي فقد زادت أهمية مدخل "سلاسل القيمة" كنسق لفهم العلاقات الاقتصادية والإنتاجية في الريف بشكل عام. تلك التحولات دفعت بتحليل سلاسل القيمة للواجهة خاصة بعد أن تبنتها مؤسسات دولية كوسيلة لتفعيل زيادة الكفاءة الإنتاجية في الجنوب.

يدور مدخل سلاسل القيمة في فلك الميزة التنافسية للدول، والتي يعرفها بورتر على أنها قدرة الدولة على الإجابة عن احتياجات السوق العالمية بينما تستمر في رفع مستويات الدخول الحقيقية لمواطنيها في الداخل. يفترض بورتر وجود كيان مستقل في السوق العالمية يلعب دورًا مباشرًا في السوق وهو "الدولة" وهي كيان من الحقل السياسي، لكن بورتر ونموذج القيمة التنافسية لا يحلل دور الشركات الدولية وهي

الفاعـل الأسـاسي في السـوق العالميـة بالتـالي هـي التـي تحدد عـلى الأرض كيـف تتفاعـل ميكانيزمات السـوق في تقسـيم الإنتـاج الـدولي بشـكل كبـير. بهـذا المنطـق يدعـي بورتـر أن التنافسـية كمفهـوم ينبغـي أن تطبـق عـلى قطاعـات اقتصاديـة محـددة وصناعـات محـددة داخـل الدولـة. يحمـل هـذا المفهـوم حمولـة نظريـة متناقضـة مـع الحقبـة النيوليبراليـة التـي نعيشـها، فعـلى الرغـم مـن افـتراض النيوليبراليـة وجـود الدولـة ككيـان محايـد خـارج السـوق، لكـن الواقـع أن جهـاز الدولـة يلعـب دورًا هامًّـا في بنـاء السـوق ودعمهـا.

يمكننـا إذًا أن نتتبـع هـذا التناقـض النظـري في القلـب مـن النظريـة النيوليبراليـة نفسـها، ففـي حـين تفـترض النيوليبراليـة عـدم وجـود الدولـة في السـوق وتنـادي بكيانـات عابـرة للقوميـات خاصـة الـشركات إلا أنهـا ذاتهـا تعيـد تعريـف الدولـة داخـل المجـال الاقتصـادي أو السـياسي مـن خـلال علاقتهـا بالاقتصـاد أو العكـس مـما يؤكـد **الترابـط** الشـديد بـين الاقتصـاد الحـر وتدخـل الدولـة. وتتداخـل تلـك العلائقيـة مـع المهمـة الأساسـية للدولـة المتمثلـة في العمـل "كشرطـي للسـوق" مـما يعنـي تأمـين المؤسسـات التنافسـية للسـوق القـادرة عـلى تجـاوز المسـارات الديمقراطيـة. وتتطـور الدولـة القويـة والاقتصـاد الحـر بوصفهـا مرتبطـة باسـتمرار مـع هـذه المجموعـة مـن الأفـكار الاقتصاديـة. محصلـة ذلـك التناقـض هـو الأزمـة الأكـبر للنسـق الرأسـمالي وهـي ديكتاتوريـة المجـال الاقتصـادي التـي لا يمكـن الفـكاك منهـا مـع كل الادعـاءات بدمقرطـة الدولـة.

في المجـال الزراعـي نلحـظ ذلـك التناقـض بشـكل كبـير، ففـي حـين تدعـي الدولـة أن نمـاذج التنافسـية الزراعيـة هـي السـبيل الوحيـد مـن أجـل رفـع دخـول الفلاحـين وتحسـين جـودة القطـاع الزراعـي ككل، ترسـخ الدولـة لأنمـاط التجـارة غـير العادلـة بـين الشـمال والجنـوب وأنمـاط مختلفـة مـن الاسـتغلال داخـل حـدود الدولـة الوطنيـة نفسـها حيـث تعمـد شركات المنتجـات الزراعيـة لـشراء السـلع مـن الفلاحـين بأسـعار بخسـة بغيـة التصديـر أو تتـوزع في نمـط الزراعـة الكبـير القائـم عـلى الاسـتغلال المكثـف والاسـتنزاف المسـتمر للمـوارد الطبيعيـة.

تشـير دراسـات تغيـير النظـم الغذائيـة الزراعيـة عـلى مـدى العقديـن الماضيـين بشـكل كبـير إلى مفاهيـم الاندمـاج لصغـار الفلاحـين في النظـام الغـذائي العالمـي والجهـود المبذولـة مـن

القوى المهيمنة على دفعهم نحو التحول التام لتبني آليات السوق كمحدد أوحد لخيارات الإنتاج. وقد ركزت بعض هذه التحليلات على أثر القوى الرأسمالية في إنتاج وتوليد نظام غذائي زراعي استغلالي وعالمي (انظر على سبيل المثال: فريدمان وماكمشيل، 1989 [62]؛ بوش وباين، 2004[63]).

تمثل سلاسل القيمة إذًا مدخلاً مهماً في فهم كيف يتم إدخال وتطوير الزراعات التجارية ولكن تحليلنا لا يقف عند حدود هذا المدخل ولكن يتجاوزه لمعرفة تفاصيل محلية وعلى مستوى الوحدة الإنتاجية لمفاهيم القيمة الاقتصادية منها وغير الاقتصادية ومحاولة فهم الكيفية التي أثرت بها التغييرات في النظام الغذائي الزراعي العالمي على المجتمعات الزراعية. لذلك فإن العلاقة الديناميكية بين التحليل الكلي والجزئي لسلاسل القيمة تمنحنا قراءة لهذه السلاسل ليس كأداة لتحليل العلاقات الإنتاجية بمحاصيل معينة ولكنها كمرحلة في سلسلة طويلة من العمليات الهادفة إلى إدماج الفلاحين في مجتمع/ منطق السوق الذي تهيمن عليه كبرى الشركات.

البطاطس في إبوان: البحث عن جنة التصدير

تعتبر البطاطس الآن المحصول الثالث في الاستهلاك عالميًّا بعد القمح والأرز. عرفت مصر البطاطس منذ بداية القرن التاسع عشر تقريبًا، لكن التوسع الكبير في زراعة المحصول كان في أثناء الحرب العالمية الأولى حين شجع الاحتلال الإنجليزي زراعة البطاطس من أجل إنتاج طعام للجنود، وبعد الحرب تراجع الاهتمام بزراعة البطاطس مرة أخرى لتعافي القطاع الزراعي في أوروبا والتي كانت حتى ذلك العهد أكبر مستهلكي البطاطس في العالم. لكن عاد الاهتمام بالبطاطس مرة أخرى بعد إنشاء السد العالي

62- Friedmann, H. and McMichael, P. (1989). Agriculture and the state system: The rise and decline of national agricultures, 1870 to the present. Sociologia Ruralis 29(2): 93-117.

63- Busch, L. and Bain, C. (2004). New! Improved? The transformation of the global agrifood system. Rural Sociology 69(3): 321-346.

والـذي نظـم عمليـة الـري بشـكل أكـبر في مـصر وأتـاح اسـتدامة الحصـول عـلى المياه في مناطـق الدلتـا تحديـدًا وشـمال مـصر. منـذ التسـعينيات وحتـى 2008 كانـت إنتاجيـة مـصر مـن البطاطـس تنمـو بمعـدلات أكـبر مـن 5 % سـنويًّا، مـا جعلهـا أكـبر مصـدري البطاطـس في إفريقيـا حتـى الآن.

في السـنوات الأخـيرة بـدأ إنتـاج البطاطـس يتراجـع في أوروبـا، في حـين أنّـه ينمـو بشـكل مطـرد في البلـدان الناميـة لدرجـة أنّ الإنتـاج العالمـيّ تضاعـف تقريبًـا خـلال السـنوات العشريـن الأخـيرة. حيـث تتميـز البطاطـس بأنهـا تنمـو بسرعـة وهـي قـادرة عـلى التكيّـف مـع الظـروف المناخيـة المختلفـة وأنّهـا عاليـة الإنتـاج. وكـما أنهـا تتطلـب أيـدي عاملـة وفـيرة ورخيصـة؛ وفي الواقـع، هـذه هـي خصائـص البلـدان الناميـة.[64]

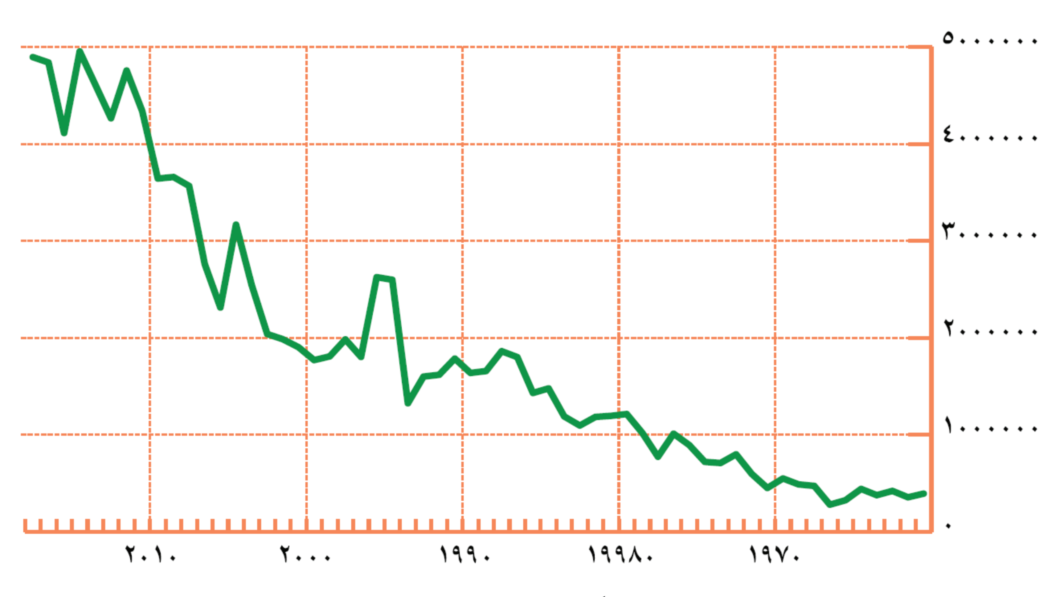
تاريخيًّـا تركـزت زراعـة البطاطـس في مـصر في دلتـا النيـل لعـدد مـن الأسـباب التاريخيـة فقـد كان دخولهـا مـصر في عهـد محمـد عـلي وتجربتهـا للمـرة الأولى في محافظـة كفـر الشـيخ، كـما أن التوسـع في الـري المسـتدام بعـد بنـاء السـد العـالي سـاهم في توطـين زراعـة البطاطـس بشـكل أكـبر في محافظـات الدلتـا المختلفـة، ولكـن مـع الطلـب الكبـير عـلى السـلعة محليًّـا منـذ السـتينيات والاتجـاه للتصديـر منـذ السـبعينيات بـدأت تغـزو وادي النيـل وقـرى الصعيـد[65]. بالنسـبة للفلاحين تعتـبر البطاطـس محصـولًا مهـمًّا، فهـي توفـر القيمـة التجاريـة المرجـوة منهـا، أي تدفـق نقـدي موسـمي ويمكـن زرعهـا لأكـثر مـن مـرة في السـنة دون أن تأخـذ وقتًـا أطـول حيـث تـتراوح المـدة المطلوبـة لهـا مـن 4-6 أشـهر، لذلـك تنتـشر ثـلاث عـروات مختلفـة لزراعـة البطاطـس في مـصر. كـما أنهـا أصبحـت مكونًـا أساسـيًّا في النظـام الغـذائي المنـزلي.

64- منظمة العمل الدولية،البطاطا والخضروات الورقية: تحليل سلسلة القيمة(عكار، لبنان- بيروت): منظمة العمل الدولية، 2015.

65- Yehia Omar. Hessen and Abdel Magied Sozan, Economic study of Production and Consumption of Potato in Egypt , Assiut Journal of Agriculture sciences, (46) No. (1) (2015), pp 58-67.

يمكـن النظـر لتطـور زراعـة البطاطـس في مـصر بالنظـر للتوسـع في القطـاع الزراعـي نفسـه، والزراعـة التجاريـة بشـكل مباشر، يوضـح الشـكل البيـاني التـالي تطـور الإنتـاج الـكلي للبطاطـس في مـصر في الفـترة مـن بدايـة السـتينيات وحتـى 2018.

شكل (5): تطور الانتاج الكلي للبطاطس في مصر من الستينات الي 2018.



مصدر البيانات: موقع الفاو للبيانات اعتمادًا على بيانات الحكومة المصرية الرسمية.

تظهـر طفـرة الإنتـاج الكبـيرة بدايـة مـن التسـعينيات وهـي العقـود التـي بـدأت فيهـا مـصر انتهـاج سياسـات نيوليبراليـة في القطـاع الزراعـي، كان أهمهـا تحريـر الإيجـارات الزراعيـة في 1992، تلـك السياسـات عمـدت لتحريـر أسـعار مدخـلات الإنتـاج الزراعيـة بالتـالي الاتجـاه نحـو المحاصيـل التجاريـة مثـل البطاطـس مـن أجـل توفـير سـبل المعيشـة خـلال الأزمـة لـلأسر المصريـة في الريـف. لكـن كانـت تلـك التغـيرات مدفوعـة أيضًـا بزيـادة الطلـب المحـلي عـلى البطاطـس، حيـث بـدأت البطاطـس مـن منتصـف السـبعينيات وبدايـة الثمانينيـات تعلـب دورًا أكـبر في سـلة غـذاء المصريـين. يمكننـا أن نرجـح تلـك الزيـادة الكبـيرة في الإنتـاج في الفـترة بـين السـبعينيات والتسـعينيات إلى زيـادة الاسـتهلاك المدينـي للبطاطـس مـع دخـول ثقافـة الأكل السريـع وبدايـة الاسـتخدام الواسـع للبطاطـس في إنتـاج الرقائـق المقرمشـة (الشـيبس)

في بداية الثمانينيات، وحتى الطفرة الكبيرة في التسعينيات. تلك التغيرات كانت مدفوعة بتغير أنماط غذاء المصريين، ليس فقط باعتمادها على أنماط تغذية مدينية سريعة ولكن من خلال تسرب تلك الأنماط الاستهلاكية للغذاء للريف نفسه مع الوقت [66].

أيضًا في نفس الفترة الزمنية، زادت المساحة المزروعة من البطاطس في مصر بشكل كبير.

شكل (6): تطور المساحة المنزرعة من البطاطس في مصر من الستينات الي 2018.

المصدر: موقع بيانات الفاو FAOATAT

تلك الطفرة الإنتاجية كانت مدفوعة بزيادة الطلب على البطاطس المصرية في أسواق الخليج والاتحاد الأوروبي، بالإضافة لنمو الطلب المحلي علي البطاطس في الفترة من نهاية التسعينيات وحتى الآن. وعلى الرغم من الاشتراطات التصديرية المرتبطة بالرقابة على نسبة المتبقيات الكيميائية في الأغذية المصدرة ونمو دور هيئات الرقابة الغذائية التي غالبًا ما شكلت عائقًا أمام وصول البطاطس المصرية للأسواق التي تشترط معايير صحية صارمة إلا أنه بالمجمل، شهدت البطاطس المصرية طفرة كبيرة من

66- Ecker, Olivier, et al. Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies. Intl Food Policy Res Inst, 2016.

نهاية التسعينيات وحتى الآن كما يوضح الجدول التالي:

جدول (13): قيمة الصادرات المصرية من البطاطس سنويا

السنة	قيمة الصادارات بالمليون دولار	الكمية المصدرة بالألف طن
1999	46.03	255.57
2000	26.66	156.63
2001	29.75	185.5
2002	42.62	229.38
2003	43.97	296.29
2004	67.06	381.121
2005	77.46	392.18
2006	65.18	367.13
2007	107.91	389.7
2008	163.13	378.39
2009	145.41	215.08
2010	131.9	299.96
2011	250.65	637.43
2012	127.35	262.98
2013	127.35	427.91
2014	326.79	684.69

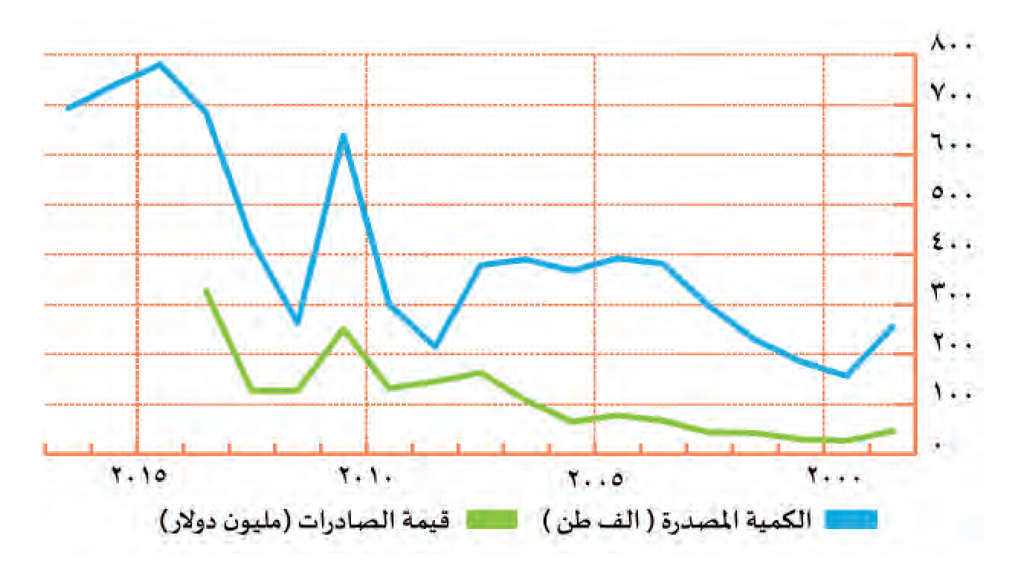
المصدر: موقع بيانات الفاو FAOSTAT

لكن هل كانت الطفرة الإنتاجية للبطاطس مدفوعة بالتصدير بشكل أساسي أم بزيادة الطلب المحلي على البطاطس؟ من ناحية تلعب البطاطس كمنتج غذائي مرتفع السعرات الحرارية ورخيص نسبيًّا دورًا مقاربًا لدور القمح والبقوليات حيث يمكنها توفير قدر كبير من العناصر الغذائية خاصة البروتين بتكلفة رخيصة جدًّا إذا ما قورنت بالبروتين الحيواني، بالتالي فإن المستوى الأول لاستهلاك البطاطس في الطبقات الفقيرة يرتبط بقدرتها على تعويض الفاقد من السعرات الحرارية من الأغذية الأعلى سعرًا كاللحوم الحمراء والأسماك. هناك نمط آخر لاستهلاك البطاطس مرتبط بثقافة الأكل المديني السريع في المدن وخاصة في مطاعم الوجبات السريعة. تبدو إذًا البطاطس غذاء لجميع الطبقات في مصر.

توضح البيانات المرتبطة بكميات إنتاج البطاطس وكميات التصدير هذا الترابط بين زيادة الطلب المحلي والطلب الموجه للتصدير وكمية البطاطس المنتجة في الفترة الزمنية من 1998 – 2018 كما في الشكل التالي:

شكل (7): كمية صادرات البطاطس (بالالف طن) وعائدات التصدير

(بالمليون دولار) من 2000 الي 2014



مصدر البيانات: موقع الفاو، بيانات المجلس التصديري للحاصلات الزراعية.

نلاحظ أنه مع زيادة الإنتاج بشكل كبير من بداية الألفية الثالثة إلا أن كميات التصدير لم تكن زيادتها بنفس النسبة، وهو ما يوضح أن زيادة الإنتاج غالبًا ما استوعبها الطلب المحلي المتزايد. أيضًا يلاحظ من المنحنى والبيانات أن التصدير غالبًا ما يميل للزيادة أو الاستقرار عند مستويات معينة، يرتبط ذلك بعاملين أساسيين، العامل الأول هو الترتيبات المؤسسية للتصدير والتي غالبًا ما ترتبط بعقود واتفاقات طويلة الأمد وتخضع لاحتياجات الدول المستوردة بالتالي غالبًا ما يحاول المصدر تلبية احتياجات السوق التصديرية بغض النظر عن وضع الإنتاج المحلي. تجدر هنا الإشارة إلى أنه غالبًا ما ساهم هذا في رفع أسعار البطاطس المحلية منتجًا أزمات أسعار مستمرة في السوق المحلية كما حدث في عام 2018 حيث زادت الأسعار بشكل كبير محدثة جدلًا واسعًا بعد أن ارتفعت بمعدل 146% خلال العام[67] والتي غالبًا ما تتعامل معها الحكومة بشيء من الرعونة فلا تمنع التصدير لوجود علاقات سياسية جيدة بين مصدري البطاطس والحكومة[68]. العامل الثاني لثبات كميات التصدير بينما تتأرجح كميات الإنتاج بشكل أكبر هو أن هامش الحركة لصغار المزارعين أقل بكثير من كبار المنتجين والمصدرين في السوق، إذا انخفض سعر البطاطس في سنة محددة فإن جزءًا من صغار المزارعين يفضل الخروج من السوق، بينما كبار المنتجين خاصة في المزارع الرأسمالية في المناطق الجديدة ينتجون من أجل التزامات تصديرية معينة بالتالي فهم أقل قدرة على التخارج السريع من السوق.

كما توضح لنا المؤشرات الاستهلاكية لمحصول البطاطس في مصر في الفترة من 1998 – 2012 تطور استهلاك البطاطس كما في **الجدول التالي:**

67- اليوم السابع، 11 نوفمبر 2018 الرابط: https://is.gd/0sseoK

68- هناك شبكة علاقات متداخلة بين المجلس التصديري وجمعيات رجال الأعمال ولجنة الزراعة بمجلس الشعب.

جدول (14): المؤشرات الانتاجية والاستهلاكية لمحصول البطاطس في مصر في الفترة من 1998 - 2012.

السنوات	عدد السكان بالمليون	الاستهلاك (ألف طن)	كمية الفاقد (ألف طن)	الإنتاج (ألف طن)	نسبة الاستهلاك إلى الإنتاج٪	نسبة الفاقد إلى الإنتاج٪	متوسط نصيب الفرد سنويًا بالكيلوجرام
1998	61.296	1386	198	1984	69.87	9.98	22.61
1999	62.565	1178	171	1810	64.54	9.45	18.67
2000	63.860	1190	177	1765	67.42	10.03	18.63.
2001	65.182	1343	190	1903	70.57	9.98	20.60
2002	66.531	1361	179	1985	68.56	9.02	20.46
2003	67.908	1348	181	2039	66.11	8.88	19.85
2004	69.313	1572	219	2547	61.72	9.60	22.68
2005	70.748	2045	285	3167	64.57	9.00	28.91
2006	72.212	1439	201	2313	62.21	8.69	19.93
2007	73.644	1751	245	2760	63.44	8.88	23.78
2008	75.229	2356	330	3567	66.05	9.25	31.32
2009	75.925	2515	352	3659	68.73	9.62	32.69
2010	78.727	2389	576	3634	65.74	15.82	30.34
2011	80.410	2234	619	4338	51.50	14.27	27.78
2012	82.550	2515	830	4758	52.85	17.44	30.50
المتوسط	71.140	1774	317	2815	64.26	10.60	24.58

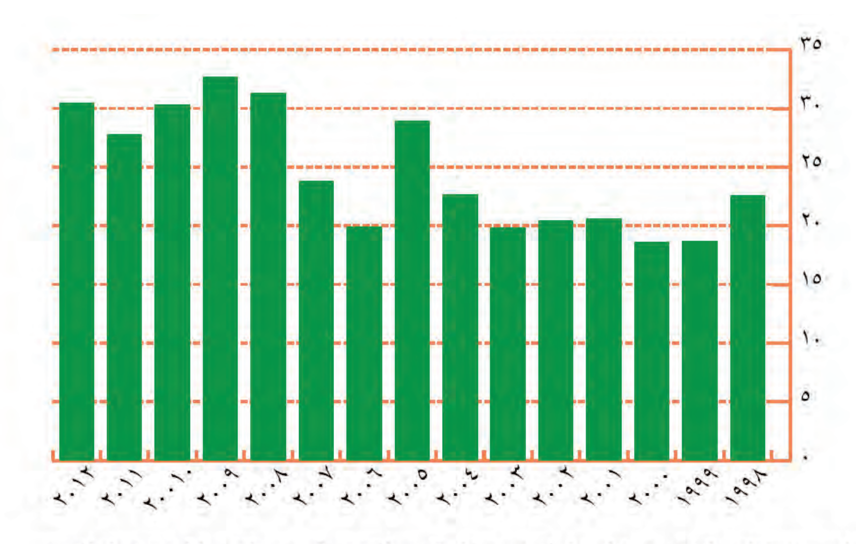
المصدر: نشرة الميزان الغذائي، وزارة الزراعة، أعداد متفرقة، الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أعداد متفرقة.

تظهر تلك البيانات عددًا من النتائج الهامة على مستوى الإنتاج والاستهلاك القومي للبطاطس فبينما تظهر البيانات الطفرة الإنتاجية الكبيرة إلا أن نسبة الفاقد من

المحصول ما زالت مرتفعة ومتوسط نحو 10% خلال الـ14 سنة ما يوضح أن تدخل الشركات الكبرى في مسألة الزراعة التعاقدية وخطابها حول رفع القدرة التقنية للفلاحين غالبًا ما كان بلا تأثير يذكر على الفاقد سواء في عملية الإنتاج أو التخزين.

ما يثير الاهتمام أيضًا في تلك الأرقام أن متوسط استهلاك البطاطس يرتفع مع ارتفاع معدلات التضخم في أسعار الغذاء عمومًا، وخاصة في مجموعة الحبوب، نلاحظ أنه في 2008 ومع أزمة الغذاء العالمية التي أنتجت ارتفاعًا في أسعار مجموعات الحبوب قفز نصيب الفرد من البطاطس سنويًّا من 23 كيلوجرامًا إلى 31 كيلوجرامًا تقريبًا أي بزيادة تعادل 35 % تقريبًا في سنة واحدة.

شكل (8): يوضح تطور متوسط نصبب الفرد بالكيلوجرام في السنوات بين 1998 - 2012:



المصدر: نشرة الميزان الغذائي، وزارة الزراعة، أعداد متفرقة - الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، أعداد متفرقة.

زراعة البطاطس في إبوان

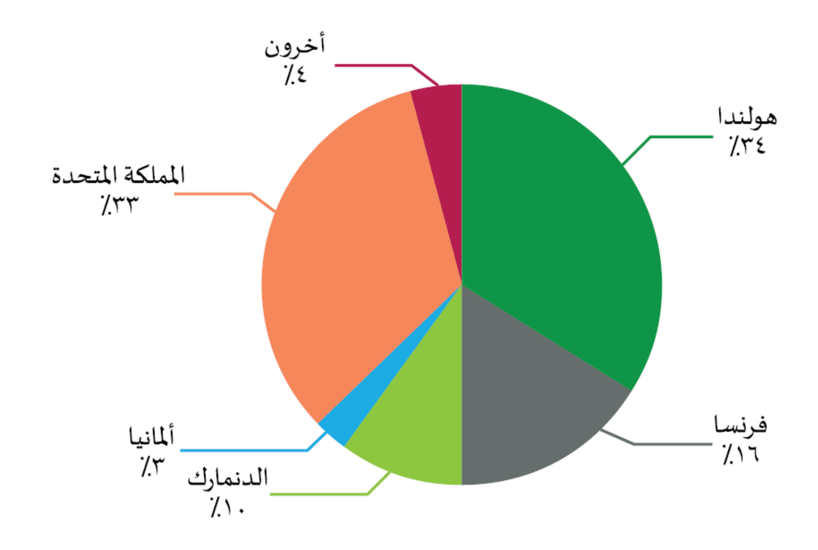
نحاول في هذا الجزء من الفصل رصد وتحليل تلك التطورات الكلية في الإنتاجية والمساحة المزروعة من خلال تتبع التطورات الجزئية على مستوى القرية المصرية والفلاح، من خلال عملنا الميداني في قرية إبوان بالمنيا نسعى لفهم تلك التغيرات وعلاقتها بالسيادة الغذائية.

تزرع البطاطس في قرية إبوان في عروتين العروة الأولي هي العروة الصيفية والعروة الثانية هي العروة النيلية التي تزرع في شهر سبتمبر. وتبدأ زراعة العروة الصيفية في إبوان في شهري ديسمبر ويناير ويتم حصادها مع بداية فصل الصيف ولذلك تسمى عند الفلاحين بالعروة الصيفية، ويغطي إنتاج تلك العروة الاستهلاك المحلي من شهر مايو وحتى سبتمبر. وتحتل العروة الصيفية للبطاطس في مصر بشكل عام مكانة هامة لدى جميع مزارعي البطاطس حيث إنها تعتبر المصدر الرئيس لتوفير تقاويهم اللازمة لزراعة العروتين النيلية والتي تزرع في شهري أغسطس وسبتمبر وتحصد بعد أربعة أشهر في ديسمبر أو يناير. العروة الشتوية (المحيرة) والتي تزرع من منتصف أكتوبر وحتى نهاية نوفمبر وهي عروة موجهة للتصدير بشكل كبير.

وفقًا للملاحظات الميدانية، عادة ما يكون هناك رغبة لدى الفلاحين في التبكير بزراعة تلك العروة تحديدًا خاصة إذا كان الغرض من الزراعة هو إنتاج التقاوي، حيث يعتمد على جزء من محصول البطاطس سنويًّا كتقاوٍ للمرة القادمة. تلك الرغبة هي من أجل حجز مكان بطريقة أفضل في الثلاجات لحفظ البطاطس لاستخدامها مرة أخرى في العروات الأخرى. هذا مع العلم بأن تأخير زراعة هذه العروة إلى أواخر شهر فبراير سيؤدي بالتالي إلى تأخير حصاد المحصول إلى أواخر شهر يونيو حيث ترتفع درجة حرارة الجو فيزداد معدل تنفس النبات وفقد المواد الغذائية من الدرنات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإصابة بدودة درنات البطاطس ولفحة الشمس وضعف القدرة التخزينية للدرنات الناتجة.

تستورد معظم التقاوي اللازمة لزراعة هذه العروة الصيفية سنويًّا من بعض دول غرب أوروبا أهمها هولندا - أيرلندا الشمالية - أيرلندا الجنوبية - فرنسا - ألمانيا كما أنه يتم توفير جزء من تقاوي هذه العروة محليًّا كتقاوٍ معتمدة يتم إنتاجها في بعض المناطق المعزولة الخالية من الإصابات المرضية والحشرية. كما أن هناك مساحات محدودة جدًّا من هذه العروة تزرع أيضًا بتقاوٍ محلية معتمدة ناتجة بطرق الإكثار السريع عن طريق مزارع الأنسجة.

شكل(9): رسم بياني يوضح مصادر استيراد تقاوي البطاطس لموسم 2017 - 2018:



المصدر: بيانات وزارة الزراعة المصرية، الهيئة المركزية للحجر الزراعي.

يظهـر محصـول العـروة الصيفيـة ابتـداء مـن أوائـل شـهر أبريـل وحتـى منتصـف شـهر يونيـو ويسـتخدم في ثلاثـة أغـراض رئيسـة:

- تغطيـة احتياجـات معظـم المزارعيـن مـن التقـاوي اللازمـة لزراعـة العروتيـن النيليـة (الشـتوية) والمحيـرة.
- تغطيـة احتياجـات السـوق المحليـة خـلال الفتـرة مـن أوائـل شـهر مايـو حتـى أواخـر شـهر أكتوبر.
- تصديـر ناتـج الزراعـات المبكـرة إلـى بعـض أسـواق أوروبـا الغربيـة مـن ناتـج العـروة المبكـرة بشـهر أبريـل.

العـروة الثانيـة (النيليـة)، وهـي تعتـبر العـروة الرئيسـة للبطاطـس للإنتـاج في مـصر مـن حيـث المسـاحة المنزرعـة وتـزرع خـلال الفـترة مـن منتصـف أغسـطس وحتـى نهايـة شـهر أكتوبـر وأفضـل ميعـاد للزراعـة هـو منتصـف شـهر أكتوبـر ويسـتخدم في زراعتهـا التقـاوي المحليـة السـابق حجزهـا مـن محصـول العـروة الصيفيـة السـابقة لهـا بعـد تخزينهـا خـلال أشـهر الصيـف في الثلاجـات أو النـوالات المنتـشرة في بعـض محافظـات الإنتـاج في مـصر. يظهـر محصـول هـذه العـروة اعتبـارًا مـن أواخـر شـهر أكتوبـر وحتـى منتصـف شـهر فبرايـر. يوجـه جـزء مـن تلـك العـروة الشـتوية للتصديـر، حيـث تمتلـك محافظـة المنيـا ميـزة جيـدة في التصديـر لأسـواق أوروبـا، بسـبب زيـادة مسـاحة الأراضي المزروعـة بالبطاطـس بهـا في كل عـام، تشـير التقديـرات أنـه في 2018 وصلـت لـ-60 80 ألـف فـدان في كامـل محافظـة المنيـا. [69]

العـروة الثالثـة لزراعـة البطاطـس في مـصر والتـي ينـدر زراعتهـا في قريـة إبـوان بمحافظـة المنيـا هـي العـروة الشـتوية، أو بتسـمية الفلاحـين لهـا المحـيرة. وهـي عـروة جديـدة نسـبيًّا لزراعـة البطاطـس في مـصر، وقـد اسـتحدثتها وزارة الزراعـة مـن أجـل التصديـر خاصـة إلى أسـواق المملكـة المتحـدة وبعـض الـدول الأوروبيـة وتـزرع في محافظـات التصديـر مثـل البحـيرة والنوباريـة والإسـماعيلية والشرقيـة وذلـك خـلال الفـترة مـن منتصـف شـهر أكتوبـر وحتـى منتصـف شـهر نوفمـبر.. وتسـتخدم في زراعـة هـذه العـروة تقـاوٍ معتمـدة محليًّـا ناتـج العـروة الصيفيـة السـابقة بعـد تخزينهـا في الثلاجـات.

69- تقديرات جمعية بداية: https://is.gd/zo05t9

بحسب المقابلات مع الفلاحين، فإن أبرز المشاكل التي تواجههم في زراعة البطاطس تتمثل في ثمن التقاوي والذي يمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج، حيث يتراوح سعر طن البطاطس التقاوي في الأسواق بين 15-17 ألف جنيه، نحو ألف دولار، مع الأخذ في الاعتبار أن الفدان يحتاج إلى 1.5 : طنين أي إن تكلفة التقاوي لفدان الأرض يمكن أن تصل إلى 25 ألف جنيه، وهي تكلفة استثمار كبيرة على صغار الفلاحين. لكن غالبًا ما يلجأ لها لأن المحصول يحمل قيمة تجارية كبيرة حيث يتم بيعه بالجملة، بالتالي يوفر السيولة المالية اللازمة لعمليات إعادة زراعة محاصيل مشابهة أو استثمار العائد المادي في خارج الزراعة.

تجدر الإشارة إلى أن كميات التقاوي اللازمة للفدان تتفاوت بشكل كبير بين فلاح وآخر، تتوقف كمية التقاوي اللازمة للفدان على عدة عوامل منها الصنف المنزرع وحجم التقاوي المستخدمة والغرض من الزراعة والتخطيط ومسافات الزراعة، وعمومًا يحتاج الفدان إلى نحو 750 - 1000 كيلوجرام لزراعة العروة الصيفية ونحو 1500 – 1250 كيلوجرام لزراعة العروة النيلية أو المحيرة وقد تصل أحيانًا إلى نحو 1750 كيلوجرام في حالة بعض الأصناف ذات الدرنات كبيرة الحجم.

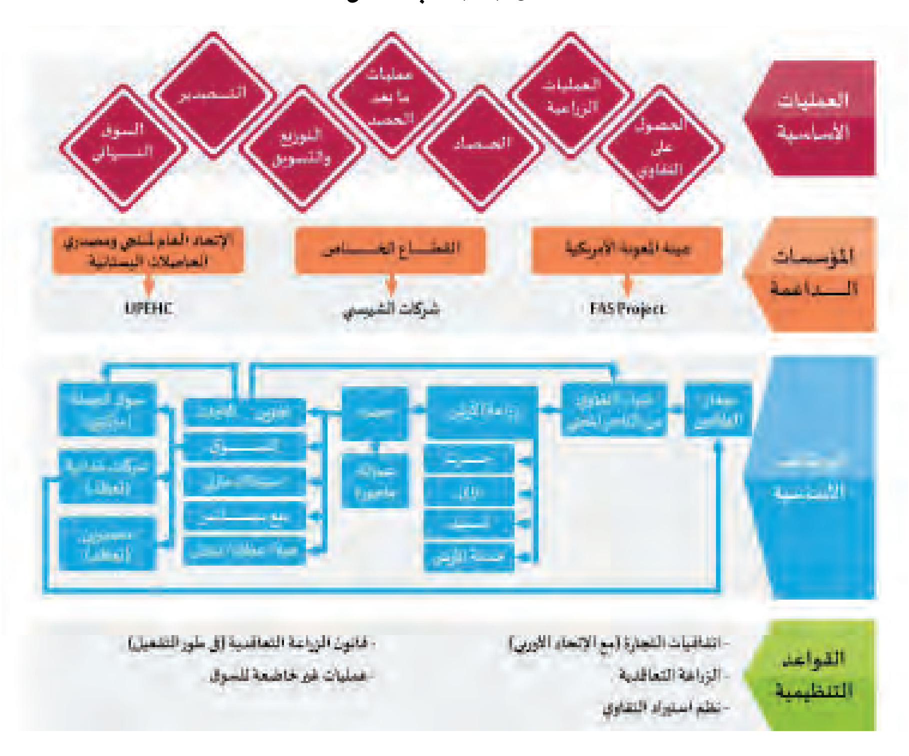
يعمد أغلب الفلاحين إلى كسر التقاوي من أجل توفير ثمنها فتزرع التقاوي مرة أو مرتين بعد شرائها لأنه في تلك المرتين لا تتأثر الإنتاجية بشكل كبير، إلا أن تلك التقاوي المحسنة تبدأ إنتاجيتها في التدهور من المرة الثالثة للزراعة وهو ما يجبر الفلاحين على شراء تقاوٍ جديدة. تلك الاستراتيجية التي يعتمدها الفلاحون في التحايل على شركات التقاوي غالبًا ما تنتشر في المزارع الصغيرة على عكس المزارع الكبيرة في الأراضي المستصلحة الحديثة والتي لا تستطيع تعويض فاقد الإنتاجية من كسر التقاوي كما تعوضها الأراضي السمراء القديمة.

مسح سلسلة القيمة

تبدأ الوظائف الأساسية لسلسلة القيمة الخاصة بالبطاطس في إبوان بتأمين عوامل الإنتاج، والانتقال إلى الإنتاج، والتجميع والتسويق، والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة والاستهلاك. وعدد الجهات الفاعلة في كلّ مرحلة من مراحل سلسلة القيمة كبير نسبيًّا، حيث يتطلب محصول البطاطس كثافة في قوة العمل في الزراعة والحصاد، يظهر ذلك من خلال المقابلات، فحتى المساحات الزراعية الصغيرة تحتاج لعمال في الزراعة والحصاد ولا تكتفي بعدد أفراد الأسرة. غالبًا ما يلجأ أفراد الأسرة في المساحات الصغيرة لمساعدة

الجيران والأقارب في عملية الزراعة والحصاد. أما في المساحات الكبيرة فإنه غالبًا ما يتم الاعتماد بشكل أساسي على عمال زراعيين مأجورين. بالإضافة لذلك يظهر من مسح سلسلة القيمة للبطاطس في إبوان أن هناك قيودًا تمويلية تتضح على طول سلسلة القيمة، قيود تتعلق بالموارد اللازمة للحصول على التقاوي، ذات السعر المرتفع. وأيضًا في حالة الاعتماد على بذور محلية غالبًا ما تكون هناك قيود على تخزين تلك المحاصيل في الثلاجات بسبب ارتفاع تكلفة التخزين: غالبًا ما يخزن الطن بمبلغ يقارب من 350 جنيهًا في الموسم الواحد، أي 350 جنيهًا لأربعة أشهر تقريبًا، أي إن تكلفة تخزين طن البطاطس التقاوي تتراوح بين 100 – 150 جنيهًا في الشهر وتتفاوت بشكل كبير لعدم وجود رقابة على الثلاجات في مصر بشكل كبير، خاصة أن نسبة كبيرة من مالكي الثلاجات من القطاع الخاص. وسوف نتعرض لمشكلة تخزين البطاطس في ما يلي من الفصل.

شكل (10): البطاطس



في البدايـة علينـا النظـر لعوامـل الإنتـاج المختلفـة المسـتخدمة في إنتـاج البطاطـس في القريـة وهـي الأرض، العمالـة، البـذور والأسـمدة والمبيـدات وبالطبـع الميـاه. في مـا يتعلـق بـالأرض يلاحـظ انتشـار زراعـة البطاطـس في قريـة إبـوان عـلى نطـاق واسـع. هنـاك اعتـماد كبـير على هـذا المحصول في توفـير النقـد الـلازم لإعـادة اسـتمرار العمليـة الزراعيـة في محاصيـل أخـرى، عـلى الرغـم مـن أن الدراسـة الميدانيـة لا توفـر بيانـات تفصيليـة عـن كميـة الأراضي المزروعـة في كل عـروة، خاصـة أنهـا تختلـف مـن سـنة لأخـرى لميـل الفلاحـين الصغـار للقيـام بإحـلال وتبديـل المحاصيـل في شـكل يشـبه الـدورة الزراعيـة، لتفعيـل مـا يسـمونه "تجديـد التربـة". إلا أن محصـول البطاطـس دائمًـا حـاضر في المواسـم المختلفـة وفي إبـوان وبشـكل أسـاسي في العـروة الصيفيـة والشـتوية كـما أسـلفنا.

تتطلـب زراعـة البطاطـس القيـام بعمليـات كثـيرة قبـل الزراعـة، حيـث يتـم حـرث الأرض في البدايـة باسـتخدام محاريـث آليـة يتـم تأجيرهـا في العـادة مـن أصحابهـا والذيـن غالبًـا مـا يكونـون فلاحـين ممـن أحدثـوا تراكـمًا ماليًّـا اعتمـد عـلى عمليـات غـير زراعيـة. فغالبًـا مـا يمتلـك فلاحـون آخـرون هـذه الآلات الزراعيـة الكبـيرة مثـل الجـرارات، المقاطـير، الأنـواع المختلفـة مـن آلات الحرث، وفي حـالات أخـرى أشـخاص لا يعملـون بالزراعـة ولكـن يقدمـون تلـك الخدمـات الداعمـة. ارتفعـت تكلفـة اسـتخدام تلـك الآلات بشـكل كبـير لأنهـا تعتمـد عـلى مدخـلات الطاقـة خاصـة الكيروسـين التـي ارتفعـت أسـعارها بشـكل كبـير بعـد رفـع الحكومـة المصريـة الدعـم عـن الطاقـة. بشـكل عـام منـذ 2014 تضاعـف سـعر الكيروسـين 3 مـرات، مـن 1.8 جنيـه للـتر، إلى مـا يقـرب مـن 6.5 جنيهـات للـتر في الوقـت الحـالي، هـذا السـعر غالبًـا مـا يكـون أعـلى في الريـف بسـبب تكاليـف توصيـل الكيروسـين لتلـك المناطـق والتـي غالبًـا مـا تكـون مـن محطـات غـير رسـمية بالتـالي هـي عرضـة أكـبر لمضاربـة التجـار الصغـار فيهـا. لا تنعكـس أسـعار الكيروسـين والسـولار فقـط عـلى تكلفـة حرث الأرض، والتـي غالبًـا مـا يضـاف إليهـا هامـش ربـح كبـير لصاحـب الجـرار أو الآلـة الزراعيـة ولكـن أيضًـا تنعكـس عـلى تكاليـف الـري بشـكل كبـير.

في حديثنـا مـع إحـدى الفلاحـات- فاطمـة[70] والتـي تـزرع مـا يقـرب مـن 14 قيراطًـا (الفـدان = 24 قيراطًـا) مـن البطاطـس قالـت لنـا إن تكلفـة الحـرث تتخطـى 450 جنيهًـا في المـرة الواحـدة لتلـك المسـاحة الصغـيرة، أي إن تكلفـة حـرث الفـدان الواحـد تصـل إلى 1000 جنيـه في المـرة. تتفـاوت قـدرة الفلاحـين بشـكل كبـير عـلى "خدمـة الأرض"، وهـو مصطلـح غالبًـا مـا يطلـق عـلى العمليـات التقنيـة المرتبطـة بالزراعـة مثـل الحـرث، تقنيـة الحشـائش، إضافـة السـماد البلـدي، وغيرهـا مـن عمليـات مـا قبـل الحصـاد.

ذلـك التفـاوت ناتـج بالأسـاس مـن أن عمليـة زراعـة البطاطـس تحتـاج إلى كثافـة في اليـد العاملـة في أوقـات الزراعـة والحصـاد عـلى الأقـل. تحـكي فاطمـة أنهـا تسـتخدم مـا يقـرب مـن 5-7 أنفـار في عمليـة تهيئـة الأرض، أي "تحويـض" الأرض، وتهيئتهـا للزراعـة، وأثنـاء الحصـاد. وغالبًـا مـا يكـون وقـت الحصـاد فرصـة لليـد العاملـة الصغـيرة في السـن لانخفـاض تكلفـة عمالـة الأطفـال.

تحـكي عـن ذلـك قائلـة إن "سـاعة التقليـع (الحصـاد) نسـتقدم 7 بنـات صغـار، كل منهـن تحصـل عـلى 50 جنيهًـا عـلى يومـين، بالإضافـة إلى بعـض البطاطـس التـي تتحـدد بنسـب مختلفـة مـن بنـت لأخـرى". غالبًـا مـا يسـتخدم الأطفـال في مثـل تلـك الأعـمال التـي لا تتطلـب قـدرًا كبـيرًا مـن المعرفـة التقنيـة أو المجهـود العضـلي الكبـير الـذي يقـوم بـه الفلاحـون الكبـار، أو العـمال الزراعيـون مـن البالغـين والذيـن غالبًـا مـا ترتفـع تكلفـة اسـتخدامهم. في البطاطـس غالبًـا مـا يكـون أجـر العامـل البالـغ 100 جنيـه في اليـوم، عـلى العكـس مـن المراهقـين والبنـات الصغـيرات الذيـن يحصلـون عـلى مبالـغ أقـل.

في حالات كثيرة غالبًا ما يلجأ الفلاحون الصغار للاستدانة ولكن عبر طرق غير رسمية لتمويل زراعة البطاطس، ما زال جزء كبير من الفلاحين يعتمدون على الاسـتدانة من الأسرة والأقارب من أجل تمويل العمليـات الزراعيـة الآنيـة، وغالبًـا مـا نمت تلـك الأنماط من الاقتراض غير الرسـمي بسـبب تراجع بنك التنميـة والائتـمان الزراعـي المملوك للدولة عـن دوره الإقراضي. في أحيان أخـرى يعتمد الفلاحون على

70- اسم مستعار.

مدخرات شخصية سواء من عمليات زراعية ومحاصيل سابقة أو من مدخرات من خارج النشاط الزراعي لتمويل الاستثمار اللازم للبدء في عملية الزراعة. من خلال العمل الميداني اتضحت لنا عدة عوامل تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الفلاحون الصغار خاصة في زراعة المحاصيل النقدية مثل البطاطس والتي تتطلب قدرًا لا بأس به من الاستثمار المبدئي خاصة في الحصول على البذور. أهم تلك العوامل هو خبرة الفلاحين الشخصية مع تلك المحاصيل فغالبًا ما يكتسب الفلاحون خبرة من زراعة تلك المحاصيل سنة بعد أخرى سواء الخبرة التقنية في كيفية الزراعة أو الخبرة في التنبؤ بوضع السوق قبل عملية الزراعة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع زراعة مساحات أكبر يظهر نمطان متضادان من استخدام العمالة الزراعية، فإذا كانت الأسرة الزارعية لتلك المحاصيل قليلة العدد، أو أن لها أبناء خارج القرية في المدينة مما يوفر لها جزءًا من السيولة النقدية اللازمة لاستخدام عمال زراعيين أكفأ وأغلى في الثمن، فإنها عادة ما تستخدم هؤلاء العمال. ولكن إذا كانت الأسرة كبيرة العدد أو لها من العلاقات القروية المباشرة مع الأهل والأصدقاء فإنه غالبًا ما يتطوع هؤلاء للمشاركة في حصاد المحاصيل المختلفة بعضهم مع بعض، ويكون ذلك عادة بالتبادل. يظهر هذا نوعًا من التضامن القائم على المنفعة المتبادلة بين الفلاحين، وهو يتخطى الاعتبارات الاقتصادية المباشرة في كثير من الأحيان، أي إن الخدمة المقابلة، أو المساعدة في الحصاد ليس بالضرورة أن يكون مقابلها خدمة أخرى من نفس النوع. فيمكن أن يساعد الشخص آخر في حصاد البطاطس في مقابل أن يروي هذا الشخص الأرض مرة لفلاح يعمل خارج القرية وهكذا. يظهر ذلك النوع من العمل غير المدفوع بشكل كبير في العمل الميداني فما زال الفلاحون يعتمدون بعضهم على بعض وعلى العلاقات الشخصية والأسرية من أجل الحصول على عمل غير مدفوع يقومون برد مثيل له مرة أخرى في الموسم الزراعي. تظهر تلك الحالة بكثافة في أيام الحصاد أو في بداية الموسم الزراعي للمحاصيل المختلفة حيث تحتاج الأرض لعمالة كثيفة من أجل الزراعة أو الحصاد.

ويجعل تداخل أشكال متعددة من العمل (عائلي، بأجر عيني ونقدي، تبادلي أو

تضامني)، حساب التكلفة الاقتصادية المباشرة للعمليات الزراعية أمرًا صعبًا لأن تلك العمليات والتي يمكن أن نسميها "العمليات غير الاقتصادية" المباشرة تلعب دورًا مهمًّا ومتزايدًا في القطاع الزراعي، بالأساس بسبب زيادة تكلفة المعيشة في الريف بفعل التضخم، ومن ثم زيادة أسعار العمل.

يمثل الجدول التالي تقديرات التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطس للفدان الواحد من خلال المقابلات الميدانية مع صغار الفلاحين، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأسعار غالبًا ما تتغير بصورة كبيرة من مكان لآخر، لغياب رقابة الدولة على كثير من أسعار مدخلات الإنتاج، وخضوعها لعمليات مضاربة واحتكار متكررة، خاصة البذور، والأسمدة الكيماوية.

جدول (15): التكاليف الزراعية للبطاطس

العملية	عدد الوحدات	التكلفة للوحدة (جنيه مصري)	إجمالي التكلفة (جنيه مصري)	التكلفة للطن الواحد (متوسط الإنتاجية 14 طنًّا لكل فدان)	ملاحظات
حرث الأرض	4 مرات للحرث والتخطيط وتمهيد الأرض للزراعة	800	3200	57.1	
تقاوي الفدان	750 – 1000 كيلوجرام	-30000 50000	40000	1428	يحتاج الفدان لما يقارب 750 -1000 كيلوجرام من التقاوي، يستخدم الفلاحون التقاوي لمرة واحدة أو مرتين من زراعتهم ثم يضطرون لتجديدها بالأصناف الهجينة والتي تشترى من الشركات المستوردة للتقاوي أي إن الحد الأقصى للطن من الأصناف الهجينة هو 20 ألف جنيه للمرة الواحدة في الزراعة.
تجهيز الأرض (سماد عضوي)	5 مقطورات	300	1500	107	يمكن أن تقل التكلفة إذا كان السماد العضوي ملكية الفلاح بشكل كبير، حيث يتحمل تكلفة النقل فقط والتي تقارب 30 جنيهًا للمقطورة، لكن غالبًا ما يضطر الفلاحون لشراء السماد العضوي من فلاحين آخرين لا يحتاجون إليه، نظرًا لأن هذا القدر من السماد لا بدّ أن ينتج من ثروة حيوانية كبيرة نسبيًّا.

العملية	عدد الوحدات	التكلفة للوحدة (جنيه مصري)	إجمالي التكلفة (جنيه مصري)	التكلفة للطن الواحد (متوسط الإنتاجية 14 طنًّا لكل فدان)	ملاحظات
عمالة الزراعة	10 عمال	100	1000	71	نحسب أعضاء الأسرة أو عمليات "التضامن" الزراعي الذين غالبًا لا يتقاضون أجورًا، لكن في تلك الحالة يكون أغلب العمال من خارج الأسرة لأن العملية تتطلب قدرًا من المجهود البدني الكبير.
إدارة الحشائش (العزيق)	3 مرات	400	1200	85	غالبًا ما يقوم بتلك العمليات أفراد الأسرة.
الري	15 مرة	120	1800	128	تقل التكلفة كثيرًا إذا كان المستخدم في الري هو طلمبة ملكية للفلاح.
التسميد الكيمأوي	6-10 شكائر	250-300 جنيه	1500-3000	214	تتوقف قدرة الفلاحين على الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية على عوامل عدة أهمهما قدرة الفلاحين المالية على ذلك. وهل يملك الفلاح الأرض أم يستأجرها، إذا كان يملكها فإن التسميد الكيماوي يزيد في مقابل السماد العضوي أو البلدي، حيث يميل الفلاحون لاستخدام السماد العضوي بشكل أكبر إذا كانوا مالكين للأرض لأنهم يعتبرون ذلك استثمارًا شخصيًّا وشيئًا يرفع من جودة الأرض والمحصول ولا يستهلكها بالأسمدة الكيماوية.

العملية	عدد الوحدات	التكلفة للوحدة (جنيه مصري)	إجمالي التكلفة (جنيه مصري)	التكلفة للطن الواحد (متوسط الإنتاجية 14 طنًّا لكل فدان)	ملاحظات
المبيدات	**3- 5 مرات**	**50**	**250-150**	**17**	غالبًا ما تحسب التكلفة بتكلفة المبيد فقط، لكن في أحيان أخرى يضطر الفلاحون لتأجير عمال متخصصين من أجل رش المبيدات.
الحصاد	**10 عمال**	**100**	**1000**	**71**	
إيجار الأرض	**فدان**	**8000 – 10000**	**-8000 10000**	**714**	تتفاوت أسعار الإيجارات بين مختلف محافظات الجمهورية وحتى إنها تتفاوت داخل القرية الواحدة تبعًا لكثير من العوامل منها جودة (حوض الأرض) ومدى بعدها عن المياه وغيرها.
المجموع			**42950**	**2892**	تكلفة تقديرية غالبًا ما تختلف من مزارع لأخرى ومن قرية لأخرى.

مصدر: العمل الميداني 2019.

يحاول الجدول التالي إيضاح تكاليف عملية الزراعة وإنتاج البطاطس على مستوى قرية الدراسة ويتضح من الجدول أن الحصول على التقاوي هي العملية الأكثر تكلفة بالنسبة للفلاحين.

تختلف تلك التكاليف بشكل كبير في أقاليم الجمهورية المختلفة، كما أنها تختلف بين

فلاح وآخر حسب الكميات المستخدمة من التقاوي ومصدرها وأيضًا حسب امتلاكه الأرض من عدمه وحسب اعتماده على العمل المدفوع من عدمه. على سبيل المثال تقديرنا الحالي للتكلفة نجد أنه إذا قررت الأسرة توفير العمل غير المدفوع فإن ذلك قد يوفر في حدود 3-4 آلاف جنيه في الموسم، وإذا اعتمد الفلاحون على بطاطس من العروة السابقة فإن ذلك يقلل تلك الكلفة بمبلغ 20 ألف جنيه تقريبًا.

من ثم فإن إنتاجية الفدان، والتي تتراوح في إبوان بين 10- 14 طنًّا للفدان، قد توفر غلة نقدية مناسبة على الرغم من ارتفاع تلك التكلفة. في الأوقات التي يزيد فيها تصدير المحصول، يمكن أن يصل سعر الطن لما يقارب 3600- 4000 جنيه للطن، أي إن المزارع يمكنه أن يحصل على 40 ألف جنيه كنقد مباشر من الزراعة للعروة الواحدة. لكن غالبًا ما تتعقد الأمور بالنسبة للمزارعين لأن البطاطس محصول شديد الحساسية وتتأثر إنتاجيته وأسعاره بكثير من العوامل.

بتلك الحسبة إذا استبعدنا سعر الإيجار وقرر الفلاحون الاعتماد على العمل الشخصي وتوفير النفقات في الأسمدة الكيماوية فإن ذلك يمكن أن يوفر ما يقرب من 12 ألف جنيه – 15 ألف جنيه في العروة الواحدة، وإذا كانت الأرض مستأجرة فإن ربح الفلاح قد يصل إلى 5-7 ألاف جنيه في العروة. يعني ذلك أن متوسط الدخل الشهري للفلاح المستأجر للأرض من زراعة البطاطس غالبًا ما يكون في حدود 1700 جنيه في الشهر (116 دولارًا) أي أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع العام المصري والذي يصل إلى 2000 جنيه شهريًّا.

هناك شبكة معقدة من آليات وأنماط الإنفاق على مثل تلك المحاصيل النقدية في الريف المصري، وأنماط متعددة من طرق التسويق للمحصول في نهاية الموسم. على سبيل المثال ينفق الفلاحون -الذين يعملون في وظائف حكومية أو الذين تعمل زوجاتهم في وظائف حكومية وبالتالي يتحصلون على جزء من الدخل من خارج الزراعة- أجزاء من دخولهم على عملية الزراعة نفسها. بالتالي تعمل الزراعة هنا كاستثمار متوسط الأجل لتلك الدخول فبدلًا من إنفاقها على الحاجات الاستهلاكية تنفق على الإنتاج الزراعي على أمل أن يكون لها مردود في نهاية الموسم عند الحصاد.

وفي مـا يتعلـق بتسـويق المنتجـات فـإن شـبكة واسـعة مـن الأسـواق القرويـة والأسـواق المدينيـة وشـبه المدينيـة في الريـف تلعـب أدوارًا هامـة في تسـويق تلـك المحاصيـل، فعـلى الرغـم مـن أن البطاطـس محصـول لا يمكـن تخزينـه لفـترات طويلـة، حيـث لا يمكـن تخزيـن البطاطـس بالطـرق التقليديـة لأكـثر مـن شـهرين. إلا أن صغـار الفلاحـين وخاصـة هـؤلاء الذيـن يزرعـون مسـاحات قزميـة أقـل مـن نصـف فـدان يلجـؤون لتسـويق المنتجـات بأنفسـهم مـن أجـل الهـروب مـن سـطوة التجـار الوسـطاء، أمـا كبـار الفلاحـين فيخزنـون جـزءًا مـن المحصـول ليبيعـوه لاحقًـا في الأسـواق المحليـة بأسـعار التجزئـة.

يمكننـا أن نلحـظ الفجـوة الإنتاجيـة في محصـول البطاطـس بـين الصعيـد والدلتـا، ففـي دراسـة لقسـم الاقتصـاد الزراعـي بجامعـة أسـيوط، أجريـت في عـام [71]2016، نجـد أن محافظـات الصعيـد لا تظهـر ضمـن المحافظـات الأكـثر جـودة في إنتـاج البطاطـس، يرجـع ذلـك لعوامـل كثـيرة منهـا تهويـة التربـة اللازمـة لزيـادة إنتاجيـة البطاطـس. والتـي تجعـل الأراضي الجديـدة في شـمال الدلتـا تنتـج كميـات أكـبر. لكـن أحـد العوامـل المؤثـرة هـو قـدرة الفلاحـين عـلى التعامـل مـع زراعـة البطاطـس بشـكل يعظـم الإنتاجيـة. غالبًـا مـا تتوفـر لفلاحـي الوجـه البحـري والدلتـا قـدرة أكـبر عـلى ذلـك، لأنهـم وبحكـم القـرب مـن المركـز في القاهـرة قـادرون عـلى تسـويق منتجاتهـم بشـكل أفضـل نسـبيًّا مـما يتيـح لهـم تحقيـق تراكـمات نقديـة كافيـة لتطويـر عمليـة الزراعـة واسـتخدام مكثـف للأسـمدة. أيضًـا أدى ارتبـاط التوسـع في زراعـة البطاطـس واسـتخدام الأصنـاف المهجنـة في الأراضي الصحراويـة التـي تنتـشر أغلبيتهـا حـول الدلتـا لتطويـر معرفـة الفلاحـين بطـرق انتقـاء "التقـاوي" الأكـثر ملاءمـة لأرضهـم، وتطويـر طـرق معالجـة تلـك التقـاوي بطريقـة سـليمة وتكثيـف عمليـة الزراعـة والاسـتخدام الرشـيد للأسـمدة والميـاه وغيرهـا مـن متطلبـات المعرفـة التقنيـة التـي لم تتوفـر بشـكل مكثـف في الصعيـد كـما توفـرت في الدلتـا. سـاعد أيضًـا قـدم زراعـة البطاطـس في الدلتـا تاريخيًّـا عـلى تطـور معرفـة الفلاحـين التقنيـة بطـرق وأسـاليب الزراعـة المناسـبة بالتـالي قدرتهـم الدائمـة عـلى تطويـر أنفسـهم ومعارفهـم الذاتيـة في تلـك المحاصيـل أيضًـا كان تركـز مراكـز البحـوث الزراعيـة تاريخيًّـا في الدلتـا سـاهم في تطويـر معـارف الفلاحـين في زراعـة البطاطـس بشـكل أكـبر في الدلتـا مـن الصعيـد.

71- محمد عبد الوهاب وآخرون، دراسة اقتصادية للكفاءة الإنتاجية لأهم المحاصيل الغذائية في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة جامعة أسيوط، 2016.

وفقًا لرواية المبحوثين، بعد عملية الحصاد، غالبًا ما يتم بيع البطاطس للتجار المحليين، سواء من أبناء القرية أو من خارج القرية، وهنا تظهر العديد من المشاكل التسويقية في سلسلة القيمة الاقتصادية للبطاطس. فغالبًا ما يخضع صغار الفلاحين لتحديد السعر من قبل التاجر، وفي أحيان أخرى يكون السعر محددًا بمحصول السنة السابقة، أو في بداية فترة الزراعة نفسها. ما يثير الاهتمام أنه في أحيان كثيرة يكون الفلاحون على دراية بآليات السوق الكبرى من خلال تواتر الأخبار. فمثلاً يمكن للفلاحين أن يعرفوا أن هناك اتجاهًا لزيادة صادرات البطاطس وهناك تشجيع من الدولة (الحكومة المركزية) على تصدير المزيد من البطاطس، لكن لزيادة عدد الفاعلين والوسطاء في سلسلة القيمة فإنه نادرًا ما تنعكس تلك الأسعار بشكل كبير على صغار الفلاحين.

تمثل القدرة التفاوضية للفلاحين معضلة في تعظيم الفائدة النقدية من البطاطس. لا يمكن للفلاحين أن يخزنوا البطاطس لفترات طويلة، غالبًا ما تخزن البطاطس المعدة لأن تكون تقاوي للعروة القادمة في ثلاجات يتم تأجير مساحات فيها وتدفع بالشهر، بالتالي فإن التخزين هو تكلفة إضافية في حال أراد الفلاحون تسويق محاصيلهم للسوق المحلية. يتحجج التجار غالبًا بتكلفة النقل والتخزين من أجل إبخاس السعر، وهو غالبًا ما يكون مبررًا غير موضوعي لتلك الأسعار المنخفضة، أيضًا يشكل غياب الرقابة الفعلية على الأسواق نقطة مهمة، حيث تلعب عمليات تخزين البطاطس دورًا مهمًّا في احتكارها وبالتالي ارتفاع سعرها في أسواق المدينة.

يسيطر على سوق البطاطس في مصر عدد من الشركات الكبرى، حيث يتميز السوق بطابعه الاحتكاري، فرغم زيادة عدد الفاعلين ووجود جزء كبير من الإنتاج الصغير للبطاطس موجه للسوق المحلية إلا أن السيطرة الفعلية على السوق تقع في أيدي كبرى الشركات العاملة في هذا السوق. تحاول الشركات الكبرى في سوق البطاطس في مصر وهي الشركات المصدرة للبطاطس الحصول على نوع من السيطرة أو الدمج الأفقي للسوق (vertical – integration). تحاول هذه الشركات السيطرة على نقاط

متعددة بسلسة القيمة مثلًا تسيطر الشركات على عملية استيراد التقاوي من الخارج خاصة من دول الاتحاد الأوروبي (تمتلك 40 شركة فقط رخصة استيراد التقاوي[72])، بالإضافة لسيطرتها على حصص التصدير المتاحة لمصر، وسيطرتها على الثلاجات الكبرى المخصصة لتخزين البطاطس والتقاوي كما أنها تسيطر على عملية التوريد للصناعات الغذائية المرتبطة بالبطاطس والتوريد للمطاعم الكبرى.

تنشط هذه الشركات على امتداد سلاسل التوريد حتى وإن لم يشعر الفلاحون بوجودها نتيجة تعاملهم المباشر مع الوسطاء والتجار الصغار، إلا أن هذه الشركات تتحكم في السوق بدرجة كبيرة. يلعب هنا عدد من الترتيبات المؤسسية بين الدولة (وزارة التجارة والصناعة بشكل أساسي) وبين القطاع الخاص دورًا هامًّا في ذلك. فالمجلس التصديري للحاصلات، والاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية وهما كيانان تابعان لوزارة التجارة والصناعة. ولكن عضويتهم والتحكم الفعلي في قراراتهم يتم من خلال رجال الأعمال الكبار في سوق تصدير الحاصلات الزراعية في المجلس. على سبيل المثال رئيس مجلس إدارة أهم شركة في تصدير البطاطس في مصر، دلتاكس (deltax) هو رئيس لجنة البطاطس في مجلس الحاصلات الزراعية[73].

تلك الترتيبات المؤسسية بين القطاع الخاص والحكومة غالبًا ما لعبت دورًا مهمًّا في الطفرة التصديرية التي حدثت في مصر منذ بداية الألفية الثالثة ولعبت بدروها دورًا كبيرًا أيضًا في تغيير التركيبة المحصولية بشكل كبير خاصة في الأراضي الجديدة التي تنتشر فيها الزراعة الرأسمالية الكبيرة، لكنها أيضًا لعبت دورًا في استخلاص القيمة من صغار الفلاحين في الوادي والدلتا خاصة عن طريق ترويج المحاصيل الموجهة للتصدير (البصل – البطاطس وغيرها).

للاقتراب من فهم الطبيعة الاحتكارية لسوق البطاطس نلقي الضوء هنا على أربع شركات كبيرة هي شركات دلتاكس، نهضة مصر، شيبسي، وفارم فريتز. تلعب هذه

72- حكاية كل عام.. من يستورد تقاوي البطاطس من أوروبا ولماذا تختفي سريعًا، تقرير صحفي، موقع صوت الأمة: https://is.gd/UtD6tG

73- الموقع الرسمي لشركة دلتاكس: https://www.daltexcorp.com/daltex/

الشركات دورًا هامًّا في سوق البطاطس في مصر

دلتاكس: مملوكة لرجل الأعمال سمير النجار، وهو أحد الوجوة البارزة في الاستثمار الزراعي في مصر. تسيطر دلتاكس على حصة كبيرة من سوق صادرات البطاطس المصري. لا تتوفر معلومات تفصيلية عن حجم الأعمال الحالي للشركة، لكن في 2004 وهي بداية الطفرة التصديرية للأسواق الأوروبية، كانت دلتاكس تنتج ما يقرب من 130 ألف طن في تلك السنة وتوجه 62 % من هذه الكمية من أجل التصدير بالأساس لدول الاتحاد الأوروبي، يعني ذلك أن دلتاكس كانت تستحوذ على أكثر من خمس السوق التصديرية المصرية للبطاطس المقدر بـ 381 ألف طن تلك السنة. وبحسب تصريحات سابقة في 2016 لرئيس مجلس إدارة الشركة سمير النجار فإن حجم عمليات الشركة قد وصل إلى 300 ألف طن سنويًّا، يعني ذلك أن دلتاكس الآن تصدر ما يقرب من 200 ألف طن سنويًّا من البطاطس سواء بشكل خام أو بطاطس معالجة من 700 ألف طن وهي كمية الصادرات المصرية في 2016 أي إنها تسيطر على ما يقرب من 28 % من سوق الصادرات المصرية [74]. تضخ دلتاكس أيضًا ما يقرب من 100 ألف طن أخرى سنويًّا للسوق المحلية، وهو ما يجعلها من أكبر الموردين للسوق المحلية. يتكرر اسم دلتاكس وسمير النجار حينما تحدث أزمة في المعروض المحلي من البطاطس فالرجل عادة ما اتهم بأنه ينتمي للإخوان المسلمين في السنوات الأخيرة، لكن لم تؤثر تلك الاتهامات على حجم أعمال الشركة الذي يتوسع دائمًا.

تمتلك دلتاكس منظومة متكاملة في مجال التصنيع الغذائي للبطاطس حيث تمتلك أكثر من ثلاجة كبيرة السعة ومنشأة تخزين ومعالجة من أجل التصدير بالإضافة إلى امتلاكها ما يقرب من 7000 فدان في الصالحية إحدى مناطق الاستصلاح الزراعي في مصر موجهة لإنتاج البطاطس والجزر والبصل. وتتعامل دلتاكس مع عدد من الوسطاء وتجار الجملة من أجل الحصول على المتطلبات التصديرية السنوية لها.

74- Lighter potato crop expected in Egypt , report , fresh plaza website: https://www.freshplaza.com/article/2152876/lighter-potato-crop-expected-in-egypt/

شيبسي مصر: بدأت شيبسي في مصر نشاطها منذ بداية الثمانينيات، وهي الفترة التي جاءت بعد استقرار الانفتاح الاقتصادي والتغيرات في أنماط تغذية المصريين التي صاحبت ذلك، وبعد استحواذات متتالية سيطرت شركة pepsico العالمية على الشركة وهي تعمل الآن كذراع محلية للشركة. تسيطر شيبسي على ما يقرب من 75 % - 80 % من سوق رقائق البطاطس في مصر، وتتميز هذه السوق بدرجة عالية من الاحتكارية حيث تسيطر أكبر 5 شركات فيها على 90 % من السوق. وتستحوذ بيبسي بدورها على الحصة الأكبر في السوق.

تعمل بيبسي على شراء البطاطس عبر شبكة من المزارعين الصغار والمتوسطين في مصر، وتوجه معظم إنتاجها للسوق المحلية، ولكن مع توسع الاستصلاح الزراعي، بدأت الشركة في الاستحواذ على الأراضي في المناطق الجديدة من أجل زراعتها بالبطاطس بشكل مباشر. تمتلك شركة شيبسي مصر 3 مزارع رئيسة على مساحة 12 ألف فدان تلبي 30% من احتياجات الشركة من البطاطس، منها مزرعة في مشروع المستقبل بالضبعة بمحافظة مرسى مطروح شمال مصر، على مساحة 2500 فدان مربع، وتستعين الشركة بشبكة مزارعيها ويبلغ عددهم نحو 4 آلاف لتوفير الـ70% الباقية من حاجتها السنوية من البطاطس[75].

فارم فريتس: وهي شركة تأسست في 1988 ومتخصصة في إنتاج البطاطس المعدة للقلي، وهي أحد أكبر الشركات المتنوعة في مجال الصناعات الغذائية في مصر. تستحوذ فارم فريتس على 85 % من سوق البطاطس المعدة للقلي في مصر وتعمل كمورد أساسي لمطاعم الأغذية السريعة الأخرى.

Johann Kirsten, Rashid Hassan & Khabbab Abdalla, creating a Competitive Strategy to Improve-75 the Performance of an Agricultural Chain – A Case Study of Potatoes in Egypt, Department of Agricultural Economics, Extension and Rural Development, University of Pretoria,March 2015.

يساهم ذلك التركز في قطاع الأغذية المعالجة والسريعة في مصر في إضفاء طابع احتكاري على سوق إنتاج واستهلاك البطاطس في مصر، غالبًا ما كان هذا الطابع الاحتكاري في السوق وراء أزمات أسعار مستمرة في البطاطس في السوق المحلية، والتي غالبًا ما تتدخل الدولة حين تخرج تلك الأزمات عن السيطرة وتصبح موضع ضجر اجتماعي واسع. على سبيل المثال في 2018 وبعد أزمة في أسعار البطاطس في شهري سبتمبر وأكتوبر عمدت الحكومة للقبض على رجل الأعمال سمير النجار مؤسس ومالك شركة دلتاكس التي سبق أن أشرنا إلى دورها الاحتكاري، أُفرج عن النجار لاحقًا بعد الاتفاق مع الحكومة على ضخ كميات من البطاطس المخزنة لديه في ثلاجات تملكها الشركة إلى السوق المحلية من أجل خفض الأسعار. لكن القبض على النجار كان استثناء بسبب ما يبدو أنه استهداف للرجل الذي كان يملك علاقات تصفها الحكومة المصرية بالجيدة مع جماعة الإخوان المسلمين قبل يونيو 2013.

لكن الحكومة على الجانب الآخر لا تفعل أي شيء يذكر في احتكارات دلتاكس وغيرها من الشركات لاستيراد التقاوي والتي بحسب تصريحات مختلفة لخبراء في مجال الحاصلات الزراعية نشاط مربح حيث تحصل الشركات على نسب تفوق 100% من الربح في الطن الواحد. يوضح البيان التالي من مجلس الحاصلات الزراعية أسعار تقاوي البطاطس المختلفة في السوق المحلية للطن.

جدول (16): أسعار التقاوي

م	الصنف	جنيه / الطن
١	سبونتا	١٨,٢٠٠
٢	مونديال	١٨,٢٠٠
٣	بلليني	١٨,٠٠٠
٤	أنابيل	١٨,٥٠٠
٥	ساجيتا	١٨,٠٠٠
٦	استريكس	١٨,٢٠٠
٧	هيرمس	١٧,٥٠٠
٨	بانيميرا	١٦,٨٠٠
٩	سيفرا	١٦,٦٠٠
١٠	تشالنجر	١٦,٨٠٠
١١	فريدة	١٦,٦٠٠
١٢	إيفورا	١٦,٦٠٠
١٣	أليسون	١٧,٠٠٠
١٤	الفيرستون	١٧,٢٠٠
١٥	برديس	١٧,٠٠٠
١٦	انفيتور	١٧,٢٠٠
١٧	دايمونت	١٦,٤٠٠
١٨	ألكاندر	١٧,٢٠٠
١٩	تورس	١٦,٤٠٠
٢٠	لافي	١٧,٢٠٠

المصدر: الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية.

وفي حين تبيع تلك الشركات المحتكرة للسوق تقاوي البطاطس بأسعار مرتفعة للفلاحين وغالبًا ما تكون تلك الأسعار المعلنة أسعارًا غير حقيقية حيث يحصل الفلاحون الصغار على التقاوي من تجار وسطاء يشترونها من الشركات بالتالي فإن سعر الطن يدور حول 20 ألف جنيه في الآونة الأخيرة بحسب شهادات الفلاحين في العمل الميداني. إلا أن تلك الشركات نفسها هي ما تسعي لتقليل سعر استلام البطاطس من الفلاحين في كل موسم وتمارس احتكارًا أيضًا في سوق التوزيع والتخزين للبطاطس يجبر الفلاحين الصغار على بيع محصولهم بأسعار أقل بكثير من أسعار التجزئة وتهدد الدخل الزراعي الناتج من عملية زراعة البطاطس.

خاتمة

خلال هذا الفصل قدمنا وصفًا وتحليلاً لسلاسل القيمة لواحد من أهم المحاصيل التعاقدية والتجارية ليس في منطقة الدراسة ولكن على مستوى مصر. يعطينا هذا التحليل صورة عميقة عن عمليات إدماج الفلاحين في الأسواق المحلية والعالمية وأيضًا عمليات استخلاص القيمة وكذلك سيطرة التحالفات الكبرى على الإنتاج الزراعي وعمليات احتكار مصادر الإنتاج وأيضًا الحصص التصديرية. يتضح في هذا الفصل أن المشاكل التسويقية للتوريد للشركات الكبرى تجبر الفلاحين على تسويق جزء من محاصيلهم بشكل شخصي رغم كل الصعوبات التقنية في تخزين البطاطس لفترات طويلة. بيّنا أيضًا كيف لعبت تغيرات أنماط التغذية للشعب المصري وخاصة في المدن دورًا هامًّا في الطفرة الإنتاجية للبطاطس وكيف لعبت طفرة التصدير التي قادتها الشركات الكبيرة دورًا كبيرًا في زيادة صادرات مصر من البطاطس دون مردود إيجابي على صغار الفلاحين.

رغم الادعاء بأن سلاسل القيمة هي طريقة لتعظيم **الدخل** لمنتجي الغذاء عن طريق عمليات مراقبة الجودة والتعاقدات بين المنتجين وشركات الأغذية أو الوكلاء، إلا أن هؤلاء المنتجين خاصة الصغار منهم لا يملكون الكثير من القدرة التفاوضية في ما يتعلق بالقيمة التجارية لمحاصيلهم. تلك القدرة التفاوضية هي نتاج أزمات وتشوهات هيكلية في الأسواق الزراعية في جنوب العالم، أهمها مشاكل زيادة حجم الوسطاء في تلك الدول وصعوبة الحصول على الدعم من قبل الدولة. حيث تعمد الدول غالبًا في جنوب العالم إلى دور مسبق للوجود الرأسمالي، فيتمحور دورها في كثير من الأحيان في حماية الرأسمالية الخاصة. يظهر ذلك جليًّا في الحالة المصرية في البطاطس وهو محصول مهم لآلاف المزارعين المصريين، نجد في معظم المشروعات التي مولتها المؤسسات الدولية مثل هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي والمتعلقة بزراعة البطاطس وتدعي رفع قدرة المحاصيل على النفاذ للأسواق وبناء سلاسل توريد جيدة وروابط جيدة مع المزارعين. إلا أن تلك المشروعات غالبًا ما يشوبها الكثير من المشاكل في التعاقدات والتي تؤدي في النهاية لمزيد من الاستغلال لصغار المزارعين.



الفصل الرابع
الزراعة التعاقدية، المصنع، السكر والسيادة الغذائية

استكمالًا لدراستنا لسلاسل القيمة لأهم المحاصيل التي تحقق عبرها إدماج قريتي الدراسة في السوق. نلقي هنا الضوء على محصول البنجر وهو محصول تعاقدي تشتهر قرى شمال الصعيد بدراستها وضمنها قرية هوارة المقطع إحدى قريتي الدراسة.

البنجر والتغذية – السكر كمصدر رخيص للطاقة

ارتبطت زراعة بنجر السكر في مصر بدرجة أساسية بتغير سلة غذاء المصريين، فالتوسع الكبير في حجم الطبقة الوسطى منذ منتصف القرن العشرين، والتحضر السريع وتغير نمط غذاء المصريين نحو الاعتماد على الأغذية المصنعة ساهم في زيادة الطلب على السكر. تلك الزيادة عمقت من الفجوة السكرية التي عاشتها مصر في الستينيات وحتى دخول البنجر للزراعة في مصر في 1980 [76].

يمثل بنجر السكر الآن نحو ثلث السكر المستخرج في مصر حيث يمد السوق المحلية بما يقرب من 35 % من احتياجاته من السكر كمتوسط في السنوات العشر الأخيرة. تاريخيًّا منذ بدايات العشرين على الأقل كان السكر المستخلص من القصب هو المصدر الأساسي للسكر المحلي لكن تنامي تدريجيًّا الاعتماد على البنجر. يزرع قصب السكر بصعيد مصر حيث درجة الحرارة المرتفعة والمناسبة لمثل هذا المحصول. أما البنجر فقد تركزت زراعته منذ دخوله إلى مصر في محافظات الوجه البحري وخاصة كفر الشيخ،

76- إيمان فخري أحمد، دراسة اقتصادية لاستجابة عرض المحاصيل السكرية في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعة، مجلد 26، عدد سبتمبر، 2018.

ولاحقًا في الأراضي الصحراوية الجديدة في منطقة غرب الدلتا بالنوبارية، لكن مؤخرًا دخل البنجر لمحافظات شمال الصعيد خاصة المنيا وبني سويف والفيوم بعد إنشاء مصانع خاصة بإنتاج السكر من البنجر في تلك المناطق في بداية الألفية الثالثة.

بدأت زراعة البنجر في الصعيد في أبو قرقاص بمحافظة المنيا عام 1998، بعد إحداث عدد من التطورات في الأراضي التي يزرع فيها، فالبنجر يزرع في أراضٍ صفراء أو طينية جيدة الصرف أي بها شبكة صرف زراعي جيدة للتخلص من الماء الفائض وهو ما يمكن أن يكون قد أخر دخول البنجر لمحافظات الصعيد لحين إتمام مشروعات الصرف الزراعي فيها [77].

في هوارة المقطع بمحافظة الفيوم، وهي القرية موضع الدراسة، يزرع البنجر كمحصول نقدي من خلال علاقة تعاقدية بين الفلاحين ومصنع البنجر بالفيوم، وهو مصنع مملوك لقطاع الأعمال العام.

بشكل عام يشكل صغار المزراعين الكتلة الأكبر لموردي البنجر إلى مصانع السكر في مصر، حيث يزرع صغار المزارعين المصريين قرابة نصف مليون فدان من البنجر، ويستفيد بشكل مباشر من تلك العلاقة التعاقدية ما يقرب من 100 ألف مزارع، بالإضافة لذلك تستأجر المصانع الخاصة بالسكر مساحات من الأراضي لزراعتها عن طريق التأجير، تمثل تلك المساحات نحو 10 % من البنجر المزروع في مصر.

يوضح **الجدول رقم (16)** المساحات المزروعة لبنجر السكر في مصر بشكل عام والإنتاج السنوي ومتوسط إنتاجية الفدان:

77- إيمان فخري أحمد، مصدر سابق.

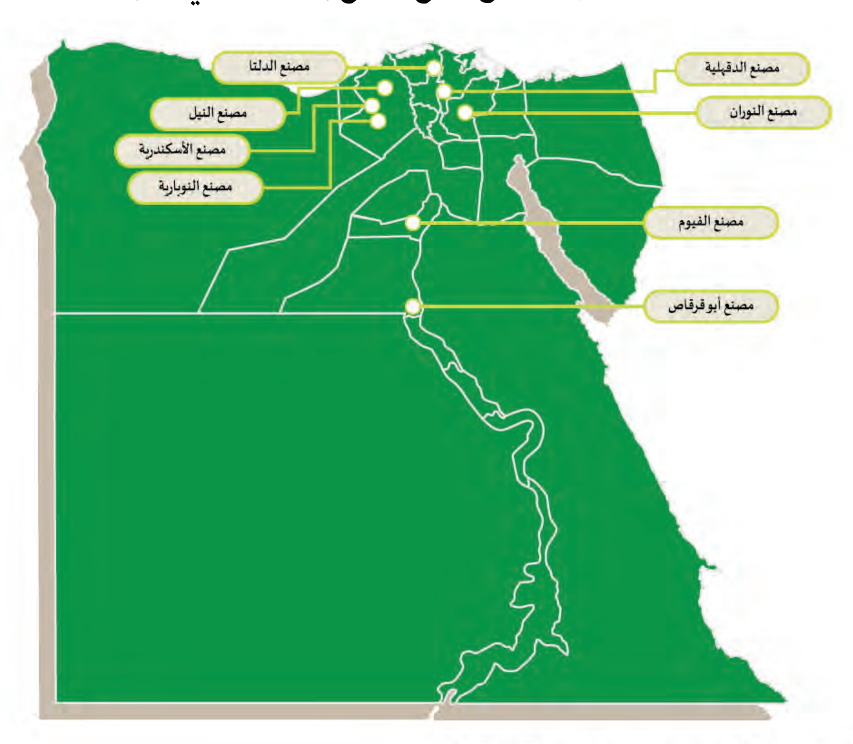
جدول (17): المساحات المزروعة لبنجر السكر في مصر بشكل عام والإنتاج السنوي ومتوسط إنتاجية الفدان

السنة	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	الإنتاج السنوي (ألف طن)	الإنتاجية (طن لكل هكتار)
1994	17.74	824.51	46.49
1995	21.03	919.93	43.74
1996	21.36	841.54	39.40
1997	26.85	1143.02	42.57
1998	43.60	1951.24	44.75
1999	53.95	2559.65	47.44
2000	56.98	2890.36	50.72
2001	59.93	2857.73	47.68
2002	64.62	3168.31	49.03
2003	55.18	2691.52	48.78
2004	59.24	2860.55	48.29
2005	70.31	3429.54	48.78
2006	78.32	3904.97	49.86
2007	104.33	5458.21	52.32
2008	108.22	5132.59	47.43
2009	111.13	5333.51	47.99
2010	134.54	7840.30	58.28
2011	152.00	7486.10	49.25
2012	177.98	9126.06	51.28
2013	193.41	10044.27	51.93
2014	211.81	11045.64	52.15
2015	233.17	11982.95	51.39
2016	235.19	11209.16	47.66
المتوسط	99.60	4987.03	48.57

المصدر: موقع إحصائيات الفاو وحسابات خاصة للباحثين.

ارتبـط التوسـع في زراعـة البنجـر في المناطـق المختلفـة في مـصر بنشـأة المصانـع، وذلـك لأسـباب تقنيـة تتعلـق بـضرورة توريـد المحصـول بسرعـة كبـيرة لتلـك المصانـع في غضـون 48 سـاعة مـن الحصـاد حتـى لا تقـل نسـبة السـكر المطلوبـة في جـذور البنجـر، لذلـك نجـد تركـزًا لزراعـة البنجـر حـول المصانـع، وبمعنـى أصـح، يُنشِـئ المصنـع المزرعـة وليـس العكـس في تلـك الحالـة. ويبلـغ عـدد مصانـع سـكر البنجـر القائمـة في مـصر 7 مصانـع، 4 منهـا تابعـة للقطـاع الحكومـي و3 تتبـع القطـاع الخـاص، في حـين أن هنـاك 8 مصانـع لإنتـاج السـكر مـن القصـب في صعيـد مـصر تتبـع جميعهـا **الدولـة.**

شكل (11): خريطة توضح موقع مصانع بنجر السكر في مصر



المصدر: FAO-EBRD Cooperation, sugar sector Review

في هـوارة المقطـع يـزرع البنجـر بشـكل أسـاسي في العـروة الشـتوية، حيـث تبـدأ عمليـة الزراعـة بـين شـهري أغسـطس ونوفمـبر وتحصـد بعـد 6-7 أشـهر أي بـين فبرايـر وإبريـل مـن العـام التـالي. تـوصي وزارة الزراعـة المصريـة بزراعـة المحصـول منتصـف سـبتمبر حتـى منتصـف نوفمـبر، حتـى يمكـن تفـادي الأمـراض المرتبطـة بدرجـات الحـرارة المرتفعـة مثـل دودة ورق القطـن والتـي يصـاب بهـا البنجـر وتزيـد احتماليـة الإصابـة بهـا في الأراضي الطينيـة في الـوادي

والدلتـا، كـما أن درجـات الحـرارة العاليـة قـد تـؤدي لتلـف البـذور. وبوجـه عـام تتطلـب زراعـة محصـول بنجـر السـكر درجـات حـرارة تـتراوح بـين 20 - 30° م في مراحـل النمـو الأولى وتكويـن الجـذور ثـم درجـة حـرارة تـتراوح بـين 10 - 20 م في نهايـة موسـم النمـو لتخزيـن السـكر وكلـما تـم التبكـير في الزراعـة أدى ذلـك إلى سرعـة وقـوة الإنبـات مـع ارتفـاع درجـة الحـرارة في أغسـطس وسـبتمبر وتوافـر ميـاه الـري والوقايـة مـن الإصابـة الحشريـة كـما يتعـرض المحصـول لدرجـات الحـرارة المناسـبة أثنـاء الحصـاد حيـث درجـات الحـرارة المنخفضـة مـما يزيـد مـن نسـبة السـكر بدرجـة كبـيرة.

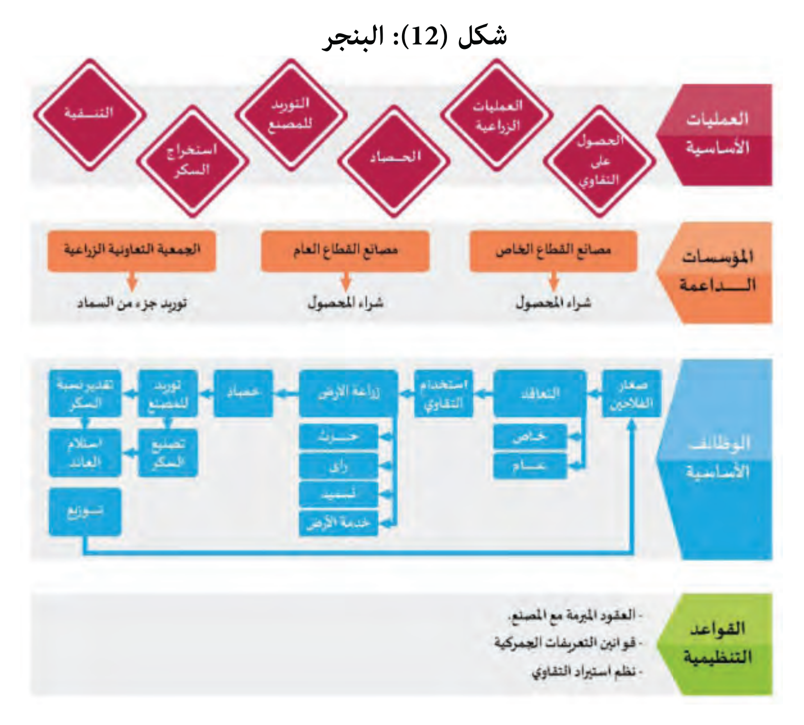
عـادة مـا تبـدأ الزراعـة في منتصـف شـهر أغسـطس ويتـم الحصـاد في الأسـبوع الأول مـن فبرايـر أي إن عمـر المحصـول لا يتجـاوز 180 يومًـا. يتـم توريـد محصـول البنجـر خـلال شـهر فبرايـر ومارس لأن الجـو في تلـك الفـترة يعتـبر مثاليًّـا لعمليـات التصنيـع واسـتخلاص السـكر، حيـث إن المنـاخ البارد يناسـب هـذه العمليـات. بينـما ارتفـاع درجـة الحـرارة خاصـة عندمـا تزيـد عـن30 م بعـد مـارس يؤثـر بدرجـة كبـيرة عـلى عمليـات التصنيـع واسـتخلاص السـكر. في ظـل درجـات الحـرارة العاليـة، تحـدث زيـادة نسـبة المـواد غـير السـكرية (أمـلاح الصوديـوم والبوتاسـيوم وغيرهـا) التـي تعـوق وتمنـع تبلـور السـكر أثنـاء عمليـات التصنيـع لذلـك مـن المفضـل في تلـك الحالـة البـدء في زراعـة الأصنـاف المبكـرة والعاليـة في السـكر حتـى يسـاعد ذلـك عـلى اسـتخلاص كميـات قياسـية مـن السـكر ويفضـل إضافـة الحـد الأدنى مـن السـماد الآزوتي المـوصى بـه ولا يزيـد عـلى 60 - 70 وحـدة للفـدان حتـى يسـاعد ذلـك عـلى دفـع النباتـات إلى تخزيـن السـكر مبكـرًا.

سلسلة القيمة في النبجر

تبـدأ وظائـف سلسـلة القيمـة في البنجـر بالتعاقـد بـين المصنـع والمزراعـين في قريـة هـوارة المقطـع، بموجـب هـذا العقـد يقـوم الفلاحـون بزراعـة أراضيهـم بالبنجـر. في أحيـان كثـيرة يكـون تعاقـدًا شـفويًّا بـين المصنـع ومجموعـة مـن الفلاحـين، خاصـة إذا كانـت المسـاحات التـي يزرعهـا الفلاحـون مسـاحات صغـيرة. كـما أنـه في أحيـان كثـيرة لا يتـم تسـليم نسـخة مـن العقـد للفلاحـين كـما أخبرنـا بعـض المبحوثـين.

تتضمـن تلـك العقـود (حـال وجودهـا) تعهـدًا مـن المصنـع بـشراء المحصـول الناتـج مـن الزراعـة، بالإضافـة لتحديـد السـعر مسـبقًا للطـن في مقابـل تسـليم المصنـع للفلاحـين البـذور أو التقـاوي اللازمـة للزراعـة. تبـدأ عمليـة تجهيـز الأرض مـن أجـل الزراعـة في بدايـة شـهر أغسـطس، مـن خـلال غمـر الأرض بالميـاه بشـكل كامـل. بعدهـا يتـم حـرث الأرض وتجهيـز مصاطـب عريضـة نسـبيًّا لزراعـة التقـاوي بهـا. ورغـم أن المصنـع يسـلم التقـاوي اللازمـة للزراعـة للفلاحـين، إلا أنـه يخصـم سـعرها عنـد توريـد البنجـر في نهايـة الموسـم. لا تمثـل التقـاوي مشـكلة كبـيرة بالنسـبة للفلاحـين لأنهـم يضمنـون في النهايـة الحصـول عليهـا مقدمًـا حتـى ولـو كانـت تكلفتهـا مرتفعـة كـما قـال لنـا أحـد الفلاحـين. لكـن مـا يمثـل المشـكلة الكـبرى في البنجـر هـي الأسـمدة الكيماويـة والتـي يعتمـد عليهـا البنجـر بكثافـة، ففـي حـين يحصـل الفلاحـون عـلى شـكارتي سـماد فقـط للفـدان مدعومتـين مـن الجمعيـة الزراعيـة في الغالـب فهـم يضطـرون لـشراء أسـمدة السـوق بأسـعار أعـلى. تصـل تلـك الأسـمدة أحيانًـا إلى 8 شـكائر أخـرى للفـدان مـن السـماد الآزوتي للفـدان.

شكل (12): البنجر



لا يتـم إنتـاج تقـاوي بنجـر السـكر في مـصر حيـث إن الظـروف المناخيـة المصريـة لا تناسـب عمليـات التزهـير اللازمـة للحصـول عـلى التقـاوي. ولذلـك فـإن معهـد بحـوث المحاصيـل

السكرية بوزارة الزراعة يقوم بتحديد أصناف التقاوي الممكن استيرادها من دول أوروبية خاصة ألمانيا والدنمارك وهولندا وفرنسا والسويد[78]. ويتم مراجعة قائمة الأصناف كل ثلاث سنوات ويتم منح رخص للاستيراد لتلك الأصناف. تلك الرخص الاستيرادية غالبًا ما تحصل عليها شركات محددة حيث تتميز سوق السكر المصري بشكل عام بأنها سوق احتكارية مركزة، فعلى الرغم من تعدد المصانع وخاصة الحكومية إلا أن القطاع الخاص يلعب دورًا كبيرًا في استقرار سوق السكر في مصر، وسوف نتعرض لذلك لاحقًا، أما في ما يتعلق بأصناف البذور فإنها تستورد من دول الاتحاد الأوروبي كما يوضح الجدول التالي:

جدول (18) : مصادر استيراد تقاوي البنجر

الصنف	مصدر الاستيراد
جلوريا	ألمانيا
أوسكار بولي	الدنمارك
ديما بولي	فرنسا
رأس بولي	السويد
بيتا بولي تيري	المجر
أتوث بولي	هولندا
كاوميرا	ألمانيا
إتش بولي	السويد
بلينو	هولندا
تورو	ألمانيا
توب	ألمانيا

توصي وزارة الزراعة المصرية بزراعة أصناف متعددة سنويًا حتى يمكن تجنب أي أخطار مثل انتشار أمراض أو إصابات حشرية تقضي على المحصول بأكمله قد تحدث نتيجة لزراعة صنف معين بمساحات كبيرة حيث تمت التوصية بزراعة 21 صنفًا عديد

78- USDA Foreign Agricultural Service, 2019, Egypt - Sugar, annual report, Global Agricultural Information Network (GAIN). GAIN Report Number:EG-19006, https://is.gd/wlrtza

الأجنـة ووحيـد الأجنـة في مـصر حتـى الآن. غالبًـا مـا تعتمـد الـدول الأوروبيـة المنتجـة للبنجـر نفـس التوصيـة ولكـن بتنويعـات أكـبر لأصنـاف التقـاوي التـي تزرعهـا. في مـصر في ظـل الزراعـة اليدويـة يحتـاج الفـدان مـن 4- 5 كيلوجـرام بنجـر تقـاوٍ[79]. تـزرع التقـاوي عديـدة الأجنـة في مـصر لعـدد مـن الأسـباب أهمهـا:

1. توافـر الأيـدي العاملـة اللازمـة لإجـراء عمليـة الخـف بعـد الإنبـات. رخـص سـعر التقـاوي عديـدة الأجنـة بالمقارنـة بالتقـاوي وحيـدة الأجنـة.

2. أن الزراعـة فـي مصـر تتـم فـي أوقـات مبكـرة فـي أغسـطس مـن أجـل الحصـول علـى عـلاوة "التبكيـر" فـي التوريـد للمصنـع بالتالـي تزيـد احتماليـة إصابـة البنجـر بالأمـراض ومـوت عـدد مـن النباتـات لـذا يفضـل زراعـة التقـاوي عديـدة الأجنـة فـي مصـر مـن أجـل تفـادي ذلـك.

3. أن معظـم الزراعــة فــي مصــر تكـون بواسـطة الفلاحيــن الصغــار الــذي لا يمتلكـون الآلات التقنيـة اللازمـة مـن أجـل زراعـة التقـاوي وحيـدة الأجنـة والتـي تتطلـب الزراعـة الآليـة التـي يشـترط لهـا توافـر نظـام متطـور للـري (الـري بالـرش أو التنقيـط).

4. نظـم الـري المرتبطـة بالأراضـي القديمـة فـي الـوادي والدلتـا والتـي تـروى بالغمـر ممـا قـد يـؤدي لتعفـن بعـض البـذور لـذا يفضـل زراعـة التقـاوي متعـددة الأجنـة.

يلاحــظ أن غيــاب الدعــم التقنــي يلعــب دورًا مهــمًّا في اقتصاديــات البنجــر، فعــلى الرغــم مــن أن هــذا المحصــول التجــاري هــو أحــد أهــم وأرخــص مصــادر الســكر حاليًــا في مــصر حيــث يســاهم تقريبًــا بثلــث إنتــاج مــصر مــن الســكر إلا أن المصانــع لا تريــد الاســتثمار بالشــكل الــكافي في تطويــر تقنيــات الزراعــة ومحاربــة الآفــات وتطويــر نظــم الــري، حيــث توجــه اســتثماراتها في الغالــب لــلأراضي المملوكــة لتلــك المصانــع وليــس لصغــار الفلاحــين[80]. أمــا

79- معهد بحوث المحاصيل السكرية، نشرة رقم 1001 لسنة 2005، وزارة الزراعة المصرية.

80- FAO-EBRD Cooperation, sugar sector Review , draft , May 2019, on the link: http://www.medagri.org/docs/group/71/LMC_Review%20of%20the%20Egyptian%20Sugar%20Sector_Oct%2017.pdf

في الأراضي الجديـدة في النوباريـة وغيرهـا فيلاحـظ هـذا الحضـور المكثـف للتقنيـة الحديثـة حيـث تــزرع الآلات الحديثــة آلاف الأفدنــة بطريقــة آليــة دون اعتــماد مكثــف عــلى العمالــة. لكــن مسـاحات التمـدد المحصوليـة للبنجـر غالبًـا مـا تكـون محـدودة في تلـك الأراضي الجديـدة بسـبب المنافسـة مـع المحاصيـل الشـتوية الأخـرى كالخضـار والفواكـه الموجهـة للتصديـر. لكـن امتـلاك البنجـر ميـزة نسـبية حيـث يـزرع في الأراضي الأقـل خصوبـة مـما يجعلـه محصـولًا جاذبًـا لتلـك الـشركات الأجنبيـة وخاصـة الخليجيـة التـي بـدأت تتوسـع في سـوق السـكر في مـصر والتـي تسـتأجر مسـاحات كبـيرة في النوباريـة وتخطـط لاسـتئجار مسـاحات أكـبر في غـرب المنيـا الصحـرواي مـن أجـل زراعـة البنجـر.[81]

وفقًـا لبيانـات العمـل الميـداني، يتـم الحصـاد بعـد 180 – 210 أيـام مـن الزراعـة وعـادة مـا يتـم الحصـاد بعـد نحـو 170 يومًـا مـن الزراعـة في العـروة المبكـرة ويتـم تعويـض النقـص في المحصـول بالعـلاوة المخصصـة للعـروة المبكـرة. حيـث يـصرف المصنـع 180 جنيهًـا عـن كل طـن إذا ورد الفـلاح المحصـول مبكـرًا للمصنـع. أمـا في العـروة المتأخـرة فقـد يتـم الحصـاد بعـد 210 أيـام مـن الزراعـة وقـد يزيـد في بعـض الأحيـان إلى 240 يومًـا. مـن الجديـر بالذكـر أن زيـادة العمـر مـن 210 إلى 240 يومًـا يزيـد المحصـول بنحـو 15 – 20 % مـن الناتـج الإجـمالي للفـدان. يتوقـف الفلاحـون عـن الـري لمـدة مـن 20 – 30 يومًـا قبـل الحصـاد وفقًـا لدرجـات الحـرارة وطبيعـة الأرض ويكـون ذلـك بالاتفـاق مـع منـدوبي المصنـع لتحديـد ميعـاد الحصـاد والتوريـد. وغالبًـا مـا يتـم الحصـاد اليـدوي الكامـل ابتـداء مـن التقليـع وإزالـة العـرش الأخـضر والتكويـم والنقـل أو يتـم الحصـاد باسـتخدام الجـرار لتقليـع المحصـول وقبـل ذلـك يتـم إزالـة العـرش الأخـضر. وتعتـبر عمليـة الحصـاد مـن العمليـات المكلفـة والتـي تتطلـب عمالـة كبـيرة وتصـل تكاليـف الحصـاد والنقـل للطـن الواحـد مــن -150 200 جنيــه ويجــب أن يكــون البنجــر المــورد إلى المصنــع خاليًــا مــن الأوراق الخــضراء والطـين العالـق بالجـذور وكذلـك يفضـل إزالـة الجـزء الفلينـي في قمـة الجـذور وذلـك لانخفـاض المحتـوى السـكري فيـه بدرجـة كبـيرة مـما يـؤدي إلى انخفـاض نسـبة السـكر في المحصـول المـورد ويجـب أن يتـم توريـد المحصـول بعـد يومـين أو ثلاثـة عـلى الأكـثر مـن الحصـاد حتـى لا يتأثـر المحصـول أو المحتويـات السـكرية.

81- "الغرير الإماراتية" تضخ 100 مليون دولار في مشروع إنتاج سكر البنجر غرب المنيا، تقرير، جريدة البورصة، مارس 2019، على الرابط: https://alborsaanews.com/2019/03/14/1186677

جدول (19): التكاليف الزراعية للبنجر

العملية	عدد الوحدات	التكلفة للوحدة (جنيه مصري)	إجمالي التكلفة (جنيه مصري)	ملاحظات
حرث الأرض	3 مرات للحرث والتخطيط	800	2400	لإعداد الارض للزراعة
تقاوي الفدان	شكارة واحدة	700	700	يتحملها المصنع
عمالة الزراعة	10 عمال	100	1000	نحسب أعضاء الأسرة أو عمليات "التضامن" الزراعي التي غالبًا لا يتقاضون أجورًا عنها، لكن في تلك الحالة يكون أغلب العمال من خارج الأسرة لأن العملية تتطلب قدرًا من المجهود البدني الكبير.
إدارة الحشائش (العزيق)	مرتين، ثلاثة عمال في المرة الواحدة	150	900	غالبًا ما يقوم بتلك العمليات أفراد الأسرة.
الري	8 مرات	120	960	تقل التكلفة كثيرًا إذا كان المستخدم في الري هو طلمبة ملكية للفلاح

العملية	عدد الوحدات	التكلفة للوحدة (جنيه مصري)	إجمالي التكلفة (جنيه مصري)	ملاحظات
التسميد الكيماوي	6 شكائر	250	1500	تتوقف قدرة الفلاحين على الاستخدام المكثف للأسمدة الكيمأوية على عوامل عدة أهمهما قدرة الفلاحين المالية على ذلك. وهل يملك الفلاح الأرض أم يستأجرها، إذا كان يملكها فإن التسميد الكيماوي يزيد في مقابل السماد العضوي أو البلدي، حيث يميل الفلاحون لاستخدام السماد العضوي بشكل أكبر إذا كانوا مالكين للأرض لأنهم يعتبرون ذلك استثمارًا شخصيًّا وشيئًا يرفع من جودة الأرض والمحصول ولا يستهلكها بالأسمدة الكيماوية.
المبيدات	3- 5 مرات	50	250	غالبًا ما تحسب التكلفة بتكلفة المبيد فقط، لكن في أحيان أخرى يضطر الفلاحون لتأجير عمال متخصصين من أجل رش المبيدات.
الحصاد	7 عمال	100	700	
إيجار الأرض	فدان	8000 – 10000	8000- 10000	تتفاوت أسعار الإيجارات بين مختلف محافظات الجمهورية وحتى إنها تتفاوت داخل القرية الواحدة تبعًا لكثير من العوامل منها جودة (حوض الأرض) ومدى بعدها عن المياه وغيرها.
المجموع			16160	تكلفة تقديرية غالبًا ما تختلف من مزارع لآخر ومن قرية لأخرى.

ينتج فدان البنجر ما يقارب 30 طنًّا بمتوسط سعر 600 جنيه للطن ليصبح ما يحصل عليه المزارعون نحو 18000 ألف جنيه. يبدو هامش الربح بسيطًا جدًّا إذا

قدرنا كل العمليات بتقديراتها الاقتصادية، خاصة عنصر العمل والذي يمكن لأفراد الأسرة أن يقوموا بأجزاء كبيرة منه أو يحصلوا على مساعدات من الأقارب والجيران في أنواع مختلفة من الأعمال في الزراعة والحصاد كما أشرنا في حالة البطاطس.

يورد فلاحو هوارة المقطع البنجر المنتج في أراضيهم لمصنع الفيوم لبنجر السكر، وهو مصنع أنشئ في 1997 مع التوسع في زراعة بنجر السكر في المنطقة. المصنع مملوك لقطاع الأعمال العام أي إنه تابع للحكومة المصرية، وتصل طاقة المصنع الإنتاجية إلى 180ألف طن سنويًّا من السكر معظمها من محافظة الفيوم وقرى محافظة بني سويف القريبة من الفيوم والتي تورد هي الأخرى إنتاجها لمصنع السكر.

يمثل صغار الفلاحين الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة المتعلقة بمحصول بنجر السكر في ظل العلاقة التعاقدية التي تفرضها مصانع القطاع العام والخاص على الفلاحين. بالأساس تنتج هذه العلاقة من سيادة الممارسات الاحتكارية في السوق المصرية، فعلى الرغم من أن مصر بها أكثر من 16 مصنعًا مختلفًا للسكر من البنجر والقصب، إلا أن السوق المصرية للسكر هي سوق مركزة للغاية تسيطر عليها شركات محدودة نتيجة امتلاكها قدرات إنتاجية كبيرة. أول تلك الشركات هي شركة النيل للسكر والتي تتصدر قائمة الشركات المنتجة في سوق البنجر وهي أكبر شركات القطاع الخاص المصري في قطاع السكر، والمملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس وتم إنشاؤها في عام 2007 لبناء وتشغيل وإدارة مصنع لاستخراج وتكرير بنجر السكر، في منطقة النوبارية على طريق الإسكندرية الصحراوي التي تتجاوز استثماراتها نحو 1.7 مليار جنيه. إحدى الشركات الكبرى الأخرى هي شركة صافولا السعودية "الشركة المصرية المتحدة للسكر" ويقع مصنعها في العين السخنة، تمتلك الشركة ميزة نسبية حيث يملكها رجل الأعمال السعودي سامي محسن باروم الذي يعد من أكبر مصنعي السكر في العالم.

ويستحوذ القطاع الحكومي في إنتاج السكر في مصر على نحو 60 % من حجم الإنتاج في مصر، ويوجه أغلبه على بطاقات التموين حيث إن السكر من السلع المدعومة في مصر. وتسيطر عليه 5 شركات حكومية تتبع الشركة القابضة للصناعات الغذائية التي تم إلحاقها بوزارة التموين مؤخرًا، تتصدرها شركة السكر والصناعات التكاملية، أكبر شركات إنتاج السكر في مصر والوطن العربي والمسؤولة عن توفير سكر البطاقات

التموينيـة، وشركـة الدلتـا للسـكر. أضـف إلى ذلـك شركـة الفيـوم لصناعـة السـكر، التـي بـدأت نشـاطها الإنتاجـي في عـام 2002، وتهـدف إلى إنتـاج 120 ألـف طـن سـكر أبيـض، و33 ألـف طـن مـولاس، و45 ألـف طـن لـب بنجـر ولديهـا طاقـة تكريـر بنحـو 150 ألـف طـن سـنويًّا. شركات أخـرى مثـل النوباريـة وشركـة الدقهليـة للسـكر أنشـئت في بدايـة الألفيـة مـن أجـل تغطيـة الفجـوة الاسـتهلاكية في السـكر وتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي إلا أن حلـم الاكتفـاء الـذاتي مـن السـكر **لم يتحقـق**. أيضًـا يحـضر القطـاع الخـاص بشـكل كبـير في سـوق توزيـع السـكر والاسـتيراد بشـكل رئيـس حيـث تسـيطر عـدد مـن شركاتـه الكـبرى مثـل شركـة "النـوران للسـكر" وشركـة "كرجيـل"، وهـي شركـة أمريكيـة عالميـة وعـدد آخـر مـن الـشركات التـي غالبًـا مـا تنتـج أزمـة سـنوية في أسـعار السـكر لأنهـا تتحكـم في سـوق الاسـتيراد مـن خـلال ممارسـات تعطيـش السـوق التـي تعتمدهـا.

ويقـدر حجـم الاسـتهلاك المحـلي مـن السـكر سـنويًّا بــ 3 ملايـين و200 ألـف طـن عـلى مسـتوى الجمهوريـة. هـذا الحجـم الكبـير مـن الاسـتهلاك يتـوزع عـلى 3 قطاعـات رئيسـة بحسـب تقديـرات مجلـس البحـوث السـكرية بـوزارة الزراعـة في العـام 2016 كـما يشـير الرسـم البيـاني التـالي:

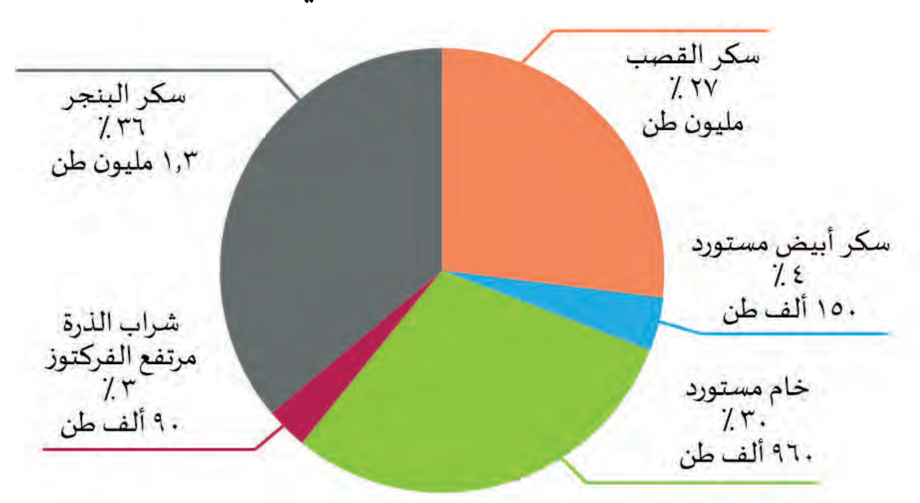
شكل (13): استهلاك السكر في مصر

المصدر: FAO-EBRD Cooperation, sugar sector Review

يتضح من الشكل السابق أن الطلب الصناعي يشكل 21% من الاستهلاك المحلي للسكر، والذي يشمل إدخال السكر كمدخل وسيط للعديد من المنتجات المصنعة في صناعات المشروبات الغازية والعصائر والصناعات الدوائية، بينما يشكل الطلب الخاص من الأسر (خارج بطاقات التموين) والصناعات الغذائية الوسيطة في السوق مثل المعجنات وغيرها الجزء الأكبر من استهلاك السكر، حيث يعادل 44 % من الاستهلاك السنوي للسكر، بينما تحتاج الحكومة لما يقرب من 35 % من الناتج السكري سنويًّا من أجل بطاقات التموين وبرامج الدعم المختلفة التي تطبقها الحكومة. هذا في ما يتعلق بجانب الطلب على السكر في مصر، بينما يتشكل جانب العرض على السكر في مصر من ثلاثة قطاعات أساسية، وهي القطاع الحكومي الذي يسيطر على ما يقرب من 60 % من الإنتاج بما يشمل منتجات السكر الوسيطة التي تستوردها المصانع والشركات الحكومية ويسيطر القطاع الخاص بما في ذلك الاستيراد من الخارج على الـ40 % الباقية.

يوضح الرسم التالي مصادر السكر في مصر طبقًا لأرقام عام 2016 من مجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة:

شكل (14): مصادر الحصول على السكر في مصر



المصدر: مجلس المحاصيل السكرية.

الزراعة التعاقدية وانتزاع القيمة:

قد يعتقد البعض أن الزراعة التعاقدية بمعناها الأوسع، الذي يعبر عن اتفاقات رسمية أو غير رسمية بين المصنعين والمنتجين الزراعيين هي حديثة العهد، لكن في الحقيقة ارتبطت الزراعة التعاقدية بالخروج من النسق الإقطاعي الذي استمر وجوده حتى القرن الثامن عشر تقريبًا في أماكن مختلفة من العالم. نشأت الزراعة التعاقدية في الأساس في المستعمرات الإنجليزية خاصة الهند التي تمتلك تاريخًا طويلاً مع الزراعة التعاقدية الاستعمارية مع المستعمر الإنجليزي. في مصر كان الوضع مختلفًا في ظل دولة محمد علي التي اعتمدت على استخراج القيمة الزراعية والحصول على المحاصيل الفلاحية من خلال احتكار شبه كامل للمجال الاقتصادي والزراعي. وتطور هذا الشكل عبر عمليات التسعير الإجباري والتسليم الإجباري للمحاصيل خلال الحقبة الناصرية.[82]

ويمكن القول إن تطور الزراعة التعاقدية بشكلها الحديث بدأ يظهر منذ الخمسينيات أولًا في محصول مثل قصب السكر ثم بعد ذلك في السبعينيات مع التوسع الكبير في التصنيع الغذائي خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تنتج منتجات عالمية مثل بيبسي وكوكاكولا والتي أبرمت عقودًا لزراعة ملايين الأفدنة سنويًّا من المحاصيل اللازمة لإنتاجها مثل القصب والذرة، حتى إن الزراعة التعاقدية في العالم الآن تمتد للمحاصيل غير التجارية مثل القمح والأرز والتي توجه معظم استهلاكها للأسواق المحلية في تلك الدول.

ورغم الظهور المتأخر جدًّا لقانون الزراعة التعاقدية والذي أُقر عام 2015 إلا أن مصر التحقت بالزراعة التعاقدية بداية من منتصف السبعينيات وكانت الطفرة الأكبر مع التسعينيات. لعبت الزراعة التعاقدية دورًا هامًّا في نمو المساحات المزروعة ببنجر

82- معهد التخطيط القومي، الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، عدد 310، أكتوبر 2019.

السكر من نهاية الثمانيات، وهي الفترة التي بدأت فيها زراعة بنجر السكر في مصر. كان عنصر الأمان التسويقي في الزراعة التعاقدية بمثابة الحافز لزراعة مثل تلك المحاصيل التجارية، على الرغم من أن عملية زراعة المحاصيل السكرية مثل البنجر وقصب السكر قد لا تكون مربحة في أحيان كثيرة، بمعني أن زراعة تلك المحاصيل ليست هي الخيار الأفضل للفلاحين فبإمكانهم زراعة الخضروات أو غيرها من المزروعات مرتفعة القيمة والتي لا تمكث فترات طويلة في الأرض. البنجر يمكث في الأرض مدة 7 أشهر، بينما القصب يمكث ما يقارب 11 شهرًا، تلك الفترة الطويلة تقلل من عائد الفدان بالطبع. لكن ضمان توريد المحصول وتكثيف العمل في فترات محددة والمبالغ النقدية التي تسمح للمزارعين بإعادة استثمارها أو تغطية تكاليف حياتية مجمعة كزواج البنات هي التي تشجع المزارعين على الزراعة، بحسب وصف أحد الفلاحين: "البنجر فلوسه مجمعة".

من الواضح الارتباط بين نمو الزراعة التعاقدية في مصر والتحرير الاقتصادي وعملية لبرله الاقتصاد التي تمت منذ منتصف السبعينيات في الحالة المصرية، لكنها لم تظهر بشكلها الحديث سوى بعد انتشار ذلك النمط من الزراعة في شمال العالم وجنوبه في ما عرف باستراتيجية محاربة الفقر في الجنوب. في هذا الإطار يرى دليل أعدته منظمة الأغذية والزراعة أن الزراعة التعاقدية الرشيدة –حسنة الإدارة– يمكنها أن تلعب دورًا كبيرًا في ربط صغار المزارعين بالسوق بشكل أفضل، وبالتالي تحسين سلسلة القيمة للمنتجات المختلفة.. من المفترض بحسب الفاو، أن يساهم طرف العقد الأول، في تلك الحالة الشركة أو مصنع السكر سواء كان مملوكًا للقطاع العام أو الخاص، بالإرشاد والبذور والسماد والأهم الأسواق المضمونة والمربحة للمنتجات.[83]

لكن واقع التجارب الميدانية بمنطقة الدراسة يطرح العديد من الملاحظات حول العلاقات التعاقدية بين الفلاحين والمصنع، حيث إن الزراعة التعاقدية غالبًا ما تخضع لعلاقات القوة الطبيعية في الاقتصاد، فغالبًا ما تلعب الظروف المادية والاجتماعية والسوقية التي تعمل في ظلها الجهات الراعية والمزارعون دورًا مهمًا في تحقيق التراكم

83- Contract farming: partnerships for growth, FAO, http://www.fao.org/3/y0937e/y0937e00.htm

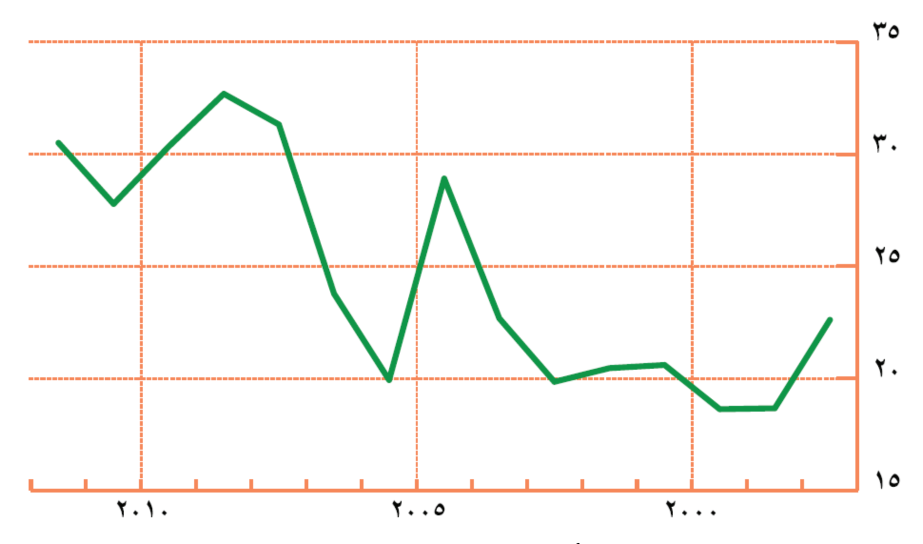
المـالي الـلازم والمطلـوب مـن ذلـك النـوع مـن الزراعـة. في الزراعـة التعاقديـة، تشـترط العقـود معايـير محـددة للجـودة والكميـة ويجـب في المقابـل أن توفـر العقـود للمزارعـين الحصـول عـلى نطـاق أوسـع مـن الخدمـات الإداريـة والفنيـة والإرشـادية والتـي لا يمكـن للمزارعـين الحصـول عليهـا مـن أماكـن أخـرى، كـما يمكـن اسـتخدام عقـود الزراعـة مـن أجـل الحصـول عـلى تمويـل كافٍ مـن البنـوك التجاريـة أو مـن المؤسسـات الأخـرى الماليـة التـي تعمـل في مجـالات الإقـراض الصغـير والمتوسـط. وبسـبب غيـاب تلـك المتطلبـات جميعهـا غالبًـا مـا تواجـه سلسـلة القيمـة صعوبـات في التمويـل، ويصعـب عـلى الفلاحـين الصغـار الوصـول للتمويـل الـلازم في أحيـان كثـيرة خاصـة المصروفـات الجاريـة للزراعـة مثـل تكاليـف الأسـمدة والأدويـة المقاومـة للآفـات، كـما أن غيـاب دور الإرشـاد الزراعـي بشـكل شـبه كامـل في الزراعـة المصريـة يـؤدي لأن يعتمـد الفلاحـون عـلى طـرق بديلـة للحصـول عـلى المعلومـات اللازمـة حـول زراعـة محاصيـل مـا زالـت جديـدة عـلى طـرق زراعتهـم التقليديـة.

في هـوارة المقطـع وبحسـب شـهادات الفلاحـين غالبًـا مـا تكـون هنـاك عقـود جماعيـة يشـترك فيهـا أكـثر مـن فـلاح خاصـة الفلاحـين ذوي الملكيـات القزميـة الصغـيرة (أقـل مـن 12 قيراطًـا) حيـث يعمـد موظفـو المصنـع لتجميـع تلـك المسـاحات الصغـيرة وكتابـة عقـد واحـد لمجموعـة مـن الفلاحـين إذا كانـوا متجاوريـن في الأرض. يؤكـد المزارعـون بقريـة الدراسـة أن هنـاك مشـاكل تواجههـم متعلقـة بالتنسـيق وتأخـير تسـليم المحصـول والدفـع وتحديـد جـودة المنتـج التـي ينفـرد بهـا المصنـع بشـكل كامـل. يشـتكي الفلاحـون مـن عـدم وجـود أي دعـم تقنـي مـن قبـل المصنـع، بحسـب روايـات أحدهـم "لا نـرى موظـف المصنـع إلا مرتـين في السـنة الأولى حـين تحريـر العقـود والثانيـة حـين توريـد المحصـول".

عـلى المسـتوى القومـي قـد تـؤدي هـذه المشـكلات إلى الفشـل في تحقيـق إمـداد ثابـت مـن محصـول البنجـر. ويظهـر ذلـك بوضـوح في أرقـام إنتـاج بنجـر السـكر التـي تتفـاوت مـن سـنة لأخـرى مسـاهمتها في الناتـج المحـلي السـكري في مـصر، أيضًـا في إنتاجيـة الفـدان والتـي تميـل لأن تكـون متغـيرة مـن سـنة لأخـرى.

يوضـح الرسـم البيـاني التـالي متوسـط الإنتاجيـة للهكتـار (2.4 فـدان) في الفـترة بـين 1994 وحتـى 2016.

شكل (15): إنتاجية البنجر (طن لكل هكتار)



المصـدر: وزارة الزراعـة واسـتصلاح الأراضي، الإدارة المركزيـة للاقتصـاد الزراعـي، نـشرة الإحصـاءات الزراعيـة، أعـداد متفرقـة.

أمـا في الفيـوم وهـي التـي تقـع فيهـا القريـة موضـع الدراسـة فمتوسـط إنتاجيـة الفـدان انخفـض مـن 20.7 طنًّـا في عـام 1994 إلى 20.2 طنًّـا لـكل فـدان في 2016[84]. غالبًـا مـا كان انخفـاض متوسـط الإنتاجيـة هـو حالـة مميـزة لـكل المحافظـات التـي تـزرع بنجـر السـكر في مـصر طيلـة العقديـن الأخيرين.

في الحالـة المصريـة، يظهـر بشـدة عـدم جـدوى الزراعـة التعاقديـة التـي تفـترض المنظـمات الدوليـة أنهـا أداة لمكافحـة الفقـر الريفـي. فقـد سـجلت المشـاهدات الميدانيـة بقريـة الدراسـة العديـد مـن المشـاكل والتـي تشـمل المشـاكل التسـويقية لتلـك المنتجـات والتـي يتحكـم المصنـع المحتكـر للسـلعة في سـعرها، كـما أنـه هـو مـن يحـدد نسـبة السـكر وبالتـالي قيمـة الطـن. في اللقـاءات مـع الفلاحـين يظهـر ذلـك الهاجـس بشـدة فبعيـدًا عـن كـون البنجـر محصـولًا نقديًّـا مناسـبًا لكثـير منهـم لأنـه ينتـج فائضًـا ماليًّـا جيـدًا إلى حـد مـا في الموسـم الزراعـي إلا أن مشـكلة الأسـعار غالبًـا مـا جعلـت بعـض الفلاحـين يحجمـون عـن زراعـة البنجـر مـرة أخـرى.

84- الحسين عبد اللطيف، سحر عبد المنعم، البعد الاقتصادي لاستراتيجية إنتاج بنجر السكر في مصر، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، العدد 59، 2014.

تلك الأسعار المتفق عليها غالبًا ما تكون أقل من السعر العالمي للسلعة، لأن سوق السكر في مصر هي سوق احتكارية بالشراكة بين القطاع العام والخاص كما أشرنا. في حالات الدراسة يفاجأ الفلاحون بالأسعار عند تسليم المحصول حيث إن السعر يحدد دون نقاش أو تفاوض مع الفلاحين. تظهر مشكلات أخرى متعلقة بالعقود حال توقيعها وتسليمها للفلاحين، ففي حين تنص العقود على التزام المصنع بدفع تكلفة تجهيز الأرض، إلا أنه في الواقع لا يحدث ذلك في أغلب الحالات. ولا يتم تنفيذ هذا البند ويتحمل المزارع تكاليف تجهيز الأرض للزراعة بتكلفه تقارب 1000جنيه للفدان الواحد، وأثناء عملية زراعة النبجر كان يجب على المصنع إرسال جهاز لزرع الأرض بالمسطرة كما ورد بأحد العقود التي اطلعنا عليها، وذلك لتحسين عملية الإنتاج، إلا أن ذلك لا يتم فيضطر المزارعون للزراعة بالنظام اليدوي على نفقتهم الخاصة. ورغم أن عدم التزام المصنع يقلل من جودة البنجر ويؤثر على نسبة السكر وإنتاجية الفدان إلا أن المتضرر الرئيس هو الفلاح وليس المصنع.

يلزم العقد أيضًا المصنع بنقل المحصول عند الحصاد، لأن البنجر محصول يجب نقله سريعًا لظروف تخزين مناسبة في أماكن لا تتوافر إلا في المصانع، إلا أنهم في الواقع يتركون المزارع ينقل المحصول على نفقته الخاصة من الحقول إلى نقط تجميع، حتى تأتي سيارات الشركة لنقله للمصنع. ترك المحصول دون نقل لفترة طويلة يقلل نسبة السكر في المحصول والتي يجب ألا تقل عن 20 % حتى يمكن قبول المحصول من قبل المصنع. لا يحضر الفلاحون تحليل نسبة السكر، بالتالي فهم يقبلون بأي نسب يسفر عنها هذا التحليل. نظريًّا من المفترض أنه كلما زادت نسبة السكر في المحصول عن 20%، من المفترض أن يزيد المقابل المادي للمحصول وبالتالي حصول الفلاحين على علاوة. لكن في أغلب الحالات يعمد المصنع لإخراج التحليل بأن نسبة السكر مساوية لـ 20 % فقط. في بعض العقود اشتكى الفلاحون من أن مهندسي البنجر (وهم الأشخاص المسؤولون عن تحديد نسبة السكر في المحصول) يحاولون تقليل نسبة السكر عمدًا لتقليل سعر الشراء من أجل أن يحقق المصنع أرباحًا غالبًا ما يكون لهم نسبة فيها عند توزيعها آخر العام. كما أنه في بعض الحالات يحاول هؤلاء المهندسون إخراج تحاليل نسبة السكر على أنها أدنى من 20 % حتى يمكن للمهندسين بتعبير الفلاحين شراء البنجر بسعر منخفض. يضطر الفلاحون في النهاية لبيع المحصول بأي قيمة من أجل الحصول على النقد اللازم للمحصول التالي.

يمكننا أن نلاحظ التناقض بين مطالب المصانع بنسبة سكر 20 % وواقع نسب السكر وفقًا للبيانات الرسمية بين 2013 و2015 والتي نشرت بناء على تقديرات مجلس المحاصيل السكرية في مصر[85]. يوضح الرسم البياني التالي متوسط حجم الإنتاج لكل هكتار في المصانع الكبرى في مصر، ويظهر أن مصنع بنجر الفيوم، المستقبل الرئيس للبنجر من هوارة المقطع وغيرها من القرى والمراكز المجاورة التي تزرع السكر، أن متوسط إنتاجية الفدان تصل إلى 40 طنًّا، وهو متوسط إنتاجية جيد بينما نسبة السكر في العينات تظهر على أنها أقل من 18 % ولم تصل النسبة إلى 19 % بأي مصنع من مصانع السكر المشار إليها بالبيانات.

شكل (16): مقارنة الإنتاجية والمحتوى السكري بين المصانع المختلفة



.LMC international ,Review of the Egyptian sugar sector , Draft report to FAO, October 2017 -85

لذلك فإنه من غير المبرر الاستناد إلى نسبة السكر المنخفضة التي يقرها المصنع بصورة ضرورية لتقليل سعر الشراء من المزراعين خاصة إذا كان متوسط إنتاجية الفدان مرتفعًا كما في الفيوم وأبو قرقاص والتي تزيد فيها إنتاجية الفدان وأن النسبة في أغلب مناطق الجمهورية لا تصل إلى 20 %.

يتم الدفاع من قبل المؤسسات الدولية[86] وأيضًا وزارة الزراعة[87] عن الزراعة التعاقدية بأنها مدخل لحوكمة القطاع الزراعي، وتلعب دورًا مباشرًا في رفع دخول الفلاحين وتحسين ارتباطهم واندماجهم في الأسواق، لكن الأهم في الزراعة التعاقدية أنها تحسن من قدرة منتجي السكر وهو القطاع الخاص والحكومي على التحكم في الأسواق بشكل كامل، أو ما يسمي بالاندماج الأفقي vertical integration. توفر الزراعة التعاقدية فرصة جيدة لمنتجي السكر لمراقبة السوق والسلع الموردة إليهم من خلال مراقبة الجودة وعملية الإنتاج من البداية، لكن غالبًا ما تستخدم تلك المراقبة لتعمل في النهاية ضد مصالح الفلاحين الصغار منزوعي القوة في مواجهة الشركة أو المصنع أو الدولة. ينظر المستفيدون من الزراعة التعاقدية أنها وسيلة للنفاذ لأسفل سلسلة التوريد بغرض تلبية الحاجة لمعايير جودة معينة، في حين يروجون أن الفلاحين يستفيدون هم الآخرون من جودة سلسلة القيمة تلك حيث يحصلون على دخل مقابل تحسين جودة مزروعاتهم.

لكن الواقع والبحث الميداني الذي أجريناه وقام به باحثون آخرون في مناطق زراعة بنجر السكر في مختلف المحافظات المصرية يبرهن على العديد من المشكلات في هذا النمط من الزراعة الاستثمارية.

ويمكن تلخيص تلك المشاكل في ما يلي:

1. إهدار نسبة كبيرة من المحصول أثناء عملية الفرز: يعود ذلك بالأساس لعدم التزام المصنع بنقل المنتجات بسرعة، وترك البنجر مخزنًا في أجران غير معدة

86- FAO. (2013). Contract farming for inclusive market access. Rome: FAO.

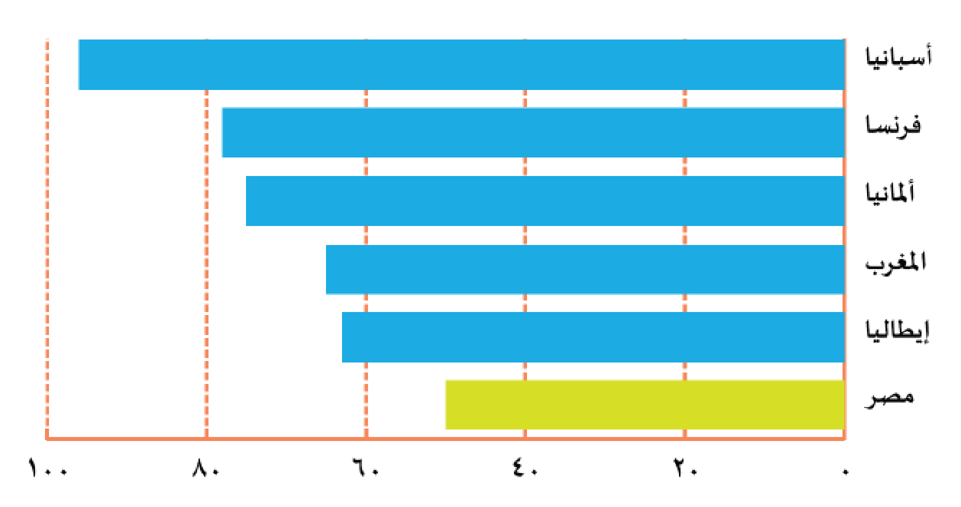
87- يمكن النظر هنا إلى المقال الذي كتبه الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة الحالي عن الزراعة التعاقدية.
https://is.gd/4gJC2x

لذلك مما يتيح فقد كميات من المحصول أثناء الوزن والفرز لاحقًا.

2. حـالات رفـض المحصـول نتيجـة الإصابـة بالأمـراض: تحـدث الفلاحـون أن موازينهـم الخاصـة، أو فـي أحيـان أخـرى تقديراتهـم الخاصـة للإنتـاج تخضـع غالبًـا للتبخيـس مـن قبـل المصنـع فـي عمليـة الفـرز. ربمـا يعـود السـبب بشـكل أساسـي فـي تلـك الحالـة لمشـكلات مكافحـة الآفـات والتـي مـن المفتـرض أن يقـدم المصنـع والإرشـاد الزراعـي الدعـم الفنـي للفلاحيـن فيهـا، ولكـن هـذا لا يحـدث ويضطـر الفلاحـون للبحـث عـن بدائـل رخيصـة فـي السـوق السـوداء للمبيـدات الزراعيـة ممـا يضعـف مـن كفـاءة عمليـة مكافحـة الآفـات ويضعـف مـن جـودة المحصـول والكميـات المنتجـة منهـا رغـم كفـاءة الأرض الزراعيـة ورغـم أن الأرض تـروي بالغمـر بالتالـي مـن المتوقـع أن تكـون إنتاجيتهـا أعلـى.

يظهـر ذلـك حـين نقـارن بـين متوسـط إنتاجيـة الهكتـار في مـصر وفي دول العـالم الأخـرى التـي تـزرع البنجـر، والتـي تظهـر غيـاب الميـزة النسـبية لزراعـة البنجـر في مـصر:

شكل (17): مقارنة الإنتاجية بين مصر والدول الأخرى



3. عـدم الالتـزام بالحصـاد فـي المواعيـد المحـددة: تظهـر تلـك المشـكلة بسـبب وجـود عـلاوة التبكيـر، 100-120 جنيهًـا لـكل طـن بحسـب المزراعيـن المبحوثيـن فـي

الدراسـة، ممـا يدفـع كثيـرًا مـن المزراعيـن للزراعـة المبكـرة مـن أجـل الحصـاد المبكـر وبالتالـي يمكـن أن يـؤدي ذلـك للحصـاد فـي مواعيـد مبكـرة أو علـى العكـس يتأخـر حصـاد المحصـول بسـبب ظـروف العمالـة وغيرهـا.

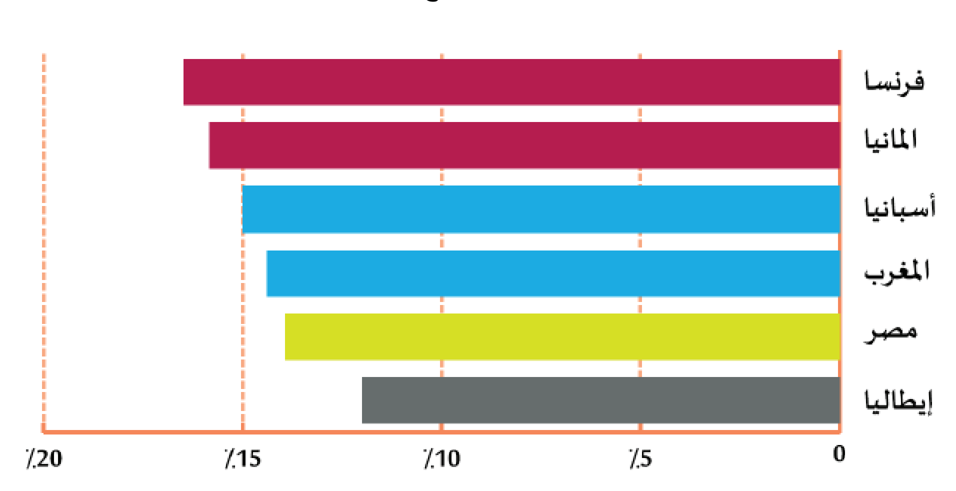
4. عـدم التـزام الجهـات المتعاقـدة ببنـود العقـد: تظهـر تلـك المشـكلة بوضـوح تقريبًـا فـي القريـة موضـع الدراسـة، حيـث يلتـزم المصنـع بتوفيـر السـماد والمبيـدات فـي العقـد لكـن فـي الواقـع لا يسـلم المصنـع للمـزارع سـوى "شـكارتين" مـن السـماد المدعـم عـن طريـق الجمعيـة الزراعـة بينمـا يضطـر المزراعـون لشـراء 6 شـكائر أخـرى للفـدان. جـزء مـن تلـك المشـكلة أن زراعـة البنجـر فـي الأراضـي الطينيـة الثقيلـة فـي الـوادي والدلتـا تتطلـب عـدم اسـتخدام السـماد العضـوي "البلـدي" لكـي تبقـى التربـة جيـدة التهويـة بالتالـي فمـن أجـل التعويـض عـن ذلـك يجـب اسـتخدام كميـات كبيـرة مـن السـماد الآزوتـي.

5. نقـص دور الإرشـاد الزراعـي والدعـم التقنـي: غالبًـا مـا اشـتكى الفلاحـون مـن غيـاب هـذا الـدور، فـلا توجـد زيـارات مـن مهندسـي المصنـع أو المهندسـين الزراعييـن فـي المنطقـة إلا فـي مـا نـدر وتكـون عـادة زيـارات روتينيـة لا تتضمـن فحـص عينـات مـن النبـات أو التربـة فـي مراحـل الإنبـات المختلفـة. يـؤدي غيـاب تلـك المعرفـة التقنيـة إلـى لجـوء الفلاحيـن لخبـرات الفلاحيـن المجاوريـن أصحـاب التجربـة فـي زراعـة البنجـر فـي سـنوات سـابقة.

6. ارتفـاع أسـعار المحصـول بعـد إتمـام التعاقـد: غالبًـا وبسـبب طبيعـة السـوق الاحتكاريـة، وطبيعـة السـلعة نفسـها والتـي تولـي لهـا الحكومـة أهميـة كبيـرة لأنهـا تسـاهم فـي رفـع معـدلات التضخـم بشـكل كبيـر إذا مـا ارتفعـت أسـعارها فـإن الحكومـة والمصانـع الخاصـة تعمـل علـى إبـرام العقـود مـع المزراعيـن فـي أول الموسـم الزراعـي بأسـعار منخفضـة. تلـك الأسـعار تتـراوح بيـن 500 – 600 جنيـه للطـن بينمـا يبـاع الطـن كسـعر نهائـي بمـا يقـارب 10000 جنيـه. تلـك النسـبة الكبيـرة بيـن تكلفـة مدخـلات الإنتـاج وتكلفـة المنتـج النهائـي عـادة مـا تبررهـا المصانـع بـأن تكلفـة معالجـة وتنقيـة البنجـر مرتفعـة.

لكـن حـين ننظـر لتقديـرات أسـعار السـكر المحليـة ومـا ينتـج عنهـا مـن مسـتويات الربحيـة للمصانـع المصريـة سـواء الخاصـة والعامـة نجـد أن معـدلات الربـح مرتفعـة جـدًّا رغـم أن قدرتهـا التقنيـة عـلى إخـراج السـكر أقـل مـن المصانـع في أوروبـا. يوضـح الرسـم البيـاني التـالي نسـبة السـكر المسـتخرج مـن كل طـن مـن البنجـر مـن المصانـع المصريـة إذا مـا قورنـت بالـدول الأخـرى المنتجـة للسـكر مـن البنجـر.

شكل (18): السكر المستخرج من كل طن بنجر



المصدر: FAO-EBRD Cooperation, sugar sector Review

تلعـب تلـك المشـكلات دورًا أكـبر في جعـل الفلاحـين وخاصـة الصغـار منهـم في وضـع هـش في مقابـل المصنـع أو الشركـة، وهـذا هـو لـب الزراعـة التعاقديـة التـي تعمـل عـلى دمـج الفلاحـين في السـوق بمـا يمثـل ذلـك مـن مخاطـر كـبرى عـلى السـيادة الغذائيـة والأمـن الغـذائي عـلى المسـتوى القومـي.

البنجر والسيادة على الغذاء:

تتجلى في حالة بنجر السكر قضايا عديدة متعلقة بالسيادة الغذائية في مصر، ففي حين لا يوفر البنجر الإدماج العادل للفلاحين في السوق، ولا يلعب دوره المفترض كمحصول نقدي يوفر دخولًا جيدة للفلاحين إلا أنه يستهلك مساحة كبيرة من الأراضي التي يمكن زراعتها بالقمح أو المحاصيل الغذائية الشتوية الأخرى، فالبنجر هو محصول ينافس القمح بشكل خاص والمحاصيل الغذائية الشتوية بشكل عام. حيث إن الميزة النسبية التي يمتلكها البنجر بالنسبة لصغار المزارعين تحدد مساحات زراعة القمح على المستوى الكلي في مصر.

يزرع البنجر في مصر على مساحة تقارب النصف مليون فدان، وهي تمثل 15 % تقريبًا من المساحة المزروعة من القمح التي تمثل 3.2 مليون فدان في 2019. تلك المنافسة تتحدد بفعل عوامل السوق، فعلى الرغم من تدني ربحية البنجر كمحصول بالنسبة للفلاحين إلا أنهم يفضلون زراعته خاصة أنه يلعب دور المحصول النقدي الذي لعبه القطن في فترات سابقة من التاريخ الزراعي المصري.

الطابع الاقتصادي للمنافسة بين البنجر والقمح على الرقعة الزراعية خاصة في الأراضي القديمة يمكن أن يُلخص في المعادلة التالية:

السعر المطلوب للبنجر = التكلفة الإجمالية للبنجر+ (العائد من القمح – التكلفة الإجمالية للقمح)

إذا طبقنا تلك المعادلة يصبح السعر المطلوب للبنجر = 16100 + 10600- 6100

أي إن عائد البنجر المطلوب لكل فدان أكبر أو يساوي 20600 جنيه تقريبًا.

ذلك يعني أنه حين يكون متوسط إنتاجيه الفدان من البنجر 20 طنًّا فإن سعر الطن يجب أن يكون عند حدود 1000 جنيه للطن وهو أعلي كثيرًا من السعر المعتمد من قبل المصانع الخاصة والحكومة والذي يدور حول 600 – 650 جنيهًا للطن. بالتالي فإن البنجر لا يمتلك ميزة اقتصادية عن القمح لكن الفلاحين يميلون لزراعته لأسباب

متعلقـة باسـتدامة وضـمان الحصـول عـلى المقابـل النقـدي في نهايـة الموسـم ولأنـه يتطلـب قـدرًا أقـل مـن العمـل. ويرتبـط بشـكل أكـبر بالزراعـة كممارسـة هامشـية.

مـن خـلال اللقـاءات الميدانيـة في هـوارة اتضـح أن كثـيرًا مـن الفلاحـين الـذي يعملـون في وظائـف أخـرى سـواء كانـت حكوميـة أو في القطـاع الخـاص يزرعـون البنجـر. يعتمـد الفلاحـون في هـوارة لزراعـة المسـاحات الصغـيرة أقـل مـن فـدان بنظـام المزاملـة مـع الفلاحـين الآخريـن. في هـذا النظـام يعطـي الفلاحـون المالكـون لـلأرض حـق اسـتغلالها في موسـم البنجـر لفـلاح آخـر غالبًـا مـا يكـون أحـد الجـيران أو الأقـارب مـن أجـل أن يزرعهـا مـع أرضـه بالبنجـر ويحصـل الفـلاح المالـك لـلأرض عـلى نصـف العائـد مـن المحصـول والنصـف الآخـر يـؤول للفـلاح الـزارع لهـا.

ترتبـط الزراعـة التعاقديـة أيضًـا بالإنتاجيـة بالمعنـى الكمـي، فمـن أجـل أن يحصـل المزراعـون عـلى أمـوال أكـثر فإنهـم مطالبـون بتوريـد كميـات أكـبر مـن المحصـول للشركـة أو المصنـع. في حالـة البنجـر وغيرهـا مـن المحاصيـل التـي تـزرع بنظـام الزراعـة التعاقديـة غالبًـا مـا يلجـأ الفلاحـون للاسـتخدام المكثـف للأسـمدة والمبيـدات مـن أجـل زيـادة الإنتـاج مـما قـد يـؤدي لتداعيـات كبـيرة عـلى المحصـول والتربـة وصحـة الإنسـان في تلـك المناطـق. تنتـج تلـك الحالـة أيضًـا مـن السـعي لإنتـاج كميـات كبـيرة في حـالات كثـيرة نوعًـا مـن تفضيـل الأرض عـلى الاحتياجـات المنزليـة لـلأسرة، بمعنـى أن الفلاحـين ينفقـون عـلى الأرض بشـكل مكثـف مـما يقلـل مـن فـرص الإنفـاق عـلى الاحتياجـات المنزليـة لـلأسرة، وبمعـدلات التضخـم المرتفعـة كـما في الاقتصـاد المـصري فـإن تلـك الكميـة المنتجـة حتـى إذا تـم بيعهـا بالسـعر المتفـق عليـه مـع المصنـع فإنـه غالبًـا لا تكفـي الأمـوال إنفـاق الأسر مـرة أخـرى، خاصـة أن فلاحـين كثيريـن لا يوجـد لديهـم مصـادر دخـل أخـرى غـير الأرض.

عـلى مسـتوى الأسرة أيضًـا فإنـه غالبًـا مـا تكـون النسـاء أقـل قـدرة عـلى النفـاذ للمـوارد الماليـة التـي توفرهـا الزراعـة التعاقديـة. ترتبـط تلـك القـدرة بعوامـل أخـرى تخضـع لعلاقـات القـوة داخـل الأسرة والمجتمـع الريفـي ولكنهـا تبـدو أوضـح في حالـة المحاصيـل النقديـة عـلى عكـس المحاصيـل التـي تـزرع مـن أجـل الاسـتهلاك الشـخصي أو جـزء منهـا للاسـتهلاك

الشخصي كالقمح والذي تتدخل النساء عادة في تحديد أنواعه وعملية حفظ المحصول وغيرها من العمليات غير الاقتصادية بالدرجة الأولى المرتبطة بالزراعة.

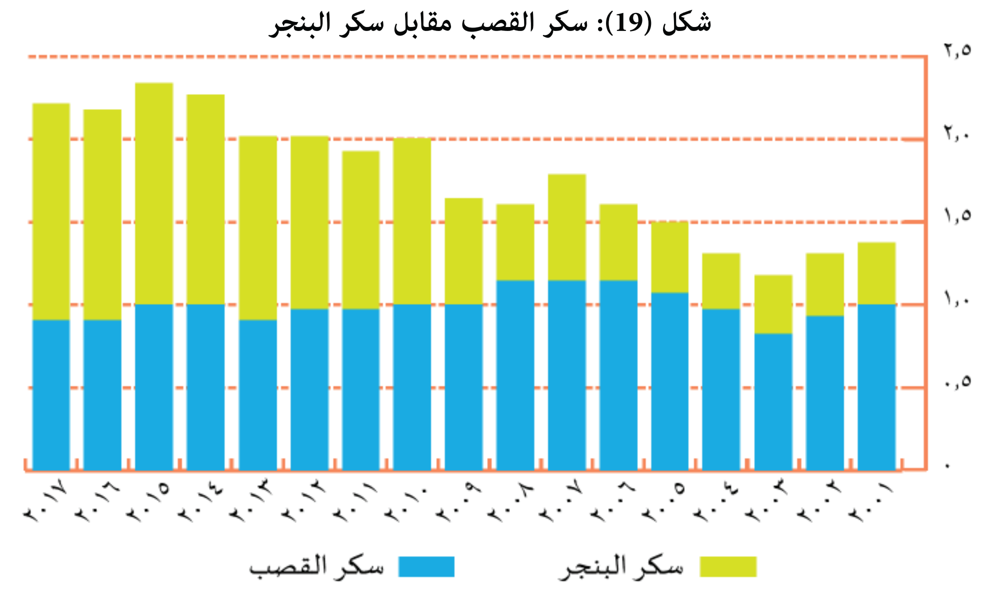
وقد لاحظنا أن الزراعة التعاقدية تؤدي لمزيد من التمييز في العلاقات الجندرية داخل الأسرة، فغالبًا ما يتحكم الرجال في الأموال الناتجة عن الزراعة بشكل كلي بعيدًا عن مشاركة النساء واللاتي في حالات أخرى من الزراعة كزراعة الخضروات للأسواق المحلية يكون لديهن نفاذ أكبر لتلك الموارد المالية خاصة إذا تم تسويق تلك المنتجات في الأسواق المحلية القريبة بواسطة النساء. لذلك تميل النساء في الغالب حين يتدخلن في القرارات المزرعية للتشجيع على زراعة مثل تلك المحاصيل التي تمكنهم من النفاذ للموراد المالية الناتجة عنها.

البنجر والمياه:

يرتبط البنجر بشكل وثيق أيضًا بمسألة المياه حيث إن المنافسة بينه وبين قصب السكر الذي يشار إليه كأحد المحاصيل الشرهة في استهلاك المياه، وسعي الدولة إلى زيادة زراعة البنجر على حساب القصب مكون أساسي في خطط الوزارة لترشيد استهلاك المياه. لذلك يحتل البنجر مكانة متزايدة على حساب قصب السكر في التنافسية بين المحاصيل السكرية حيث يميل البنجر لأن يعد محصولًا أفضل من عدة جوانب حيث يمكث البنجر في الأرض مدة 6-7 أشهر بينما يمكث القصب سنة كاملة كما أن كمية المياه المستخدمة من أجل إنتاج طن سكر من البنجر أقل بقليل من كمية المياه المستخدمة في إنتاج طن سكر من القصب،

جعلت تلك الميزة النسبية للبنجر الحكومة تدعم وتشجع زراعته. يتضح ذلك من أرقام السكر المنتج من البنجر والسكر المنتج من القصب السنوية في مصر، والتي تميل فيها نسبة السكر المنتج من **القصب** للثبات في مقابل زيادة حصة البنجر.

شكل (19): سكر القصب مقابل سكر البنجر



المصدر: مجلس المحاصيل السكرية.

ويوضح الجدول التالي القيمة التقديرية لبعض المؤشرات الإنتاجية بين القصب وبنجر السكر، وهي قيمة متوسطة للفترة بين 1997 - 2012:

جدول (20): المقارنة بين المؤشرات الإنتاجية لكل من قصب السكر وبنجر السكر

البيان	قصب السكر	بنجر السكر
مدة مكوث المحصول في الأرض	سنة كاملة	6-7 أشهر
المساحة المزروعة بالألف فدان	**318**	**325**
الإنتاجية طن لكل فدان	**49.4**	**20.3**
كمية السكر في الموسم طن لكل فدان	**4.1**	**2.5**
قيمة الإيراد الكلي جنيه لكل فدان	**8483**	**3994**
متوسط إنتاج المحصول من وحدة المياه طن لكل 1000 متر مكعب	**5.4**	**9.7**
كمية السكر الناتج من وحدة المياه لكل ألف متر مكعب	**0.46**	**1.22**
صافي العائد من وحدة المياه بالجنيه	**417**	**906**

المصدر: دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك وصناعة السكر في مصر هاني سعيد عبد الرحمن، عمرو عبد الحميد رفعت.

يحتـل موضـوع المياه أهميـة كبـيرة لـدى الإدارة المصريـة التـي تسـعى لاسـتباق أزمـة الفقـر المـائي الوشـيكة بالتركيـز عـلى إيجـاد بدائـل لمياه نهـر النيـل الـذي يوفـر مـا يقـرب مـن 97% مـن احتياجـات مـصر المائيـة عـن طريـق الاسـتثمار في مشروعـات تحليـة ميـاه البحـر وحفـر الآبـار الجوفيـة بالإضافـة إلى بعـض الإجـراءات التـي مـن شـأنها ترشـيد اسـتخدام الميـاه ومـن بينهـا تطويـر أنظمـة الـري والتوسـع في زراعـة المحاصيـل الأقـل اسـتهلاكًا للميـاه والتـي تتأقلـم مـع التغيرات المناخيـة، كما أجـرى مؤخـرًا مجلـس النـواب تعديـلاً لقانـون الزراعـة بما يمكـن الحكومـة مـن حظـر زراعـة محاصيـل معينـة والـذي أعقبـه بالفعـل قـرار وزارة الزراعـة بتقليـل مسـاحات الأراضي المزروعـة بـالأرز مـن مليـون و100 ألـف فـدان إلى 724 ألـف فـدان.[88]

مـع تلـك الإجـراءات تتلاحـق الدعـوات بالإعـلام الرسـمي وأيضًـا بالاسـتراتيجية المعلنـة لـوزارة الزراعـة 2030 لاسـتبدال قصـب السـكر بالبنجـر مـن أجـل توفـير الميـاه اللازمـة. يسـتهلك قصـب السـكر في مـصر مـا يقـرب مـن 2.8 مليـار مـتر مكعـب سـنويًّا. وطبقًـا لتقديـرات معهـد بحـوث الزراعـة الآليـة بكـوم امبـو (أسـوان) فـإن كميـة الميـاه المسـتخدمة في ري فـدان القصـب تبلـغ 8 آلاف و232 مـتًرا مكعبًـا، بينـما يصـل متوسـط الكميـة المسـتخدمة في ري فـدان البنجـر الواحـد لنحـو 5 آلاف مـتر مكعـب.[89]

ومـع ذلـك يمثـل التوسـع في زراعـة البنجـر بديـلاً عـن القصـب مشـكلة مركبـة، ففـي حـين تقـول التقديـرات الاقتصاديـة المختلفـة إن زراعـة البنجـر أفضـل في حالـة مـصر حيـث يسـتهلك الميـاه بكميـات أقـل. لكـن قصـب السـكر في الصعيـد هـو محصـول مهـم لسـبل العيـش في تلـك المنطقـة ومضمـن بشـكل كبـير في ميكانيزمـات سـبل عيـش لما يقـرب مـن مليـون أسرة تقريبًـا في الصعيـد، بالتـالي فـإن مسـاس الحكومـة بسـبل عيـش هـؤلاء الفلاحـين ومنعهـم مـن زراعـة القصـب هـو شيء ينبغـي أن يتـم بالتـدرج وباسـتبدال المسـاحة المحصوليـة للقصـب تدريجيًّـا بمحاصيـل حقليـة أخـرى، ويجـب أن يتـم ذلـك في إطـار سياسـة طويلـة

Drainage Research Institute, 2010. Monitoring and Analysis of Drainage Water Quality Project, -88 .Drainage Water Status in the Nile Delta Yearbook 97/98. Technical, No.52

89- مصر تدشن مشروعًا استثماريًّا عالميًّا لزراعة وإنتاج وتكرير سكر البنجر، تقرير خبري، موقع إندبندنت عربي، على الرابط: https://is.gd/D4Oary

المدى للسيادة على الغذاء وليس لتوفير المياه لدعم الزراعة التصديرية أو لإنتاج السكر.

خاتمة

عبر تتبع مسار أحد أهم الزراعات التعاقدية في مصر وفي إحدى قريتي الدراسة قدمنا في هذا الفصل صورة أكثر تفصيلاً عن ديناميكات الزراعة التعاقدية على مستوى الخطابات وعلى مستوى الممارسات.

تم تصوير مخططات الزراعة التعاقدية مؤخرًا من قبل خطابات وكالات التنمية الدولية وسياسات الدولة على أنها أداة لتمكين صغار الفلاحين وإخراجهم من الفقر. تتعارض نتائج الفصل مع تلك الحجة حيث إن الدراسة لحالة الزراعة التعاقدية لمحصول البنجر في قرية هوارة المقطع توضح أنه رغم أن الزراعة التعاقدية للبنجر تحقق بعض المنافع للفلاحين، فإنها تؤدي إلى أشكال من الهيمنة والإخضاع من خلال احتكار مصانع السكر للقرار وتحديدهم للأسعار ولنسبة السكر. كما تؤكد على إدماج الفلاحين في الزراعة النيوليبرالية العالمية، حيث إن منتج البنجر لا يدخل في الغذاء المحلي (بخلاف البطاطس على سبيل المثال) فهو منتج خالص من أجل السوق. ويساهم الفلاحون في توسيع إنتاج السكر بتكلفة رخيصة في ظل نظام يقوم بتقليل قيمة العمل (الأجر والأسرة) والأرض في حين يتم الاستيلاء على القيمة من خلال الأعمال التجارية ورأس المال الصناعي. وبالتالي تمثل الزراعة التعاقدية حالة متقدمة من تعظيم استخراج القيمة من الفلاحين والمساهمة في إكمال اندماجهم في السوق العالمية.

الفصل الخامس
حدود السيادة الغذائية محليًّا... ديناميكيات الملكية الزراعية والتركيب المحصولي والبذور

استكمالًا لما بدأناه في الفصول السابقة نستعين هنا بدراستي الحالة بقريتي الدراسة لتفكيك وتحليل المفهوم المحلي **للسيادة الغذائية** والإمكانيات والمعوقات المحلية لتطوير السيادة على الغذاء. بمعنى آخر نحاول في هذا الفصل التعرف على كيفية تعريف السيادة الغذائية محليًّا بناء على الخبرات المعيشية للفلاحين والفلاحات بعينة الدراسة وإلى أي درجة يسمح الواقع الحالي للزراعة المصرية بتعميم سياسات السيادة على الغذاء. ولاستجلاء مفهوم ومعوقات ومحددات السيادة الغذائية في قريتي الدراسة نلقي الضوء على بعض أهم جوانب الإنتاج الزراعي مثل الملكية الزراعية والتركيب المحصولي ونظام البذور. نتصور أن القراءة المتعمقة لهذه الأبعاد الهامة والمرتبطة بالقرارات المزرعية والإنتاج الزراعي يمكننا بالتكامل مع باقي مكونات الدراسة من تعميق فهمنا لواقع السيادة على الغذاء على المستوى المحلي وبالتالي سيتيح لنا ذلك المضي قدمًا في تفكيرنا وسعينا حول تطوير سياسات وآليات بناء السيادة الغذائية على المستوى المحلي والقومي.

تحولات الملكية ومكانة الأرض في القرية

تقدم لنا الدراسة التاريخية لتطور الملكية الزراعية وآليات النفاذ للأراضي الزراعية بقريتي الدراسة (هوارة المقطع وإبوان) رؤية شديدة التعقد والأهمية للديناميكيات التي شهدتها وتشهدها القرية المصرية خلال المئة عام الأخيرة. من خلال تتبع التحولات على العائلات قبل قوانين الإصلاح الزراعي الناصرية وحتى الثلاثين عامًا الأخيرة من

الإصلاح النيوليبرالي المضاد تسمح لنا القراءة الاجتماعية التاريخية طويلة المدى بأن نفكك بعض السرديات المعممة عن مسائل مرتبطة بالتفتيت والصعود والهبوط في سلم المكانة الريفية ومسألة تطور الملكية العقارية والزراعية في شمال الصعيد.

عبر تحليل بيانات العمل الميداني يمكن لنا رصد نوعين من التغيرات في ملكية الأرض في قرى الدراسة، النوع الأول هو تفتت المساحات الزراعية بفعل تناقص الملكية الزراعية للعائلات الكبيرة عبر الأجيال، والنوع الثاني من التغيرات هو التراكم للملكية الذي نشأ بشكل بطيء من خلال زيادة قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على مراكمة الأرض بالشراء في مراحل تاريخية مختلفة.

تناقص الملكية الزراعية العائلية عبر الأجيال

عبر إجراء عدد من المقابلات مع أبناء هوارة المقطع استطعنا أن نحدد العائلات التي كانت لها ملكيات كبيرة منذ بداية القرن الماضي. ونأخذ هنا مثالًا لإحدى أكبر عائلتين بالقرية والتي تمتد بجذورها إلى فترة نظام العهدة أي منتصف القرن التاسع عشر والذي مكن العائلة وفقًا للشهادات المحلية من تملك مساحة قدرت بنحو 700 فدان. ورغم أن زعماء تلك العائلات كانوا ضمن قائمة كبار الملاك أثناء الإصلاح الزراعي الناصري، إلا أنهم مثل العديد من العائلات الريفية النافذة استطاعوا ضبط بوصلتهم على النظام الجديد وانضم بعض أعضائهم إلى جبهة التحرير ثم الاتحاد الاشتراكي وبعده حزب مصر العربي الاشتراكي وصولًا إلى الحزب الوطني. وقد استمرت سيطرة العائلة الأولى على منصب العمودية بالقرية لأربعة أجيال وحتى عام 2015.

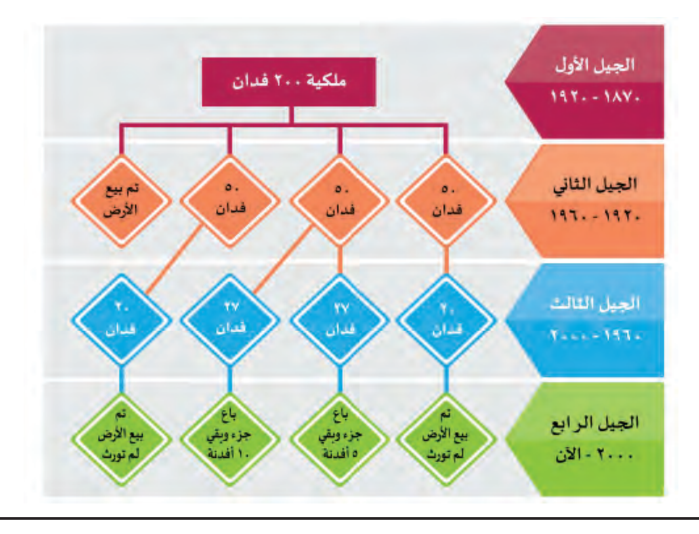
توضح دراسة الملكية لعائلتين نافذتين بقرى الدراسة تحولات الملكية عبر الأجيال (الشكلان بالأسفل). فقد تقلصت ملكية العائلات من مئات الأفدنة في نهاية القرن التاسع عشر إلى عشرات الأفدنة في بداية القرن الحادي والعشرين. لا يمكن فهم السياق الذي تم فيه فقد هذه الأراضي دون فهم ديناميكيتين متلازمتين لهذا التحول، مرتبطة بنمو الشق المديني في العائلات الكبيرة وارتفاع مستوى التعليم ومتطلبات الانتقال إلى المدينة والعيش بالقاهرة في أوساط البرجوازية الحضرية المتنامية وما يتطلبه ذلك من أموال لا توفرها عوائد الأراضي مع مرور الزمن خاصة بعد تقلص عائدات القطن تدريجيًا في النصف الثاني من القرن العشرين، والانفصال التدريجي لشق كبير من العائلة عن العمليات الزراعية

وصعوبـة التحكـم والسـيطرة عـلى عائـدات الأراضي خاصـة في ظـل قوانـين تثبيـت الإيجارات لسـبعة أضعـاف الضريبـة (والتـي كانـت سـارية منـذ 1954 إلى 1992). أضـف إلى ذلـك توسـع عـدد سـكان القريـة وأيضًـا توافـر أمـوال الخليـج التـي بـدأت في التدفـق في الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي. كل هـذه التحـولات لعبـت دورًا كبـيرًا في خـروج الأراضي مـن أيـدي المـلاك الغائبـين وتوسـيع قاعـدة الملكيـات المتوسـطة والصغـيرة ومتناهيـة الصغـر في القريـة.

شكل (20): تطور الملكية الزراعية بإحدي عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 1)



شكل (21): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 2)



يوضح تحليل البيانات الميدانية أن فقد أغلب الأراضي المملوكة لم يكن نتيجته خروج العائلة من زعامة القرية نظرًا لأنها استغلت رأسمالها الرمزي (أصل وقدم العائلة) ورأسمالها الثقافي (التعليم السابق لباقي العائلات) ورأسمالها الاجتماعي بتعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو أي شبكات العلاقات الاجتماعية التي بنتها تلك العائلات الكبرى في العهد الملكي والتي استمرت في العهد الناصري وتوغلها في الجهاز البيروقراطي للدولة بالمركز لكي تضع لها قدمًا داخل هياكل السلطة المتكونة لتبقى محتفظة بمكانتها على مستوى القرية واحتفظت بموقع عمودية القرية حتى عام 2015. وهو المنصب المجمد حاليًا بالمناسبة والفارغ في القرية.

يوضح لنا السرد التاريخي وفقًا للمبحوثين بالقرية أنه تدريجيًّا فقدت العائلتان الكبيرتان سيطرتهما على الأراضي ولم تعد الزراعة مصدرًا أساسيًّا لتراكم الدخول للعائلات النافذة في مصر. وبدأ أبناء العائلات الكبيرة في الاستقرار في القاهرة أو في المراكز المدينية في المحافظات مثل مدينة المنيا ومدينة الفيوم حيث تتوفر فرص تعليم جيدة وفرصة الالتحاق بالمناصب الكبري في الجهاز البيروقراطي للدولة. وذلك ما مكنها من حجز نصيبها داخل البيروقراطية الجديدة الناشئة والتي كانت الأساس الذي بنت عليه الدولة الناصرية مؤسساتها، وبالتالي انخرط أفراد العائلة في الجهاز الجديد والقوي للدولة مما مكنهم من إعادة بناء قوتهم ومركزيتهم استنادًا إلى المناصب التنفيذية والتوغل في أجهزة الدولة الذي تحقق بشكل أساسي نتيجة بيع الأراضي الزراعية والارتباط أكثر وأكثر بالمراكز الحضرية مع الاحتفاظ بعلاقة ما بالقرية.

بعد أن ألقينا نظرة على تدهور الملكية لنموذجين من كبار العائلات بقريتي الدراسة نود الإشارة هنا إلى أشكال التراكم الذي حدث بالتوازي مع عمليات البيع والتفكيك التي حدثت للملكيات الكبيرة. فالأرض الزراعية لم تختفِ وظل أغلبها منتجًا ولكنها انتقلت من يد إلى أخرى وربما ظلت بذات اليد ولكن تحول شكل استغلالها من الإيجار أو المشاركة إلى الملكية. من هنا فإن العديد من الأسر بالقرية والتي تنتمي إلى عائلات متوسطة أو صغيرة استطاعت عبر طرق مختلفة تكوين ملكية زراعية صغيرة أو متوسطة عبر ديناميكيات متعددة سنحاول شرحها في الفقرات التالية.

التراكم عبر العمل العائلي الزراعي والإنتاج الحيواني

يقـدم لنـا نمـوذج العائلـة (3) التـي كان يعمـل عائلهـا بالجيـل الرابـع كعامـل زراعـة لـدى إحـدى العائلتـين النافذتـين ثـم قامـت بعـد ذلـك باسـتئجار فـداني أرض وزراعتهـا بنظـام المشـاركة (المزارعـة). خـلال بدايـات القـرن العشريـن سـمح إنتـاج القطـن وتقاسـم عائداتـه مـع المالـك في تكويـن ادخـارات صغـيرة للعائلـة التـي بـدأت تكـبر وتزيـد بهـا الأيـدي العاملـة التـي تسـاهم في العمـل الزراعـي لتتمكـن في الأربعينيـات مـن القـرن المـاضي مـن شراء الفدانـين اللذيـن كانـوا يسـتأجرونهما. واسـتمرت في اسـتغلال الأرض والـشراء "خطـوة بخطـوة" كـما يقـول أحـد **المبحوثـين** إلى أن قامـت الأسرة بـشراء مسـاحة أخـرى في السـبعينيات. بالإضافـة إلى زراعـة الأرض، توسـعت الأسرة أيضًـا في تربيـة الماشـية مـع زيـادة اسـتهلاك اللحـوم وارتفـاع أسـعارها بالثمانينيـات مـما زاد مـن قـدرة الأسرة عـلى زيـادة ملكيتهـا مـن الأراضي لتصـل إلى ثلاثـة أفدنـة في بدايـة التسـعينيات. حـدث ذلـك مـع كـبر حجـم الأسرة وامتدادهـا وحصـول بعـض الأبنـاء عـلى قسـط مـن التعليـم، وسـاعد عـلى هـذا التراكـم اسـتمرار الأسرة الممتـدة كوحـدة إنتـاج واحـدة دون تقسـيم الأرض إلى زيـادة المسـاحة المملوكـة إلى 5 أفدنـة حتـى عـام 2003.

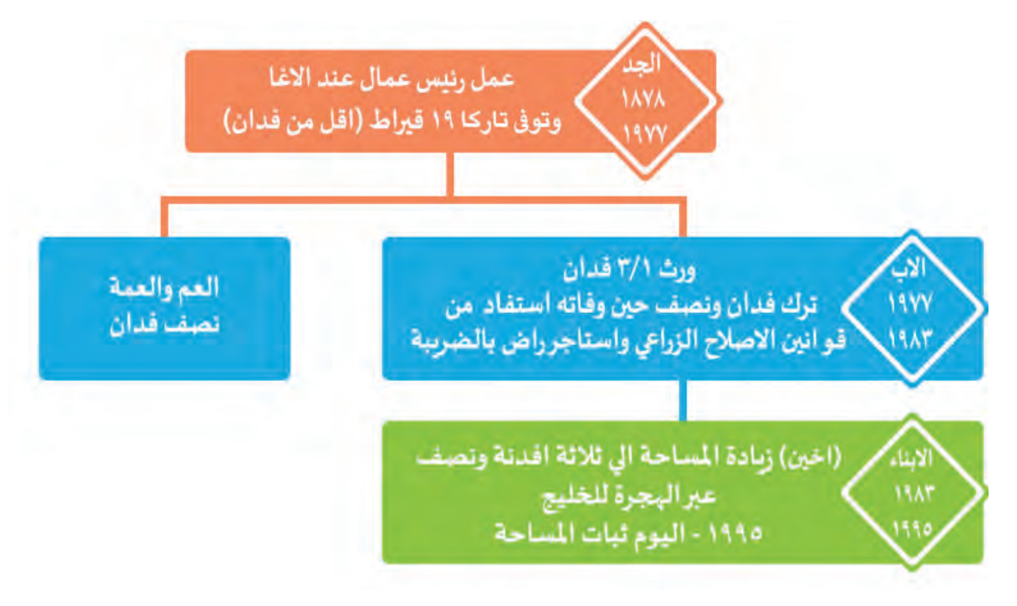


شكل (22): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر أربعة أجيال (العائلة 3)



تشير تجربة العائلة (4) إلى شكل آخر من أشكال تراكم الملكية لدى صغار الفلاحين وهو قائم على تراكمات عبر تكثيف العمل العائلي والهجرة. الجزء الأول من التراكم والذي حدث حتى التسعينيات من القرن العشرين عن طريق العمل العائلي، ولعب محصول القطن دورًا أساسيًّا في تحقيق تراكمات عائلية كما يشير أحد **المبحوثين**: "أنا اتجوزت من القطن" (أحد المبحوثين). أما التراكم الثاني فمرتبط بقانون تثبيت وتأمين الإيجارات الزراعية، وكانت مساحتها فدانين بالإيجار مكنا الأسرة من تحسين سبل عيشها وادخار بعض الأموال ويطلق على هذه الأرض (أرض الضريبة). والملاحظ أن (أرض الضريبة) أي الإيجار الثابت نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي الناصري يتم التعامل معها في خطاب المبحوثين على أنها شكل من أشكال التملك في حديثه عن الأرض التي يملكها والده (يظهر هنا بوضوح أن الفلاحين يتعاملون مع الأمان الإيجاري كملكية عقارية). أما التراكم الثالث للأسرة فتم عبر العلاقة المركبة بين الهجرة والبقاء حيث إن الأخ الذي يهاجر لم ينفصل تمامًا عن الزراعة بل يساهم في الزراعة من خلال زيادة رقعة الأرض التي تمتلكها العائلة. وهنا تتضح العلاقة المركبة بين الهجرة والبقاء وعوائد السفر والأرض. فعائد الأرض الزراعية هو من مول عملية السفر لأحد الإخوة وعوائد الهجرة هي من حافظ على المزرعة العائلية وزادت من مساحتها نسبيًّا. في النهاية يصف المبحوث عدم نقصان الأرض منذ 1995 بأنه "إنجاز" وهذه ملاحظة مهمة لأنها سنة محورية في سياسات التحرر الاقتصادي للقطاع الزراعي وبداية تدهور الخدمات وتقليص الدعم وارتفاع قيمة الإيجارات ومستلزمات الإنتاج الزراعي. أصبح الاحتفاظ بالأرض والاستمرار بالزراعة في حد ذاته "إنجازًا" يفتخر به المتحدث.

شكل (23): تطور الملكية الزراعية بإحدى عائلات الدراسة عبر ثلاثة أجيال (العائلة 4)



التحولات في مكانة الزراعة والعمل الزراعي بالقرية

"التطور في الزراعة عندنا حاليًا جعل العملية بها كمية سهولة كبيرة مع وجود الآلات الزراعية... زمان كنا نجهز لزرعة بين الزرعة والأخرى شهرين حاليًا ممكن خلال 3 ولا 4 أيام". (أحد المبحوثين)

يُبرز هذا الاستشهاد بالإضافة إلى ملاحظاتنا الميدانية والعديد من الدراسات المتعلقة بالتحولات المرتبطة بالزراعة في مصر[90] هذا الملمح الأساسي والمرتبط بتحول العمل الزراعي لعمل لبعض الوقت. ورغم أن تفسير المبحوث صحيح، حيث إن الميكنة الزراعية قامت بتقليص الوقت اللازم للعمل الزراعي، إلا أن التغيرات التي حدثت والمرتبطة بالتحول النيوليبرالي من انخفاض العائد وزيادة الهجرات إلى المدينة والخليج قد تسببا كذلك في تحول الزراعة إلى عمل لبعض الوقت.

بشكل متنامٍ يمكن القول إن الزراعة تم إدماجها في حزمة متنوعة من الأنشطة التي

90- انظر على سبيل المثال: عبد الرحيم أبو كريشة، 2002، ملامح التغير في الريف المصري، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.

تقوم بها الأسرة الريفية لتحقيق سبل عيشها خاصة في حالات الملكيات الصغيرة والتي لا تزيد على فدانين. توضح سير الحياة التي أجريناها خلال العمل الميداني في قريتي الدراسة أنه منذ ثمانينيات القرن الماضي والهجرة إلى المدن الكبرى وإلى بلاد الخليج تلعب دورًا مركزيًّا في إعادة توزيع الأراضي، فبالإضافة إلى بيع بعض الفلاحين الصغار للأراضي من أجل تأمين تكاليف الرحلة وترك جزء من المال للأسرة لحين الاستقرار والعمل، فإن عائدات المهاجرين لعبت دورًا محوريًّا في بقاء جزء من الأسر في الزراعة وأيضًا إحداث تراكم بطيء للأراضي لبعض الأسر التي استطاع عائلها تحقيق مدخرات ما أتاح لها شراء أراضٍ خلال الثمانينيات والتسعينيات وحتى العقد الأول من القرن العشرين. ساهمت أيضًا التراكمات المالية من العمل في الخليج أو العمل خارج الزراعة في ميكنة العملية الزراعية، على سبيل المثال ارتبط ظهور طلمبات الري في الثمانينيات والتسعينيات بالفلاحين الذين هاجروا للخليج وعادوا ليشتروا تلك الطلمبات والتي حلت تدريجيًّا محل الساقية وهي وسيلة الري التقليدية التي شارفت على الانقراض الآن في مصر بفعل طلمبات الري. أيضًا على مستوى تملك الفلاحين لأنواع الميكنة الزراعية الأخرى كالجرارات والمحاريث الآلية وغيرها. كانت تلك التطورات شديدة الارتباط بالعمل في خارج الزراعة. هذا بالإضافة إلى مصنع البنجر ومصانع الطوب والمحاجر المحلية في محافظتي الزراعة والعمل في المؤسسات الحكومية خاصة في قطاع التعليم كل ذلك يدخل كمكون أساسي في دخل الأسر التي قمنا بالحديث معها بدرجات مختلفة.

ورغم التغير في سبل العيش وانتقال الزراعة من المهنة الأساسية إلى جزء مكمل في حزمة مركبة من سبل العيش، إلا أنها لا تزال تمتلك أهمية لدى القاطنين بالريف من ناحية لتحقيق قدر من الاستقلال الغذائي وإنتاج جزء أساسي من الاستهلاك العائلي للخبز والخضروات واللحوم وأيضًا كمصدر أساسي للمكانة الاجتماعية فلا يزال الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية ينظر إليه محليًّا كرأسمال ناجع ليس فقط اقتصاديًّا ولكن أيضًا اجتماعيًّا وثقافيًّا للأسرة الريفية. أيضًا تلعب الزراعة دورًا أساسيًّا في العلاقات الاجتماعية والتبادل والعمل المشترك والحياة الاجتماعية للقرية.

يعتز الفلاحون المصريون حتى الآن بملكية الأرض، وخاصة الأجيال الأكبر سنًّا والتي

تعتبر حتى الآن أن شراء الأرض للزراعة أو للسكن في القرى الأصلية لأبنائهم ميزة مهمة حتى عند انتقال هؤلاء الأبناء للعمل والسكن في المدينة. ذلك الارتباط يؤكد أن الأرض ليست رأسمالًا فقط بالمعنى الاقتصادي وليست عاملًا من عوامل الإنتاج كما تعتبرها النظريات الاقتصادية الحديثة، ولكنها دليل على المكانة الاجتماعية ورأس مال ثقافي مهم للأسر، عادة ما تطرح ملكية الأرض كموضع للمفاخرة في الزيجات في الريف حتى اليوم. تلعب الأراضي دورًا أساسيًّا أيضًا في بناء العلاقات الاجتماعية والتبادل الاجتماعي سواء عبر تبادل الخدمات الزراعية المرتبطة بالري والحصاد أو تبادل إنتاج الأراضي من الخضروات المنزلية. الأرض هنا تلعب دورًا مهمًّا فيما يمكن أن نسميه الاندماج الاجتماعي وتسمح للفلاحين بأن ينخرطوا في علاقات تحسن من سبل عيشهم كما أنها تحسن من وضعهم داخل البناء الاجتماعي المحلي بشكل رمزي ومادي أيضًا.

الخيارات الزراعية والتركيب المحصولي في قرى الدراسة

يقصد بالتركيب المحصولي المساحات المخصصة لكل محصول من الأرض الزراعية خلال العام. ونظرًا لأهمية التركيب المحصولي في رسم السياسات الزراعية والغذائية للبلاد فإن التعدادات الزراعية وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقدم صورة واضحة عن التركيب المحصولي على مستوى مصر وتطوره تبعًا للمناطق المختلفة.

تشير دراسة مدحت مصطفى الرائدة[91] لتغيرات التركيب المحصولي في مصر في بدايات القرن الثامن عشر أن التركيب المحصولي لمحافظة الفيوم كان يرتكز على القمح والشعير والفول والحلبة والبرسيم. ورغم أن الرصد يشتمل فقط على المحاصيل الشتوية فإنه يمكن تفسير ذلك بأن الزراعات الصيفية لم تكن قد تطورت بشكل كبير في هذه الأثناء حيث إن المحاصيل الصيفية لم تشغل إلا نحو 20 % من المساحة المحصولية نظرًا لعدم تمدد مشروعات الري في ذلك الوقت.

91- محمد مدحت مصطفى، 1995التركيب المحصولي المصري: دراسة في المحددات والتطور التاريخي، كتاب الأهرام الاقتصادي، سبتمبر.

تعتبر أهمية هذا الرصد (رغم أنه غير كامل) في إشارته إلى كبر حجم المحاصيل الغذائية المخصصة للاستهلاك العائلي والمحلي، فيلاحظ مثلاً أن مساحة القمح ضعف مساحة البرسيم وأن مساحة القمح والفول مجتمعة تشكل 40 % من التركيب المحصولي. ويظهر التحول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث نلاحظ الأهمية النسبية للمحاصيل الصيفية. وفي بداية القرن العشرين وصلت المساحة المحصولية الصيفية إلى 48 % من جملة المساحة المنزرعة ومثل القطن نصف هذه المساحة. كما أن المساحة المنزرعة من البرسيم ارتفعت من 10 % عام 1799 إلى نحو 16 % في حين انخفضت مساحة القمح من 20 % إلى 17 % وقلت نسبة الفول من 20 % إلى 6.2 %. كان لدخول القطن والقصب تاثير كبير على التركيب المحصولي هذا بالإضافة إلى التحول الكبير الذي حدث للزراعة المصرية خلال قرنين من الزمان.

جدول (21): أهم المحاصيل بالتركيب المحصولي للفيوم عام 1799

المحصول	النسبة المئوية المحصول من المساحة المزروعة
قمح	32.1
شعير	8.1
فول	32.6
حلبة	6.5
برسيم	16.2
كتان	4.5

المصدر: محمد مدحت مصطفى، التركيب المحصولي المصري: دراسة في المحددات والتطور التاريخي، كتاب الأهرام الاقتصادي - سبتمبر 1995.

توضح بيانات كتيب "رسالة في زراعة التين الرمادي بالفيوم" التي نشرت عام 1939 لكتيب إرشادي لمحصول التين بقرية الرمادي[92] القريبة من إحدى قرى الدراسة (هوارة المقطع) أن التين في مطلع القرن العشرين كان محصولًا أساسيًّا في التركيب المحصولي لقرية هوارة المقطع ولكن حل محله القطن والقصب نتيجة انتشار إصابة مرضية بالتين في ذلك الوقت. ولانتشار القصب بها كانت قرية هوارة المقطع تلقب بهوراة القصب. لكن مؤخرًا اختفت زراعة القصب تمامًا وأصبح محصول البنجر هو المحصول الأساسي بالقرية.

وفقًا للتركيب المحصولي لمحافظة الفيوم عام 2011/2010 تقلص محصول القصب على مستوى المحافظة ككل إلى نحو 510 أفدنة في حين يشغل البنجر مساحة تتجاوز 30 ألف فدان أي نحو 60 ضعف مساحة القصب (انظر الجدول التالي). حدث ذلك خلال الخمسين عامًا الأخيرة والتي شهدت تغيرات أساسية أيضًا بزيادة المساحات المنزرعة من الأشجار ومن النباتات الطبية والعطرية والتي تزيد مساحتها بشكل مستمر. حيث يوضح الجدول التالي أن نحو 11 ألف فدان منزرعة بالنباتات الطبية والعطرية في الشتاء مثل: الشمر، الشيح، عتر، أقحوان، نعناع، مغات، بردقوش، كراوية. و3260 فدان بالصيف. وأن هناك مساحة 30 ألف فدان أشجار فاكهة مثل العنب والزيتون والبرتقال والموالح.

92- حجازي عبد الرحمن الرمادي، رسالة في زراعة التين الرمادي بالفيوم، مطبعة ابن حنظل الفيوم، 1939.

جدول (22): ملامح التركيب المحصولي لمحافظة الفيوم 2010

المحصول			المساحة المحصول (فدان)
محاصيل حقلية	شتوي	قمح	١٦٠٩٩٢
		شعير	٤٤٠٣
		فول	١١٣٠
		حلبة	١٦٧٠
		برسيم	١١٧١٤٢
		البصل	٩٧٤٨
		الثوم	٢٠٥٢
		البنجر	٣٠٤٥٥
	اجمالي		٣٣٠٦٨٠
	صيفي	السمسم	٦٣٩٥
		الفول السوداني	٥٩٧
		جراوة: ذرة علف	٥٥٥٥٧
		عباد الشمس	٤٤٥٦
		القطن	٢٣٤٨٩
		القصب	٥١٠
		ذرة شامية	٧٩٥٢٨
		الذرة الرفيعة	٨٢١٤٨
	اجمالي		٢٥٢٨١٦
	نيلي	ذرة شامي	٤٣٤٥٢
		ذرة رفيعة	١٠٣
		عباد شمس	٢٠
		جراوة	١٥٧١١
	اجمالي		٥٩٢٨٦
اشجار فاكهة	اجمالي		٣٠١٢١
نباتات طبية وعطرية	اجمالي المساحة الشتوية		اجمالي المساحة الصيفية
	١١٤٦٥		٤١٧

المصدر: تقرير السكان والأنشطة السكانية بالفيوم، العدد التاسع عشر، محافظة الفيوم، مايو 2013.

ورغم أهمية الصورة الكلية التي تقدمها لنا الجداول عن ديناميكيات التركيب المحصولي والمحاصيل الجديدة التي ظهرت على المشهد الزراعي والمحاصيل التي اختفت أو تقلصت مساحتها أو نسبتها في هيكل الحيازة إلا أن هذه الجداول الكلية التي ترتكز عليها أغلب دراسات التركيب المحصولي في الريف المصري لا تجيب عن بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بتفاصيل هذا التركيب وهو ما أوضحته دراستنا الميدانية. هذه الأسئلة متعلقة بالمساحات الحدودية والقزمية التي تخصص لزراعة الخضر والاحتياجات الأساسية للمنزل (طماطم، بصل، ثوم، كرنب، جرجير، باذنجان، بامية، ملوخية) والتي تشغل مساحات ضئيلة أحيانًا لا تتعدى قنوات الأراضي أو أمتارًا قليلة على حواف الأرض.

هذه المساحات يتم تجاهلها بشكل مبدئي حين تكون المقابلات قائمة على الاستمارات فقط أو حين نقوم بالارتكاز على بيانات الجمعية الزراعية لأنه حين نطرح السؤال: هل تزرع خضارًا؟ تكون الإجابة عادة: لا. لكن حين نلاحظ بعض الخضروات على حافة الأرض ونعيد طرح السؤال على النحو التالي: لكن ما هذه الخضروات؟ هنا نحصل على إجابة أخرى: هذه ليست زراعة هذه خطوط/ أحواض صغيرة للاستهلاك المنزلي. وتظهر هنا أهمية الملاحظات الميدانية التي لا تتوقف عند مستوى المفهوم المسيطر للزراعة والذي يعني بشكل أساسي الزراعة من أجل السوق وهذا يوضح لأي حد توغلت قيم السوق ليس فقط على مستوى الممارسات ولكن أيضًا على مستوى القيم والمعنى للأشياء، فالإنتاج للمنزل لا يعتد به كزراعة. استنادًا إلى دراسات الحالة ونتائج المقابلات والملاحظة الميدانية بقريتي الدراسة نحاول هنا أن نفكك التركيب المحصولي لفهم ما يزرع للمنزل وما يستقطع للمنزل من الزراعات التجارية والتعاقدية وما يباع للسوق.

هناك ملاحظتان أساسيتان لفتتا انتباهنا في المقابلات التي أجريناها والبيانات التي قمنا بتحليلها في قرية هوارة المقطع وفي قرية إبوان وهي أولًا أنه ورغم انتهاء العمل رسميًّا بالدورة الزراعية مع تطبيق سياسات تحرير الزراعة فإن الكثير من الفلاحين لا يزالون ملتزمين بشكل من أشكال تدوير المحاصيل على مساحات الأراضي التي يزرعونها. يقول أحد المبحوثين "الفلاحون اخترعوا دورة زراعية ليهم علشان كمان فكرة التبادل بالنسبة للتربة نفسها". رغم حرية الفلاحين إذًا في زراعة أراضيهم دون قيود أو دورة

الإلزامية مـن الدولـة يتبـع الفلاحـون دورة ذاتيـة للمحافظـة عـلى التربـة وصيانتهـا وأيضًـا لضـمان الحصـول عـلى إنتـاج جيـد دون إجهـاد التربـة أو زيـادة تكاليـف التسـميد الكيـماوي.

غالبًـا مـا تخضـع الخيـارات المزرعيـة المختلفـة أيضًـا لنـوع مـن التشـاور بـين الجـيران في الأرض الواحـدة، فينبغـي أن يعـرف الجـار مـاذا سـوف يـزرع جـاره ويتـم ذلـك بالتبـادل حتـى لا تـضر المحاصيـل بعضهـا. يمكـن في حـالات كثـيرة أن يتخـلى الفـلاح عـن زراعـة محصـول معـين إذا كان سـوف يـضر بمحصـول جـاره أو العكـس. حـكى لنـا أحـد المبحوثـين أنـه إذا زرع الجـار نوعًـا مـن الخـضروات القصـيرة مثـل الكرنـب في الصيـف فـإن جـاره سـوف يلتـزم بعـدم زراعـة الـذرة لأن المـادة المتطايـرة عنـد إزهـار الـذرة تتلـف الكرنـب.

شكل (24): مثال للدورة الزراعية للمحاصيل الشتوية



المصدر: العمل الميداني، ٢٠١٩.

يعـبر هـذا الشـكل عـن العنـاصر الأساسـية لفكـرة التدويـر في التركيـب للمحاصيـل الشـتوية. تظهـر هنـا أشـكال مـن التنافـس وربمـا الـصراع بـين محصـول تجـاري قائـم عـلى الزراعـة التعاقديـة وهـو البنجـر في مقابـل محصولـين متداخلـين أحدهـما تجـاري/ منـزلي وهـو القمـح والآخـر منـزلي/ تجـاري وهـو البرسـيم الـذي يسـتخدم لتعليـف الماشـية المنزليـة مـن أجـل الاسـتهلاك المنـزلي وللبيـع. هـذه التركيبـة المحصوليـة لا تعـبر عـن المشـهد الحقيقـي تمامًـا لأنهـا تلغـي كل مـا هـو عـلى الأطـراف أو كل مـا هـو منـزلي فقـط.

يقـول أحـد الفلاحـين الـذي يمتلـك أربعـة أفدنـة لأسرة ممتـدة مكونـة من 15 فـردًا: "أنـا مبزرعش خضـار محـدش عندنـا بيـزرع خضـار" في إشـارة إلى الزراعـة مـن أجـل السـوق ثـم يضيـف: "بـزرع حاجـات للبيـت بـس فيـما لا يتعـدى نصـف قـيراط بصـل وثـوم وربـع قـيراط ملوخيـة حاجـات الاكتفـاء الـذاتي" يضيـف: "للاكتفـاء الشـخصي مـش للتسـويق يعنـي مثـلاً حـوض باذنجـان وحـوض كرنـب وكام حـوض طماطـم وباميـة علشـان يعنـي تخفـف عننـا ضغـط الـشراء مـن بـره عـلى قـد بيتـي" ويضيـف: "إحنـا مـا زلنـا بنخبـز في البيـت بـزرع للبيـت القمـح الجميـزه بـزرع حـوالي نـص فـدان عـلى أسـاس أنـا وأخويـا نقسـمه". يبـدو هنـا أن المسـاحة المنزرعـة للاسـتهلاك المنـزلي إذا أضفنـا القمـح إلى الخـضروات قـد تصـل إلى سـدس أو خمـس المسـاحة المنزرعـة.

يوضـح كلام الفلاحـين صـورة أكـثر عمقًـا عـن التقسـيمات الواقعيـة لـدى المزارعـين ليـس فقـط المسـاحات الجانبيـة التـي تخصـص للزراعـة المنزليـة والاسـتهلاك العائـلي ولكـن أيضًـا الأصنـاف المختلفـة التـي تـزرع مـن القمـح فالصنـف الـذي يـزرع للاسـتهلاك المنـزلي وإنتـاج الخبـز يختلـف عـن الصنـف الـذي يـزرع بغـرض بيعـه للدولـة. لكـن لا يتوقـف الأمـر عنـد هـذا الحـد، ففـي الحـالات التـي يتـم فيهـا زراعـة محاصيـل مـن أجـل السـوق مثـل البطاطـس والخـضروات كـما أوضحـت دراسـتنا في المنيـا (قريـة إبـوان) فإنـه يتـم اسـتقطاع كميـة مـن المحصـول مـن أجـل الاسـتهلاك المنـزلي وأيضًـا مـن أجـل التوزيـع عـلى الجـيران والتبـادل العائـلي كـما أشـار المبحوثـون والمبحوثـات حـول محاصيـل البطاطـس والخيـار. أيضًـا يظهـر لنـا أن الخيـارات المزرعيـة مـا زالـت مرتبطـة أشـد الارتبـاط بالحاجـات الغذائيـة للفلاحـين، حيـث مـا زال الفلاحـون يزرعـون كميـات صغـيرة مـن المحاصيـل الموجهـة للاسـتهلاك الشـخصي وليـس للسـوق.

يقـول لنـا مـزارع آخـر " بـزرع حاجـات للبيـت بـس فيـما لا يتعـدى نـص قـيراط زي البصـل والتـوم وحـوض ملوخيـة لا يتعـدى الربـع قـيراط حاجـات الاكتفـاء الـذاتي، الاكتفـاء الشـخصي مـش للتسـويق يعنـي باذنجـان حـوض كرنـب كام حـوض كـده طماطـم باميـة الحاحـات دي بنعملهـا علشـان يعنـي تخفـف عننـا ضغـط الـشرا مـن بـره عـلى قـد بيتـي ولكـن التسـويق فيهـا صعـب دي للبيـت وبخـلي منهـا تقـاوي علشـان سـاعات تلاقـي ثمـرة تشـيخ مـن الباميـة أو البصـل فنطلـع كـده ونفركهـم ونطلـع منهـم بعـض البـذور للسـنة الجايـة. أنـا مـا زلـت مـن ضمـن النـاس الـلي بـزرع باميـة مـن 25 ولا 30 سـنه التقـاوي بتاعتـي وكـمان احنـا مـا زلنـا

متمسكين بتقاوي البرسيم دايمًا التقاوي بتاعتنا معانا ننضفها مفيش الحامول مفيش الحاجات دي بنقيهم وانضفهم واشيلهم لتاني سنة"

في غالبية الحالات التي تحدثنا معها بقريتي الدراسة يخصص الفلاحون سدس إلى خمس المساحة للاستهلاك المنزلي وتزيد المساحة بزيادة حجم الملكية وحجم الأسرة حيث إن الأسر التي تمتلك أربعة أو خمسة أفدنة تزيد من مساحة الأرض المنزرعة خضروات في حين يتم التركيز أكثر على القمح في الأسر ذات المساحات التي تقل عن فدان مع تخصيص الحواف والقنوات للخضروات.

يشير العديد من أفراد عينة الدراسة أن امتلاك الأرض يمكنهم من تقليل النفقات على شراء الخضروات وأيضًا الشعور بالأمان في ما يتعلق بالخبز فوجود الدقيق في المنزل هو عنصر أمان.

المنطق الذي يتبناه الفلاحون في إدراة أرضهم وتصميم التركيب المحصولي وتحديد الأولويات مرتبط إذًا بأبعاد متعددة لا تقتصر على المفهوم الضيق للعائد الاقتصادي وإن كان (أي هذا المنطق) لا يتم تجاهله تمامًا. فالفلاح يتعاقد بجزء من الأرض لزراعة البنجر مثلاً ويزرع جزءًا منها للمنزل ويزرع جزءًا لإطعام الماشية ويقوم بتدوير المحاصيل حتى يحافظ على التربة ويخلط بين السماد العضوي والسماد الكيماوي لتوفير النفقات ويستخدم العمالة المنزلية ويقلل من العمالة المأجورة كلما أمكن ذلك وتسمح له الأرض بإتمام التبادل مع الفلاحين سواء في تقاوي الخضروات أو في ناتجها النهائي.

رغم تغلل السوق في العلاقات الزراعية يظل الهامش المرتبط بجزء من العمل الزراعي والخيارات المزرعية خارجًا عن سيطرة السوق. وهذا الهامش هو الذي يسمح لنا بالحديث عن إمكانات لتوجيه التحول نحو السيادة الغذائية. لم يخرج الإنتاج للاستهلاك المنزلي تمامًا من حسابات الفلاحين بل ظل مكونًا أساسيًّا من مكونات التركيب المحصولي لدى الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة. كما أن الاهتمام بإعادة إنتاج التقاوي في ما يتعلق بالخضروات التي تستهلك منزليًّا يمثل ظاهرة جديرة بالملاحظة ومرتبط بشكل أساسي بفكرة السيادة على الغذاء. هذه الرغبة

الداخليـة لتحقيـق الأمـان الغـذائي في القمـح والاسـتمرار في إنتـاج أصنـاف تناسـب إنتـاج الخبـز منزليًّـا والممارسـات المتعـددة لـدى الفلاحـين والفلاحـات في تحقيـق كفايـة منازلهـم وتوجسـهم الدائـم مـن السـوق هـو مـا نـراه نـواة أو كتلـة صلبـة لبنـاء السـيادة الغذائيـة.

تلـك الخيـارات المزرعيـة والاعتبـارات غـير الاقتصاديـة التـي يتبناهـا الفلاحـون، وإعـادة تعريـف القيمـة التـي يقـوم بهـا الفلاحـون الصغـار في مـصر تمثـل لبنـة في طريـق بنـاء السـيادة الغذائيـة. فكـما أشرنـا يعـبر مفهـوم السـيادة الغذائيـة الـذي تبنتـه حركـة طريـق الفلاحـين العالميـة عـن حـق المجتمعـات المحليـة في غـذاء صحـي وملائـم ثقافيًّـا، ينتـج مـن خـلال أسـاليب صحيحـة ومسـتدامة بيئيًّـا، وحقهـا في تحديـد نظمهـا الغذائيـة والزراعيـة. وتضـع تطلعـات أولئـك الذيـن ينتجـون ويوزعـون ويسـتهلكون الغـذاء في قلـب النظـم والسياسـات الغذائيـة بـدلًا مـن الطلـب في الأسـواق والـشركات. وتدافـع عـن مصالـح وإدمـاج الأجيـال المقبلـة" [93]. تقـدم الملاحظـات الميدانيـة إذًا تقاطعـات مـع مفهـوم السـيادة الغذائيـة حيـث يعطـي مفهـوم السـيادة الغذائيـة مصالـح المنتجـين والمنتجـات المحليـين للغـذاء الأولويـة في تحديـد الأنظمـة الغذائيـة الملائمـة لهـم، ومـن ثـم فإنهـا تعمـل عـلى إعطـاء الأولويـة للمجتمعـات المحليـة والقوميـة للنفـاذ للغـذاء بصفتهـا منتجًـا يحمـل الخصوصيـة الثقافيـة والاقتصاديـة للمجتمعـات، عـلى عكـس نظـم الغـذاء الحديثـة والتـي تتجاهـل تلـك الحقائـق.

يتضـح لنـا هنـا أنـه عـلى الرغـم مـن سـعي الدولـة الـدؤوب للإدمـاج الكامـل للفلاحين في السـوق العالميـة مـن خـلال عـدد مـن السياسـات المركبـة والتـي يغلـب عليهـا الطابـع النيوليـبرالي إلا أن الفلاحـين غالبًـا مـا احتفظـوا بهوامـش عديـدة للمنـاورة ضـد هـذا الدمـج الكامـل. تلـك المقاومـة الصامتـة واليوميـة لهـؤلاء الفلاحـين نابعـة مـن انعـدام الثقـة العميـق في آليـات السـوق في مـصر. والخـبرة التاريخيـة السـيئة للفلاحـين مـع سياسـات الدولـة الزراعيـة وتعـدد طـرق اسـتخلاص العائد منهـم، جعلـت اندماجهـم جزئيًّـا وحرصهـم عـلى تأمـين بعـض احتياجاتهـم الغذائيـة الأساسـية خـارج قـوى السـوق.

93- Declaration of the Forum for Food Sovereignty, Nyéléni 2007, for the full text: https://nyeleni.org/spip.php?article290

كـما أسـلفنا فـإن الخيـارات المزرعيـة الموجهـة للاسـتهلاك الشـخصي، وإعـادة إنتـاج مفهـوم العمـل التضامنـي بـين الفلاحـين تعكـس هـذا الانعـدام الكبـير للثقـة بـين الفـلاح والسـوق، وفي تلـك الحالـة بـين الفـلاح والدولـة نفسـها والتـي يبـدو دورهـا الأسـاسي في الحالـة المصريـة ليـس فقـط في عمليـة إنشـاء السـوق نفسـها، وإنمـا رعايـة الفاعلـين الأساسـيين في السـوق (المحتكريـن سـواء في القطـاع الخـاص أو الحكومـي) للاسـتفادة القصـوى مـن هـؤلاء الفلاحـين الصغـار وأراضيهـم القزميـة للإنتـاج مـن أجـل المدينـة والإنتـاج مـن أجـل التصديـر.

لا ينفـي هـذا الهامـش خضـوع الفلاحـين لقـوى السـوق بدرجـة كبـيرة، ومـع ذلـك عـبر الصدمات التـي تلقاهـا الفلاحـون اكتسـبوا شـكلًا مـن أشـكال التوجـس حيـال الدولـة والسـوق. هـذا التوجـس لا يعنـي انعـدام الثقـة أو رغبـة في الانفصـال التـام كـما يمكـن أن يتصـور البعـض، ولكـن علاقـة حـرص بـألا يعتمـد أو يتـكل عـلى أي منهـما بشـكل كامـل في تأمـين غذائـه ويحافـظ لنفسـه عـلى هامـش حركـة ولـو محـدود في تأمـين احتياجاتـه الغذائيـة الأساسـية مـن الحبـوب والخـضروات والإنتـاج الحيـواني والداجنـي.

مجال الخيارات وتعقد سبل العيش في قريتي الدراسة

سـبل العيـش هـي حزمـة الأدوات والأنشـطة والقـدرات التـي تسـتعين بهـا الأسر مـن أجـل تأمـين احتياجاتهـا الرئيسـة ومـن أجـل تحسـين ظـروف معيشـتهم. اسـتخدام مصطلـح "سـبل العيـش livelihood" في هـذه الجزئيـة مـن الدراسـة لا يشـير فقـط إلى المفهـوم الاقتصـادي المرتبـط بالتوليفـات التـي تحددهـا الأسر لإشـباع متطلباتهـا المعيشـية الأساسـية وإنمـا يشـتمل عـلى الإطـار الاجتماعـي المرتبـط الـذي يدمـج الأنشـطة الاقتصاديـة بغـير الاقتصاديـة وأشـكال العمـل والتضامـن المتعـدد وأيضًـا الخيـارات الثقافيـة والتفضيـلات الغذائيـة التـي ينحـاز إليهـا الفلاحـون في عينـة الدراسـة[94].

Berry, S. (1989). Coping with confusion: African farmers' responses to economic instability -94 .in the 1970's and 1980's (Vol. 141). African Studies Center, Boston University

عبر تحليل سبل عيش الأسر المعيشية التي قمنا بإجراء مقابلات معها نقدم هنا محاولة لفهم وتحليل الخيارات الممكنة وأشكال التوليفات المعيشية التي تتبعها الأسر المختلفة بقريتي الدراسة لبناء سبل عيشها. تتنوع سبل العيش وتتفاوت حسب عدد أفراد الأسرة والتقسيم الاجتماعي للعمل حسب النوع الاجتماعي وطبيعة الأعمال ومساحة الأراضي التي يملكونها وشبكة العلاقات التي ينخرطون فيها. على سبيل المثال توضح إحدى دراسات الحالة لأسرة تتكون من أربعة أفراد أب وابن وبنت وأم تمتلك 8 قراريط (ثلث فدان) وتقوم بزراعته بشكل أساسي كعلف للماشية (برسيم في الصيف وذرة في الشتاء) بالإضافة إلى زراعة الحوف (حدود الأرض) ببعض الخضروات التي تستخدم للاستهلاك المنزلي مثل الكرنب والبصل والثوم والملوخية والبامية.

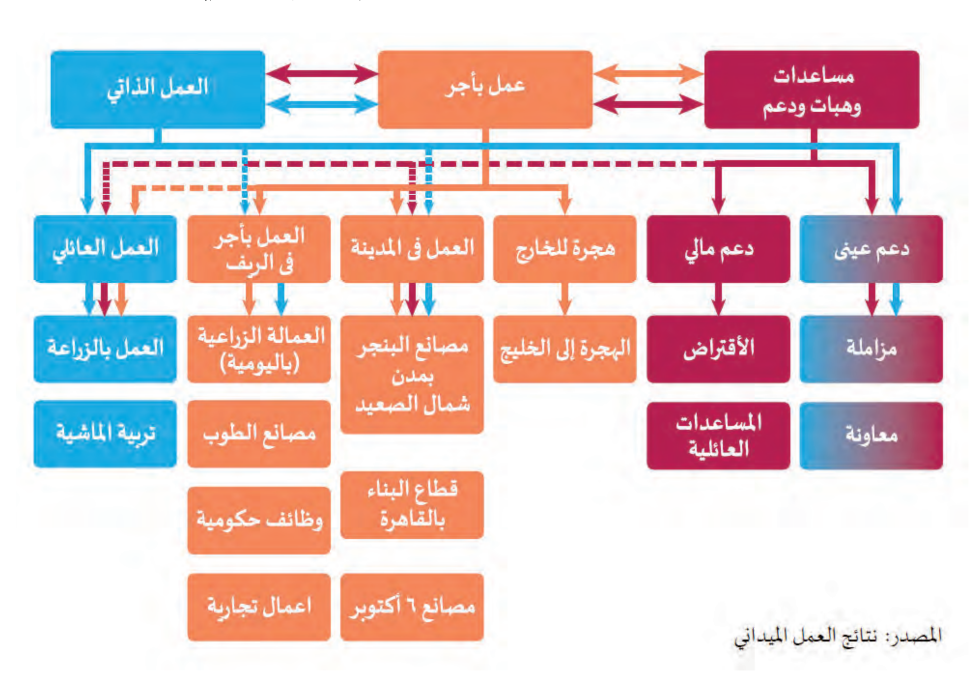
تقوم الأسرة باستئجار مساحة إضافية من الأرض تتراوح مساحتها من نصف فدان إلى فدان (حسب مدخرات الأسرة) وذلك لزراعتها بالبنجر فقط (في حال استئجار نصف فدان) أو البنجر والقمح (في حال استئجار فدان كامل). بينما يخصص البنجر لتحقيق تراكم مالي فإن القمح يقسم بين الإنتاج للسوق والإنتاج لتأمين احتياجات المنزل من القمح (نحو ربع فدان قمح للاستهلاك المنزلي). ويتم زراعة الذرة صيفًا من أجل الإنتاج الحيواني ويقول المبحوث موضحًا ذلك "الذرة بنأكل أوراقه للماشية وبنطحن حبوبه لتغذية الطيور".

بالإضافة إلى ذلك يعمل ذكور الأسرة (الأب والابن) باليومية سواء في العمل الزراعي في مواسم الحصاد لدى ملاك المساحات المتوسطة والكبيرة أو في صناعة الطوب بأحد المصانع بالقرية وذلك لتوفير الأموال اللازمة لاحتياجات المنزل اليومية. ولا تمتلك الأسرة آلات زراعية بل تستأجر كلًّا من ماكينة الري وماكينة الرش والجرار عند الحاجة. ويتم استخدام مخلفات الحيوانات في تسميد الأرض لتقليل الاعتماد على السماد الكيماوي مرتفع التكلفة. ومع أهمية الزراعة إلا أن أعضاء الأسرة يؤكدون أن تربية الماشية والأغنام والدواجن هي المصدر الأساسي للدخل وهي التي تؤمن الغذاء في المنزل من خلال إنتاج اللحم وأيضًا البيض واللبن والجبن والسمن. كما أنها تحقق دخلًا سنويًّا عبر بيع العجول والأغنام وفي بعض الأحيان الدواجن والبيض والحليب والجبن. تمتلك الأسرة بقرتين وعشرة أغنام ونحو 40 دجاجة. والأم هي المسؤولة عن الإنتاج الحيواني

المنزلي وهـي التـي تتحكـم بشـكل كبـير في القـرارات المزرعيـة خاصـة فيـما يتعلـق بإنتـاج العلـف الشـتوي والصيفـي للحيوانـات المنزليـة. وتقـوم الأم ببيـع الإنتـاج المنـزلي مـن البيـض والجـبن والسـمن والكشـك في السـوق الأسـبوعية للقريـة.

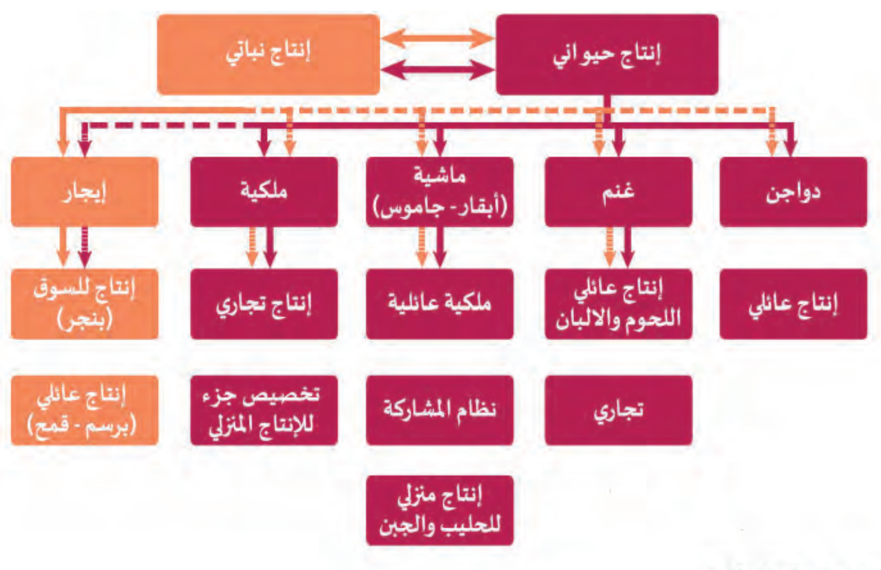
لقـد قمنـا بدراسـة سـبل عيـش نحـو 20 اسرة بقريتـي الدراسـة. يقـدم الشـكلان التاليـان مجموعـة الخيـارات والتوليفـات التـي يسـتخدمها سـكان قريتـي الدراسـة لنسـج سـبل عيشـهم. هـذه الخيـارات ترسـم إلى حـد بعيـد مسـاحة الممكـن وحيـز الحركـة في الإطـار العـام للقريـة والتـي تتشـكل مـن خـلال تراكـم الخـبرات المحليـة والعائليـة الزراعيـة وأيضًـا طبيعـة البنـى الاجتماعيـة والاقتصاديـة الحاكمـة عـلى المسـتوى القومـي وأيضًـا توسـيع الخيـارات أمـام سـكان القريـة كلـما تسـنى لهـم ذلـك.

شكل (25): مصفوفة العمل وأشكال الدعم المادي والعيني



المصدر: نتائج العمل الميداني

شكل (26): مصفوفة الإنتاج الزراعي والحيواني



المصدر: نتائج العمل الميداني

توضح دراستنا لسبل عيش الأسر المعيشية بقريتي الدراسة أن شبكة الخيارات الممكنة التي يختار من بينها أو يتفاعل داخلها الفاعلون الاجتماعيون وفقًا لقدراتهم وإمكانياتهم وتصوراتهم أيضًا، تتشكل وفقًا لتأثيرات محلية وإقليلمة وأحيانًا دولية (إمكانات الهجرة مثلًا وأسعار الحبوب ودعم الدولة). لكن الدائرة المحلية تظل الأقوى في رسم التصورات أو الخيارات للأفراد. وهي التي بدورها تحدد المحددات وتضع القيود أمام أهل القرية. قمنا بتقسيم الخيارات إلى قسمين كل في شكل توضيحي مستقل، الأول مرتبط بأشكال العمل والحصول على الدعم والمصادر المختلفة التي لاحظناها خلال عملنا الميداني، والثاني يتعلق بأشكال الإنتاج الحيواني والنباتي بقريتي الدراسة وأشكال استخدام الأراضي والموارد وتوجيه العائدات.

توضح دراستنا التعقد والتداخل لسبل العيش داخل القرية وكيف أن الزراعة أصبحت جزءًا من كل يمزج بين العمل العائلي والمنزلي وأشكال من التضامن والتبادل والعمل داخل القرية وخارجها. وتتداخل أشكال العمل المأجور مع العمل العائلي مع التضامن والتعاون **والعمل التبادلي المعروف بالمزاملة الذي يعد من أشكال التضامن المميزة بعينة الدراسة**. وهي قيام مجموعة من العمال بمصانع خارج القرية (والذين

يملكـون أو يسـتأجرون أراضي بالقريـة) بالاتفـاق عـلى طريقـة في تقسـيم الأعمال الزراعيـة بأراضيهم تتناسـب مـع وردياتهـم وأوقـات وجودهـم وغيابهـم عـن القريـة بحيـث لا يتعـارض اسـتمرار العمل الزراعـي مـع غيابهـم مـن أجـل العمـل بالمصانـع خـارج القريـة. فيقومـون مثـلاً بالاتفـاق عـلى مـن سيناسـبه الإشراف والعمـل عـلى تجهيـز الأرض ثـم الزراعـة ثـم الريـات وأخـيرًا الحصـاد بحيـث يتشـارك الجميـع في العمـل الزراعـي دون أن يؤثـر سـلبًا عـلى ارتباطاتهـم الوظيفيـة في المصانـع.

حالة السيادة على البذور

التقـاوي أو البـذور مكـون أسـاسي في تحقيـق السـيادة الغذائيـة، فـدون الحصـول عـلى تقـاوٍ ذات جـودة وبأسـعار معقولـة والحـق في حفـظ واختيـار وتبـادل وإعـادة زراعـة البـذور، لا يمكـن تحقـق السـيادة عـلى الغـذاء بشـكل كامـل. تحمـل البـذور المفاتيـح الوراثيـة للتنـوع البيولوجـي ومقاومـة التغـيرات المناخيـة، وهـي تحمـل أيضًـا سـجلات للتراكـمات المعرفيـة والثقافيـة المرتبطـة بالمحاصيـل المحليـة، وتتطـور نتـاج ممارسـات التكاثـر والانتخـاب التاريخيـة التـي هـي في حقيقـة الأمـر مـيراث بـشري منـذ أن قـام الإنسـان الأول في مناطـق متفرقـة مـن العـالم بزراعـة وانتخـاب النباتـات.

عـلى مـدى العقـود الماضيـة تغـير نظـام البـذور كثـيرًا ليصبـح خاضعًـا لقـوى السـوق. ويتـم التعامـل مـع البـذور عـلى أنهـا "سـلعة مثـل غيرهـا" بسـبب تطويـر أنـواع البـذور الهجينـة والمعدلة جينيًّـا وبـراءات الاخـتراع واتفاقيـات التجـارة العالميـة وهيمنـة الـشركات عابـرة الجنسـيات وهـذا أثـر عـلى التنـوع الجينـي وكذلـك حقـوق المزارعـين. عـلى المسـتوى العالمـي تسـيطر ثـلاث شركات فقـط عـلى نحـو 53 % مـن السـوق العالميـة للبـذور[95].

مـصر بلـد ذو تنـوع نبـاتي كبـير. ومـع ذلـك هنـاك زيـادة كبـيرة في الاعتـماد عـلى التقـاوي المسـتوردة مـن الخـارج، خاصـة تقـاوي الخـضر حيـث تسـتورد مـصر 89 % مـن

95- The Privatisation of Seeds, URL: https://en.reset.org/knowledge/privatisation-seeds

احتياجاتهـا[96]. إن اسـتعادة السـيطرة عـلى البـذور أمـر معقـد خاصـة في الاندمـاج الحاصـل في المنظومـات الدوليـة لحمايـة حقـوق المربـين[97] والملكيـة الفكريـة (سـوف نتطـرق لهـذا الأمـر بالتفصيـل خـلال الفصـل). ولكـن هنـاك خطـوات يمكـن اتخاذهـا عـلى مسـتوى المجتمـع المحـلي لدمـج الحـق في الحصـول عـلى التقـاوي بشـكل أفضـل في حركـة السـيادة الغذائيـة.

نحـاول في هـذا الجـزء مـن الدراسـة رصـد وتحليـل حالـة السـيادة عـلى البـذور للمحاصيـل المنزرعـة بقريتـي الدراسـة عـبر دراسـة نظـام التقـاوي بالقريتـين مـع عـرض وتحليـل للأطـر الكليـة الحاكمـة عـلى المسـتوى المحـلي والـدولي والتـي بدورهـا ترسـم حـدود ومعوقـات تحقيـق السـيادة عـلى البـذور.

واقع السيادة على البذور في ضوء نتائج الدراسة الميدانية

يعـرف مصطلـح "نظـام البـذور" عـلى أنـه يشـير إلى طـرق تطويـر وإنتـاج وتوزيـع البـذور بـكل الطـرق الرسـمية وغـير الرسـمية.[98] بمعنـى آخـر نحـاول في هـذا القسـم وصـف وتحليـل الطـرق التـي يحصـل مـن خلالهـا المزارعـون في قـرى الدراسـة عـلى البـذور. مـن خـلال دراسـة في أنظمـة البـذور المحليـة بقريتـي الدراسـة، نلقـي الضـوء عـلى مجموعـة مـن الجوانـب المرتبطـة بالحصـول عـلى التقـاوي، إنتـاج التقـاوي في الحقـل؛ تخزيـن التقـاوي وحفظهـا؛ المعـارف المحليـة والتقاطعـات بـين نظـم بـذور الفلاحـين ونظـم البـذور الرسـمية.

يوضـح الجـدول التـالي تقسـيم التقـاوي في قريـة الدراسـة وفقًـا لقاعدتـين، الأولى حسـب طريقـة تحصـل الفلاحـين عليهـا (قطـاع خـاص - مصـدر حكومـي - منـزلي) والثـاني حسـب صنـف التقـاوي محسـن (محـلي أو مسـتورد) أو بلـدي. وأظهـرت نتائـج الدراسـة

96- اليوم السابع, الزراعة: نستورد 98% من تقاوي الخضر.. وخطة جادة لإنتاجها محليًا الأربعاء، 17 يوليه 2019. الرابط: https://is.gd/2qDLBE

97- " المربـي "يقصد به الجهة أو الشخص الذي يستنبط صنفًا جديدًا".

98- Maxted, N, Ford-Lloyd, B and Hawkes, JG (1997) Complementary conservation strategies In: Maxted, N, Ford-Lloyd, B, Hawkes, JG (eds) Plant Genetic Conservation: The In Situ Approach. London: Chapman and Hall, pp. 15–39.

الميدانيـة وجـود ثـلاث مجموعـات أو أشـكال رئيسـة للعلاقـات الزراعيـة بقـرى الدراسـة. الشـكل الأول هـو الزراعـة التجاريـة والتعاقديـة والتـي تتركـز حـول محصـولي البنجـر والبطاطـس والشـكل الثـاني الزراعـة التجاريـة والمنزليـة للحبـوب أمـا الشـكل الثالـث فهـو الزراعـة للاسـتهلاك المنـزلي والتـي تشـمل الخـضروات وأيضًـا العلـف للماشـية المنزليـة. وكل شـكل مـن أشـكال العلاقـات الزراعيـة لـه علاقـات مختلفـة مـع البـذور مـن حيـث مصدرهـا وإكثارهـا والسـيطرة عليهـا.

المحاصيــل التعاقديــة: في حالــة البطاطــس يتــم اســتيراد عــروة لإكثارهــا، تســتورد تقــاوي البطاطـس مـن الاتحـاد الأوروبي في الغالـب كـما أوضحنـا في الفصـل الثالـث مـن الكتـاب. يعمـد الفلاحـون لاسـتخدام تلـك التقـاوي المسـتوردة مرتـين عـلى الأقـل رغـم أن الإرشـادات الزراعيـة تطالـب الفلاحـين بـشراء التقـاوي في كل مـرة. لكـن يعمـد الفلاحـون لاسـتخدام التقـاوي مـرة أخـرى (وتسـمى بظاهـرة كـسر التقـاوي) مـن خـلال تخزينهـا في الثلاجـات سـواء الثلاجـات الكبـيرة التابعـة للقطـاع الخـاص الكبـير أو الثلاجـات الصغـيرة والتـي غالبًـا مـا تكـون مشروعـات اسـتثمارية صغـيرة في تلـك القـرى. اسـتخدام الفلاحـين لتلـك الاسـتراتيجية يرجـع إلى ارتفـاع أسـعار التقـاوي وبالتـالي توفـر زراعـة التقـاوي مرتـين ميـزة نسـبية جيـدة لهـؤلاء الفلاحـين خاصـة أن الإنتاجيـة لا تتأثـر بشـكل كبـير في الزراعـة الثانيـة لـذات التقـاوي. لكـن تبـدأ الإنتاجيـة في الانخفـاض في المـرة الثالثـة للزراعـة مـما يدفـع الفلاحـين لـشراء تقـاوٍ مهجنـة جديـدة مسـتوردة مـن الخـارج كل عامـين. وكـما أوضحنـا في الفصـل الثالـث فـإن اسـتيراد تقـاوي البطاطـس في مـصر هـو سـوق ذات طابـع مركـز واحتـكاري كبـير. أمـا بالنسـبة للبنجـر فيتـم اسـتيراد التقـاوي أيضًـا مـن دول الاتحـاد الأوروبي مـن خـلال المصانـع والـشركات الخاصـة والحكوميـة التـي تبيعهـا للفلاحـين وتخصـم سـعرها عنـد توريـد المحصـول لتلـك المصانـع. لا يمكـن للفلاحـين الحصـول عـلى تقـاوي البنجـر سـوى مـن المصنـع، كـما أن البنجـر هـو محصـول يجـب أن تجـدد بـذوره في كل موسـم ببـذور جديـدة مـن المصنـع.

محاصيـل الحبـوب الغذائيـة: تسـيطر الدولـة عـلى إنتـاج وتوزيـع بـذور الحبـوب الغذائيـة الرئيسـة والتـي هـي مـن إنتـاج مراكـز البحـوث الزراعيـة. هـذه البـذور وهـي أصنـاف هجينـة يتـم إنتاجهـا محليًّـا وتـم تطويرهـا عـبر باحثـين زراعيـين بمراكـز الأبحـاث التابعـة للدولـة، وقـد حـدث تطـور كبـير في إنتـاج أصنـاف الحبـوب محليًّـا خاصـة القمـح والـذرة الشـامية والـذرة الرفيعـة (السـورجيوم) بالإضافـة للقطـن **والقصـب**. يتـم سـنويًّا تحديـد الأصنـاف التـي تنتجهـا مراكـز البحـوث والتـي تناسـب النطاقـات الجغرافيـة المختلفـة ويتـم نـشر خريطـة الأصنـاف وبعـد ذلـك توزيـع الأصنـاف عـلى مراكـز التوزيـع والجمعيـات التعاونيـة بالقـرى ويقـوم الفلاحـون بـشراء الأصنـاف مـن الجمعيـات ومراكـز البيـع.

غالبًـا مـا يظهـر نـوع مـن المضاربـات في سـوق البـذور المحليـة خاصـة القمـح والـذرة وهـما محصـولان أساسـيان في الريـف المـصري، يضطـر الفلاحـون غـير المالكـين لحيـازات زراعيـة أن يشـتروا البـذور مـن السـوق السـوداء في أحيـان كثـيرة لأن الجمعيـة الزراعيـة لا تـورد البـذور سـوى لأصحـاب الحيـازات الزراعيـة. كـما أن بعـض الفلاحـين يقومـون بكـسر التقـاوي وتخزينهـا لزراعتهـا في العـام التـالي نظـرًا لعـدم قدرتهـم عـلى شراء تقـاوٍ جديـدة كل عـام رغـم إدراكهـم لتأثـير ذلـك عـلى الإنتاجيـة.

المزروعـات المعيشـية: كـما أشرنـا سـابقًا فـإن العديـد مـن الخـضروات يتـم زراعتهـا بمسـاحات صغـيرة للاسـتهلاك المنـزلي. عـادة يتـم الاحتفـاظ منزليًّـا بتقـاوٍ محليـة مـن هـذه المزروعـات خاصـة في محاصيـل البصـل والملوخيـة والباميـة والجرجـير والثـوم وأيضًـا البرسـيم الـذي يـزرع لتغذيـة الحيوانـات المزرعيـة. أمـا في حالـة الكرنـب، وهـو نـوع مـن الخـضروات ينتـشر في مـصر ويدخـل في صناعـة "محـشي الكرنـب" وهـو غـذاء شـهير في الريـف والمـدن أيضًـا، يحصـل الفلاحـون عـلى البـذور المهجنـة للمـرة الأولى مـن السـوق ويقومـون بإعـادة زراعـة تلـك البـذور وإكثارهـا في مشـاتل صغـيرة ويبيعـون الناتـج منهـا والفائـض عـن حاجتهـم لفلاحـين آخريـن. تسـيطر النسـاء في حـالات كثـيرة عـلى عمليـات انتقـاء وتخزيـن تقـاوي بعـض المحاصيـل التـي تـزرع للاسـتهلاك المنـزلي مثـل الملوخيـة والباميـة والبصـل وأحيانًـا الثـوم والكرنـب. أمـا في حالـة زراعـة تلـك المزروعـات المعيشـية

بغرض التجارة وعلى مساحات كبيرة (أكثر من نصف فدان) فإن الفلاحين غالبًا ما يشترون البذور من السوق حيث تنتشر محلات بيع البذور والمستلزمات الزراعية.

يوضح الجدول التالي تقسيم مصادر التقاوي في قرى الدراسة:

جدول (23) : تقسيم مصادر التقاوي

		المصدر			طبيعة الصنف		
		القطاع الخاص	الجمعية الزراعية	انتاج منزلي	اصناف محلية محسنة	اصناف مستوردة	اصناف بلدية
المحاصيل التعاقدية	البنجر	x				X	
	البطاطس	x				X	
المحاصيل التجارية	القمح		x		x		
	الذرة		x		x		
	الخيار	x				X	
المزروعات المعيشية	الملوخية			x			x
	البصل			x			x
	الثوم			x			x
	الكرنب	x					x
	الباميا			x			x
	البرسيم			x			x

المصدر: نتائج العمل الميداني، ٢٠١٩.

ورغم ارتكاز قرى الدراسة على مصدر خارج الوحدة المعيشية في الحصول على أغلب احتياجاتها من البذور في الحاصلات التعاقدية والتجارية وجزء من المزروعات المعيشية (القمح، الذرة) إلا أنها تتبع استراتيجية تقليل التكاليف عبر إعادة زراعة نفس التقاوي لعام إضافي أي إنها تستقطع جزءًا من الإنتاج لاستخدامه كتقاوٍ لعام إضافي. ويدرك الفلاحون الذين التقينا معهم طبيعة التقاوي المحسنة التي يقل إنتاجها تدريجيًّا عند

استقطاع التقاوي منها. وتسمى هذه الممارسة (كسر التقاوي) كما أشرنا سابقًا. يبدو أنهم توصلوا إلى ذلك عبر التجربة والمحاولة والخطأ، ويحدث هذا بشكل أساسي في محاصيل الحبوب. أما عن البطاطس فيتم استخدام التقاوي المستوردة لإكثار مزيد من التقاوي لزراعتها في العروة التالية.

إن هذه الممارسات التي يتبعها الفلاحون لتقليل النفقات وعدم شراء التقاوي كل عروة هي في الواقع مخالفة للتعهدات والالتزامات التي وقعتها مصر لحماية حقوق المربين مثل اتفاقية اليوبوف التي أقرها البرلمان المصري عام 2017 وانضمت مصر إلى الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية" اليوبوف" عام 2019[99]. ولكن حتى هذه اللحظة لا توجد أي قضايا في هذا الصدد وهناك مخاوف حقيقية أن تُزيد الالتزامات القانونية المصرية التي وقعتها مصر سواء داخل إطاراتفاقيات التبادل الحر أو مع دول الاتحاد الأوروبي معاناة الفلاحين وتعمق حالة انعدام السيادة على التقاوي التي أظهرتها الدراسة الميدانية.

ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة أن الخضروات التي تزرع للاستهلاك المنزلي هي التي تشهد درجة أعلى من السيادة على البذور وأحيانًا التبادل بين المزارعين والأسر، ونعني هنا بذور البامية والملوخية والجرجير والبصل والثوم والبرسيم أيضًا. هذا الترابط بين السيادة على الغذاء والسيادة على البذور على المستوى المحلي يوضح الترابط بين هذين الشكلين من أشكال السيادة على الغذاء بشكل عام وإن كان الفلاحون يؤكدون أنه لا سيادة على الغذاء دون سيادة على البذور.

99- جريدة البيان، وزير الزراعة: بالإجماع مصر تحصل على عضوية مجلس الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية "اليوبوف"، 1 نوفمبر 2019، الرابط: https://is.gd/k2Oz6U

خلال العقود الأخيرة، بدأت تحولات كبيرة تحدث في مجال السيادة على البذور على المستوى العالمي عبر التطور التكنولوجي ودخول الشركات الدولية، ولكن أيضًا وبشكل أساسي عبر عمليات مأسسة التجارة العالمية ما بعد الحرب العالمية الثانية. ألقت عمليات مأسسة التجارة الدولية بظلالها على مسالة البذور خاصة عبر اتفاقية التريبس والتي تعني بحقوق الملكية الفكرية بدءًا من العام [100] 1994.

منذ بداية القرن العشرين شهد العالم تغيرات متسارعة للعولمة عن طريق تحرير التجارة. وقد بدأ هذا الاتجاه يأخذ شكلًا مهيمنًا على التبادل التجاري عبر توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات". في 1986، قررت أطراف اتفاقية الجات المتعاقدة، البدء في جولة جديدة من المفاوضات عرفت بجولة الأورجواي واستمرت من 1986 إلى 1993 انتهت بالتوقيع على اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) في مراكش بالمغرب وفي 1995 وضعت اتفاقية التجارة العالمية موضع التنفيذ وأصبحت منظمة التجارة العالمية جاهزة للعمل. وتعتبر هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في 1993 الاتفاقية الأم التي تضم الاتفاقيات الأخرى كافة وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة أدت إلى توسيع تحرير التجارة ودعم قطاع الخدمات والسلع وحماية حقوق الملكية الفكرية وأيضًا وضع نظام لتسوية النزاعات التجارية بين الدول. ومنذ إنشائها توسعت المنظمة حيث إنها تضم الآن في عضويتها 164 دولة وتسيطر على أكثر من 97 % من التجارة العالمية وبالتالي فإن اتفاقيات المنظمة مؤثرة على غالبية سكان الكوكب. وقد انضمت مصر لمنظمة التجارة العالمية في يونيو عام 1995.

ومن أهم ما جاء في هذه الاتفاقية في ما يتعلق بمسألة البذور هو الملحق رقم 1 ت والمسمى باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة وبحقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التريبس TRIPS) وقد بدأ سريانها عام 1995 وهي أكثر الاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية شمولًا وهي ملزمة لجميع أعضاء منظمة التجارة الدولية. ورغم أن الهدف

100- O’Grady Walshe، Clare. Sovereignty and globalisation: the case of seed sovereignty in sub-Saharan Africa. Diss. Dublin City University، 2018.

المعلـن للاتفاقيـة هـو حمايـة حقـوق المخترعـين والمؤلفـين والناشريـن مـن الخسـائر الناتجـة عـن البدائـل المزيفـة مـن البرامـج والمـاركات التجاريـة والمصنوعـات. إلا أن حـدود وآثـار التريبـس تتخطـى حمايـة المخترعـين ووقـف عمليـات التقليـد والتزييـف ونـشر التكنولوجيـا مجانًـا أو بسـعر رخيـص. فحمايـة حقـوق الملكيـة يحمـل في طياتـه تحجيـم نـشر المعـارف المهمـة وحرمـان الـدول مـن النفـاذ للمعرفـة اللازمـة لإحـداث تطـور تكنولوجـي. كـما أن هـذه الإجـراءات الحمائيـة قـد شـملت أيضًـا الأصـول الجينيـة والمعـارف المحليـة المرتبطـة باسـتخدامات النباتـات الطبيـة والعطرية والتـي كانـت لقـرون طويلـة مشـاعًا، محوّلـة إياهـا إلى ملكيـات لـشركات تحميهـا عـبر قوانـين الملكيـة الفكريـة وأسـبقية التسـجيل[101].

ومـع ذلـك فقـد جـرت معركـة كبـيرة داخـل أروقـة منظمـة التجـارة العالميـة بـين الراغبـين في تسـجيل التقـاوي والبـذور ضمـن بـراءات الاخـتراع مـن الـشركات العابـرة للقـارات والـدول الغنيـة وبـين الرافضـين لهـذا الإجـراء مـن دول الجنـوب والمنظـمات المدافعـة عـن التنـوع البيولوجـي وحقـوق الفلاحـين والشـعوب الأصيلـة. إذا علمنـا أن نحـو 80 % مـن المـوارد الجينيـة النباتيـة توجـد في دول الجنـوب في حـين أن الصناعـات التكنولوجيـة الحيويـة تتركـز بنسـبة تصـل أيضًـا إلى 80 % في الشـمال يبـدو جليًّـا أن بـراءات الاخـتراع في هـذا المجـال تمثـل شـكلًا مـن أشـكال الاسـتحواذ عـلى الأصـول الوراثيـة عـبر النهـب. فمـن خـلال إدخـال أي جـين في منتـج مـا تحمـي اتفاقيـة التريبـس هـذا المنتـج وتعتـبره ملـكًا للشركـة/ المؤسسـة التـي أضافـت الجـين[102]. ويكفـي هنـا أن نشـير إلى أن تقريـرًا صـدر عـام 2020 يشـير إلى أن هنـاك 5 شركات بـذور عالميـة تسـيطر عـلى 50 % مـن إنتـاج التقـاوي في العـالم، هـذه الـشركات هـي (Bayer, Corteva, Limagrain, Chemchiana & Syngenta)[103]

101- انظر، عبد المولى إسماعيل، 2016. تحرير تقاوي الحاصلات الزراعية والسيادة الغذائية، في السياسات الزراعية والمسألة الفلاحية في مصر، تحرير سمير أمين، مركز البحوث العربية والإفريقية، ص ص 281-324.

102- برويستر جريس، "براءات الاختراع والنباتات: كيف تحمي الأمم النامية مواردها الجينية"، في جون فيفر (تحرير)، العيش بالأمل شعوب تواجه العولمة، ترجمة محمود حسن النبي. المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009. ص ص 127-143.

103- Hendrickson, Mary M., Philip H. Howard, Emily M. Miller and Douglas H. Constance. The Food System: Concentration and Its Impacts. A Special Report to the Family Farm Action Alliance, 2020. https://farmactionalliance.org/concentrationreport/

بالإضافـة إلى الضغـط عـلى دول الجنـوب عـبر اتفاقيـة التريبـس فـإن الـدول الأوروبيـة **وشركات** البـذور الكبـيرة تحـاول الضغـط أيضًـا بطريقـة أخـرى لإقـرار منظومـة تنحـاز إلى مصالحهـا عـبر توسـيع اتفاقيـة UPOV وهـي اتفاقيـة بـدأ النقـاش حولهـا منـذ عـام 1972 وتـم إطلاقهـا عـام 1991 تدعـم حقـوق المربـين وتحـدد طريقـة اسـتخدام وتـداول الفلاحـين للتقـاوي المسـجلة والمحميـة بشـكل يمنـع إعـادة إكثارهـا أو إجـراء أبحـاث وتجـارب عليهـا دون موافقـة المربـين.

اتحـاد حمايـة الأصنـاف النباتيـة الجديـدة المعـروف اختصـارًا بــ UPOV هـو منظمـة دوليـة مقرهـا جنيـف بسـويسرا. أُنشِـئت مـن قبـل الـدول الغربيـة عـام 1961 ووضعـت اتفاقيـة دوليـة لأجـل حمايـة الأصنـاف الجديـدة مـن النباتـات. تمنـح اتفاقيـة UPOV حمايـة شـبيهة بالـبراءات لمـربي البـذور (منتجـي التقـاوي). وقـد تطـورت الاتفاقيـة عـام 1991 للزيـادة في حمايـة حقـوق المربـين وإلـزام الـدول الأعضـاء بحفـظ وصيانـة حقـوق المربـين. تمثـل هـذه الاتفاقيـة أولى خطـوات إدخـال حقـوق الملكيـة الخاصـة في مجـال التنـوع النبـاتي. وقـد جـاءت هـذه الاتفاقيـة بعـد ضغـط مـن جانـب القطـاع الخـاص بدعـوى أن انعـدام حقـوق الملكيـة في هـذا المجـال مـن شـأنه أن يهـدد الابتـكار الصناعـي في مجـال التكنولوجيـا الحيويـة الزراعيـة. ورغـم أن عضويـة هـذه المنظمـة كانـت في البدايـة قـاصرة عـلى الـدول الغربيـة إلا أنـه حـدث توسـع في عضويتهـا عـبر عمليـات الضغـط واتفاقيـات التجـارة الثنائيـة مـما أدى إلى انضـمام العديـد مـن دول الجنـوب لهـا.[104]

ترتكـز هـذه الاتفاقيـة عـلى حمايـة مصالـح شركات إنتـاج البـذور والمسـيطرين عـلى التكنولوجيـا الحيويـة في انتهـاك صريـح لسـيادة المزارعـين عـلى البـذور وبذلـك يحـول البـذور إلى ملكيـة خاصـة لا يسـمح بتداولهـا إلا عـبر تشريعـات تحمـي "حقـوق مـربي النباتـات" (PBR). حيـث تمنـح سـيطرة حصريـة عـلى أصنـاف المحاصيـل المسـتنبطة والتـي لم يكـن ممكنًـا الحصـول عليهـا دون الأصنـاف البلديـة والمحليـة التـي طورهـا المزارعـون عـبر الأجيـال المتتاليـة. اسـتغلت صناعـة البـذور قدراتهـا التقنيـة والسياسـية للتحكـم في تسـليع البـذور.

104- هالة بركات، "السيادة الغذائية" ... لماذا؟، موقع مدى مصر، 24 نوفمبر 2013. الموقع الإلكتروني: https://is.gd/2mB3lC (تم الاطلاع بتاريخ 4 أغسطس 2018).

تـم اسـتخدام أسـاليب ضغـط عديـدة عـلى المؤسسـات والأطـر القانونيـة الوطنيـة والدوليـة لوضـع مجموعـة مـن تشريعـات حقـوق الملكيـة الفكريـة عـلى الصعيـد العالمـي والمحـلي مـن خـلال جعـل حفـظ وتبـادل البـذور المحميـة بـبراءة اخـتراع غـير قانـوني.[105]

في 27 مـارس 2017 وافـق مجلـس الشـعب المـصري عـلى الانضـمام للاتفاقيـة الدوليـة لحمايـة الأصنـاف الجديـدة UPOV. رغـم الجـدل العالمـي حـول هـذه الاتفاقيـة ومناهضتهـا لمسـألة السيادة الغذائيـة حيـث إنهـا تمنـع الفلاحـين مـن إنتـاج وإعـادة إنتـاج البـذور التـي يزرعونهـا كـما أنهـا تحـد مـن قـدرات الدولـة المصريـة عـلى تربيـة النباتـات أو نقـل التكنولوجيـا ويتـم إجبـار المربـين الوطنيـين وشركات البـذور المحليـة عـلى شراء التقـاوي مـن الـشركات الأجنبيـة. تـم إقـرار الاتفاقيـة بسرعـة كبـيرة ودون إجـراء نقـاش مجتمعـي حولهـا ولم تتمكـن المنظـمات التـي تمثـل الفلاحـين في الإدلاء برأيهـا أو المشـاركة في المناقشـة حـول الموضـوع وتـم إقرارهـا رغـم معارضتهـا الصريحـة لنـص المـادة 79 مـن الدسـتور الحـالي[106]. **وقـد سـاهم لـوبي الصـادرات الزراعيـة المكـون مـن رجـال أعـمال نافذيـن وأعضـاء بالبرلمـان المـصري مـن الإسراع بتمريـر** الاتفاقيـة تحـت ذريعـة تسـهيل الصـادرات المصريـة إلى أوروبـا رغـم أن الانضـمام إلى هـذه الاتفاقيـة لم يكـن إجباريًـا ولم يضـع الاتحـاد الأوربي شرط الانضـمام للاسـتمرار باسـتقبال الصـادرات الزراعيـة في مـصر[107].

تهدد الاتفاقية بشكل كبير حرية تبادل البذور والمعرفة بين المزارعين. وتشتمل هذه الاتفاقية على نصوص تحمي حقوق المربين (منتجي التقاوي) فهي تضع الأولوية لحقوق المربين للتقاوي وليس المزارعين. صممت اتفاقية الـUPOV لتعزيز سيطرة واحتكار الدول الغربية والشركات الكبيرة العاملة في مجال تربية النباتات وإنتاج التقاوي. وحيث إن مصر تستورد التقاوي الزراعية خاصة في الخضر مثل الطماطم

105- Kloppenburg, J. (2008). Seeds, sovereignty, and the Vía Campesina: plants, property, and the promise of Open Source Biology. In Workshop on Food Sovereignty, pp. 17-18.

106- صقر النور, "الحق في الغذاء: حالة مصر"، في الحق في الغذاء في المنطقة العربية: الراصد العربي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019 ص ص .222 – 240

107- موقع صحيفة اليوم السابع، 07 فبراير 2019. الرابط: https://is.gd/3GcL9b

والبطاطس وأيضًا البنجر، وفقًا لهذه الاتفاقية يمكن للشركات مقاضاة الفلاحين والمزارعين المحليين في حال إعادة استخدامهم لهذه التقاوي وقد يضطرون لدفع غرامات[108].

خاتمة

بناء على الاستشهادات المحلية والتطورات القانونية والمؤسساتية تبدو حالة السيادة الغذائية محليًا على الأراضي والإنتاج الزراعي والبذور معقدة جدًا، فمن ناحية يعطي نمط الإنتاج الصغير وشكل الملكية القزمية واحتفاظ الفلاحين ببعض أصناف البذور من بعض المحاصيل وممارسات منخفضة الاستخدام للطاقة فرصًا كبيرة لبناء اقتصاد زراعي بديل قائم على الزراعة البيئية الفلاحية المستدامة. وهو ما يتناغم مع سياسات السيادة الغذائية، ومن ناحية أخرى فإن التوسع المتسارع لهيمنة قوانين السوق والإنتاج من أجل السوق المحلية وأحيانًا العالمية والانخراط في اتفاقيات التبادل التجاري تقلص من فرص بناء سياسات السيادة الغذائية، هذا بالإضافة إلى أن السيادة على البذور تتعرض لمخاطر كبيرة حاليًا تهدد المستقبل سواء نتاج تخلي الدولة عن أدوارها وترك الفلاحين للسوق أو عبر اندماج مصر أكثر وأكثر في منظومات دولية تحمي حقوق المربين ولا تراعي ظروف الفلاحين الصغار أو أيضًا عبر تحولات الزراعة الفلاحية وسيطرة الإنتاج على السوق.

بدلًا من أن تعدل الحكومة المصرية القوانين القائمة المناهضة للسيادة وتدعم نفاذ الفلاحين إلى الأراضي والمستلزمات الإنتاجية وحرية تداول التقاوي وصيانة التنوع النباتي وحماية الأصول النباتية الوطنية فإن الدولة تسرع من وتيرة إدماج الفلاحين في المنظومات الدولية للبذور مما يحد من سيطرتنا على التقاوي وبالتالي الغذاء.

108- هالة بركات، "السيادة الغذائية" ... لماذا؟، موقع مدى مصر، 24 نوفمبر 2013. مرجع سابق.

الفصل السادس

الخبز والنساء والسيادة الغذائية [109]

"وما تجعلوش يا بنات بيت الجواز راحة

بيت الجواز يا بنات دة شمس قداحة

أول طلوع يا بنات على الغيط منزاحة" [110]

"سترتك بالدقيق.. تسترني يوم الضيق" [111]

تضطلـع النسـاء بالـدور الرئيـس في إعـداد الطعـام في الريـف بالإضافـة لمشـاركتها الفاعلـة في الأعـمال والقـرارات المزرعيـة. وعـلى الرغـم مـن التغـيرات المتسـارعة في أنمـاط الطعـام في الريـف كـما في المدينـة إلا أن النسـاء في الريـف مـا زالـت تضطلـع بـدور أسـاسي في أسـاليب إنتاج واسـتهلاك الطعـام في تلـك المجتمعـات المحليـة.

أهم تلك الأطعمة التي تلعب فيها النساء الدور الرئيس حتى الآن هو الخبز، ومع تراجع الأهمية النسبية لصناعة الخبز المحلي في ظل منظومة الدعم الحكومي التي توفر الخبز المدعم في الريف إلا أن عملية صناعة الخبز ما زالت تحتل مكانة مهمة في الريف. غالبًا ما يتعامل الفلاحون مع الخبز الحكومي على أنه "غذاء سيئ" أو "خبز الضرورة" وتظهر لغة "الحق" بمعنى أنه يمثل جزءًا من نصيبهم كمواطنين في

109- شاركت الباحثة مروة ممدوح في كتابة بعض أجزاء من هذا الفصل مع الباحثين الرئيسين.

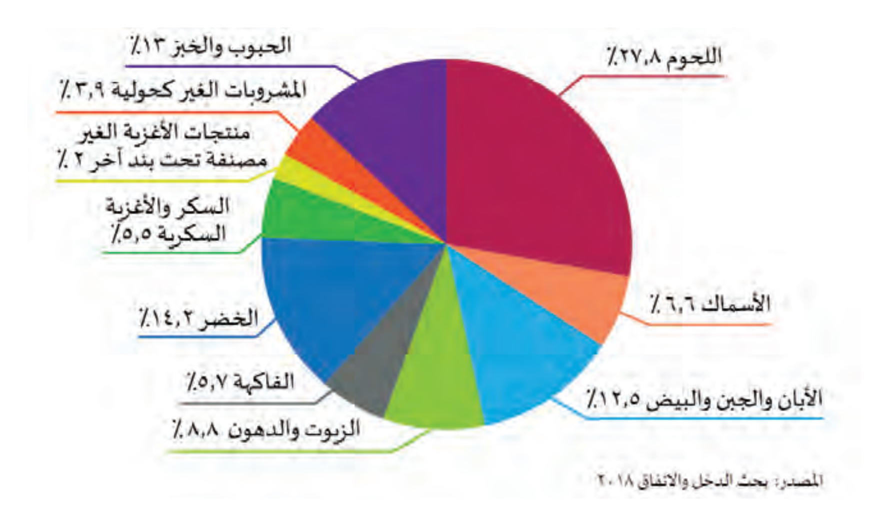
110- مقطع من أغنية فلكلورية كانت النساء تغنيها أثناء الخبز.

111- مثل شعبي مصري عن الخبز.

الحصول على الخبز المدعوم من الدولة. لذلك لا ينظر مثلاً إلى تقديم هذا الخبز كغذاء للدواجن كأنه فعل لا أخلاقي بل هو من حقهم. هو عيش الضرورة والحق وتخجل العديد من الأسر مثلاً من تقديمه للضيوف حيث تحرص الأسر الميسورة على تقديم خبز مصنوع منزليًّا للضيوف. أيضًا لا يمكن أن يتم إهداء "خبز الطابونة أو خبز الحكومة" بتعبير الفلاحين لأبنائهم أو أقربائهم من سكان المدن. فالخبز الفلاحي يلعب أدوارًا مادية ورمزية عديدة في علاقات التبادل وهو محمل بمضامين ثقافية واجتماعية وطبقية أيضًا، فإعداد الخبز منزليًّا ووجود خبز منزلي بشكل دائم وإهداء الخبز وتعدد مرات الخبيز في الشهر لا تزال تعبر عن مكانة الأسرة الريفية.

بشكل عام الخبز له مكانة مركزية في منظومة الغذاء الريفية والمدينية في مصر. الخبز مرتبط بمعنى الحياة نفسها حتى إن الاسم المحلي للخبز "العيش". هو يرمز أيضًا للسعي لجلب الرزق فيقال يجري على "أكل عيشه". والخبز يتمتع بقدسية خاصة مقارنة بباقي الأطعمة والأغذية فهو محط احترام، فلا يتم إلقاؤه في قارعة الطريق. ولا يزال الكثير من المصريين يعتقدون أن إلقاء الخبز على الأرض يسبب ضيق الرزق. وتظهر الأهمية الكبيرة للخبز في المنظومة الغذائية لأغلب المصريين من بيانات بحث الدخل والإنفاق حيث يوضح الشكل التالي التوزيع النسبي للإنفاق على مجموعات الأغذية المختلفة.

شكل (27): التوزيع النسبي للإنفاق على مجموعات الأغذية المختلفة



تشير بيانات بحث الدخل والإنفاق إلى أنه رغم وجود منظومة دعم واسعة للخبز في مصر تغطي ما يقرب من 71 مليون مواطن إلا أن نسبة إنفاق الأسر على الخبز والحبوب في مصر مرتفعة، حيث تمثل 13 % من متوسط الإنفاق على سلة الطعام المختلفة بحسب بحث الدخل والإنفاق الأخير.

ترتفع نسبة الإنفاق على الخبز بشكل طفيف في المناطق الريفية لتشكل 13.6 % من جملة الإنفاق على الطعام والشراب والتي تمثل 40.2 % من جملة الإنفاق العام في الريف بالأسعار الجارية أي نحو نسبة 5.4 % من جملة الاستهلاك السنوي للأسر في الريف، والذي يبلغ في المتوسط 48 ألف جنيه سنويًّا. بذلك فإن معدل إنفاق المصريين في الريف على الخبز والحبوب يمثل سنويًّا 2620 جنيه، أي إن الأسرة المصرية تنفق شهريًّا ما يقارب 220 جنيهًا على الخبز فقط. يمثل هذا الرقم أكثر من 10% من الحد الأدنى للأجور في مصر (2000 جنيه شهريًّا). تزيد تلك النسبة بشكل كبير في شرائح الاستهلاك الأدنى والتي يشكل فيها الإنفاق على الطعام والشراب نسبة أكبر من الدخل والاستهلاك[112]. يوضح الجدول التالي العلاقة بين معدلات الفقر منذ بداية القرن الحالي ونسبة الإنفاق على الحبوب والخبز ونسبة الإنفاق على الطعام من استهلاك المصريين. تتضح هنا طردية العلاقة بين زيادة الإنفاق على الحبوب والخبز كنسبة من الإنفاق العام للأسرة المصرية سنويًّا مع زيادة معدلات الفقر، حيث يزيد الإنفاق على الحبوب والخبز والتي تعد الغذاء الأساسي للمصريين الفقراء لرخص أسعارها في العموم ولأنها تمد الجسم بالسعرات الحرارية اللازمة والتي لا يستطيع الكثيرون الحصول عليها.

112- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2017-2018، https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

جدول[113] العلاقة بين الإنفاق على الطعام والإنفاق على الخبز ومعدلات الفقر بين 2000 و2018:

جدول (24) : تطور معدلات الفقر في مصر وعلاقتها بالإنفاق علي الخبز والحبوب

السنة	2000	2005	2010	2015	2018
معدل الفقر	%16.7	%19.6	%21.6	%27.8	%32.5
نسبة الإنفاق على الحبوب والخبز من الإنفاق العام	%5.3	%5.7	%5.3	%11.2	%13
نسبة الإنفاق على الطعام من الاستهلاك العام	%38.8	%41.4	%35.4	%33.9	%40.2

نلاحظ في الجدول السابق أنه في السنوات ما بين 2005 و2010 والتي شهدت أزمة الغذاء العالمية في ما تلى 2008. انخفض الإنفاق على الطعام كنسبة من الاستهلاك، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة الدخل بسبب محاولة الحكومة المصرية الحد من تأثير ارتفاع أسعار الغذاء العالمية والتي تنعكس بشكل كبير على معدلات التضخم المحلية. كان أشهر تلك الإجراءات هو العلاوة الاستثنائية التي أقرها مبارك في مايو 2008 للعاملين في الحكومة والتي قرر فيها استباق الدعوة لإضراب عام برفع الأجور بنسبة 30%. غالبًا ما كانت العلاوة السنوية لموظفي الدولة في حدود الـ10 %15- سنويًّا، لكن بسبب أزمة الغذاء والتي صدرت معدلات التضخم العالمية للمستوى المحلي نتيجة الاعتمادية الغذائية على الخارج خاصة في استيراد الحبوب (أهمها القمح)، قررت الحكومة زيادة الأجور.

شهدت الفترة ما بين 2008 - 2011 أزمة الغذاء العالمية والتي تجلت في ارتفاع أسعار

113- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. بحوث الدخل والإنفاق في السنوات المذكورة، تم تقريب السنوات لإحدى السنتين اللتين يغطيهما البحث، مثلًا بحث 99 2000- يظهر هنا 2000 وهكذا.

الغـذاء بنسـب كبـيرة تصـل إلى 30% في سـلة الأغذيـة المختلفـة. بالنسـبة لمـصر كان ارتفـاع الأسـعار العالميـة للحبـوب وخاصـة القمـح هـو الأكـثر تأثـيرًا لأن مـصر مسـتورد كبـير للقمـح. يوفـر الشـكل البيـاني التـالي صـورة كليـة عـن أسـعار الحبـوب عالميًـا، مـن خـلال مـؤشر الفـاو لأسـعار الأغذيـة.

شكل (28): معدل التضخم في أسعار الحبوب عالميا

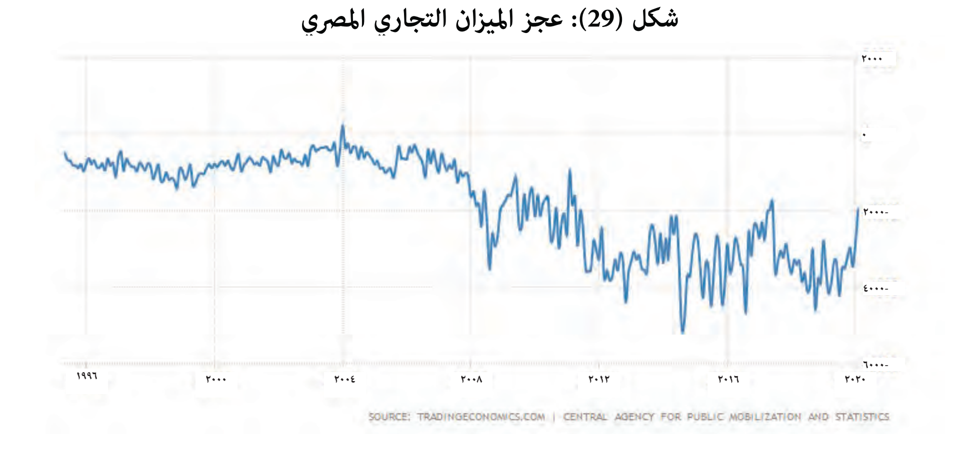
مؤشر اسعار الحبوب عالميا (2002/2004= 100)

٣٠٠,٠
٢٥٠,٥
٢٠٠,٠
١٥٠,٠
١٠٠,٠
٥٠,٠
٠,٠

المصدر : موقع بيانات الفاو

نلاحـظ الارتفـاع الكبـير في أسـعار الحبـوب في الفـترة مـا بـين 2008 - 2011 والتـي انعكسـت تأثيراتهـا الاقتصاديـة المبـاشرة عـلى الموازنـة العامـة المصريـة حيـث ارتفـع عجـز الميـزان التجـاري في تلـك الفـترة، نتيجـة زيـادة قيمـة الـواردت في مجموعـة السـلع الغذائيـة والتـي يشـكل القمـح أساسـها.

شكل (29): عجز الميزان التجاري المصري



توضح التجارب السابقة أن مصر من أكثر الدول تأثرًا بالأسعار العالمية للغذاء ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية أولًا على نسب التضخم المحلية وبالتالي على القدرة الشرائية لأغلب المواطنين، وأيضًا على الموزانة العامة التي تصبح أكثر هشاشة أمام تلك الارتفاعات. أما الجوانب الاجتماعية لأزمة الغذاء فتجلت في زيادة أعداد الفقراء، حيث تشير دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا إلى أن عدد الفقراء الجدد في مصر بفعل أزمة الغذاء العالمية في 2008 قدر بأكثر من نصف مليون شخص[114]. تجلت أزمة الغذاء على الأرض في ارتفاع أسعار الخبز وصعوبات توزيعه والتي أحدثت اضطرابًا في حصول المخابز على حصص القمح مما أدى إلى سقوط 15 مواطنًا ضحايا للتزاحم في طوابير العيش ما أطلق عليه من الصحافة شهداء الخبز[115]. والمثير للانتباه أن إدارة مبارك في ذلك الوقت لم تربط بين السياسات الزراعية والغذائية وتعرض البلاد لأزمة غذاء ولكنها أرجعتها إلى أسباب عالمية مثل زيادة الطلب العالمي واستخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي وانخفاض الاستثمارات العالمية في الزراعة[116].

الخبز في قريتي الدراسة

ننتقل الآن إلى الحديث عن الواقع اليومي على المستوى المحلي. من خلال المقابلات الميدانية التي أجريناها حول الخبز في القريتين تبين أن القرارات المزرعية ليست حكرًا على الرجال إذ تُقرر النساء نوع القمح الذي سوف يُزرع للاستخدام المنزلي حسب معرفتها وخبرتها بإعداد الخبز. عادة ما تتوراث النساء تلك المعرفة من خلال الأم أو النساء الأكبرفي السن في المحيط العائلي واللاتي بدورهن ينقلن تلك المعارف التقليدية للنساء الأصغر سنًا في

United nation report serous, FOOD SECURITY AND CONFLICT IN THE ESCWA-114 REGION,on the link: https://bit.ly/3lasNzo

115- محمد موافي، القصة الكاملة وزير مبارك يشعل انتفاضة الخبز بالمحافظات، موقع مصر العربية، مارس 2017، علي الرابط: https://is.gd/IVRr15

President Mohammad Hosni Mubarak›s statement to the Presidency Council of the -116 .Community of Sahel and Saharan States, Monday, June 16, 2008

مـا يشـبه تـوراث المهنـة. وحتـى مـع تراجـع الـدور الاقتصـادي المبـاشر للخبـز نتيجـة الاعتـماد المتزايـد عـلى الخبـز الحكومـي فـإن تلـك المعـارف مـا زالـت ضروريـة وتحـدد إلى حـد كبـير المكانـة الرمزيـة للسـيدة داخـل الأسرة وداخـل العائلـة الأكـبر. مـا زالـت النسـاء -الأكـثر درايـة بعمليـة صناعـة الخبـز والعمليـات المرتبطـة بصنـع الأغذيـة المحليـة الأخـرى مثـل الجـبن والكِشـك وغيرهـا مـن الأكلات- يحظـين بقـدر كبـير مـن التقديـر داخـل الأسرة.

لا يخلـو هـذا الأمـر بالطبـع مـن تنميـط للعلاقـات الإنتاجيـة في الريـف، حيـث يعهـد للنسـاء بـأدوار المنـزل في مقابـل الرجـال الذيـن يتولـون أدوار الحقـل. لكـن تلـك التقسـيمة الحديـة للعمـل غالبًـا مـا تختفـي تدريجيًـا كلـما قلـت المسـاحة المنزرعـة فيصبـح اقتصـاد المزرعـة جـزءًا أساسـيًّا مـن الاقتصـاد المنـزلي والاقتصـاد المنـزلي هـو المكـون الأسـاسي لدخـل العائلـة كـما هـو في حالـة الأسر التـي تملـك مسـاحات صغـيرة (أقـل مـن فدانـين) أو قزميـة (أقـل مـن نصـف فـدان) مـن الأراضي.

تشـارك النسـاء في أسر صغـار الفلاحـين بفعاليـة كبـيرة في أدوار الحقـل والمنـزل، يُعهـد إليهـن بـأدوار مثـل جمـع المحصـول في حالـة زراعـة الخضر، أو المسـاعدة في بعـض الأعـمال الزراعيـة لـكي لا تتحمـل الأسرة تكلفـة العمـل بأجـر، وفي حـالات أخـرى تضطـر المـرأة لأن تفلـح الأرض بنفسـها خاصـة إذا كان الرجـل رب الأسرة يعمـل في عمـل خـارج الزراعـة. تبـدو العلاقـة بـين الرجـل والمـرأة في العمـل الزراعـي معقـدة وخاضعـة لعـدد كبير مـن العوامـل الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة في أحيـان أخـرى. ففـي الريـف المـصري حاليًـا يلجـأ البعـض حـين تزويـج بناتهـم مـن فلاحـين يعملـون في الأرض إلى الاشـتراط بعـدم خـروج المـرأة للحقـل مـن أجـل العمـل واكتفائهـا بالـدور المنـزلي، إلا أنـه غالبًـا مـا يتـم التحايـل عـلى هـذا الـشرط بعـد الـزواج حيـث ارتفعـت بشـكل كبـير أجـور العمالـة الزراعيـة بالتـالي تلجـأ النسـاء وخاصـة في بدايـة الـزواج –أي قبـل وجـود أبنـاء قادريـن عـلى العمـل في الحقـل– إلى الخـروج للمشـاركة في العمليـات الزراعيـة المختلفـة.

تحيلنـا تلـك المنظومـة المركبـة مـن العلاقـات الإنتاجيـة إلى مسـألة جنـدرة العمـل الزراعـي والتـي تبـدو إشـكالية كبـيرة في مـصر خاصـة في ظـل منظومـة العلاقـات الإنتاجيـة التـي تتحيـز للرجـل، ففـي مـصر كـما في العديـد مـن دول العـالم تواجـه النسـاء تمييـزًا كبـيرًا ففـي

حين يمكن للمرأة أن تتملك الأرض، بالقانون إلا أن الاستفادة الفعلية من الأرض غالبًا ما تؤول للرجال حتى وإن شاركت النساء في العملية الإنتاجية بشكل كبير[117]. في حالات كثيرة تُمنع النساء من الحصول على حيازة زراعية رسمية ويتم تعليق إجراءات التوريث أو تعويض النساء ماديًّا في مقابل احتفاظ الذكور بالأراضي. أيضًا، تغيب النساء بشكل رسمي عن التصورات المعممة عن العمل الزراعي، غالبًا ما يتلقى سكان المدن وصناع السياسات العامة في المدن صورة الفلاحين كذكور ذوي شوارب يحملون الفؤوس دائمًا لكن خلف تلك الصورة النمطية هناك ملايين من النساء اللواتي يقمن بأدوار رئيسة في العملية الزراعية خاصة في حالة صغار الفلاحين والذين يشكلون الأغلبية العظمى من الفلاحين في مصر.

البتاو: العيش المرحرح بالمنيا

هناك أنواع عديدة من الخبز والمخبوزات المنزلية والتي يطلق عليها محليًّا "بلدي" أو "بيتي – أي منزلي" والتي يتم صناعتها خلال المواسم وفي المناسبات المتعددة لكننا نركز هنا على أنواع الخبز التي تؤكل بشكل يومي أو شبه يومي.

في المنيا يوجد أنواع خبز مختلفة أهمها هو العيش الـ"بتاو"، ويسمى أحيانًا بالعيش الـ"منطط"، ويطلق عليه أيضًا المرحرح. العيش المرحرح أو البتاو قطره يبلغ نحو 60 - 75 سم ويزن نحو 150 جرامًا، مكوناته من دقيق الذرة المطحون مع الحلبة والقليل من دقيق القمح.

يظل "البتاو" أو "الطعام المقدس - طعام الآلهة" كما يترجم الاسم حسب موسوعة مصر القديمة هو الأكثر انتشارًا في قرى الصعيد بشكل عام، بأنواعه وأشكاله المختلفة، سواء كان "المرحرح" أو "المنطط" أو "الطبَاقي" وغيرها من الأشكال، لكن المرادف

117- Bina Agarwal (2014) Food sovereignty, food security and democratic choice: critical contradictions, difficult conciliations, The Journal of Peasant Studies, 41:6, 1247-1268, DOI:10.1080/03066150.2013.876996,

واحد. البتاو، وهو طعام الروح أو طعام الآلهة، هو عيش قديم في مصر حيث تعود أصوله للعصر الفرعوني، وما زال يُصنع بطريقه مشابهة لما كان يصنع بها أيام الفراعنة. ورغم أن ترجمته الحرفية لطعام الآلهة قد توحي أنه خبز للأغنياء لكن العكس تمامًا هو الصحيح، فالبتاو تاريخيًّا هو طعام الفلاحين الفقراء، ربما لظن فقراء المصريين أن الآلهة لا تلتفت لطعام الأغنياء بقدر احترامها لأصل الحياة والعيش البسيط الذي يجعل هؤلاء الفقراء مستمرين على الأرض في تنفيذ مشيئة الآلهة. البتاو عيش رخيص لأنه يُصنع من دقيق الذرة الرخيص على عكس الخبز المصنوع من دقيق القمح والذي كان طعام الأغنياء تاريخيًّا في مصر.

في قرية "إبوان " بمحافظة المنيا، حكت لنا منال [118] عن غرفة على أطراف الأرض الزراعية قريبة من منزلها، صاحب الغرفة كان قد تبرع بها لتصبح غرفة "خبز" متاحة لأى سيدة تريد أن تخبز. تبدو الغرفة على أطراف الأرض محاولة للتأقلم مع توسع أنماط العمران المديني على القرية المصرية. سابقًا كانت البيوت من الطوب اللبن، واسعة تمتلك ما يسميه الفلاحون "وسط الدار" والذي كان عادة ما ينشأ به فرن من الطين تخبز فيه نساء العيلة أو نساء الجيرة. عادة ما كان الفرن موجودًا عند الأسرة الميسورة في القرية أو العائلات كبيرة العدد فرغم أنه لا يتكلف الكثير من أجل إنشائه إلا أن استقطاع مساحة من الأرض للبناء عليها، وتوفير مسلتزمات الطاقة لهذا الفرن "الحطب أو الخشب" غالبًا ما تكون عملية مكلفة على صغار الفلاحين.

حكت لنا الفلاحات تاريخ انتقال فرن الخبيز من داخل المنزل للخارج، فإحداهن قالت لنا إن "البيوت زمان غير البيوت دلوقتي، دلوقتي البيوت بقت من غير وسط الدار" يتأكد هذا التغير في موقع فرن الخبز وعلاقته بنمط العمران في مصر كلها وليس في إبوان فقط، فمع التوسع العمراني على نمط المدينة والذي أصبحت فيه القرية عبارة عن كتل من الأسمنت والطوب الأحمر وزيادة الطلب على السكن، بات من الصعب استقطاع مساحة من المنزل لتكون فرنًا للخبز، وبالتالي لجأ الفلاحون الذين يريدون

118- اسم مستعار.

الاستمرار في صناعة الخبز المحلي إلى بناء تلك الأفران في غرف صغيرة على أطراف الأراضي الزراعية. غالبًا ما تكون تلك الغرف مُعرضة باستمرار لحملات الإزالة من قبل الأجهزة المحلية في تلك القرى لأنها تعد بناء مخالفًا على الأراضي الزراعية بحسب القانون. لكن دائمًا ما يعيد الفلاحون بناء تلك الغرف باستمرار.

تم إذًا اختراع هذا الشكل التعاوني محليًّا للاستمرار في إنتاج الخبز المنزلي ولكن خارج المنزل. مساحة الغرفة نحو 6 أمتار مربعة، باب الغرفة من الخشب القديم، مبنية نصف حائط من الطوب الأبيض الجيري، وسقفها من جريد النخل المرصوص بشكل غير مرتب ومتقن بحيث تتخلله أشعة الشمس ومرفوع على أعمدة مبنية أيضًا بالطوب الأبيض الجيري. الأجزاء المكشوفة بين العمدان مغطاه بالحصير الذي تآكل بسبب شدة حرارة الشمس، عند الحائط بجوار باب الغرفة توجد دكة مبنية أيضًا بالطوب الأبيض ومغطاة بالحصير.

أما الفرن من الداخل فهو مُقسم إلى جزأين الجزء الأمامي هو "بلاطة الفرن"، والجزء الخلفي هو الجزء الذي يوضع به مصدر الإشعال أو الوقود، أو بتعبير الفلاحات "الوقيد" وهو عبارة عن "قوالح الذرة الجافة" بعد أن يفرك عنها حبوب الذرة، ويستخدم أيضًا في الوقيد أقراص "الجلة" (روث المواشي المخلوط بالتبن، يمزج الروث بالتبن ثم يشكل على هيئة أقراص وتوضع في الشمس حتى تجف تمامًا من المياه). الفرن نفسه مبني من الطوب الأحمر مع بطانة إسمنتية. بلاطة الفرن التي يتم تسوية العيش عليها، النساء يُطلقنَ عليها "البلاطة الصب"، وهي مصنوعة من الأسمنت والحمور "بودرة الطوب الأحمر" تعجن بودرة الطوب الأحمر مع الأسمنت وتصب في صبة حديد "هذا المزيج لايوجد فيه رمل، لأن الحرارة الشديدة سوف تجعل البلاطة تنهار بسبب الرمل.

الغرفة مشاع لمن يريد أن يخبز وباب الغرفة لا يحمل أي أقفال. فعليًّا من يدير الغرفة ويحدد مواعيد وأيام الخبز للسيدات هي الخبازة، وهي سيدة في الخامسة والستين من عمرها معها سيدة أخرى في بداية السبعينيات، هاتان السيدتان تعملان بأجر في صنعة

الخبـز في تلـك القريـة. تتعاقـدان شـفاهة عـلى عمـل الخبـز لـلأسر التـي تريـد الخبـز. كل مـن يسـتخدم تلـك الغرفـة يجلـب معـه أدواتـه الخاصـة، تلـك الأدوات هـي وعـاء والمطرحـة (وهـي الـشيء المسـتخدم في إدخـال العيـش للفـرن). مـن خـلال الملاحظـات الميدانيـة وحكايـات نسـاء القريـة نسـتطيع أن نقـول إن خـروج الفـرن مـن المنـزل رافـق معـه خروجًـا جزئيًّـا لمهنـة الخبيـز مـن سـلطة "سـيدة البيـت". يظهـر هنـا أن انتقـال المخبـز إلى خـارج المنـزل لم يؤثـر فقـط عـلى عـدد مـرات إنتـاج الخبـز حيـث قلـت وأصبحـت عمليـة مكملـة لخبـز التموين، ولكـن أيضًـا في طريقـة تنظيـم العمـل حيـث ظهـرت العمالـة بأجـر (الخبـازة ومسـاعدتها) فهـن يحصلـن عـلى أجـر نقـدي وعينـي عـلى عملهـن. وربمـا يشـير هـذا التحـول أيضًـا إلى تغيـير في عمليـات نقـل الخـبرة حيـث أصبـح الخبيـز المنـزلي مهنـة وبالتـالي خـرج جزئيًّـا مـن الاقتصـاد المنـزلي. ورغـم مـا يظهـره هـذا الشـكل مـن المشـاعية والجماعيـة في إنتـاج وتنظيـم إنتـاج الخبـز بالقريـة إلا أن خـروج الأفـران مـن حيـز المنـزل يوضـح أيضًـا انخفـاض إنتاجـه وانخفـاض اعتـماد الأسر الريفيـة عليـه.

أمـا عـن مكونـات وطريقـة صنـع "العيـش المرحـرح": يتكـون العيـش البتـاو مـن الـذرة الشـامي والحلبـة وقليـل مـن الدقيـق الأبيـض (دقيـق القمـح)، تطحـن هـذه المكونـات مـع بعضهـا وتغربـل ثـم تصبـح بعـد ذلـك جاهـزة للعجـن. يتـم إنتـاج كميـات كبـيرة منـه في المـرة الواحـدة لأن الفلاحـين يعتبرونـه مـن ضمـن "مؤونـة البيـت" أي إنهـا ضروريـة للاسـتهلاك اليومـي للغـذاء وكذلـك كاحتياطـي حـين يغيـب "عيـش المخبـز".

بعـد دخولـه الفـرن يخـرج رغيـف رقيـق للغايـة بحيـث يصبـح سـهل الكـسر، يوضـع في رصـة عاليـة فـوق بعضهـا ثـم يحفـظ في مـكان جيـد التهويـة بعيـد عـن الحـرارة وأي مصـدر للميـاه، يمكـن أن يظـل عـلى حالتـه وصالحًـا لـلأكل لمـدة تزيـد عـلى السـتة أشـهر، المـادة الحافظـة فيـه هـي الحلبـة التـي طحنـت مـع حبـوب الـذرة. تبـدو عمليـة صناعـة الخبـز بالنسـبة للأجيـال الأصغـر سـنًّا مـن الفلاحـات عمليـة مرهقـة تتطلـب قـدرًا كبـيرًا مـن المعرفـة التقنيـة، ففـي حـين تفضـل كثـير منهـن الاسـتعاضة عنـه بالخبـز المدعـم "عيـش المخبـز" أو حتـى شراء أنـواع مختلفـة مـن الخبـز في الريـف يـصر الجيـل الأكـبر مـن النسـاء في القريـة عـلى

عملية الخبز خاصة في المناسبات كالأفراح والأعياد والموالد وما إلى ذلك.

لإعداد العيش المرحرح عادة ما تأخذ الفلاحات موعدًا مسبقًا من الخبازة المحترفة في القرية، فالعيش المرحرح به تفاصيل كثيرة تجعل من الصعب جدًّا بل من المستحيل أن تقوم سيدة واحدة فقط بجميع العمليات المرتبطة بإنتاجه. هناك تقسيم محدد ودقيق معقد للعمل في شكل سلسلة من العمليات مثل تحميص الذرة، طحن الحبوب، العجين، التجهيز للوضع في الفرن، وضع العيش في الفرن، إخراجه، التأكد من استمرار عمليات تلقيم الفرن بالوقود.

عملية الخبيز ليست فقط عملية إنتاجية بحتة ولكنها عملية اجتماعية مرتبطة بالتواصل بين مجموعة النساء متعددة الأجيال يتم خلال هذه العملية نقل الخبرات وأيضًا تبادل الحديث والنقاش حول شؤون الحياة. فالخبز كما تؤكد كارول كونيهان [119] هو حقيقة اجتماعية تمامًا فهو همزة الوصل بين الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والتفضيلية والاجتماعية والرمزية والصحية. أي إن الخبز يلعب في المجتمعات التي تعتمد عليه أدوارًا أكبر بكثير من كونه مجرد غذاء. مثلاً تعد عملية العجين والتي تطلق النساء عليها "تلاين"، تلك العملية هي اقتباس صريح في مثل شعبي مشهور يوصف الشخص الذي يتكلم كثيرًا بأنه "يلت ويعجن" كدلالة على أن تلك العملية تأخذ وقتًا طويلاً وحركات جسد تتكرر لفترات طويلة قد تصل لساعة من أجل خلط العجين جيدًا. تؤكد الفلاحات على أهمية "اللت والعجن" بالمعنى الحرفي والمجازي أي تليين المهمة الشاقة عبر الأحاديث والغناء والضحك ولكن أيضًا تليين العجين والذي يجعل النتيجة النهائية للرغيف منضبطة وفقًا لمقاييس الخبز لدى السيدات، ويمكن تفسير هذه الحاجة إلى تليين العجين هو نوع الدقيق المستخدم، دقيق الذرة غير متماسك مثل دقيق القمح، وهذا التقليب المستمر يحفز مادة الجيلوتين الموجودة بدقيق القمح المضاف إلى دقيق الذرة كي يجعله متماسكًا ويعطيه المرونة المطلوبة للفرد فوق

119- كارول كونيهان، أنثروبولوجيا الطعام والجسد: النوع والمعنى والقوة، ترجمة سهام عبد السلام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. 2012.

المطرحة، وإذا كانت خدمة العجين غير جيدة سنجد تفتقًا بالرغيف بعد فرده فوق المطرحة. تقول الخبازة " لازم تقعد تقلب في العجين وتدبه لأن لو العجين ما اتخدمش كويس هيتفرتك لما نيجي نفرده على المطرحة". يتطلب الخبز المرحرح على الأقل ثلاثًا من النساء يتم توزيع الأدوار عليهن.

سجلت العديد من الدراسات الإثنوغرافية أنه أثناء العجن تردد الفلاحات أقوالًا مأثورة، أو الدعوات بأن يخرج الخبز في أبهى صورة. لذلك يرى سميح عبد الغفار شعلان أن عملية صناعة الخبز تعمل على نقل الموروثات الشعبية وتعمق من صلات الإنسان مع البشر والبيئة المحيطة.[120] كمثال على تلك المقولات المقولات التالية:

"يا عالم ما فيه.. اظهر ما فيه
من عفيشة ومن نفيشة..وبركتك تظهر فيه يا ست نفيسة".[121]

أو:
"يا عجين لوف لوف.. كما لافت الحنة على الكفوف[122]".

أو:
"سترتك بالدقيق.. تسترني يوم الضيق[123]".

120- سميح عبد الغفار شعلان، الخبز في المأثورات الشعبية: دراسة في الأطالس الفلكورية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2002 ص 163 – ص 169.

121- صيغة دعاء للتقرب إلى الله أن يخرج العيش بصورة جيدة، ويطرح فيه من بركة السيدة نفسية بنت الحسين بن علي بن أبي طالب والتي تعد من أكثر أولياء الله الصالحين انتشارًا في الثقافة الشعبية المصرية.

122- لوف تعني امتزج واختلط بشكل جيد حتى لا يمكن تفريق الدقيق المعجون عن الدقيق الخام، الحنة على الكفوف هي نوع من الزينة المستخدمة في تزيين العرسان، يقال إن العروس جميلة إذا تشربت يداها ورجلاها الحنة بسهولة ما يدل على أن جلدها طري وناعم.

123- صيغة دعاء تطلب فيها الخبازة أن يسترها الله يوم القيامة كما سترت هي هذا الخبز بالدقيق.

عـودة إلى قريـة الدراسـة وبعـد انتهـاء عمليـة خبـز العيـش المرحـرح تقـوم النسـاء "بتحميـص" كميـة مـن الـذرة مـن أجـل موعـد الخبيـز القـادم، وذلـك لاسـتغلال سـخونة الفـرن بعـد انتهـاء عمليـة الخبيـز كشـكل مـن أشـكال الاسـتغلال الأمثـل للمـوارد وأيضًـا لتسـهيل عمليـة الخبيـز القادمـة باختـزال هـذه المرحلـة فيهـا، وذلـك لأن تحميـص الـذرة مهـم جـدًّا، حيـث يؤثـر التحميـص عـلى جـودة العجـين، كذلـك درجـة التحميـص لا بـدَّ أن تكـون بمعيـار محـدد تعرفـه النسـاء المتمرسـات في تلـك العمليـة. هـذه العمليـة تمثـل شـكلًا مـن أشـكال الاسـتغلال الأمثـل للطاقـة التـي تـم توليدهـا بالفـرن البلـدي والـذي يعتمـد في تسـخينه عـلى المخلفـات النباتيـة والحيوانيـة.

وعـن الاختلافـات التـي حدثـت في عمليـة إنتـاج الخبـز خـلال الزمـن تشـير منـال عـلى سـبيل المثـال إلى أن تحميـص الـذرة في مـا مـضى كان يسـتغرق وقتًـا أطـول، ويرجـع السـبب في ذلـك إلى اختـلاف نوعيـة التقـاوي، بـدأ زوج منـال في اسـتخدام نـوع جديـد مـن التقـاوي منـذ 15 سـنة. تـردف منـال في وصـف التقـاوي القديمـة وتقـول: "كانـت حبـة الـذرة عمرانـة "سـمينة" لذلـك كانـت تأخـذ وقتًـا أطـول في التحميـص لكنهـا كانـت تعطـي لنـا "عيـش" زي الفـل". ربمـا يدخـل هـذا الوصـف في الرغبـة البشريـة إلى تصويـر المـاضي عـلى أنـه أفضـل اسـتنادًا إلى أحاديـث الآبـاء عـن حجـم حبـة القمـح وعـن سـهولة عجنهـا وعـن قوتهـم الناتجـة عـن نقـاوة غذائهـم، لكـن موضوعيًّـا قـد يكـون التغـير الـذي حـدث في إحـلال الأصنـاف الهجينـة مـن القمـح والـذرة لـه دور رئيـس في تغيـير خواصهـا وملاءمتهـا للتفضيـلات الغذائيـة والتصنيعيـة للنسـاء.

الخبز الفيومي: العيش الشقق

أمـا في قـرى الفيـوم تصنـع الفلاحـات نوعًـا مختلفًـا مـن الخبـز يعتمـد بشـكل أسـاسي عـلى دقيـق القمـح وليـس دقيـق الـذرة كـما في المنيـا. يسـمي الفلاحـون هـذا الخبـز "عيـش شـقق" يعتمـد هـذا الخبـز عـلى القمـح المنتـج محليًّـا بعـد خلطـه بدقيـق التمويـن المدعـم وهـو قمـح غالبًـا مـا يكـون مسـتوردًا مـن الخـارج توزعـه الحكومـة عـلى بطاقـات التمويـن، أو هكـذا حكـت لنـا أم فـارس بالإضافـة إلى الدقيـق الـذي كان يـوزع مـع بطاقـة التمويـن لـلأسر

الريفية بسعر مدعم، بديلاً عن خبز مخابز الدولة فإن الحكومة توزع الدقيق المدعم على المخابز التي تقوم بخبزه وبيعه، وأحيانًا ما يتسرب إلى السوق السوداء. كانت تلك الممارسة أكثر انتشارًا في الماضي لكن مع جعل منظومة دعم الخبز منظومة إلكترونية قلت مثل تلك الممارسات. في المناطق النائية التي لا يوجد بها خبز يمكن للحكومة أن توزع الدقيق المدعم على الفلاحين ويمكن أن تكون أم فارس حصلت على الدقيق بأي الطريقتين سواء عن طريق توزيع الحكومة له أو عن طريق السوق السوداء.

يعتمد العيش الشقق على نوع جديد نسبيًّا من الأفران وهي الأفران "الصاج"، انتشرت تلك الأفران في الريف مع طفرة البناء بالطوب الأحمر والتي أدت إلى خروج الأفران التقليدية المصنوعة من الطوب اللبن من المنازل بعد تغير طريقة بنائه، تلك الأفران غالبًا ما تصنعها مصانع محلية وتعتمد في عملها على الغاز الطبيعي وبها ماركات شهيرة أكثرها انتشارًا هي أفران الحشاش والأهرام. هذا الفرن يباع منه كثيرًا في الريف المصري وهو مكون أساسي في جهاز العروسة. تنتشر أفران الغاز في الريف المصري نظرًا لعاملين أولهما رخص سعرها مقارنة بالأفران الأخرى حيث يتراوح سعرها بين 1200-1600 جنيه مصري أي نحو 100 دولار. أما العامل الثاني فهو أن الفرن عملي يمكن للفلاحات طبخ كثير من المأكولات داخله بالإضافة بالطبع إلى عمل الخبيز بكميات كبيرة نسبيًّا مقارنة بالافران الحديثة. المثير للاهتمام أن هذا الفرن تصميمه الداخلي مستوحى من الأفران القديمة الطينية، وربما كان هذا سببًا إضافيًّا في انتشار الفرن في الريف المصري بشكل كبير في بداية توزيعه.

أصبحت عملية الخبز في الفيوم، وخاصة للعيش الشقق مرتبطة بقدر كبير بالحصول على خبز جيد من أجل المناسبات الاجتماعية أو من أجل تقديم هذا الخبز للضيوف، فغالبًا ما يحاول الفلاحون إظهار كرم الضيافة من خلال تقديم هذا الخبز المصنوع محليًّا ويستنكفون تقديم الخبز الحكومي المدعم. كما يستخدم كمؤنة داعمة في حال نقص أو عدم كفاية خبز التموين (خبز الحكومة). أيضًا هناك بعض الأسر التي تحصل على الخبز المدعم من أجل تقطيعه وإطعامه للطيور والماشية وتخبز العيش البلدي من أجل الاستهلاك الشخصي. لكن تلك العملية أضحت أقل في الفترة الماضية مع تحسن مستوى الخبز البلدي المدعم وانتشار المخابز الآلية التي تصنع أنواعًا مختلفة

مـن الخبـز الأفضـل مـن خبـز الحكومـة. ويسـمى الخبـز الحكومـي في القريـة خبـز الطابونـة أو خبز الحكومـة ولا يسـمى (خبـز بلـدي) كـما هـي الحـال في المدينـة.

يعتمـد الخبـز الشـقق في الفيـوم بشـكل أسـاسي عـلى القمـح، بالتـالي فـإن عمليـة اختيارأصنـاف القمـح الملائمـة لإنتـاج الخبـز غالبًـا مـا تكـون مـن اختيارالنسـاء. تسـتخدم النسـاء في صناعـة الخبـز قمحًـا مـن نـوع مـصر 1 أو جميـزة. عـلى سـبيل المثـال، تقـول إحـدي النسـاء إن " قمـح مـصر 1 يعطـي إنتاجًـا كثيفًـا مـن القمـح ومناسـب لعمـل الخبـز لأنـه عنـد العجـن يصبـح متماسـكًا بشـكل أكـبر مـن أنـواع القمـح الأخـرى." تضيـف أخـرى أن "هنـاك نـوع آخـر مـن القمـح اسـمه الجميـزة فهـو جيـد في الخبـز لكنـه قليـل الإنتـاج، ونـوع آخـر مـن القمـح 93 يعطـي محصـولًا وفـيرًا لكـن غـير صالـح للخبـز".

وتجـدر الإشـارة إلى أن هنـاك أنواعًـا مشـابهة للعيـش الشـقق في بقيـة الريـف المـصري خاصـة في الوجـه البحـري والدلتـا والتـي مـا زال ينتـشر فيهـا هـذا النـوع مـن العيـش، غالبًـا مـا يسـمى هـذا الخبـز "بالعيـش القمـح". قديمًـا وقبـل انتشـار القمـح وتحولـه إلى غـذاء معمـم كان هـذا النـوع مـن الخبـز خاصًّـا فقـط بالأغنيـاء كـما تقـول الفلاحـات، وتخبرنـا دراسـة سـميح عبـد الغفار شـعلان الشـافية عـن الخبـز عـن بعـض تلـك التمايـزات الاجتماعيـة وعلاقتهـا بالخبـز. في إحـدى الإخباريـات التـي يوردهـا شـعلان في دراسـته نجـد تلـك الإشـارة صريحـة حيـث يـورد أن "العيـش القمـح ده كان بتـاع النـاس الأغنيـاء، بيعملـوه عـلى طـول، أمـا الفقـراء –الـلي عـلى قـد حالهـم- غالبًـا مـا كانـوا بيعملـوه في الأعيـاد والمواسـم، حـد ميـت – فـرح". هنـاك اسـتمرار لتلـك العلاقـة بـين اسـتخدام القمـح ويـسر الحـال في الريـف حتـى اليـوم، غالبًـا مـا يعمـد الفلاحـون الفقـراء لخلـط دقيـق الـذرة بالقمـح عـلى حسـب قدرتهـم الاقتصاديـة، فدقيـق الـذرة أرخـص بكثـير مـن دقيـق القمـح. لكـن بشـكل عـام يسـتخدم القمـح كمكـون رئيـس في قريـة الدراسـة في صنـع العيـش الشـقق.

المكـون الأسـاسي كـما أسـلفنا في العيـش البتـاو هـو الـذرة، وهـو محصـول شـديد الأهميـة والخصوصيـة في الريـف المـصري، لأنـه يعتـبر غـذاء مشـتركًا بين الإنسـان والحيـوان. يسـتخدمه البشر في صناعـة أنـواع مختلفـة مـن الخبـز، أو يسـتخدم بأشـكال كثـيرة كطعـام أو كعلـف للحيوانـات والطيـور. تلـك الأخـيرة، تحتـل مكانـة مميـزة في النظـم الغذائيـة الريفيـة في قـرى الدراسـة وفي مـصر بالكامـل، حيـث إن الطيـور البلديـة، سـواء الحـمام، الإوز أو البـط البلـدي أو الدجـاج البلـدي مـا زالـت حـاضرة بشـكل كبـير في المنظومـة الغذائيـة للريـف المـصري. بالتـالي يحتـل الـذرة أهميـة كبـيرة في الأمـن الغـذائي لـلأسر الفقـيرة في الريـف وصغـار الفلاحـين. يـزرع الـذرة تقريبًـا في كامـل مـصر، وتجـود زراعتـه في درجـات الحـرارة العاليـة في فصـل الصيـف، كـما أن زراعـة الـذرة الشـامية هـي واحـدة مـن مكونـات السـلة الزراعيـة المصريـة الموسـمية في فصـل الصيـف. تـأتي الـذرة الشـامية بعـد القمـح والأرز مـن حيـث الأهميـة الغذائيـة في مـصر حيـث يسـتخدم دقيـق الـذرة في إنتـاج الخبـز سـواء بمفـرده أو عـبر خلطـه مـع القمـح. كـما أن الـذرة تسـتخدم في إطعـام الطيـور والماشـية كـما يشـير المبحوثـون أثنـاء المقابـلات العديـدة التـي أجريناهـا. وبشـكل عـام عـلى المسـتوى القومـي يتـم خلـط دقيـق الـذرة بنسـبة 20 % لإنتـاج الخبـز البلـدي في المخابـز التـي تـوزع الخبـز الحكومـي في مـصر. كـما أن الـذرة الشـامية تسـتخدم كعلـف أسـاسي وتدخـل بنسـبة مـن 50 - 70 % في إنتـاج جميـع الأعـلاف المختلفـة للدواجـن والطيـور والأسـماك والحيوانـات.

تسـتورد مـصر الـذرة مـن أجـل إنتـاج الأعـلاف، أو تسـتورد أعلافًـا مصنعـة مـن أجل إطعـام الثروة الحيوانيـة خاصـة في المـزارع الكبـيرة للإنتـاج الحيـواني، غالبًـا مـا يلجـأ الفلاحـون الصغـار لإطعـام الحيونـات مـن الأرض، خاصـة محاصيـل مثـل الـذرة والبرسـيم، وحتـى عنـد اسـتخدام الأعـلاف المصنعـة فإنهـا غالبًـا مـا تكـون بمثابـة مكمـل غـذائي بجانـب الغـذاء الطبيعـي لتلـك الحيوانـات "الخـضرة" بتعبـير أحـد الفلاحـين. تلـك العلائقيـة الشـديدة بـين محصـول الـذرة والـثروة الحيوانيـة تترجـم في معـدلات التضخـم في أسـعار اللحـوم، ولكـن تلـك العلاقـة تتحكـم فيهـا متغـيرات أخـرى متعلقـة بسـوق اللحـوم الحمـراء في مـصر ومـدى الاحتكاريـة السـائدة وحجـم اللحـوم المسـتوردة وغيرهـا مـن العوامـل المرتبطـة بالعـرض والطلـب في سـوق اللحـوم في مـصر.

يمثل الإنتاج المحلي من الذرة الشامية 7818 طن والاستهلاك المحلي 16621 طن والفجوة الاستهلاكية سنويًا تقدر بـ 8803 طن ويستخدم 9311 طن في صناعة الأعلاف وتغذية الأعلاف بينما يدخل 5185 طن في غذاء الإنسان. في عام 2016 تم استيراد نحو 8.8 مليون طن من الذرة زاد العجز إلى 13.8 مليون طن عام2017 مما تطلب زيادة الاستيراد لسد تلك الفجوة وهو ما زاد من العبء على الميزان التجاري المصري خاصة في ظل تغير سعر الصرف حيث زادت قيمة الواردات من 22 مليار جنيه عام 2016 إلى نحو 36 مليار جنيه عام 2017.[124]

ترتبط الذرة الشامية أيضًا بقصة أخرى مرتبطة بمسألة السيادة على الغذاء حيث إنه في عام 2008 حصل صنف معدل وراثيًا على موافقة زراعته وتداوله تجاريًا من هيئة الأمان الحيوية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمصر. هذا الصنف طوره علماء يعملون لصالح شركة مونسانتو في جنوب إفريقيا.من خلال التقاطع عبر الهندسة الوراثية صنف الذرة المعدل وراثيًا MON810 مع صنف ذرة مصري محلي يسمى "عجيب" وقد تم تسجيل الصنف الناتج (Ajeeb-YG, Bacillus thuringiensis-Bt) باسم شركة مونسانتو[125]. وقد حصلت شركة مصرية هي شركة Fine Seeds international على ترخيص تسويق وتوزيع هذا الصنف في مصر بعد إتمامها إجراءات تسجيل تداول وبيع واستهلاك الصنف في 2008 وبالفعل تم استيراد أول شحنة من جنوب إفريقيا في هذا العام وزرع الصنف في 10 محافظات[126]. استمرت زراعة هذا الصنف بمصر بين عامي 2008 إلى 2012 وخلال هذه الفترة تم زراعة نحو 3800 فدان (نحو 1596 هكتار). في 2012 أصدر وزير الزراعة المصري

124- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح والاستهلاك من السلع الزراعية 2017، موقع الجهاز المركزي: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23524

125- The African Centre for Biosafety (ACB), Africa bullied to grow defective Bt Maize: the failure of Monsanto's MON810 maize in South Africa, 24 October 2013, https://is.gd/1QK5SZ (consulted in 4 August 2018)).

126- Ezezika, Obidimma C., and Abdallah S. Daar. "Building trust in biotechnology crops in light of the Arab Spring: a case study of Bt maize in Egypt." Agriculture & Food Security 1, no. 1 (2012): S4.

في ذلك الوقت المهندس رضا إسماعيل مرسوم رقم 378 بشهر مارس 2012 يعلق تسجيل الذرة المعدلة وراثيًا في مصر ومنذ ذلك الحين لم تتم الموافقة على تسويق وتداول الأصناف المعدلة وراثيًا في مصر. ورغم أهمية قرار وقف زراعة الصنف المعدل وراثيًا إلا أنه لا يوقف احتمال عودة استخدام الأغذية المعدلة وراثيًا في مصر حيث إن قرار إيقافها إداري وليس حكمًا نهائيًا كما أن وزارة الزراعة تدعم إصدار قانون للأمان الحيوي الذي يقنن الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقة لتسويق زراعة وتداول المحاصيل المعدلة وراثيًا.[127]

ورغم توقف زراعة الذرة المعدلة وراثيًا إلا أنها لا تزال تمثل جزءًا أساسيًا من مكونات غذائنا. وذلك نتيجة اعتماد مصر بدرجة كبيرة على استيراد الذرة من أجل العلف الحيواني والداجني كما أوضحنا. حيث يتم قبول شحنات من الذرة المعدلة وراثيًا ويتم استيرادها واستخدامها في السوق المحلية بشكل مباشر وذلك لأنه لا يوجد أي حظر لاستيراد الأغذية المعدلة وراثيًا في حال كان مصرحًا بها في دولة المنشأ، وكذلك إن كان مصرحًا لها بالتصدير لدول أخرى. على سبيل المثال مصر تستورد ملايين الأطنان من الذرة وفول الصويا سنويًا من أجل الأعلاف الحيوانية وإنتاج الزيوت النباتية[128]، ويتم الحصول عليها بشكل كبير من أسواق عالمية تقوم بتسويق الأنواع المعدلة وراثيًا بشكل علني مثل الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وغيرهما.

على مستوى القرى هناك مساومة مستمرة في كل موسم زراعي بين إنتاج نوعي الذرة الشامية في مصر (الذرة الصفراء، والذرة البيضاء) في حين أن مساحات الذرة البيضاء المخصصة للاستخدام الصغير والفلاحي، سواء في إطعام الماشية أو كأساس لإنتاج أنواع مختلفة من الخبز، وبين الذرة الصفراء المخصصة للأعلاف في المزارع الحيوانية الكبيرة

127- أحمد حامد، الزراعة: التكنولوجيا الحيوية تستطيع حل كثير من المشاكل ومواجهة التحديات، الأهرام بتاريخ 10 ديسمبر 2019، الرابط: http://gate.ahram.org.eg/News/2335769.aspx (تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 نوفمبر 2020).

128- United States Department of Agriculture (USDA). Egypt Agricultural Biotechnology Annual 2017. United States Department of Agriculture Foreign Agricultural Service. 11/16/2017. URL: (https://is.gd/yOWO5S (consulted in 4 August 2018)

أو في مزارع الدواجن والأسماك. تشجع الحكومة المزيد من الفلاحين على زراعة الذرة الصفراء والتي تمثل نحو ثلث المساحة المزروعة من الذرة في مصر، وذلك لتقليل كلفة الاستيراد الكبيرة للذرة الصفراء التي تدخل بشكل أكبر في صناعة الأعلاف الصناعية خاصة العلف الموجه للدواجن. كشفت خطة لوزارة الزراعة أنها تستهدف في الموسم الزراعي المقبل تقليل مساحات الذرة الشامية البيضاء رغبة في توفير مساحات أكبر للذرة الصفراء، والتي تسعى لتنميتها الموسم المقبل بنسبة 40.8%، لتصعد إلى مليون فدان، مقابل 628 ألف فدان فقط الموسم الماضى. وبالتأكيد ظهرت الزراعة التعاقدية لمصانع الأعلاف كحل لتلك المشكلة، لكن ما تعوق تطوير مساحات الذرة الصفراء على حساب الذرة البيضاء تاريخيًّا هي الأسعار المنخفضة للذرة بسبب المنافسة من الذرة الصفراء المستوردة والتي تجعل مصانع الأعلاف تفضل الذرة الصفراء المستوردة.[129]

لكن تلك المنافسة هي صيغة أخرى من آليات الصراع حول الاندماج الكامل في السوق، ففي حين تزيد مساحات الذرة الصفراء كل موسم إلا أن أغلب الفلاحين المصريين ما زالوا يفضلون زراعة الذرة البيضاء. ينتج الفلاحون الصغار بشكل أساسي الذرة البيضاء مستخدمين أصنافًا هجينة من البذور يوزعها القطاع الخاص ووزارة الزراعة المصرية في الجمعيات التعاونية الزراعية، تلك الذرة البيضاء تحقق الكثير من الأمن الغذائي للفلاحين سواء كمدخل إنتاجي في الخبز أو العلف الصغير لقطعان الحيوانات الخاصة بهم. في قرى الدراسة يشير المبحوثون إلى طريقة حديثة نسبيًّا عرفها الفلاحون منذ أقل من 10 سنوات فقط في التعامل مع الذرة من أجل إنتاج غذاء مستدام طيلة العام للماشية. تلك الطريقة الجديدة والتي يسميها فلاحو الفيوم بالمولاس، وهو عبارة خليط ناتج من طحن "درس" عيدان الذرة البيضاء أحيانًا كاملة الحبوب وأحيانًا بعد نزع " الكيزان" التي تحمل الحبوب منها وكبسها وتخزينها بطريقة معينة في حفرة في الأرض بعد خلطها مع المولاس (دبس السكر) بكميات قليلة لتستخدم لاحقًا كعلف للماشية. تلك الطريقة شجعت صغار الفلاحين المالكين لقطعان الماشية الصغيرة على تعميمها، وفي أحيان أخرى تنشأ سوق محلية لبيع الذرة كاملة من الأرض -العيدان مع

129- سليم حسن، "الزراعة" تخطط لزيادة مساحات "الذرة الصفراء" على حساب "الشامية" الموسم المقبل، جريدة البورصة،12 مايو 2019، على الرابط: https://alborsaanews.com/2019/05/12/1203234

الكيـزان، أو العيـدان فقـط- للفلاحـين الآخريـن مـن أجـل طحنهـا وتخزينهـا بتلـك الطريقـة. تجـدر الإشـارة أن فلاحـي الفيـوم وشـمال الصعيـد وخاصـة في قـرى الدارسـة عرفـوا تلـك الطريقـة متأخـرًا قليـلاً عـن فلاحـي الدلتـا والتـي تتركـز فيهـا زراعـة الـذرة الشـامية، فقـد عرفهـا فلاحـو الدلتـا منـذ مـا يقـرب مـن عقديـن بينـما دخلـت الصعيـد منـذ أقـل مـن عقـد.

من القمح البلدي إلى الأصناف الهجينة

يلعـب القمـح دورًا مركزيًـا في عمليـة صناعـة الخبـز، فبعيـدًا عـن ارتبـاط إنتاجـه عـلى المسـتوى الـكلي بتحقيـق الأمـن الغـذائي فهـو يلعـب دورًا هامًـا عـلى المسـتوى المحـلي. القمـح مـن أقـدم النباتـات التـي تـم تدجينهـا ويعـود المؤرخـون إلى أكـثر مـن 10 آلاف عـام عـلى زراعـة القمـح في الهـلال الخصيـب ثـم انتشـاره في العـالم. وتظهـر الرسـومات عـلى جـدران المعابـد صـورًا عديـدة للقمـح والخبـز.

يتطلـب فهـم قصـة القمـح العـودة إلى البدايـات. والبدايـة هـي الحبـة أو التقـاوي قبـل أن تتحـول إلى محصـول يحصـد وينقـى ويطحـن ليعطـي الدقيـق الـذي يتحـول بأيـدي الفلاحـات إلى خبـز. سـنحاول هنـا إلقـاء الضـوء عـلى تطـور الأصنـاف في مـصر وكيـف تقلصـت الأصنـاف البلديـة في مقابـل الأصنـاف المحسـنة والمنتجـة مـن قبـل مراكـز البحـوث الزراعيـة وصـولاً إلى اختيـار الأصنـاف الأنسـب للخبـز المنـزلي وبعدهـا إلى العلاقـة بـين "الخبـز البلـدي" و"القمـح البلـدي".

للتعـرف عـلى القمـح نبـدأ بإلقـاء الضـوء عـلى العائلـة النباتيـة التـي ينتمـي لهـا القمـح **والتـي تسـمى بالعائلـة النجيليـة Poaceae والتـي تضـم أجناسًـا أخـرى مثـل الأرز والـذرة والشـعير ينتمـون لنفـس العائلـة** وينتمـي القمـح لجنـس الثريتكـوم **triticum** وتوجـد مجموعـات عديـدة مـن أنـواع القمـح. مثـل القمـح الديـوروم **t. Durum** وهـو القمـح الملائـم لعمـل المكرونـة والبرغل والكوسـكوس وأيضًـا القمـح **t.aestivum** وقمـح الخبـز الـدارج اللـين وهنـاك أكـثر مـن 18 نـوع قمـح لكـن الكثـير منـه بـري لا يـزرع.

ونشـأت الأنـواع البريـة مـن القمـح عـن طريـق التهجـين الطبقـي والطفـرات والانتخـاب

الطبيعي، لكن الأصناف التي يزرعها الفلاح اليوم في مصر هي نتاج عملية طويلة ومستمرة من الانتخاب وتربية التقاوي بدأت في مصر منذ بدايات القرن الماضي. ولكي يحصل صنف ما على اسم ويتم تسجيله واعتماده كصنف يجب أن يحقق ثلاثة شروط وهي التميز والتجانس والثبات. ويعني التميز أنه يختلف على الأقل في صفة واحدة عن باقي الأصناف وأن يكون متجانسًا تعني أن التركيب الوراثي لجميع مفردات هذا الصنف متماثلة، أما الثبات فيعين استقرار المواصفات والخصائص عبر الأجيال المتعاقبة للصنف.

وتتبع أصناف القمح المنزرعة في مصر 3 أنواع نباتية وهي:

1. قمح الخبز أو القمح الدارج: وينتمي للنوع **t.aestivum** وهو من الأكثر زراعة في مصر ويزرع في مساحة تصل إلى 90.1 % من المساحة المزروعة بالقمح في مصر بحسب بيانات عام 2016.

2. قمح الديورم أو قمح المكرونة: يسمى أيضًا القمح الذكر أو القمح الصلد **t. Durum** وهو قمح حبوبه كبيرة وعالية البروتين تصلح لإنتاج المكرونة وتزرع أصنافه في الوجه القبلي في مساحة 9.3 % من جملة المساحة.

3. قمح البيرميدال: وينتمي للنوع **t.pyramidale** ويطلق عليه القمح البلدي وهو يحتوي على قدر قليل من الجيلوتين، وقلت النسبة المنزرعة منه تدريجيًّا حيث وصلت إلى نسبة 0.6 % من جملة المساحة ويتم إنتاجه ولا يتم إكثار التقاوي بواسطة وزارة الزراعة. [130]

في مصر بدأ استنباط أصناف جديدة للقمح بصورة أولية عام 1914 ثم تطورت أساليب الانتخاب حتى تم الحصول على أول الأصناف المحلية عن طريق عمليات

130- عبد العاطي محمد، جابر عبد العاطي، تحليل اقتصادي مقارن لإنتاج أصناف القمح في محافظة البحيرة باستخدام أسلوب مغلف البيانات، مجلة جامعة إسكندرية للعلوم الزراعية، العدد61، المجلد السادس، 2016. ص 865 - 870.

الانتخاب من سلالات القمح الصلب المحلي حيث تم استنباط صنفين مقاومين للحرارة وهما "داكار 49" و"داكار 52"، واستمرت عمليات الانتخاب بين 1914 إلى 1935 حيث أدت إلى استنباط أصناف بلدي 116 بالإضافة إلى هندي 62 وهندي د. وطوسون باستخدام السلالات المستوردة من الهند. بدءًا من العام 1945 استطاع الباحثون في قسم بحوث القمح بوزارة الزراعة إنتاج أصناف جديدة باستخدام أساليب التهجين وتم إنتاج هجن ذات إنتاجية عالية وهي: جيزة 144، 145، 147، 150.[131]

ورغم أن التجارب كما أشرنا بدأت عام 1914 إلا أن الفترة الناصرية كان لها الدور الأكبر في اختفاء الأصناف البلدية من القمح. ليس فقط لأن هذه الفترة شهدت تطور عمليات الانتخاب ودعم البحوث الزراعية ولكن أيضًا شهدت هذه الفترة زيادة تحكم الدولة في العمليات الزراعية واعتماد التخطيط والمتابعة المركزية لعمليات الإنتاج الزراعي كافة عبر الجميعات الزراعية والأدوات البيروقراطية التي اتخذتها الدولة لضمان زيادة الإنتاجية والتزام الفلاحين بالإرشادات الزراعية. أنتجت الدولة العديد من الأصناف عالية الإنتاجية والمناسبة للأوضاع المناخية والتربة المصرية من قبل مراكز البحوث الزراعية خلال الخمسين سنة الأخيرة.

فقد قامت الدولة منذ بدايات نظام يوليو بتعميم استخدام أصناف القمح المحسنة التي تم تطويرها بواسطة مركز البحوث الزراعية. ففي عام 1962 بدأت الدولة استجلاب أصناف مكسيكية من القمح لتهجين الأصناف ببرنامج بحوث القمح بالمركز القومي للبحوث الزراعية ونتج عن ذلك إنتاج صنف جيزة 155. وتم تعميم صنف جيزة 155 بأنحاء الجمهورية كافة بداية من عام 1968 وكانت المساحة المنزرعة منه تقدر بـ 416.6 ألف هكتار أي نحو 80 % من مساحة الأراضي المنزرعة من القمح بتلك الفترة وقد وصلت إنتاجية الهكتار 3240 كجم وهو ما يعد تقريبًا ضعف الكمية التي كانت تحققها الأصناف البلدية. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاعتماد على الأصناف المكسيكية لتطوير أصناف جديدة نظرًا للإنتاجية العالية التي تحققها لكن هذه الأصناف جلبت معها أيضًا صدأ القمح وهو مرض فطري يصيب القمح ولذلك تم منعها عام 1973.

131- سعد هجرس، الزراعة المصرية (الماضي- الحاضر- المستقبل)، المكتبة الأكاديمية، ص 113.

تـم توجيـه برامـج التربيـة وإنتـاج الأصنـاف إذًا إلى الأصنـاف المقاومـة للصـدأ بالإضافـة إلى زيـادة غلـة الفـدان[132].

هنـاك سـبعة مراكـز رئيسـة لبرنامـج بحـوث القمـح في مـصر وهـي: شـمال الدلتـا (سـخا)، وسـط الدلتـا (جميـزة)، شرق الدلتـا (إسـماعيلية)، غـرب الدلتـا (نوباريـة)، جنـوب الدلتـا (جيـزة)، مـصر الوسـطى (سـدس)، جنـوب الصعيـد (شـندويل). هـذا يوضـح أسـماء الأصنـاف حيـث إنهـا تشـير إلى دور هـذه المراكـز وباحثيهـا في إنتـاج الصنـف. اسـتمرت هـذه المراكـز في إنتـاج الأصنـاف، وبشـكل عـام فـإن برامـج التربيـة المعتمـدة في مركـز بحـوث تربيـة وإنتـاج أصنـاف جديـدة مـن القمـح **تهـدف** إلى النقـاط التاليـة:1) تحسـين حاصـل الحبـوب وزيـادة القـدرة الإنتاجيـة. 2) النضـج المبكـر وتقصـير دورة حيـاة المحصـول. 3) مقاومـة الصـدأ. 4) مقاومـة الاضطجـاع. 5) تحمـل مسـتويات التسـميد والتكثيـف النبـاتي. 6) تقليـل اسـتهلاك الميـاه.

كان نتـاج هـذا المسـار الطويـل مـن تطويـر الأصنـاف وتحكـم الدولـة في اختيـارات الفلاحـين والتركيـز عـلى خصائـص معينـة يتـم التركيـز عليهـا في عمليـات التربيـة إلى مـا آل اليـه الأمـر مـن سيطرة الأصنـاف الهجينـة والمحسـنة إلى قرابـة 99.4 % مـن المسـاحة المنزرعـة مـن القمـح في مصر. يوضـح موقـع الإدارة العامـة لإنتـاج التقـاوي إلى أن الإدارة توفـر 67.2 % مـن التقـاوي اللازمـة للإنتـاج والبحـوث بالإضافـة إلى مـا يقـوم بـه الفلاحـون بالكـسر ويعنـي ذلـك أنهـم يسـتخدمون التقـاوي لعـام ثـانٍ حيـث إن الإنتـاج لا يقـل كثـيرًا عـن العـام الأول. في حـين تسـتمر مسـاحة تقـارب الــ0.6 % منزرعـة بالأصنـاف البلديـة مـن القمـح. قصـة النجـاح هـذه لا تقـدم لنـا تفاصيـل مـا حـدث للصنـف البلـدي أو **t.pyramidale** والـذي كان مسـيطرًا قبـل أكـثر مـن 100 عـام عـلى زراعـة القمـح في مـصر ويتـم إكثـاره مـن قبـل الفلاحـين وليـس الدولـة.

وكـما في حالـة البطاطـس التـي تعرضنـا لهـا في فصـل سـابق فـإن كـسر تقـاوي القمـح هـو ممارسـة منتـشرة في مـصر، تلـك الممارسـات والتـي يمكـن أن نسـميها بأسـاليب التحايـل عـلى الدمـج الكامـل في السـوق، حيـث يعمـد الفلاحـون لكـسر التقـاوي المحسـنة أي التـي

132- M. Riad. El-Ghonemy, The Crisis of Rural Poverty and Hunger: An Essay on the Complementarity Between Market- and Government-led Land Reform for Its Resolution, Routledge,2013.

تنتجها وزارة الزراعة المصرية مرة أخرى من أجل عدم شراء التقاوي الجديدة للقمح. غالبًا ما تقل الإنتاجية بنسبة 10 % في السنة الثانية لكسر التقاوي حين زراعتها. ورغم توقف سياسات الدورة الزراعية وسيطرة الدولة على قرار زراعة القمح إلا أنه قبل كل موسم زراعي تصدر الدولة الخريطة الصنفية. وتتحكم الدولة بشكل غير مباشر في الأصناف المنزرعة من خلال إنتاجها الأصناف التي يتم توفيرها بمراكز الإكثار والتقاوي بالمحافظات والمراكز والجمعيات الزراعية. حيث إن الدولة لا تزال تسيطر بشكل كبير على إنتاج تقاوي القمح وتوزيعها في المنافذ الخاصة بها في المحافظات.

يوضح الجدول التالي أشهر الأصناف والمساحات المنزرعة بها في عموم مصر، من خلال الإحصاءات الرسمية لوزارة الزراعة لعام 2016:

جدول (25): أشهر الأصناف والمساحات المنزرعة في عموم مصر

الصنف	النسبة من المساحة المزروعة (%)	الإنتاجية (أردب لكل فدان)
جيزة 168	20.9	17.4
سخا 93	15.2	18.4
مصر 1	14.00	18.3
سدس 12	12.2	18.4
جميزة 9	6.7	19.3
بني سويف 1	6.5	18.6
سخا 94	6.00	19.6
مصر 2	5.6	17.9
سدس 1	3.5	17.9
بني سويف 5	2.8	18.6
جميزة 11	2.7	19.3
جميزة 10	0.7	18.5
بلدي	0.6	17.00
جيزة 171	0.5	18.7
إيجاسيد 3	0.2	18.00
أصناف أخرى	1.9	19.1

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

في العلاقة بين الدولة والخبز والفلاحات

في الوقت الذي كان الباحثون يخوضون تجاربهم المعملية والحقلية لاستنباط أصناف جديدة ينشرونها بين الفلاحين لتحل محل القمح البلدي الذي كان رائجًا، كانت الفلاحات المصريات بدورهن يجرين تجارب من نوع آخر ولأهداف أخرى غير التي تُشغل الباحثين والمربين في معاملهم الحديثة والمتطورة. كانت النساء يفكرن في الخبيز وقدرتهن على إنتاج وإعادة إنتاج الخبز المنزلي من هذا القمح الجديد الغريب عليهن.

إحدى المشكلات الأساسية في هذا المنطق الذي حكم عمليات التطوير للأصناف الجديدة أنه لم يأخذ في الاعتبار الثقافة المرتبطة بالخبز واستخداماته وأدوات الإعداد للخبيز ومفهوم الجودة المحلي والمذاق الجيد وكل ما يحمله الخبز من معانٍ وقيم اجتماعية وثقافية وغذائية ليست بالضرورة مرتبطة بالإنتاجية والعائد ومقاومة الآفات والقيمة الاقتصادية البحتة.

حين بدأت الدولة الاهتمام بالقمح ومضاعفة إنتاجية الفدان منه كان هذا يتم بالتزامن مع تحسن مستويات المعيشة في الريف وانخفاض معدلات الفقر. فالإجراءات الناصرية كما أوضحنا سابقًا رفعت من دخل العامل الزراعي. أدى هذا التحسن الملحوظ إلى زيادة استخدام القمح بدلًا من الذرة الرفيعة والذرة الشامية كأساس لإنتاج الخبز. كان خبز القمح دائمًا دليلًا على الثراء فكلما قل دخل الأسر كانت نسبة القمح في الخبيز تقل لصالح الحبوب الصيفية (الذرة الشامية والذرة الرفيعة). لم تكن الأفران الحكومية قد انتشرت بالريف في الستينيات مثلما هي اليوم ولكن مضاعفة إنتاج القمح وإضافة الدقيق إلى السلع التموينية وتوسيع المظلة التموينية لتغطي مساحات شاسعة من الريف الذي ظل منسيًّا إلى حد كبير قد ساعد على التوسع في استهلاك خبز القمح في النصف الثاني من القرن الماضي مع تقلص استخدام الذرة الشامية واختفاء خبز الذرة الرفيعة من الكثير من المناطق.

نعـود إلى قريتـي الدراسـة لنلاحـظ أن نتائج عمليات الاختبـار لاختيـار القمـح الأنسـب لصناعـة الخبـز البلـدي والتـي قادتهـا النسـاء كـما أشرنـا قـد أدت إلى تفضيـل أصنـاف جميـزة وأصنـاف مـصر 1 و2 لذلـك تسـتمر الأسر في زراعـة هـذه الأصنـاف في الجـزء المخصـص للإنتـاج مـن أجـل الاسـتهلاك المنـزلي رغـم أن الممارسـات المزرعيـة أوضحـت انخفـاض إنتاجيتهـا مقارنـة بالأصنـاف الأخـرى. تقـول إحـدى المبحوثـات "**صنـف جميـزة جيـد في الخبـز لكـن إنتاجـه قليـل**" وتتقاطـع هـذه الشـهادة مـع العديـد مـن شـهادات المزارعـين مـن الرجـال. حيـث يؤكـدون أنهـم يزرعـون صنـف بنـي سـويف لبيعـه بينـما يزرعـون صنـف جميـزة للاسـتهلاك المنـزلي. يظهـر هـذا التميـز شـكلين مـن أشـكال المنطـق الاقتصـادي الإنتاجـي، أحدهـما اقتصـاد قائـم عـلى احتياجـات السـوق وآخـر قائـم عـلى احتياجـات المنـزل. فالاقتصـاد المنـزلي لا يتـم تركـه لقوانـين السـوق فقـط ولا يتـم الأخـذ بالاعتبـار لآراء الرجـال فقـط كـما أنـه يرتبـط بجـودة الطعـام والعـادات والتفضيـلات الغذائيـة بقـدر ارتباطـه بالسـيادة الغذائيـة المنزليـة. يقسـم الفلاحـون أصحـاب الحيـازات الصغـيرة والمتوسـطة مسـاحة الأراضي التـي يزرعونهـا قمحًـا بـين الإنتـاج لتوريـده للدولـة والإنتـاج المنـزلي. حيـث تشـير الدراسـة الميدانيـة إلى أن إحـدى الحـالات في قريـة هـوارة والتـي تـزرع فـداني قمـح خصصـت نحـو 4 قراريـط قمـح للاسـتهلاك المنـزلي لتعطـي نحـو نصـف طـن قمـح طـوال العـام لأسرة مـن خمسـة أفـراد. بينـما يخصـص آخـر يمتلـك فدانـين أيضًـا نصـف فـدان (12 قيراطًـا) لأسرتـه الممتـدة المكونـة مـن 12 فـردًا.

خـلال العمـل الميـداني أشـارت إحـدى المبحوثـات بمحافظـة الفيـوم إلى أنهـا تسـتخدم كلًّا مـن دقيـق التموين والدقيـق المطحـون مـن قمـح محصـول المزرعـة العائليـة في إنتـاج الخبـز الشـقق أو الفيومـي. وهـو الخبـز الـدارج في قريـة الدراسـة والـذي يسـتخدم بالإضافـة إلى الخبـز البلـدي "مثـلًا نفطـر بعيـش الطابونـة (خبـز المخبـز) ونتغـدى بالعيـش الشـقق (الخبـز المنـزلي)". وتؤكـد إحـدى المبحوثـات "لازم لازم يكـون موجـود عيـش في البيـت تحـت أي ظـرف... تحـت أي طـارئ... لازم يكـون موجـود في البيـت يعنـي تحـت الاحتيـاط". بينـما تؤكـد أخـرى "وفي مـرات كتـير عيـش الطابونـة مابيكفيـش وأحيانًـا المخبـز بيكـون فيـه عطـل وأيـام العيـش بيكـون اسـتغفر اللـه العظيـم **مايتكلـش** فبتركنيـه توكليـه للطـير وانتـي تـاكلي مـن عيـش البيـت". لذلـك فـإن الخبـز الفيومـي يتـم عـادة تجفيفـه ليتحـول إلى "ملـدن" حتـى

يحفظ لمدة أطول. تشير نتائج العمل الميداني إلى أن الخبز المنزلي ورغم كل التغيرت الحادثة بالريف لم يختف لكن إنتاجه تغير. أصبح يعتمد على قمح أصناف مهجنة وليس قمحًا بلديًّا كما أنه لم يصبح المصدر الوحيد للخبز داخل المنزل ولكنه أصبح مكملاً لخبز المخبز. ويشبه الخبز الفيومي المصنوع من القمح فقط خبز المخبز ولكنه بحجم أكبر في مزج بين الخبرة المحلية والواقع الجديد من الأصناف وأدوات إعداد الخبز.

يطرح الخبز هنا العلاقة المركبة بين الاقتصاد والمجتمع والسوق. يتم إنتاج الخبز البيتي "المنزلي أو البلدي" من قمح "غير بلدي" تم زراعته خصيصًا لهذا الغرض أو عبر خلطه بأصناف أخرى. انتقل الخبز المنزلي من مصدر "الغذاء اليومي" أو مصدر للأمان الغذائي إلى مصدر للارتباط بين الفلاحين والماضي القريب لهم. بعد أن كانت عملية الخبيز تتم كل أسبوعين أو كل شهر تراجعت لتتم على فترات زمنية أطول نسبيًّا في حالة العيش الشقق، أو إلى مرة أو مرتين في السنة في حالة العيش المرحرح (البتاو).

هناك عوامل إضافية لاستمرار الخبز الفيومي وخبز البتاو بقريتي الدراسة وهي أنه يباع في أسواق القرى والمراكز الحضرية كما أنه يباع في القاهرة والإسكندرية وبالتالي يمثل مصدر دخل للأسر الفقيرة التي تقوم بصنعه وبيعه. كما أن الأسر الغنية التي لا تمتلك فرنًا بلديًّا وترغب في الحصول عليه تطلب من الأسر الفقيرة التي تمتلك فرنًا بلديًّا لكي تقوم بصناعة الخبز لها بأجر مع إحضارها لكل مكونات الخبز. كما أنه يستخدم من قبل أبناء الريفيين المهاجرين بالمدن سواء للدراسة أو للعمل حيث إن هذه الفئات ليس لها حق في الحصول على الخبز المدعم والخبز غير المدعم مرتفع التكاليف بالنسبة للكثير من هذه الفئات.

تقدم لنا الملاحظات الميدانية شواهد على أن تحقيق الأمان المنزلي لم يختف تمامًا في ما يتعلق بالخبز بالرغم من تأثره بالتحولات الكبيرة التي يشهدها قطاع الزراعة العائلية وأيضًا قطاع دعم الخبز وانتشار منظومة الخبز وأيضًا زيادة نسبة عمالة النساء خارج المنزل. فالمنطق الحاكم في استمرار إنتاج القمح المستخدم للخبز المنزلي والاستمرار في إنتاج الخبز المنزلي بطريقة أو بأخرى أن ما يحدد خيارات الناس ليس

فقـط المنفعـة الاقتصاديـة الضيقـة ولكـن شـبكة مترابطـة مـن الاعتبـارات تضمـن السـعادة والشـعور بالأمـان.

مـن الجديـر بالذكـر أيضًـا أن الخبـز المنـزلي يطلـق عليـه أيضًـا العيـش البلـدي أو البيتـي. وبخـلاف المدينـة فـإن الخبـز المدعـوم الـذي ينتـج بالمخابـز لا يسـمى "عيـش بلـدي" ولكـن يسـمى عيـش المخبـز أو خبـز الطابونـة. هـذا التفريـق مهـم جـدًّا في معرفـة حـدود البلـدي والتصـورات حولـه والتـي تختلـف بـين القريـة والمدينـة.

خاتمة

في هـذا الفصـل عرضنـا لصناعـة الخبـز البيتـي وعلاقتهـا بالسـيادة الغذائيـة ومكانـة ودور النسـاء في تحقيـق السـيادة عـلى البـذور والغـذاء. قدمـت لنـا الشـواهد الميدانيـة أدلـة واضحـة حـول الـدور الـذي يلعبـه صغـار الفلاحـين في الحفـاظ عـلى الاسـتقلالية الغذائيـة المنزليـة وحفـظ منظومـات الغـذاء المحليـة رغـم تدخـلات الدولـة. يمثـل الاسـتمرار في إنتـاج القمـح للاسـتهلاك المنـزلي شـكلًا مـن أشـكال المقاومـة للهيمنـة الكاملـة للدولـة عـلى "العيـش"، فرغـم كل محـاولات الدولـة لدمـج الفلاحـين في السـوق وإجبارهـم عـلى توريـد كميـات القمـح التـي ينتجونهـا مـن أجـل إعـادة توزيعهـا عليهـم لاحقًـا في صـورة قمـح مدعـم أو خبـز حكومـي إلا أن الفلاحـين في حـالات كثـيرة حافظـوا عـلى اسـتقلالية نسـبية وأنشـؤوا طرقًـا لإدارة الفائـض الاقتصـادي الناتـج مـن القمـح بشـكل غـير رسـمي. أيضًـا عرضنـا في هـذا الفصـل كيـف أن عمليـات التطويـر لأصنـاف محسـنة مـن القمـح لم تؤثـر سـلبًا فقـط عـلى المـوروث الجينـي للأقـماح المصريـة ولكـن أيضًـا انفصالهـا عـن المضمـون الاجتماعـي والثقـافي للخبـز عـبر التركيـز فقـط عـلى تحسـين الإنتاجيـة ومقاومـة الآفـات واسـتهلاك الميـاه دون الأخـذ بالاعتبـار الـذوق العـام وإعـداد الخبـز المحـلي وكيـف تكيفـت النسـاء بشـكل أسـاسي مـع هـذه العمليـة عـبر اختيـار الأصنـاف الأنسـب لإنتـاج الخبـز المنـزلي. تلـك الحالـة المسـتمرة مـن سـطوة الدولـة عـلى الإنتـاج الفلاحـي الصغـير ومحاولتهـا المسـتمرة لإدماجهـا في السـوق المحليـة (وكذلـك العالميـة) حولـت الفلاحـين لمجـرد مورديـن للغـذاء للمدينـة وفي حالـة الخبـز مورديـن للقمـح الـذي تسـتخدمه الدولـة في برامـج الدعـم الغـذائي. لكـن مقاومـة الفلاحـين

لتدخلات الدولة تظهر جلية في الخيارات المزرعية للقمح والذرة وغيرها من المحاصيل التي يستهلكها الفلاحون بشكل شخصي.

يقدم لنا الخبز صورة واضحة حول إمكانات توسيع مفهوم المنفعة والذي يتخطى الشكل الاقتصادي المباشر لها، تلك المنفعة التي يمكننا أن نلخصها كما أوردها آلان كاليه وهو أحد تلاميذ الإثنوغرافي الفرنسي مارسل موس في كتابه "نظرية ضد المنفعة للفعل". يقدم كاليه مفهومًا للمنفعة غير قائم على اختزالها في الشكل الضيق للمنفعة واعتبارها خيارًا اقتصاديًّا مباشرًا. فالبشر في النهاية لا يمكن اختزالهم إلى الشكل النفعي للإنسان الاقتصادي **Homo economicus**. لذلك يشكل استمرار الاقتصاد المنزلي غير الخاضع تمامًا للسوق والمناهض للمفهوم الاقتصادي الضيق للمنفعة مكونًا مركزيًّا لفهم استمرار إنتاج الخبز المنزلي وزراعة أصناف منخفضة الإنتاجية لأنها تعطي خبزًا أفضل وتستخدم في أكلات معينة وتحقق الأمان الغذائي المنزلي الذي تحتاج إليه الأسرة للشعور بالارتياح والاستمرار كوحدة إنتاج وإعادة إنتاج. ولكي نكون واضحين لا تعني هذه القراءة إنكار وجود المنطق الاقتصادي في تصرفات وخيارات الفلاحين ولكن المنطق الاقتصادي السوقي ليس المنطق الوحيد الحاكم لخيارات البشر عمومًا والفلاحين خصوصًا كما أوضحنا.

خاتمة الكتاب

ما زال داعمو السياسات النيوليبرالية يرددون مقولة مارجريت تاتشر الشهيرة **"There is no alternative" TINA** أي لا يوجد بديل ولكن على الجانب الآخر تتعالى النداءات والمبادرات والتجارب التي تطرح الكثير من البدائل الممكنة وهو الشعار الذي رفعته في بدايات الألفية قوى العولمة البديلة والقوى المناهضة لهينة منظمة التجارة العالمية ومنطق المنافسة والرأسمالية كأساس وحيد لتنظيم العلاقات الإنسانية[133]، تتجسد تلك البدائل في الشعار الذي رفعته قوى العولمة البديلة والحركات الاجتماعية المناهضة للرأسمالية (Another world is possible) أن هناك الكثير من البدائل وهذه البدائل ليست جاهزة ومعلبة كالأفكار التي تصدرها لنا قوى الهيمنة النيوليبرالية ولكنها حلول ينتجها الأفراد والمجتمعات المحلية وتتميز بأنها شديدة التعقيد والخصوصية لكل مجتمع محلي على حدة. يظهر طوال صفحات هذا الكتاب بعض هذه البدائل التي ينسجها الفلاحون ويوثق الكتاب أشكال المواجهة أو التحايل على قوى السوق وهناك حالات يبرز فيها الفلاحون بشكل واضح أن مسألة الزراعة وسيادة الوحدة المعيشية على الغذاء مسالة أكبر من تركها للأسواق.

عبر فصول الكتاب المختلفة حاولنا تقديم صورة تفصيلية لواقع الإنتاج الزراعي والتحولات الزراعية في الريف المصري ومحددات ومعوقات تحقيق السيادة الغذائية عبر دراستي حالة بوسط الصعيد بمحافظتي المنيا والفيوم. تبنينا مدخلاً مركبًا يمزج بين التحليل الاجتماعي الكلي والتحليل الجزئي عبر قراءة لا تتوقف عند مستوى القريتين بل تقدم رؤية مبنية على الاقتصاد السياسي لإنتاج الغذاء والنظم الغذائية العالمية لفهم الديناميكيات المحلية التي تحدث على المستوى الجزئي داخل إطار عالمي حيث إن

133- انظر "محلي بصور عالمية: حوار مع سوزان جورج"، مجلة الثقافة العالمية، عدد 118، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 2003 ص ص61-67.

الشواهد الميدانية تؤكد مدى توغل السوق العالمية وتأثير الاتفاقيات التي توقعها مصر سواء في ما يتعلق بالتجارة الحرة أو حقوق المربين على الفلاحين في القرى المصرية.

لم يكن من الممكن في هذا الكتاب دراسة التحولات الزراعية بمعزل عن الديناميكيات الاجتماعية والعمق التاريخي للتحولات الزراعية لفهم الديناميكيات المختلفة التي لعبت أدوارًا متعددة في مسار تلك التحولات، فقد انطلقت الدراسة من خلال تحليل اجتماعي تاريخي للتحول الرأسمالي والمسار القانوني والاقتصادي السياسي الذي أوصلنا إلى الشكل المشوه والمعقد للعلاقات داخل القطاع الزراعي. أوضحنا أنه ورغم التوغل الرأسمالي بالزراعة المصرية وزيادة دور القطاع الخاص في التحكم في عمليات الإنتاج وتوجيه الفلاحين نحو الإنتاج للسوق العالمية وللمحاصيل التحويلية مثل البنجر والبطاطس في حالتي الدراسة إلا أن ما تظهره الدراسة من نتائج يوضح أن هذا التحول غير كامل سواء في ما يتعلق بتداخل أشكال العمل المأجور وغير المأجور[134] أو من حيث تقسيم قطعة الأرض المملوكة أو المستاجرة ما بين الزراعة المعيشية والزراعة الرأسمالية الصغيرة.

تؤكد الدراسة على ما استخلصته دراسات سابقة[135] حول أن التحول الرأسمالي للزراعة المصرية غير كامل وأن الفلاحين لا يزالون غير خاضعين بشكل كامل لمنطق السوق وينسجون سبل عيش معقدة مركبة[136] تمثل الزراعة الرأسمالية والانخراط في السوق جزءًا منها بينما تمثل الزراعة الفلاحية والإنتاج للاستهلاك العائلي والعمل خارج الزراعة أشكالًا مكملة لها[137]. تتقاطع نتائج الدراسة مع الإشارة إلى أنه رغم التحول الرأسمالي للزراعة المصرية إلا أنه ما زال القطاع الزراعي يهيمن عليه صغار

134- Hopkins, Nicholas S. Agrarian transformation in Egypt. Westview Press, 1987.

135- انظر صقر النور، الأرض والفلاح والمستثمر- دراسةٌ في المسألة الزراعيّة والفلاحيّة في مصر، 2017، دار المرايا القاهرة.

136- Abdel Aal, Mohamed. "Agrarian reform and tenancy in Upper Egypt." In Ray Bush, Counter-revolution in Egypt's countryside: land and farmers in the era of economic reform (2002): 139-159.

137- Glavanis, Kathy, and Pandelis Glavanis. The rural Middle East: peasant lives and modes of production. Zed Books Ltd., 1990.

المنتجين كما أن غالبية الأرض الزراعية بيد المنتجين الصغار وأن قرنين من التحول الرأسمالي لم يحلّا المسألة الزراعية لصالح التحول للإنتاج الكبير أو إدماج الفلاحين في علاقات سوقية خالصة.[138]

أما عـن سبل بنـاء السـيادة الغذائيـة فخـلال العمـل الميـداني والتفاعـل المبـاشر مـع الفلاحـين والفلاحـات وجدنـا الكثـير مـن بـذور هـذا البديـل، فـما زال الفلاحـون المصريـون رغـم محـاولات الدولـة الدؤوبـة لدمجهـم ضمـن آليـات السـوق يقاومـون هـذا الدمـج أو يتحايلـون عليـه. ترتبـط تلـك المقاومـة أشـد الارتبـاط بالسـيادة الغذائيـة، ففـي حـين يصبـح الفلاحـون أكـثر هشاشـة في الريـف بفعـل مسـتويات الفقـر الريفـي المتفاقمـة في مـصر منـذ بدايـة التحـولات النيوليبراليـة في الثمانينيـات، تظهـر أشـكال المقاومـة مـن خـلال العمـل التبـادلي غـير الخاضـع لديناميكيات السـوق، كـما أن العمـل العائـلي غـير المدفـوع يقـوم بـأدوار هامـة في الإنتـاج. وأيضًـا عـلى مسـتوى إنتـاج الغـذاء فرغـم اخـتراق أنمـاط اسـتهلاك الغـذاء المدينيـة للريـف إلا أنـه مـا زال هنـاك الكثـير مـن الأسر التـي تعتمـد عـلى مـا تنتجـه الأرض مـن أجـل توفـير الحاجـات الأساسـية لـلأسرة. يظهـر ذلـك جليًّـا في القـرارات الزراعيـة المتعلقـة بتقسـيم الأرض للزراعـة، أجـزاء منهـا لزراعـة المحاصيـل النقديـة الخاصـة بالتبـادل في الأسـواق سـواء الأسـواق المدينيـة أو الأسـواق المحليـة وأجـزاء يتـم زراعتهـا للاسـتهلاك المنـزلي.

تتشـكل خيـارات الفلاحـين الصغـار الاقتصاديـة في مـصر عـبر نمـط معقـد مـن التفكـير في القرارات الاقتصاديـة والاجتماعية وعبر شـبكة واسـعة من العلاقـات الإنتاجية والاجتماعية التـي تنظر للمنفعة على أنها أوسـع من حصرها في المنفعة الاقتصادية المباشرة وفقط. قد يرى البعض أن قرارات الفلاحين الصغار بعدم الاندماج الكامل في السوق أو استخدامهم تكتيكات مختلفة للتحايل على هذا الاندماج ضربًا من الجنون، لأنه من المفترض وبحسـب الأفكار النيوليبرالية أن يؤدي الاندماج الكامل في السـوق

138- Ray Bush, Coping with Adjustment and Economic Crisis in Egypt's Countryside, Review of African Political Economy, Vol. 22, No. 66 (1995), pp. 499-516.

والإنتـاج مـن أجـل السـوق إلى رفـع دخـول هـؤلاء الفلاحـين المعدمـين. لكـن العمـل الميـداني في تلـك الدراسـة وغيرهـا مـن الدراسـات التـي ركـزت عـلى العلاقـة بـين الفـلاح والسـوق في مراحـل تاريخيـة سـابقة تؤكـد أن الاندمـاج الكامـل في السـوق غالبًـا مـا يـضر الفلاحـين الصغـار وهـذا ظهـر جليًّـا في تناولنـا لسلاسـل القيمـة لمحاصيـل مثـل البنجـر والبطاطـس حيـث يتـم اسـتغلال الفلاحـين واسـتخلاص القيمـة منهـم واسـتغلال قـوة عملهـم ومواردهـم مـن أجـل إثـراء قلـة تسـيطر عـلى السـوق بأسـاليب احتكاريـة متعـددة.

تفتـح هـذه الدراسـة البـاب أمـام إمكانيـات التحـول نحـو سياسـات السـيادة الغذائيـة وأن هـذا التحـول ممكـن في ظـل الواقـع الحـالي للزراعـة المصريـة والتـي يغلـب عليهـا الطابـع الفلاحـي وتهيمـن عليهـا الملكيـات الصغـيرة، ويتضـح مـن الدراسـة أيضًـا الاسـتعدادات المحليـة لـدى المبحوثـين للانخـراط في هـذا التحـول لتحسـين جـودة منتجاتهـم وجعلهـا أكـثر صحيـة وأكـثر ملاءمـة ثقافيًّـا واجتماعيًّـا لاحتياجاتهـم واحتياجـات مجتمعاتهـم المحليـة. لكـن هـذا التحـول ليـس سـهلًا، بمعنـى أنـه يتطلـب مرافقـة الفلاحـين والفلاحـات في مراحـل التحـول للزراعـة البيولوجيـة وتقديـم الدعـم الـلازم لهـم لإتمـام هـذا التحـول لصيانـة المـوارد وإعـادة بنـاء المنظومـة التشريعيـة لـكي تحقـق السـيادة عـلى البـذور والعدالـة البيئيـة في توزيـع الأراضي والميـاه.

ورغـم محاولـة فصـول الكتـاب تغطيـة كل جوانـب السـيادة الغذائيـة وتحدياتهـا مـن نفـاذ للمـوارد مـن أراضٍ وميـاه وبـذور للمشـاركة الاجتماعيـة والقـدرة عـلى اتخـاذ القـرار للمسـائل الجندريـة إلا أن الدراسـة لا تعـد شـاملة وهـي إن صـح التعبـير بدايـة لقـراءات لاحقـة مكملـة لمسـائل السـيادة الغذائيـة وأبعـاد ومحـددات وإمكانـات تطبيقهـا في الواقـع المحـلي المـصري.

هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن كل أشكال المعوقات والمشكلات التي تواجه الفلاحين في الريف المـصري نظـرًا لتركزهـا عـلى دراسـتي حالـة في محافظتين فقط من وسـط الصعيد. على سـبيل المثال لا الحصر لم تشـغل مسـائل المياه والنفاذ للمياه حيزًا كبيرًا من الدراسـة رغم أهميتها الكبرى في النقاشات حول مستقبل الزراعة في مصر في ظل النقاشات المصاحبة لمفاوضات سد النهضة الإثيوبي وأيضًا حالات

العطش التي تشهدها العديد من القرى المصرية سنويًّا منذ 2007. هذه المسائل رغم مركزيتها لم تشغل حيزًا كبيرًا من دراستنا الحالية نظرًا لأن قريتي الدراسة لا تعانيان من مشكلات متعلقة بالمياه لموقعهما بجوار مصادر المياه. وهذا أيضًا يوضح مدى الاختلاف بين قرى وأخرى في مجتمع ريفي يتكون من 4500 قرية وأكثر من 27 ألف نجع أو قرية تابعة.

لكن على المستوى العام ما زالت مسألة المياه تمثل معضلة شديدة الحساسية لأغلب الفلاحين المصريين وخاصة فلاحي الدلتا في الشمال. تلك المشكلة التي أضحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى بسبب النقاشات والصراعات حول المياه بين دول حوض النيل والمشكلات المتعلقة بطريقة توزيع المياه وآليات النفاذ إليها في الريف المصري. وتستهلك الزراعة ما يقارب من 85% من حصة مصر من مياه النيل وغالبًا ما يواجه الفلاحون المصريون الكثير من النقد من الحكومة والسكان الحضريين لاستخدامهم المكثف لمياه الري على الرغم من أهمية هؤلاء الفلاحين في سلاسل التوريد الغذائي.

قامت الدولة بإجراءات عديدة لإجبار الفلاحين على تخفيض استهلاكهم من المياه سواء عبر منع زراعة محاصيل أساسية مثل الأرز أو تقليل المياه في قنوات الري أو أيضًا مشروعات تحسين الري الحقلي. يعيب هذه المشروعات إغفالها التام لإشراك الفلاحين في النقاشات أو وضع سبل عيشهم في الاعتبار عند التفكير في مسألة المياه. وتمثل هذه الطريقة في التعامل مع الفلاحين شكلًا من أشكال العنصرية البيئية تجاه الفلاحين. وتعد إجراءات تحديد زراعة الأرز في شمال الدلتا دليلاً على ذلك حيث اتخذت الدولة هذا القرار دون التشاور مع آلاف الفلاحين في شمال الدلتا والذين يشكل الأرز موردًا اقتصاديًّا هامًّا لهم تحت ذريعة توفير المياه في ظل الفقر المائي الحالي. لم يراع القرار الكثير من الأبعاد الاقتصادية والبيئة في تلك المنطقة، والتي تتميز فيها الأراضي بنسبة ملوحة عالية وبالتالي توفر زراعة الأرز فرصة جيدة لما يسميه الفلاحون "بغسل التربة" للحفاظ على قابليتها للزراعة. وفي الوقت نفسه تقدم الدولة الأراضي والمياه للشركات الكبرى، فقد وقّعت شركة إماراتية عقدًا مع الحكومة المصرية لزراعة 180 ألف فدان بنجر وإنشاء مصنع للسكر في 2019. ستحصل الشركة إذًا على مياه لهذه المساحة الضخمة دون الحديث عن ندرة أو أزمة المياه لأن هذا الخطاب يظهر فقط وبشكل لافت

حـول ميـاه الفلاحـين. وأيضًـا؛ عـلى مـدى السـنتين الأخيرتـين قامـت الدولـة بتشـييد مـشروع العاصمـة الإداريـة الجديـدة وأنفقـت بالفعـل 135 مليـار جنيـه خُصصـت لمرافـق المرحلـة الأولى للعاصمـة الجديـدة، وتمتلـئ الصـور الدعائيـة لهـا بالبحـيرات الصناعيـة والمسـطحات الخـضراء الترفيهيـة.[139] يختفـي الحديـث عـن نـدرة الميـاه حـين مناقشـة الاسـتثمارات الزراعيـة الصحراويـة أو مـدن الصحـراء المسـورة والمليئـة بالبحـيرات الصناعيـة والمسـاحات الخـضراء ويظهـر فقـط في مواجهـة صغـار الفلاحـين.

لم تنشـغل الدراسـة أيضًـا بمسـائل الاسـتحواذ عـلى الأراضي land grabbing. **ويأخـذ الاسـتحواذ عـلى الأراضي في مـصر أشـكالًا متعـددة مثـل الاسـتحواذ المحـلي** مـن قبـل النافذيـن المحليـين ورجـال الأعـمال المصدريـن للمنتجـات الزراعيـة أو أيضًـا الاسـتحواذ الـدولي خاصـة شركات الخليـج التـي تسـتثمر في الزراعـة الصحراويـة في مـصر لإنتـاج الحبـوب والعلـف لتصديـره لدولهـم. رغـم أهميـة هـذه المسـائل نظـرًا لأن الدولـة تدعـم هـذه الأشـكال مـن الاسـتثمارات الزراعيـة عـبر توفـير البنيـة التحتيـة وبيـع الأراضي الزراعيـة بأسـعار قليلـة، فقـد ذكـر الجهـاز المركـزي للمحاسـبات في تقريـر نـشره عـام 2014 أنـه تـم التـصرف بالبيـع في أراضي المـشروع بسـعر 50 جنيهًـا للفـدان، التـي يحددهـا سـعر السـوق آنـذاك عنـد نحـو 11 ألـف جنيـه للفـدان، وتحملـت الدولـة تكاليـف البنيـة التحتيـة مـن تـرع وأعـمال صناعيـة مقامـة عليهـا ولم يتـم تحميلهـا عـلى المسـتثمرين، ولكنهـم تحملـوا تكلفـة أعـمال الاسـتصلاح الداخـلي وإنهـاء فـروع الـري والـصرف ومحطـات الرفـع الداخليـة في مسـاحتهم الخاصـة.[140] ورغـم تسـارع عمليـات الاسـتحواذ عـلى الأرض مـن أجـل إنشـاء نمـط كامـل جديـد مـن الزراعـة الرأسـمالية إلا أن الزراعـة الفلاحيـة في الأراضي القديمـة بالـوادي والدلتـا توفـر معظـم الاحتياجـات الغذائيـة للمصريـين، وذلـك لأن المـزارع الصحراويـة هـي نمـط زراعـي موجـه للتصديـر في حـين توفـر الزراعـة الفلاحيـة بالـوادي والدلتـا أغلـب الاحتياجـات الغذائيـة للمصريـين في القـرى والمـدن.

عـبر هاتـين الملاحظتـين حـول حـدود الدراسـة لا نحـاول الانتقـاص مـن نتائجهـا. فالهـدف

139-للمزيد من التفاصيل حول أزمة الأرز انظر: صقر النور، السد والأرز والدولة.. العنصرية البيئية تجاه فلاحي الدلتا، موقع المنصة، علي الرابط:https://almanassa.com/ar/story/8895

140-صقر النور، ندى عرفات، كيف تحقق مياه مصر أمن دول الخليج الغذائي؟ مدى مصر، على الرابط: https:// is.gd/ynzf56

الأول لم يكـن تعميـم النتائـج عـلى مسـتوى مـصر ولكـن تطبيـق المفهـوم النظـري للسـيادة عـلى الغـذاء عـلى حالـة ميدانيـة دون الوقـوف عنـد مسـتوى التحليـل الـكلي والتعميـمات التـي تخفـي الكثـير مـن تفاصيـل الديناميكيـات الحادثـة في الريـف المـصري. تقـدم الدراسـة صـورة عـن الممكـن والواقـع تسـمح لنـا بالانخـراط عمليًّـا في بنـاء السـيادة عـلى الغـذاء ليـس فقـط مـن خـلال تصـورات نظريـة عـن مسـتقبل إنتـاج واسـتهلاك الغـذاء والنفـاذ للمـوارد ولكـن أيضًـا وبشـكل أسـاسي اسـتنادًا إلى الوقائـع المحليـة والحالـة الميدانيـة ببعـض المناطـق المصريـة.

ورغـم تركيـز دراسـتنا عـلى الأراضي القديمـة بالـوادي إلا أن مسـائل الميـاه والاسـتحواذ عـلى المـوارد وتبنـي الدولـة لنمـط تنميـة زراعيـة ينحـاز للملكيـات الكبـيرة والزراعـة الصحراويـة يؤثـر سـلبًا عـلى فـرص تحقيـق السـيادة الغذائيـة. فبـدلًا مـن أن تدعـم الدولـة الزراعـة التصديريـة والاسـتخدام الكثيـف للطاقـة والتكنولوجيـا المسـتوردة يتطلـب الأمـر دعـم النظـم البيئيـة-الفلاحيـة (التـي تحافـظ عـلى الميـاه والتربـة الزراعيـة) والاعتـماد عـلى المـزارع الأسريـة والزراعـة الفلاحيـة البيئيـة، والتعاونيـات الزراعيـة الحقيقيـة لمواجهـة أزمـة القطـاع الزراعـي وتحقيـق السـيادة عـلى الغـذاء. هنـاك علاقـة طرديـة بـين تهميـش صغـار الفلاحـين بالـوادي والدلتـا ودعـم الزراعـة الصحراويـة والمـزارع الكبـيرة في المناطـق المسـتصلحة حديثًـا (النوباريـة، الصالحيـة، شرق العوينـات، وتوشـكى وترعـة السـلام).

يبـدو جليًّـا أن إعـادة النظـر في سياسـات الأمـن الغـذائي والتحـول نحـو السـيادة الغذائيـة مسـألة حيويـة اليـوم في ظـل أزمـة كوفيـد- 19. فقـد كشـفت الأزمـة الصحيـة مـدى خطـورة الاعتـماد عـلى الخـارج للحصـول عـلى الغـذاء ومـا شـهدناه مـن صراع حـول الاسـتحواذ عـلى الغـذاء في ظـل سلاسـل غذائيـة معولمـة تسـمح بـأن يحصـل الأقـوى عـلى احتياطـات غذائيـة كبـيرة دليـل عـلى ذلـك. أيضًـا مـا أوضحتـه الدراسـات حـول الارتبـاط بـين سـوء التغذيـة وإمكانيـات الإصابـة والوفـاة بسـبب فـيروس كوفيـد- 19 يدفعنـا بقـوة لإعـادة التفكـير في السياسـات الغذائيـة والزراعيـة المتبعـة في البـلاد.

مـع الأزمـة الاقتصاديـة المصاحبـة لأزمـة كوفيـد- 19 تـزداد معانـاة شرائـح أكـبر مـن السـكان نظـرًا لارتفـاع معـدلات الفقـر والبطالـة وأيضًـا ارتفـاع أسـعار الغـذاء. ووفقًـا للجهـاز

المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء ينفـق المصريـون مـا قيمتـه 40 % عـلى الطعـام والـشراب مـن دخولهـم السـنوية، إلا أن تلـك النسـبة ترتفـع إلى 56 % في حالـة الفقـراء[141]، وبالتـالي سـوف يتأثـر هـؤلاء بصـورة أكـبر بالزيـادة في أسـعار الغـذاء. هـذا بالإضافـة إلى تشـوه الحالـة الغذائيـة والتـي توصـف بالعـبء المـزدوج لسـوء التغذيـة والتـي يعـاني منهـا نحـو ثلـث الأطفـال في مـصر. حيـث تظهـر بيانـات المعهـد الـدولي لبحـوث التغذيـة أن 31.2 % مـن الأطفـال مـن عمـر 5 إلى 6 سـنوات مصابـون بالتقـزم و29.2 % وزنهـم زائـد.[142]

أخـيراً، نتطلـع عـبر هـذا الكتـاب إلى المسـاهمة في دعـم النقاشـات وبنـاء الشـبكات اللازمـة لتشـييد ودعـم التحـول نحـو السـيادة عـلى الغـذاء الـذي لا يخـدم فقـط مصالـح الفلاحـين الصغـار ولكـن أيضًـا المسـتهلكين للغـذاء ويعيـد بنـاء نظـم التغذيـة بالقـدر الـذي يحقـق صيانـة النظـم الزراعيـة والبيئـة ويسـاهم في تحقيـق اسـتدامتها البيئيـة والعدالـة الاجتماعيـة المنشـودة.

141-لتفصيل أكبر حول معدلات تضخم الفقراء انظر محمد سلطان، أكبر من أن ترى: عن الإدراك الاجتماعي للأزمات الاقتصادية، دار المرايا، القاهرة 2019.

142- Ecker, O., Al-Riffai, P., Breisinger, C., & El-Batrawy, R. (2016). Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies. Intl Food Policy Res Inst.

كلمة ختامية لمنسق المشروع الاقليمي للسيادة الغذائية

سلطت أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008 الضوء بشكل عاجل على مسألة "السيادة الغذائية" والزراعة العائلية والفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة. أظهرت المجاعة و"انتفاضات الخبز" التي اجتاحت العديد من بلدان الجنوب، كما كانت الحال في مصر والمغرب، مدى اختلال النظام الغذائي العالمي الذي تحتكره مقاولات تزيد أرباحها إلى الحد الأقصى من خلال الزراعة الأحادية التي تعتمد على التصدير، والاستيلاء على الأراضي، وإنتاج الوقود الزراعي، والمضاربات على المواد الغذائية الأساسية. ويعد هذا النظام الغذائي جزءًا من النمط الاستخراجي للتراكم والاستحواذ الذي وضع الاستعمار أسس بنياته في بلدان شمال إفريقيا في القرن التاسع عشر استجابة لمتطلبات المراكز الحضرية في بلدان الشمال عامة. يعتمد هذا النمط من التراكم والاستحواذ بدوره على تسليع الطبيعة وخصخصة الموارد الطبيعية، وما ينتج عنهما من تدهور بيئي خطير.

إن الاستخراجية الزراعية في شمال إفريقيا تلحق أضرارًا بشكل خاص بالموارد المائية. هذا النموذج الفلاحي والصناعي والتجاري والتصديري المرتكز على الإنتاج الكثيف والزراعة الأحادية والاستهلاك الحاد للماء يؤدي في المناطق القاحلة مثل الصحراء، إلى استنزاف المياه الجوفية الثمينة وغير المتجددة. علاوة على ذلك، فإن تحويل الأراضي الصالحة للزراعة من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الطاقة (الوقود الحيوي أو الوقود الزراعي) والزهور والمنتوجات الموجهة للاستخدام التجميلي في بلدان أوروبا (مثل ثمار الجوجوبا في تونس) يشكل أيضًا تصديرًا لمياه افتراضية. إن هذا الاختيار العبثي لزراعة رأسمالية كثيفة في ظروف مناخية قاسية للغاية، من أجل جني الأرباح على حساب الاستدامة، قد أظهر بالفعل نتائجه الكارثية. وتجلى فشل مثل هذه المشاريع في بلدان أخرى مثل ليبيا والسعودية، حيث تم التخلي عنها بكل بساطة.

لقد أعادت الاستخراجية، الزراعية أو غيرها، التأكيد على دور بلدان شمال إفريقيا

كمصدريـن للطبيعـة وكمزوديـن للمـوارد الطبيعيـة (مثـل النفـط والغـاز) والمـواد الأوليـة التـي تعتمـد بشـدة عـلى الميـاه والأراضي (كالمنتوجـات الزراعيـة). وهـذا الـدور يرسـخ اندمـاج شـمال إفريقيـا في الاقتصـاد الرأسـمالي العالمـي مـن موقـع تبعـي، ويحافـظ على علاقـات الهيمنـة الإمبريالية والتراتبيـات الاسـتعمارية الجديـدة. هـذا النمـط قائـم عـلى عمليـات اسـتخراج النفـط والغـاز عـلى نطـاق واسـع في الجزائـر وتونـس ومـصر (بمـا فيـه التنقيـب عـلى الغـاز الصخـري ومشـاريع الحفـر البحـري)، وللفوسـفات في تونـس والمغـرب، وللمعـادن الثمينـة (الفضـة والذهـب والمنجنيـز) في المغـرب، وعـلى توسـيع فلاحـة تجاريـة وصناعيـة مسـتنزفة للمياه بالمـوازاة مـع تطويـر قطـاع سـياحي في المغـرب وتونـس ومـصر. ويلعـب هـذا دورًا مهـمًا في الأزمـة البيئيـة في شـمال إفريقيـا ويجـد تعبـيرًا واضحًـا لـه في التدهـور البيئـي الحـاد، واسـتنزاف الأراضي وفقـر في الميـاه. وتتفاقـم هـذه الأزمـة بسـبب الإفـراط في اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة والآثـار الناتجـة عـن الاحـترار العالمـي مثـل التصحـر وموجـات الحـرارة المتكـررة وظواهـر الجفـاف وارتفـاع مسـتوى البحـر.

بالتزامـن مـع هـذه الديناميـة للاسـتحواذ عـلى الأراضي والمـوارد، يتـم إرسـاء أشـكال جديـدة مـن التبعيـة والهيمنـة. وغالبًـا مـا يصاحـب التركيـز عـلى تصديـر المـواد الأوليـة (إعـادة الاعتـماد عـلى المـواد الأوليـة) فقـدان السـيادة الغذائيـة، إمـا مـن خـلال نظـم ريعيـة تعـزز التبعيـة الغذائيـة وتعتمـد عـلى اسـتيراد المـواد الغذائيـة، كـما هـي الحـال في الجزائـر ومـصر (مـن أكـبر مسـتوردي القمـح في العـالم). أو مـن خـلال تعبئـة الأراضي والميـاه وغيرهـا مـن المـوارد بشـكل رئيـس في خدمـة الزراعـة التجاريـة والصناعيـة والتصديريـة، مثلـما في تونـس والمغـرب ومـصر. يجـد نمـوذج التنميـة هـذا نفسـه غارقًـا في توتـرات خطـيرة تولـد احتجاجـات ومقاومـات. إن الفقـراء القروييـن العاملـين والعاطلـين في أطـراف شـمال إفريقيـا هـم الأكـثر تـضررًا مـن نمـوذج التنميـة هـذا القائـم عـلى الاسـتخراجية، وهـم يقاومـون نهـب مواردهـم الباطنيـة والاسـتحواذ عـلى أراضيهـم والاسـتغلال الشـديد لقـوة عملهـم إن لم يكـن فقـدان سـبل عيشـهم.

صـار مـن الواضـح جـدًّا أن هـذه "التنميـة" لا تتوافـق إلى حـد كبـير مـع العدالـة الاجتماعيـة بسـبب عواقبهـا الاجتماعيـة والبيئيـة الكارثيـة. إنهـا تخلـق مـا تسـميه ناوومـي كلايـن "مناطـق التضحيـة"، يقيـم بهـا أشـخاص تـم التضحيـة بأجسـادهم وصحتهـم وأراضيهـم

ومياههـم مـن أجـل الحفـاظ عـلى تراكـم رأس المـال. وتمثـل الحـالات المختلفـة والشـهادات القويـة المقدمـة في هـذا الكتـاب نمـاذج أوسـع للتراكـم البـدائي في بلـدان الجنـوب، حيـث يأخـذ التراكـم عـن طريـق السـلب أشـكالًا عنيفـة في اسـتخراج ونهـب المـوارد الطبيعيـة، وتدهـور المجـالات البيئيـة والنظـم الإيكولوجيـة مـن خـلال خصخصـة وتسـليع المـوارد الطبيعيـة كالأرض والميـاه. وازدادت هـذه الوضعيـة حـدة في العقـود القليلـة الماضيـة في أعقـاب إعـادة الهيكلـة النيوليبراليـة لاقتصـاد منطقتنـا وتغلغـل الرسـاميل عابـرة الحـدود، خصوصًـا ذات الطبيعـة الاسـتخراجية.

تلعـب شـمال إفريقيـا دورًا جيواسـتراتيجيًا لقربهـا مـن القـارة الأوروبيـة وثـراء باطـن أرضهـا. فالجزائـر هـي ثالـث أكـبر مـزود للغـاز لأوروبـا، في حـين أن المغـرب وتونـس هـما فاعـلان مهـمان للغايـة في إنتـاج الفوسـفات، الـذي يسـتخدم في التسـميد الزراعـي مغذيًـا بذلـك الرأسـمالية الزراعية العالميـة. عـلاوة عـلى ذلـك، تصـدر تونـس والمغـرب ومـصر كميـات كبـيرة مـن المنتجـات الزراعيـة إلى أوروبـا. تنعكـس هـذه الأهميـة الاسـتراتيجية في محـاولات رأسـمال الشـمال للسـيطرة عـلى هـذه المـوارد مـن خـلال اتفاقيـات التبـادل الحـر منهـا عـلى سـبيل المثـال اتفـاق التبـادل الحـر الشـامل والمعمـق الـذي تجـري مفاوضـات بشـأنه حاليًـا مـع تونـس والمغـرب ومـصر. تعـد إعـادة اعتـماد اقتصـادات شـمال إفريقيـا عـلى المـواد الأوليـة وتعزيـز الاسـتخراجية مـن السـمات المميـزة للاقتصـاد السـياسي للتنميـة في المنطقـة والأطـراف بشـكل عـام.

اعتمـدت الدراسـة الحاليـة حـول حالـة القطاع الفلاحـي في مصر منهجيـة تركز على صغـار منتجي غذائنـا (الفلاحـون الصغـار والعـمال الزراعيـون). وهـي توضـح بشـكل تـام أن الحصـول عـلى الغذاء وإنتاجـه هـما قضيـة سياسـية بامتيـاز. ومـن منظـور العدالـة المرتكـزة عـلى إعـادة التوزيـع، فهـي تحـاول الإجابـة عـن أسـئلة مـن قبيـل: مـن يملـك مـاذا؟ مـن يفعل مـاذا؟ من يحصـل على مـاذا؟ من يفـوز ومـن يخسر؟ ومـن الـذي يسـتفيد مـن الملـك العمومـي الجماعـي؟ وعـلاوة على أخذهـا بعين الاعتبـار أيضًـا الإرث الاسـتعماري والاسـتعماري الجديـد، والقضايـا الطبقيـة والمرتبطـة بالنـوع، فإنهـا تكشـف أن "السـيادة الغذائيـة" ليسـت مجـرد مفهـوم تمـردي، ولكنهـا أيضًـا مـشروع جـذري للتغيير الاجتماعـي والاقتصـادي العميـق نحـو السـيادة الشـعبية للمنتجـين الحقيقيـين للمـواد الغذائية على

وجه الخصوص والمضطهدين بشكل عام. ترتبط "السيادة الغذائية" عمومًا بحق الشعوب في تقرير المصير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبناءً على هذا المنطق، فإن أي مناقشة للسيادة الغذائية في البلدان المغاربية / شمال إفريقيا يجب أن تتناول المسائل المتعلقة ببنيات السلطة غير العادلة على المستوى العالمي، واستدامة الموارد، ونزع ملكية الفلاحين التاريخي وزعزعة استقرارهم في الفترة الاستعمارية وفي حقبة ما بعد الاستعمار من خلال فرض الإصلاحات الاستعمارية الجديدة وبرامج التقويم الهيكلي النيوليبرالية.

وبنفس القدر من الأهمية، لا يمكن اختزال السيادة الغذائية في مناقشة بسيطة حول الزراعة. إنها تتعلق بطبيعة وأداء الاقتصاد بأكمله. كذلك، لا يمكن ربطها بالمدى القصير وبزراعة كثيفة مرتكزة على الصادرات في إطار نموذج فلاحي تجاري وصناعي. في الواقع، إنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسيادة الشعبية، وبالديمقراطية الجذرية، وبالعدالة القائمة على إعادة التوزيع، وبمبادرات الاستدامة التي يقودها صغار الفلاحين/ الحيازات العائلية وغيرهم من صغار المنتجين الآخرين.

لا تزال قضايا الحق في الغذاء والحصول العادل على الأرض بشمال إفريقيا في صميم مطالب السكان الاجتماعية والاقتصادية. فقد تم التعبير عنها مرة أخرى في المطالب الشعبية للانتفاضات العربية: "عيش / خبز، حرية، عدالة اجتماعية". وبينما تركز معظم الاهتمام على التمردات الحضرية في تونس ومصر والمغرب وبلدان أخرى، كانت النضالات المعارضة والاحتجاجات تنمو أيضًا في المراكز القروية (وما زالت موجودة) بجميع أنحاء المنطقة. فليس صدفة أن الانتفاضة التونسية في 2010-2011 بدأت في منطقة زراعية مفقرة (سيدي بوزيد) حيث يزدهر الرأسمال المضارباتي والزراعة التجارية والصناعية. كما أنه ليس تفصيلاً بسيطًا أن الحادث الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضات العربية كان إضرامًا ذاتيًّا للنار في جسد بائع فواكه: محمد البوعزيزي.

من خلال هذا الإصدار الغني يحاول الباحثون تسليط الضوء على نضالات وانشغالات صغار الفلاحين والعمال الزراعيين في مصر. هذا يشكل جزءًا من مشروع أكبر في شمال إفريقيا يحاول تجاوز الدراسات الأكاديمية المجردة التي تميل إلى البقاء في برجها

الفكـري" العـالي، وتكـون بالتـالي منفصلـة عـن واقـع "بؤسـاء الأرض". مـن خـلال الجمـع بـين الإنتاج الفكـري والعمـل عـلى مسـتوى القاعـدة الشـعبية، يسـعى المـشروع إلى الابتعـاد عـن هـذا التقليـد العقيـم بالانغـراس في التجـارب الملموسـة لصغـار الفلاحـين، الرعـاة والبحـارة والعـمال الزراعيـين، وتعزيـز الجهـود الموجهـة نحـو العمـل مـن أجـل التغيـير الاجتماعـي، كتلـك التـي اسـتأثرها تأسـيس شـبكة شـمال إفريقيـا للسـيادة الغذائيـة.

إن الهـدف مـن هـذا المـشروع الإقليمـي هـو بنـاء الخطابـات وتكريـس الممارسـات المناهضـة للاسـتعمار والمعاديـة للرأسـمالية. سيسـمح لنـا ذلـك ببـدء طـرح الأسـئلة الصحيحـة وربـط مختلـف النضـالات (العدالـة البيئيـة والمناخيـة والسـيادة الغذائيـة والعدالـة التجاريـة ومناهضـة العنصريـة وتحريـر المـرأة ومناهضـة الحـرب والعسـكرة ومكافحـة التقشـف... إلـخ) لكونهـا متقاطعـة ومتمفصلـة. وفي الجوهـر، ليسـت كل هـذه القضايـا سـوى تعبـيرات عـن نفـس منطـق تراكـم الثروة في أيـدي أقليـة مـع تجريـد الأغلبيـة مـما يملكونـه. هـذه النضـالات، التـي تمثـل جوانـب مختلفـة مـن المقاومـة ضـد نظـام لا يحـترم البـشر والطبيعـة، تحتـاج إلى أن تتلاقـى لخلـق فضـاءات وآفـاق لبديـل تحـرري. وباختصـار، فالمسـألة مرتبطـة بكامـل المنظومـة وتسـتدعي جوابًـا يشـمل المنظومـة ككل. لا يمكـن أن تكـون المقاومـة عـلى صعيـد بلـد واحـد، **ومـن هنـا تـأتي الجهـود المبذولـة** لبنـاء وتوطيـد المشـاريع والمبـادرات والفضـاءات الإقليميـة للنقـاش والتبـادل والكفاحيـة.

وبهـذه الـروح، لا تنتقـد فقـط هـذه الدراسـة وتقـاوم هجـوم الرأسـمالية الحـالي في شـكله النيوليـبرالي عـلى الفلاحـة المصريـة، ولكنهـا تضطلـع بواحـدة مـن مهامهـا في بلـورة المقترحـات والـرؤى الجديـدة مـع المعنيـين المباشريـن، مـن أجـل تفكيـك الأفـكار المهيمنـة بصـدد القضايـا المتعلقـة بالحـق في الغـذاء. مـا يـبرز مـن خـلال هـذه الدراسـة هـو الأهميـة القصـوى وضرورة خـوض نقاشـات جديـدة حـول المفاهيـم التـي نسـتخدمها مـن أجـل كـسر هيمنـة الخطابـات التـي تقيّدنـا مـن قبـل "الأمـن الغـذائي" في منطقتنـا، مـع السـعي في الوقـت نفسـه للانخـراط في التعبئـات المحليـة والقاريـة والدوليـة.

وغنـي عـن القـول إن هـذا الإصـدار الرائـد -مـن بـين عديـد مـن المنشـورات الأخـرى بتونـس والمغـرب والجزائـر- مجـرد مسـاهمة في النقاشـات الجاريـة حـول السـيادة الغذائيـة في

مـصر وشـمال إفريقيـا والمنطقـة العربيـة ككل. ومـن المأمـول أن تـضيء الطريـق لبنـاء بدائـل مسـتدامة وعادلـة للزراعـة الرأسـمالية الاسـتخراجية في المنطقـة. ومـن هـذه الزاويـة، فهـي بـكل تأكيـد تدخّـل منتظـر ومرحـب بـه حـول هـذا الموضـوع.

د. حمزة حموشان

باحث ومناضل جزائري - منسق مشروع السيادة الغذائية بشمال إفريقيا.

ملحق ميداني

(النساء والغذاء في الريف المصري)

مروة ممدوح



صورة لمجموعة من النساء التقطت بواسطة الباحثة أثناء صناعة الخبز المرحرح في محافظة المنيا.

على الرغم من تباعد فترات الخبز في الوقت الحالي إلا أن الفلاحين يعتبرون وجود العيش البتاو في المنزل ضروريًّا، إحدى النساء قالت لنا إن "العيش البتاو لازم يكون موجود في البيت وده بيبقى عامل زي الاحتياط. أوقات، الطابونة (الفرن الحكومي) بيكون فيها عُطل، فلازم يكون البتاو موجود تحت أي ظرف".

توجـد غرفـة الخبـز عـلى أطـراف الأرض الزراعيـة، صاحـب الأرض تـبرع بقطعـة مـن أرضـه كي تتحـول إلى غرفـة للخبيـز, متاحـة لأي سـيدة تريـد أن تخبـز. مسـاحة الغرفـة نحـو 3×2, بـاب الغرفـة مـن الخشـب القديـم, مبنيـة نصـف حائـط مـن الطـوب الأبيـض الجـيري, وسـقفها مـن جريـد النخـل المرصـوص بشـكل غـير مرتـب ومتقـن بحيـث تتخللـه أشـعة الشـمس ومرفـوع عـلى أعمـدة مبنيـة أيضًـا بالطـوب الأبيـض الجـيري, الأجـزاء المكشـوفة بـين العمـدان مغطـاة بالحصـير الـذي تـآكل بسـبب شـدة حـرارة الشـمس, الحائـط بجـوار بـاب الغرفـة توجـد دكـة مبنيـة أيضًـا بالطـوب الأبيـض ومغطـاة بالحصـير (عشـان الجـير مـا يطلعـش في الملابـس), أرضيـة الغرفـة مبلطـة بكـسر السـيراميك, وفي الركـن الفـرن البلـدي.



صورة لغرفة الخبيز على المشاع بالمنيا، التقطت بواسطة الباحثة بتاريخ 2019/10/29.



صورة توضح كيفية رح الرغيف فوق المطرحة بالمنيا، التقط بواسطة الباحثة بتاريخ 2019/11/5.

وصفة العيش البتاو:

1 -يتـم خلـط دقيـق الـذرة الشـامية مـع دقيـق القمـح، بنسـبة تصـل إلى 5 كيلـو مـن دقيـق الـذرة لكيلوجـرام واحـد مـن دقيـق القمـح مـع القليـل مـن الحلبـة المطحونـة.

2 -يضاف الماء الفاتر، درجة حرارته نحو 50 درجة مئوية.

3 -يتـم العجـن بالأيـدي ويراعـى اسـتمرار العجـن لفـترة تـتراوح بـين 20 30- دقيقـة حتـى تختلـط جميـع المكونـات بصـورة جيـدة.

4 -يترك العجين في مكان دافئ حتى يختمر لمدة ساعتين تقريبًا.

5 -يتم تقطيع العجين إلى قطع كبيرة نسبيًا وتفرد باليد أو باستخدام المطرحة لتدخل الفرن.

6 -يراعـى أن يكـون سـمك الرغيـف قبـل الدخـول للفـرن رقيقًـا قـدر الإمـكان حيـث إن البتـاو عيـش رقيـق ينبغـي أن يجـف بعـد خروجـه مـن الفـرن.

7 -للحلبة دور مهم في عملية حفظ العيش لأكبر فترة ممكنة حيث تعمل كمادة حافظة.

8 -بعد خروج العيش من الفرن يمكن أن يؤكل مباشرة بينما لا يزال "ليِّنًا" أو يخزن على هيئة رصات ويغطى بالقماش لاستخدام لاحق.



شكل رصة العيش البتاو المنيا.



صورة أقراص العجين فوق فرشة الردة، التقطت بواسطة الباحثة.

وصفة العيش الفيومي (العيش الشقق):

1 -يتم غسل القمح جيدًا وتنشيفه وبعدها غربلته وطحنه.

2 -بعد الحصول على الدقيق يتم نخله من خلال "المنخل" وهو عبارة عن سلك دائري له فتحات صغيرة للغاية يحاط بإطار من الخشب.

3 -يتم بعد ذلك عجن الدقيق بالمياه التي يتم تسخينها ثم تزويدها بمياه باردة حتى تكون دافئة قليلاً ويتم تجهيز الخميرة لوضعها في الدقيق ويعجن الدقيق جيدًا بالمياه في "طشت" وهو طبق كبير من الألومنيوم قطره نحو متر وتكون العجينة ليست لينة يوضع الماء حتى تصل إلى الشكل الذي تريده ثم يغطى العجين بالقماش والملايات القديمة ويترك لمدة تصل إلى الساعة ونصف الساعة حتى يخمر.

4 -تقوم الخبازة بتجهيز بطانية قديمة أو قطعة قماش سميكة كبيرة وتوضع على الأرض وتغطى "بالردة" بشكل كامل.

5 -يقطع العجين على البطانية على شكل أقراص باستخدام الزيت الذي تضعه على يدها وتضعه في شكل مصفوف ومتساوٍ على الردة ويترك لنصف ساعة.

6 -يتم إشعال النيران بالفرن باستخدام القش وأقراص من روث المواشي.

7 -يبدأ الخبيز فتستخدم "المطرحة" التي تضع عليها قليلاً من الردة ثم تضع رغيف الخبز عليها وتبدأ في توسعته حتى يغطي "المطرحة" وتلقيه في الفرن على "البلاطة" وهي عبارة عن دائرة خرسانية تعزل النيران عن سقف الفرن ويتم التسوية عليها.

8 -يخرج العيش من الفرن ويراعى ألا يوضع فوق بعضة وهو ساخن حتى لا يفقد شكله المميز والمنتفخ بفعل الحرارة.

9 -يتم وضع الخبز الناضج برصه على ملاءة نظيفة حتى يبرد, وبعد انتهاء الخبز تقوم السيدة بتقطيع الرغيف إلى أربعة أجزاء متساوية, ثم تضعه في أكياس بلاستيك كبيرة وتخزن العيش في الفريزر وتخرج منه على حسب الطلب.

مواصفات الفرن البلدي:

الفـرن البلـدي: ارتفاعـه نحـو مـتر, واجهـة الفـرن نحـو مـتر ونصـف المـتر, العمـق نحـو متريـن, واجهـة الفـرن بهـا فتحـة عـلى شـكل نصـف دائـرة, الفـرن مـن الداخـل مقسـوم إلى جزأيـن, الجـزء الأمامـي هـو بلاطـة الفـرن, والجـزء الخلفـي هـو الجـزء الـذي يوضـع بـه الوقيـد, الوقيـد عبـارة عـن كوالـح الـذرة الجافـة بعـد أن تُفـرك عنهـا حبـوب الـذرة, ويسـتخدم أيضًـا في الوقيـد أقـراص الجلـة (روث المـواشي المخلـوط بالتـبن, يمـزج الـروث بالتـبن ثـم يشـكل عـلى هيئـة أقـراص وتوضـع في الشـمس حتـى تجـف تمامًـا مـن الميـاه), الفـرن نفسـة مبنـي مـن الطـوب الأحمـر ومُمحـر بالأسـمنت, بلاطـة الفـرن التـي يتـم تسـوية العيـش عليهـا النسـاء يطلقـن عليهـا "البلاطـة الصـب"، وهـي مصنوعـة مـن الأسـمنت والحمـور "الطـوب الأحمـر مدقـوق ومتغربـل" تعجـن بـودرة الطـوب الأحمـر مـع الأسـمنت وتصـب في صبـة حديـد "هـذا المزيـج لا يوجـد فيـه رمـل, لأن الحـرارة الشـديدة سـوف تجعـل البلاطـة تنهـار بسـبب الرمـل".



صورة قريبة توضح شكل الفرن البلدي من الداخل، المنيا، التقطت بواسطة الباحثة.



صورة لوقت استراحة الغداء بالمنيا، التقطت بواسطة الباحثة.

طريقة عمل الكشك

الكشك هو غذاء تقليدي ينتشر في الصعيد فقط، يصنع من حبوب القمح المغلية في الماء ثم تجفف وتطحن وتخلط مع اللبن الرائب. يتم تخزين المواد الناتجة في شكل كرات جافة بحجم قبضة اليد. يؤكل مع الحليب، على الإفطار، أو مع البيض وصلصة الطماطم. الكشك يمثل خزينًا أو الاحتياطي الغذائي في منازل جنوب مصر، من المنيا إلى أسيوط.

يتم تحضيره في منتصف الصيف حتى الخريف حسب الوسائل وحجم الأسرة. يمكن للعائلات أن يشارك جميع أفراد الأسرة في صنعها، ويشارك الجيران أيضًا من خلال تبادل الأدوات اللازمة.

تتم بداية العمل في الشارع، ولا سيما باستخدام الكانون المغذَّى بالذرة والخشب.

توضع حبوب القمح في وعاء كبير من الألومنيوم، ويضاف الماء ويطهى على النار حتى تنتفخ الحبوب، تسمى الحبوب المنتفخة أيضًا بالبليلة. ثم يتم تصفية المياه المتبقية وإزالتها.

تُغسل الحبوب بعد ذلك بالماء البارد عدة مرات، وتترك لتجف على أسطح المنازل في شمس الصيف لمدة أسبوع إلى عشرة أيام.

يتم بعد ذلك تكسير الحبوب وتنقيتها من النخالة، بعد ذلك يتم خلط الحبوب مع اللبن الرائب في الماجور (أوعية فخارية كبيرة) ثم تنتظر يومًا وبعدها يعجن محتوى الماجور، وننقلها إلى وعاء آخر، ونضيف اللبن الرائب ثم نقوم بعجنها مرة أخرى.

بعد أن يتحول الخليط إلى عجين يتم تقطيعه في كرات بقطر 5 إلى 6 سم، وعادة ما يتم التقطيع على السطح حيث توضع كرات اللحم على قطعة قماش نظيفة لتجف في الشمس لمدة أسبوع ثم تحمص وتخزن.

بالنسبة للفقراء والعائلات الأقل ثراءً في القرية، فإن الكشك هو وجبة، بينما يأكله الأقل فقرًا كمقبلات بسبب طعمه المقرمش.

يُعتبر عنصرًا أساسيًّا في وجبة الإفطار، يتم رشه بالماء. كما يستخدم في تحضير وجبات معينة عن طريق خلطه على سبيل المثال مع الحليب أو البيض. ويمكن أن يصاحب اللحوم أيضًا.

للكشك قيمة غذائية كبيرة، حيث يحتوي على البروتينات والكربوهيدرات والمعادن وفيتامين ب والكالسيوم والألياف. مصنوع من حليب خالي الدسم، ويحتوي على نسبة قليلة من الدهون.

.

ملحق 2 (استمارة العمل الميداني)

- **الدخل والإنفاق والسمات العامة للأسرة:**

- متوسط الدخل الشهري.
- عدد أفراد الأسرة.
- عدد العاملين من الأسرة في المراحل التعليمية.
- عدد الأطفال العاملين في المراحل التعليمية.
- نوع تعليم الأب.
- نوع تعليم الأم.
- المراحل التعليمية للأبناء.
- متوسط الإنفاق الشهري على الغذاء.
- متوسط الإنفاق الشهري على الصحة.
- متوسط الإنفاق الشهري على التعليم.

مصادر الدخل

- الملكية الزراعية.
- الإيجار.
- العمل الزراعي.
- العمل خارج الزراعة.

حيازة الأراضي

- هل تملك أرضًا زراعية؟
- هل ورثتها أم اشتريتها؟ إذا كنت اشتريتها فبأي ثمن؟
- هل تزرعها بنفسك أم تؤجر أرضك أم تشارك مع أشخاص في الزراعة؟
- بماذا تزرعها؟
- ما هي أنواع الوثائق الضرورية حتى تستطيع أن تثبت حقوقك في الأرض؟

الإنتاج الزراعي:

- كيف يتم تحديد اختيار المحصول؟
- كم محصولاً يتم إنتاجه في السنة وأنواعه؟
- ما هي الدوورة الزراعية المتبعة؟
- مدخلات الإنتاج لكل محصول؟
- كمية مدخلات الإنتاج لكل فدان؟
- التكلفة؟
- أماكن الحصول عليها؟
- حجم العمالة لكل فدان؟
- نوع العمالة؟
- أنواع الماكينات والأدوات اللازمة لكل فدان؟
- مصدر الحصول على المياه؟

- مدى كفاية الماء؟
- أهم المشكلات المتعلقة بالمياه وكيفية حلها؟
- هل يوجد اتحاد لمستخدمي المياه؟ في حالة الإجابة بنعم ما اسمه، وتاريخ آخر اجتماع؟

البذور

- كيفية الحصول على البذور؟ وأسعارها؟ ومدى إتاحتها؟
- هـل يتـم اسـتخدام بـذور محليـة؟ أو مخزنـة؟ في حالـة الإجابـة بنعـم مـا هـي وكيـف يتـم تخزينهـا وصـف تفصيـلي؟
- دورة استخدام وتخزين البذور المحلية والمسؤول عنها.
- ما هي أهم البذور المستوردة؟ ما أسعارها وكيفية الحصول عليها؟
- ماهي الأسمدة المستخدمة؟
- هل يتم استخدام أسمدة عضوية؟
- كيف يتم إنتاج الأسمدة العضوية؟
- من المسؤول عن عملية الإنتاج؟
- هل يتم استخدام الأسمدة الكيماوية؟ وما هي؟ وما كمياتها؟ وكيف يتم الحصول عليها؟

- **أنماط التجارة والتبادل**

- أيـن يتـم بيـع المحصـول؟ في حالـة البيـع في السـوق المحليـة مـا هـي السـوق؟ وكيـف يتـم البيـع؟
- هل يتم إنتاج منتجات للاستخدام العائلي ما حجمها وما هي؟
- هل يتم إنتاج منتجات للسوق المحلية فقط ما هي وما حجمها؟
- هـل يتـم إنتـاج منتجـات لحسـاب شركات تصديـر أو شركات كـبرى مـا هـي؟ مـا حجمهـا؟ مـا نـوع الاتفـاق معهـم؟ كيـف تـم التعـرف عـلى الشركـة؟ هـل يوجـد وسـطاء؟ طبيعـة العلاقـة مـع الشركـة.
- هـل يتـم بيـع منتجـات بشـكل مبـاشر في سـوق المركـز أو المحافظـة أو توريدهـا لسـوق عـلى مسـتوى الدولـة مـا هـي السـوق؟ مـا هـي المنتجـات؟ ماحجـم زراعتهـا؟ كيفيـة التسـويق مبـاشرة أم عـبر وسـطاء؟ كيـف يتـم حسـاب السـعر؟
- هـل يتـم إنتـاج منتجـات بتمويـل مـن تجـار أو بنـوك أو شركات؟ مـا هـي المنتجـات؟ مـا هـي الـشركات؟ طبيعـة العلاقـة.
- ما هي أهم المنتجات التي تطلبها السوق؟
- ما هي أهم المواسم الزراعية؟
- هـل يتـم تخزيـن المنتجـات الزراعيـة؟ مـا هـي المننتجـات؟ مواسـم التخزيـن ومدتهـا، أماكـن التخزيـن المنزليـة ووصفهـا، أو خـارج المنـزل طبيعتهـا وصفهـا أسـعارها وأماكنهـا.
- كيـف يتـم تحديـد سـعر المنتـج ومـدى تدخـل المـزارع في تحديـد السـعر ومتـى يتـم ذلـك وكيـف بالنسـبة لـكل منتـج؟

1. **المشاركة في صنع القرار:**

- عضوية الجمعية الزراعية.
- مدى حضور انتخابات الجمعية وانتظامها.
- عضوية أي اتحاد أو نقابة زراعية واسمها (في حالة العضوية يرجى ذكر آخر مرة لحضور الانتخابات).
- آخر مرة لحضور انتخابات الوحدات المحلية.
- هل يتم مناقشة المشكلات الزراعية في الوحدة المحلية.
- هل تقدم الوحدات المحلية أي خدمات تخص الزراعة؟ وما هي؟ ومن يحددها؟
- آخر مرة مشاركة في انتخابات البرلمان.
- هل ترى أن البرلمان يناقش المشكلات الزراعية والقوانين الزراعية, وفي حالة الإجابة بنعم فكيف؟
- هل يعقد عضو البرلمان عن الدائرة اجتماعات لحل المشكلات الزراعية أو مناقشة القوانين الزراعية؟ وفي حالة الإجابة بنعم، متى كان آخر اجتماع قمت بحضوره؟
- هل ذهبت لعضو البرلمان عن دائرتك للمطالبة بحل أي مشكلة زراعية؟ متى؟ وما هي النتيجة ؟

2. **الحق في الغذاء والملاءمة الثقافية للغذاء:**

- وصف الغذاء وأنواعه ومكوناته اليومي الأسبوعي الشهري.
- هل يتم إنتاج أغذية منزلية؟ ما هو وصف عملية إنتاجها؟ وصف المكونات نسبة المكونات المحلية كيف يتم إنتاج المكونات المحلية؟ من المسؤول عن عملية الإنتاج؟ الكمية ومدى كفايتها.
- ما هي أهم البروتينات الحيوانية المستخدمة كيف يتم الحصول عليها هل يوجد

بينهـا إنتـاج منـزلي أو محـلي نسـبته وطـرق الحصـول عليـه وإنتاجـه ومـن المسـؤول عـن إنتاجه الكميـة ومـدى كفايتها؟

- ما هي الأغذية المتوارثة كيفية إنتاجها مكوناتها المسؤول عن عملية الإنتاج؟
- مـا هـي أشـكال إنتـاج الخبـز المنـزلي وطريقـة الإنتـاج، المكونـات، نسـبة المكـون المحـلي، وصـف عمليـة الإنتـاج والمسـؤول عنهـا، وصـف دقيـق للخبـز، مصـدر المكونـات، التكلفـة، نسـبة الخبـز المنـزلي مـن اسـتخدام الخبـز، الكميـة ومـدى كفايتهـا؟
- مـا هـي المناسـبات التـي يتـم إنتـاج غـذاء خـاص بهـا ومـا هـو هـذا الغـذاء ووصفـه ووصـف مكوناتـه ومصدرهـا وكيفيـة الإنتـاج والمسـؤول عـن الإنتـاج؟
- مـا هـي أهـم الحبـوب المسـتخدمة في الغـذاء؟ هـل تنتـج محليًّـا؟ نسـبة المنتـج المحـلي طريقـة إنتاجـه، مصـدر البـذور.
- ما هي طرق تخزين الحبوب والمسؤول عنها ومواسمها واستخداماتها؟
- هـل يتـم تربيـة مـواشٍ أو دواجـن؟ الكميـة، النـوع، وصـف عمليـة التربيـة، المسـؤول عنهـا، الفصائـل الموجـودة، كيفيـة الحصـول عـلى الأعـلاف، نسـبة الإنتـاج المنـزلي مـن العلـف، وصفـه وطريقـة تخزينـه وطريقـة تصنيعـه، أنـواع العلـف المشـتراة مـن السـوق، كميتهـا ووصفهـا وكيفيـة الـشراء والمسـؤول عنـه، أسـعاره، هـل توجـد أعـلاف مسـتوردة؟ مـا هـي نسـبة العلـف المنـزلي مـن العلـف المسـتخدم؟

3. النوع الاجتماعي (gender Balance)

- عدد النساء في الأسرة ونسبتهم لحجمها.
- أهم الأدوار والأنشطة المتعلقة بالنساء في عملية الزراعة.
- أهم الأدوار المتعلقة بالنساء في عملية إنتاج الغذاء.
- وصف يوم كامل في حياة امرأة ريفية.

- نسبة مشاركة النساء في الجمعية الزراعية العضوية ومجلس الإدارة.
- نسبة مشاركة النساء في المجلس المحلي للقرية.
- نسبة تعامل النساء مع البنك الزراعي وطبيعته ووصفه.
- هل تقوم بإنتاج زراعي أو غذائي منزلي للاستخدام المنزلي أو البيع وما هي السوق وحجم ونوع المنتجات وأسعارها وكيفية إنفاق الدخل.
- هل تتدخل في اختيار المنتج الزراعي أو الغذائي؟ كيف؟ ونسبة التدخل؟
- نسبة الدخل المخصص للإنفاق النسوي من نسبة دخل الأسرة.
- نسبة الادخار النسوي من نسبة دخل الأسرة.
- طبيعة العلاقة بين أدوار المرأة كأم وزوجة ودورها في عملية الإنتاج.
- تأثير دورها في عملية الإنتاج على حياتها الشخصية (الفتيات).
- الحالة التعليمية للنساء وتأثيرها.

4. النفاذ لعوامل الإنتاج

- ما هي عوامل الإنتاج الموجودة؟ الطاقة البذور الأسمدة المياه الأرض.
- أشكال ملكية وإيجار الأرض وأسعارها.
- تاريخ ملكية الأرض وأشكال المكلية وتطورها.
- مصادر المياه وكيفية إدارتها وأوقات الري وطرقه -وصف تفصيلي- ومشكلات الري وكيفية حلها وإدارة النزاعات فيها.
- وصف شبكة المياه في القرية.
- ما هي مصادر الطاقة وأسعارها وكيفية التعامل معها؟
- ما هي مشكلات الحصول على الطاقة وكيفية حلها؟

يهدف هذا الكتاب الي دراسة واقع ومحددات السيادة علي الغذاء في مصر من خلال الدراسة الميدانية لقريتين في شمال الصعيد في مصر، نحاول في الكتاب أن نتتبع طرق وإمكانات الإنتاج الزراعي الصغير وعلاقتها بالمنظومات الغذائية المحلية والأسواق العالمية كيف تفترق المنظومات المحلية لإنتاج الغذاء وكيف تتشابك مع الإنتاج الزراعي الدولي، ندرس في هذا الكتاب هياكل الإنتاج وسلاسل القيمة للمحاصيل التجارية الهامة في الحالة المصرية من أجل الوصول لصورة أقرب للواقع حول السيادة الغذائية في مصر. نحاول الدمج في تلك الدراسة بين مناهج تحليلية مختلفة من أجل معرفة طرق الإنتاج الزراعي الصغير. يقدم الكتاب قراءة تعتمد علي الاقتصاد السياسي الزراعي والتحليل الاجتماعي التاريخي لواقع الزراعة الفلاحية وسبل عيش الفلاحين وامكانات ومعوقات بناء نظام زراعي بديل مستدام بيئيا وعادل اجتماعيا واقتصاديا وملائم ثقافيا.

المؤلفـــان:

محمد رمضان: باحث اقتصادي ومترجم، حاصل علي بكالوريوس الاقتصاد، تتركز اهتماماته البحثية حول اللامساواة الاقتصادية والفقر في مصر. يعمل حاليا كباحث اقتصادي لدي المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات. شارك العديد من الأوراق البحثية المنشورة. يكتب بشكل مستقل في العديد من المواقع الإلكترونية.

صقر النور: باحث مشارك في معهد بحوث التنمية المستدامة الفرنسي، حاصل علي الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة باريس-نانتير. ينشر مقالات وابحاث منذ عدة سنوات حول قضايا الفلاحين والزراعة بالعالم العربي.

Cover design by: Alaa Elnewehy





